



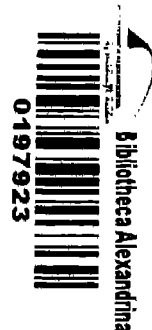
سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

العُقُودُ الْمُفَصَّلَةُ في الأحكامِ المؤَصَّلَةِ

تأليف
الشيخ الفاضل الشيخ
سالم بن حمود بن شامس السيابي

الجزء الثاني

١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مِلْحَقًا مِلْحَقًا
مِلْحَقًا مِلْحَقًا

نمينا
وَنَشَأُ لِنَا مِلْحَقًا
رَبِّ لِسَانٍ بَلَدٍ بِلَدٍ

يُنَاشِئُ

أهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة
سلطنة عمان
٢٠٣١٥ / ٢٨٦١٩



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

العُقُودُ الْمُفَصَّلَةُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُؤَصَّلَةِ

تأليف
الفقيه الفاضل الشيخ
سالم بن حمود بن شامس السيابي

الجزء الثاني

١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد خلقنا
ويسر السبيل لكل إلى
وكلف العباد تكليفا وقع
في العملي ذاك عند العلماء
ولو يشاء أعنتهم ولا خفا
يفعل ما يشاء ويحكمنا
والله لا يُسئل عما فعلا
ثم الصلاة للنبي المرسل
وآله وصحبه الأبرار
السالكين منهج المختار
والتابعين له إذ ذاك
ثم سلامه على الجميع
وبعد فالفقه كما الله ذكر
والخير فيه للورى تحققا
ووجه فيه السعي تدركا
وتدركن مدارك الأقطاب
وتهدى إلى صحيح الأثر
مستخرجا احكامه الصحيحة
من يرد الله به خيرا ورد
دل عليه النص في القرآن
صلى عليه ذو الجلال الباري

عباده ليعبدوه مطلقا
ما خلِقوا له تعالى وعلا
بشرط قدرة كذا الله شرع
والاعتقاد أمره قد علما
مَلِكُ وفي سلطانه تصرفا
ما شاء من أمر له اعلمنا
في ملكه إذ كان ربنا للملا
محمد أفضل كل الرسل
القائمين في دجى الأسفار
الناصرين الحق بالبتار
والقائمين بالهدى كذا كا
ما تُليت قواعد التشريع
دينُ به كلف مولانا البشر
وبالامتثال فاتبعه مطلقا
مدارك المُجدِّ فيما سلكا
إذ تعرفت مناهج الصواب
مستنبطا بدائع المستبصر
مستظهرا أقواله الصريحه
فقَّهه في الدين نصا معتمد
وسنة المختار من عدنان
ما تُليت صحاح الآثار

مقدمة

وقبل ان نشرع في المقصود
نقدم في ابتدا مقدمه
قواعد من الأصول تجمع

وندخلن في الصدد المنشود
ننثر فيها دررا منتظمه
فروع ما عسى لنا تفرع

وتحفظن بوضعها الشواردا
حتى نرى أعمالنا كمالاتنا
لنا إلى رضاه سعيا أوفرا
أرشدنا لنيل ما يرضاه
وفضله للخلق لا ينعد
خمس أنت عن قادة أعلام
للكل ما يقول فهو الفصل
فانها توضح للمنتار
أصل عليه عولوا فهو حتى
في الذكر والسنة ذاك للهدى
هنا باحوال بدت للفهم
خمس عن الاقطاب أمرها شهر
إلا يقين ثابت ولا فند
قاعدة من أشرف القواعد
مشقة تجلب تيسيراً غنى
بحسب ما قد تقتضيه لحكم
خمس احكام حكاها الخبرا
والثالث التحريم أصل بوصف
خمس أنت بصادق الصراحه
قررها لنا الهداة العلماء
كانا بحسب الفعل أمر جزمنا
والخامس الرجا مقالا أحكما
في خمس عندهم قد ذكرت
يكون منسوخاً لدى من حكما
اذ توضحن منهج التخصص
في العام والخاص على ما قررا
بقيده عن قيده لم ينحرف

تفيد في مرامنا الفوايدا
والله نستعينه تعالى
وان يتم قصدنا ميئرا
فالله حسبنا تعالى الله
فهو الذي منه الهدى والرشد
مصادر الاحكام في الاسلام
أولها الكتاب وهو الأصل
والثاني فهو سنة المختار
والثالث الاجماع عند العلماء
والرابع القياس إذ كم وردا
والخامس استدلال أهل العلم
ومن قواعد الأصول للأثر
إن اليقين لا يزيله ورد
كذلك الأمور بالمقاصد
وهكذا الضريزال فاعلما
وهكذا العادات قد تحكّم
كذلك الاحكام في الفقه ترى
فهى الوجوب ثم ندب يعرف
وهكذا اكراهة إباحه
والثمرات عندهم خمس كما
وهي الثواب والعقاب كيفما
وصحة ثم الفساد فاعلما
وهكذا موضع بحثه ثبت
في الامر والنهي وناسخ وما
كذلك الاخبار مثل القصص
بيانه في خمسة ولا مراً
ومطلق ثم مقيّد عُرف

وهكذا مشترك الألفاظ قد دل على العموم والخصوص من واستخرجوا أحكامهم من خمسة وأوجه السنة خمسة على قول وفعل ثم تقرير عُرف وباعتبار الجنس لفظ فُهما أو كان إقراراً يراه العلماً أما الذي الشارع عنه سكتا يبقى على الإباحة الأصلية وقيل بل فيه القياس يلزم وإبطال القياس بعض العلماء إبطال للقياس أهل الظاهر وقيل حكم العقل فيه يتبع وهكذا ما عم محمول على أو جاء بالخصوص محمولاً على أو جاء بالعموم مقصوداً به أو كان عكس ذاك جاء فاعلماً كمنع أف يمنع الشتم كما أو كان لفظاً خبرياً يُقصد كالحمد لله أحمد والحبابا وهل على الوجوب أولاد لا ما لم تكن قرينة هنا كما وهكذا النهي وللتحريم وهكذا للفور والدوام لسواه جاز الحل للحرام وذلك لا يصح في الإسلام أما الذي يحل لاضطرار

صح بيانه على أصل عهد بعض الوجوه عند أرباب الفطن من ظاهر ومضمّر حقيقة تحقيقهم قول لهم تأصلاً وظاهر وباطن لم يختلف أو كان فعلاً أمره قد علماً فهذه ثلاثة فلتفهما ليس له حكم لديهم ثبتا أو هو ممنوع فع القضية بحكم مثله لهذا نحكم ولا يراه حجة فلتفهما والعقل لا حكم له في الشاهر وللقياس عندهم هذا رجع عمومته عند الهداة النبلا خصوصه لا غير قول أصلاً معنى الخصوص وله فانتبه قواعد في الفقه تحكي الانحيا يمنع للضرب ولم ينهيا بذلك الأمر ولا يفند أراد لما يُرد الاخبارا والمذهب الوجوب أين حلا تمنع معهم من وجوب ذاكا قد صح في مذهبنا القويم ذلك في قواعد الاسلام في بعض أحوال بلا ملام لانه تناقض الأحكام لم يكن من ذلك في الآثار

لأن ذا له أدلة أتت
واللفظ ان لم يك ذا تعدد
فذا هو النص وأما المحتمل
فالنص واجب علينا العمل
أما الذى يحتمل معاني
فذا هو المجمل ليس يلزم
أما الذى في بعضها يكون
فذا هو الظاهر عند العلماء
وذاك ما يضعف في الدلالة
دل دلالة ضعيفة فلا
وان تكن لم تُبين المجمل بل
دلت على النذب ولا خلافا
وان يكن محتملاً وقد ورد (١)
كان على تلك المعاني حُملا
حتى يقوم ما يدلنا على
فيعرض الخلاف بين العلماء
من قبل اشتراك لفظ العين
وهكذا من قبل اشتراك
في هل أريد الكل أو بعض كما
وهكذا اشتراك أمر وردا
كذلك الدليل للخطاب
كقوله في الغم السوايم
مفهومه في غيرها لم تحب
فسومها قيد بلا ارتياب
أما القياس فهو إعطا الحكم
لكن بشبهها هناك تُلحق

(١) بمعنى جاء

(٢) بمعنى صح أهد

في الذكر معهم ذكرت
أعنى معانيه بمعنى مفرد
عدة أقوال فظاهراً جُعل
بقتضاه حيث ما قد يحصل
على السوا في تلکم المعاني
للاحتمال للجميع فاعلموا
أدل من بعض متى يبين
وغيره محتمل قد علما
في نظر القوم أولي الدراية
يعولن عليه عند النبلا
كانت على القربة عندهم تدل
فالحق فاقبل واتبع الاسلافا
إذ ذاك مطلقاً بلا قيد ورد (٢)
أظهرها به أخص فاحفلا
ما كان في الأصل له محتملا
في قول شارع الهدى مُحْتَمَلًا
حكما به عُلق دون من
أُل فيه للجنس بلا ارتباك
صح هنا جنس غدا منها
والنهي هل أفرد أو تعددا
خلف أتى هل جاء للإيجاب
تلك الزكاة جاء في المعالم
مع من يراه في المقال الأصوب
وقيل مفهوما للخطاب
قضية ليست بذات حكم
فيثبت الحكم لها ويصدق

إلحاقها بذلك في الأحكام
ولفظ ما خص بوضع الشرع
فرق جليّ وله فانتبه
وكان للخصوص هذا نصاً
ما كان متزوكاً ولا حكم اعرفاً
لا من دلالة الكلام فاعلموا
أعراض هذا الخلق أضحى يقذفن
والحد للشارب جاء منهم
لكن بحد القذف أيضاً حُدد
فحد قاذف نرى فيه الأدب
قطع يقول العلماء فاعرف
إلحاقه بكل مقنات عهد
فهو من الخاص العموم يزذف
به عموماً فاعرف التقييد
من طرق الأحكام عند النظر
والأولون اعتبروا فحوى الصيغ
وقيل للنذب وصح الأصل
لها الوجوب عندهم ولا جدل
فالنذب فيها لا نرى الوجوباً
أصلاً مكيّناً في هدى الاعلام
وهي التي مرت لها فاتبع
أو الخصوص للخصوص مستند
أو عكسه لكل إذا فانتبه
صاراً له أصلاً عليها اعتمد
فهو حرام عند كل العلماء
لأنه أصل قوي وافي
والاجتهاد عنده لم يسع

أو علة تكون في المقام
والفرق ما بين القياس الشرعي
وكان للعموم مقصوداً به
إن القياس أى على ما خصاً
فيُلحق الغير به ولا خفا
من جهة الشبه الذى بينها
منه قياس شارب الخمر بمن
في الحد إذ حد لقاذف عليم
ما حد الشارع ذاك أبداً
قالوا نراه يقذفن إذا شرب
كذلك الصداق بالنصب في
أما الذى في الربوى قد ورد
أو بالمكيل أو بمطعم عُرِف
أعني خصوصاً هكذا أريداً
والحلف في الفعل فعند الأكثر
وفيل لا إذ ليس للفعل صيغ
قيل على الوجوب دل الفعل
وقيل إن ابانت الواجب قل
وإن أبانت مجملاً مندوباً
وثبت الإجماع في الأحكام
يستند قطعاً على ذى الأربع
إما عموم للعموم قد ورد
أو عم لكن قصد التخصيص به
معناه إن الذكر والسنة قد
وإن يكن لم يعتمد عليها
وحكمه القطع بلا خلاف
فيقطع الانظارَ مهما وقعا

وعندهم في الاعتبار الأصوب
 إذ ذاك في المفهوم ضعف الفهم
 عمرو على ذا خلفهم نعلمه
 ثبوتهم والنسخ لمّا تسمع
 وبعضهم للحكم كان عمّا
 فينشأ الخلاف في الموارد
 كالقرء في الأفراد هذا فاعلم
 فالحكم قد يثبت بالتمام
 هل هم أولو الفسق الذين آبوا
 ان تاب شاهد فخذ اصلا
 ومثل ذاك في المقام لم يثبت
 وشاهد القذف حليف حق
 بحسبها الأحكام في البيان
 قام إلى الوضوء قول ثبنا
 وهكذا بحسب البناء
 أو للمجاز فافهم الدقيقه
 للعلماء فيها خلف نقل
 والكل موجود فراع الأحزما
 ذلك في قواعد قد عُددت
 عندهم في أثبت الأقوال
 والاشتباه الحكم فيه يمنع
 أيضا دواعيها وحكمها ثبت
 أو عارض الاقرار أيضا فاسمعا
 في كلها تعارض قد عرفا
 كي يستفيد للهدى من لزمه
 فيغنم من أكمل الفوائد
 لعلنا إلى المراضي نهتدي

ويعموم اللفظ لا بالسبب
 وينشئ اختلاف أهل العلم
 يفهم زيد غير ما يفهمه
 او كان منسوخا وانت تدعي
 أو جاء للخصوص عند العلما
 أو عكس ذاك في المقال الوارد
 والاشتراك لمعاني الكلیم
 او كان في مركب الكلام
 كقوله إلا الذين تابوا
 ام كان للشهود ذاك ذلا
 فالاشتراك في معانيها ثبت
 فترفع التوبة حكم الفسق
 وهكذا النحول معاني
 كالعطف بالواو لرجلي فتى
 والمسح للرأس بمعنى الباء
 كذلك حمل اللفظ للحقيقه
 كذلك الاطلاق والتقيد قل
 كذا تعارض النصوص فاعلم
 في كل أصناف البراهين ثبت
 يكون في الاسماء والأفعال
 كذا في الاقرار هذا يقع
 كذا القياسات إذا تعارضت
 أو عارض القول لفعل وقعا
 أو للقياس هكذا ولاخفا
 هذا الذي نراه في المقدمه
 ويهتدي الطالب للقواعد
 وبعد هذا نشرعن في الصدد

وقد جعلته أخا (الارشاد)
مختصراً في فته عظيماً
سميته (عقودنا) المفصلة
فصلته كما ترى تفصيلاً
أرجو بذلك الأجر من إلهي
وإن يُحللني محل الرحمة
فإنه المرجوُّ لاسواه
جل وعز ذو الجلال الأكبر
سبحانه من خالق جبار
له الجلال الأبدي الأرفع
هو الإله الحق منشى الفطر
اسئله التوفيق للمراضي

فينفعن صالح العباد
في وعي من كان به عليماً
يجمع من احكامنا المؤصلة
كمثل ما أصلته تأصيلاً
إذ ليس لي من أرجو غير الله
يُدخلني به رياض الجنة
لا رب للمخلوق أي إله
إليه يرجعون أمر البشر
مهيمن على الورى غفار
وكل شيء لئله يرجع
له الكمال الصدق للبشر
وإن اموت وهو عني راضي

العقد الأول

في الطهارات وما يتعلق بها

إن الطهارات اثنتان فاعلما
أولاهما تكون من جنابة
أما التي تدعى بصغرى فالحدث
والحكم في الكل الوجوب فاعلما
كذلك في الاجماع إذ لم ينقل
والخلف في النية هل شرط وجب
بل في العبادات الوجوب وردا
ما أمروا إلا ليعبدوا الولي
وانما الأعمال بالنيات
فالشافعى ومالك وأحمد
أما أبو حنيفة ومن تبع
والأصل في الخلاف عندهم ثبت
هل هي محض لتعبد البشر

صغرى وكبرى ثابت حكمها
والحيض والنفاس حسب العادة
موجبها بول وغائط حدث
بالنص في القرآن عند العلما
قول على خلاف ذا للعمل
أم لاجكاه علماؤنا النجب
وغيرها فيه خلاف أكدا
ينقول بالاخلاص في النص الجلي
دليل من أوجبها إذ ياتى
قد أوجبوها وهو مانعتمد
له على خلاف هذا المتبع
تعدد الاقوال فيما وردت
فتلزم النية حين تعتبر

أم تلك أحوال أتت معقوله
 لأن ما جاء عبادةً فقط
 وما سوى ذلك غير مفتقر
 والغسل للأيدى قبيل مس ما
 بعض يراه للوجوب فاعلموا
 وهل يعم الحكم كل نوم
 والطهر للأيدى تراه قد ثبت
 ان السيقين لن يزيله متى
 من سنن الوضوء بعض فلا
 لوائه تيقن الطهارة
 عليه مالك كذا الشافعي
 وعلمه بظاهر النص أخذ
 وقيل ذاك مستحب فاعلموا
 ان شك في طهارة اليد استحباب
 وذلك ايضا قد روي عن مالك
 اما الوجوب فلداود ومن
 والفرق بين نوم ليل علما
 فرق ضعيف لا أراه يُجدي
 ومضمن في الوضوء واستنشاق
 وقيل فرض مع أبى ليلى ومن
 وبعضهم يقول الاستنشاق
 قال به معهم أبو ثور كما
 وهكذا يقول اهل الظاهر
 ومنشأ الخلاف عند العلما
 هل بن آية الوضوء وذى السنن
 فن رآها تقتضى فقد حتم
 ان حلت على الوجوب تقتضى

في قصدها بدونها مقبولة
 فذلك النية فيه تشترط
 لنية في رأي أرباب النظر
 في داخل الإناء قول علما
 والبعض بالسنة فيه جزموا
 أم لا خلاف جاء عند القوم
 فكيف حتم الغسل أنظار أتت
 صح سوى حكم كهذا ثبتا
 ولم يقيده فع المقلالا
 كذا قالوا فافهم الاشارة
 مشهوره هذا فهل من مانع
 وذاك واضح وامره نفي
 لصاحب الشك لبعض العلما
 ان تغسلن ولم يكن معه وجب
 للاحتياط صح في المناسك
 يتبع قوله لظاهر السنن
 والنوم بالنهار لم ينهاها
 شيئا يحسب ما تجلى عندي
 وذاك سنة لدى التحقيق
 به اقتدى من صحبه قول زكن
 فرض وهل من حجة تساق
 قال أبو عبيدة في العلما
 وقد عرفت الأصل للأكابر
 هل بن منصوص لهم ما ابها
 تعارض وهي زيادة تسنن
 لها على الندب وجوبها عقل
 تعارضا في حكمها المفترض

فالقصد في الآية تأصيل ثبت
ومن يرى لا تقتضى ذلك قد
ومن رأى استوت لديه حكما
ومن رأى القول الوجوب ألزما
والقول للنسب تراه حملا
قد نقلوا تمضمضا من فعل
وصح الاستنشاق من أمر الذى
إذا توضأ الفتى فليجعل
والغسل للوجه في الوضوء ثبت
فالوجه من أذن إلى أذن فعم
وقيل ما بين العذار فاعلما
وهل ترى التخليل للحية صح
والفرق مع بعض نراه ما ثبت
كذلك ما من حية الفتى انسدل
بعض يرى وجوب إجرا الماء
والبعض لم يوجبه والخلاف صح
وما أتى ينظر فيه قبل أن
فسح مامن حية الفتى انسدل
بل ذاك فهو المستحب فاعلما
والغسل لليدين فرض علما
فالمرفقان غاية الغسل هنا
فن رأى الغاية في المغيا
ومن يقل بل تلك حد يفصل
ثم إلى تاتي بمعنى مع كما
واليد في لسانهم قد تقع
تكون للكف إلى الرسغ كما
كذا إلى المنكب عندهم يد

لذلك الحكم فندبها حكمت
قال الوجوب ثابت ولا فسد
قولا وفعلا فالجميع عما
فيه رأى الوجوب حكما ثما
بذاك للمقام بعض فضلا
هادى الورى قول صحيح الأصل
قد شرع الدين لأمره احتذ
في أنفه ماء بلا تمهل
في الذكر مفروض نصوصه أتت
جميعه وهو الصحيح قد علم
والأذن خارج ولم يسنها
وشعرها هل في الوضوء قد مسح
في الحكم عندها لا تثار أتت
خلفهم فيه كذا قد نقل
عليه قد حكوه في الافتاء
في أصل إسم الوجه حيث يتضح
نحكم فيه هل له أصل عقل
وجوبه ليس له أصل عقل
وذا الذى عليه جل العلماء
للمرفقين هكذا قد رقا
والخلف هل قد دخلا فلتفطنا
تدخل قال للدخول هيا
يقول انها هنا لا تدخل
تأتى لغاية كما تقدا
لها معان في المقام تجمع
تكون للمرفق قول علما
فذا هم في خلفهم مستند

فمن رأى المرفق حداً وقفاً
ومسلم اخرج في الصحيح
ابو هريرة توضأ للمعضد
وهكذا للساق في الرجل ورد
وذاك حجة لمن قد أدخل
لأنما الاحكام حسب الأسماء
فلا يصار أبداً لمعنى
إلى لغاية رأوها أظهرها
إلى مرافق رأوها أثبتنا
من جهة الدلالة اللفظية
وقيل في حكم المغيا يدخل
ان هي من جنس المغيا فاعلمنا
مالك أوجب مسح الكل
وقيل بالثلث وبالربع ورد
وكلهم بحسب فهمه فعل
فالبعض قال البا بمعنى من أتت
والبعض لاستغراق كل الرأس
وهكذا للربع أخذاً يعلم
وفي الوضوء ثلاث مرات ثبت
وجابز بمرة ولا خفا
إلا الذي يُمسح لا يُكرر
من مقدم الرأس إلى المؤخر
وذكروا المسح على العمامة
ولم يصح عندنا وهو جلي
ما بال مسحنا على العمامة
انني أرى ذلك غير صالح
وان حكوا عن سيد الأبرار

عليه في الوضوء لم يختلفا
حديثه فجاء بالتوضيح
وقال هكذا الوضوء المعتمد
يحكيه عن خير الانام في سند
لذلك في الوضوء اذا ما اغتسلا
تبني عليها فأعبره فيها
الا بحجة عليها تبني
فيها كذلك اليد عند البصر
حكما لذلك الانتهاء هنا أتى
في اليد أيضاً واضح القضية
في غاية فيه هي المعول
تدخل أولاً عند بعض العلماء
والشافعي فيه ببعض يُدلى
ذلك في الآثار عن أهل الرشيد
في المسح للرأس كذا عنهم نقل
وذلك للتبعيض أصل ثبت
والبعض للثلث على أساس
من معنى تلك الباء حين نحكم
غسل لأعضاء الوضوء كيف أتت
والمرتبان هكذا قد وصفا
كالرأس والتخفيف فيه يذكر
ثم يُرد ذلك كالمسح
كالمسح للاخفاف عن جماعة
اذ الوضوء أعضاء لم تجهل
يفغنى عن الرأس بلا ملامه
والمسح للخف من القبائح
ذلك لم يثبت مع الأخيار

للرجل والمسح لرأس قد عُهد
ففعله ذلك ليس يرضى
بالغسل للرجل بنص معتمد
لم تك في المسح فع القضية
لأنه داعية الملام
غير صحيح في هدى الاعلام
بضده وهو صحيح ثبتا
قيل من الراس لنص معتمد
لذلك الماء وما المعتمد
ولا يجددن هنا ماء حصل
هل زيد عما في الكتاب قدرقم
تبين المجمل في راس ثبت
زادت على النص فقل لن نرفضه
قد استقلا أي بحكم ثبتا
أوجب للتحديد حيث يعرض
بمسح راس المرء أيضا فاعرف
واكثر الناس عليه مذهبا
وبعضهم ساوى المقام فاعلما
يقول بالمسح وهذا استنكرا
وتنصر السنة هذا في سند
فيه فدع سواه كيفما أتى
يفيد معنى الغسل قول قد وجد
في تارك الغسل لأصل ثبتا
وتركه يوجب وزرا وعنت
يمسح بعضا دون بعض فاقبلا
وواضح عندهم مبناه
لساير الاوساخ فاعلمنا

لان نص الذكر بالغسل ورد
من يمسح الخف اضاع فرضا
كيف يصح المسح والنص ورد
والغسل فيه حكمة جليلة
فلا نطيل البحث في المقام
وما روي عن سيد الانام
يرده العقل كذا النقل أتى
والاذنان الخلف فيها ورد
مسحهما فرض وهل يحدد
قالوا مع الراس لذا المسح شمل
وقيل سنة وأصلها علم
فن يرى السنة هاهنا أتت
وقيل بل زائدة كالمضمضة
وهل هما عضوان من راس الفتى
فن يرى استقلال ذين في الوضوء
ومن يرى خلاف هذا يكتفى
والغسل للرجلين فرض وجبا
وبعضهم بالمسح ايضا جزما
وذاك من قراءة الخفض يرى
والنصب واضح عليه المعتمد
والاتفاق عندهم قد ثبتا
ويل لأعقاب من النار ورد
ورده البعض بانه أتى
أى ان عنده هنا الغسل ثبت
كمثل من مذهبه المسح فلا
والكل معقول هنا معناه
فالراس قل ان يباشرنا

والقدمان بإشاره فاعرفا
والكل في مقامه قد وضع
دنيا وأخرى بالدليل الواضح
وبعضه مصالح لم تبها
على صحيح الغسل حيث حلا
عندهم حدًا له معلوما
نعمل متى كان الفتى يستعلن
في طرف الساق مبيّنان
أم لا مقلّ تابع لأصل
إن شئت راجعه تجده وضحا
أولا فقل أراه لما يدخل
يدخل ذاك عند العقلا
كان من النهار للصوم اعلم
أم لا على مذهب بعض النجبا
وبعده المسنون أى له لا تبع
له هنا المسنون في قول وقع
بل سنة قال فكن سميعا
بها فللترتيب بعض صرّفا
وهو شهر فاستفده فهو حق
ذلك عندهم بحكم مثبت
كذا السجود لم نل إليه
من سالف كل له قد ذكروا
محمد قد صح في الأعمال
من قال بالوجوب فيها يعمل
لأنه الأصل لديه يعقل
وتركه ليس يصح فاستفد
ذلك لا يقول بالوجوب

لذلك فيه المسح في الدين كفى
لذلك الغسل هنا قد شرعا
والدين فيه مظهر المصالح
منه عبادة فقط فاعلم
ثم إلى الكعبين أيضا دلا
والخلف في الكعب أتى مرسوما
بعض يراه معقد الشراك من
وقيل بل عظمان نائيان
والخلف هل قد دخلا في الغسل
مضى لنا بيانه متضحا
إن كان من جنس المغيا دخلا
ثم اتموا الصوم لليل فلا
لأن جنسه تراه غير ما
والخلف للترتيب هل قد وجبا
منهم يرى ترتيب مفروض وقع
وبعضهم رتب مفروضا تبع
وبعضهم لم يوجب الجميع
وأصله الواو التي قد غطفا
وهم نخاة كوفة وللنسق
أما نخاة بصرة لم يثبت
لذلك لم يعولوا عليه
إن الخلاف عندهم مشتهر
وقد أتى الترتيب من أفعال
والخلف هل على الوجوب تحمل
بواجب وعنه لا ينتقل
كل على أصل لديه يعتمد
ومن يقل ليس على الترتيب

والخلف فيها عندهم مشتهر
اما مع النسيان لا وقد عقل
ساقطة كذا له بعض نقل
مفهوم (واو) العطف عند الكمل
في عطفها صحت بها الاعمال
وهكذا في المتلاحقات
بها وكلهم لذاك يعرف
كذلك ايضا صاحب الأعدار
لوارد قد ذكره في الكتب
بها كذا عن كل ذي تحقق
لا صحة الموضوع حين قال

ثم الموالاة كذلك تذكر
فقليل فرض أي مع الذكر ثقل
كذلك عند الذكر مع عذر حصل
وقيل لا وجوب والأصل الجلى
وذلك انها لها احوال
تعطف حيننا متتابعات
وما تراخى هكذا قد يعطف
والناسي ذو عفوعن المختار
وبعضهم تسمية الموضوع
يقول لا وضو لمن لم ينطق
وقال بعض قد نفى الكمالا

(الوضوء)

ما جاءنا في محكم القرآن
تطهرون أي بذاك الماء
إلى التراب بعد ذاك فاقصدوا
في نفسه مطهر كل قدر
بعض يقول لم يكن ذا طهر
شكا ولا ريبا لديه يحصل
يشمله الوصف كما قد حققوا
فيه كما قد جاء بالتوضيح
ميتته صح بذاك النقل
وهكذا لغيره مطهرا
مع لغة العرب طهور مطلقا
غيره من طاهر به انها
في طهره والخلف فيه لم يثبت
حين يسيل الماء بلا اشتباه

والأصل في تطهر الانسان
أنزل ماء أي من السماء
او لم تكونوا الماء لما تجدوا
والماء كله باجماع طهر
واختلفوا في ماء هذا البحر
وردد قولهم بما لا يقبل
من أن ماء البحر ماء مطلق
وما أتى من قوله الصحيح
هو الطهور ماؤه واخلف
معنى طهور طاهر بلا مرا
تري الحديث والكتاب اتفقا
واتفقوا أيضا على صحة ما
فذلك لا يسلبه وصفا ثبت
ذلك كالغبار في المياه

أنظر إلى أودية تجرى به
إلا خلافا في المياه الواقفه
تغيرها هل يسلب الطهاره
أما اذا غيّر يوماً نجس
لو أنه غيّر ريحه فقط
هذا إذا كان قليلا فاعلم
أما اذا كان كثيرا لوقع
كمثل ماء البحر فيه الجيف
وهكذا السيول والامطار
والخلف في القليل والكثير
ما كان فوق القلتين يعتبر
والماء اذا خالطه الانجاس قد
والماء اذ يختلط بالنجس
كان قليلا أو كثيرا وزدا
عليه أهل ظاهر في الأثر
وبعضهم فرق فيه فيرى
أما الكثير لا يراه نجسا
ووصفوا الكثير إذ يجتمع
أعني اذا من أحد الاطراف
وهو مقال الحنفين ذكر
وهي قلال هجر ولا خفا
والبعض لم يعتبر الحد هنا
فنجس القليل والكثيرا
والدين لا يقبل هذا النظرا
متى تلاقي الماء في كثرته
وقيل ان لاقته وهو في النظر
فذلك مكروه فقط وتبع

وذلك لا يخرج عن طيبه
مكانها لم تجر فهي واقفه
منها (فلا) بواضح العبارة
فذلك الماء يكون مننجس
أو طعمه كاللون أمر مشروط
تغيره يبطل فيه حكم ما
فيه النجاسات فظاهر وقع
فيه طهره اذ ذاك لم يختلفوا
وهكذا الأودية الغزار
وهناك للتحقيق عن خير
بانه الكثير في حكم الاثر
جاء الخلاف فيه قيل قد فسد
ولم يغيّر وصفه لم ينتجس
عن بعضهم هذا فخذ مسندا
ومالك قال به فليتنظر
نجاسة القليل مع رجس طرا
لِمَالَهُ من قوة بها اكتسا
إن حركوه فهو لا يندفع
حُرِّكَ لم يعم وهو كافي
والقلتان عند بعضهم شهر
تعتبر الكثرة أي بها اعرفا
بل يجعل الانجاس تسرى فافطنا
متى تلاقيه أتى مأثورا
اذ كان فيه حرج على الوري
تفسده فالضيق فيه فادره
لم يتغيّر وصفه كما ذكر
كل دليلا عنه حكمه وقع

فَقَوْلُهُ مِنْ نَامٍ لَا يُدْخِلُ فِي
يَرَى بِأَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ يَنْجِسُ
كَذَاكَ نَهْيُهُ عَنِ الْبَوْلِ عَلَى
يَقُولُ لَا يَغْتَسِلُنَ فِيهِ
أَعْنِي قَلِيلَ الْمَاءِ بِالْقَلِيلِ
كَذَا اغْتِسَالِ جُنُبٍ فِي دَائِمٍ
وَبَوْلِ أَعرَابِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ
طَهَّرَ ذَاكَ الْبَوْلَ بِالذَّنُوبِ
إِنْ كَانَ لِلْمَكَانِ ذَاكَ طَهَّرَا
كَيْفَ يَقَالُ إِنْ ذَاكَ الْمَاءُ
وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ رِشْدٌ نَنَكِرُ
مِنْ أَيْنَ إِنْ الْمَاءُ طَاهِرٌ هُنَا
كَذَا عَمُومُ الْمَاءِ (١) لَا يُنَجِّسُهُ
بِثَرٍ بِضَاعَةٍ هِيَ الَّتِي وَرَدَ
تَلْقَى الْكَلَابَ فِي الْحَدِيثِ فِيهَا
وَيَسْتَقَى مِنْهُ كَذَلِكَ نَقْلًا
غَيْرَ لَوْنِهِ أَوِ الرِّيحِ مَعَا
ذَلِكَ قَيْدُ تَرْجِعِ الْأَحْكَامُ
وَقَوْلُهُمْ لَوْ صَبَّ بَوْلُ الرَّجُلِ
وَلَا يَكُونُ مَانِعًا لِلْغَسْلِ
قُلْنَا إِذَا لَاقَى لَذَاكَ الْمَاءَ
إِلَّا إِذَا كَانَ كَثِيرًا فَاعْلَمَا
خِلَاصَةَ الْقَوْلِ إِذَا مَا كَانَ
لَا يَنْجَسُنَ إِلَّا بِمَا يَغْيِرُ
أَمَّا الْقَلِيلُ عِنْدَ مَا يَلَاقِي
لَا يَصْلَحُنَّ لِلْغَسْلِ لَا وَلِلْوُضُو

(١) بَرَفَ الْمَاءُ أَشَارَ بِهِ إِلَى الْحَدِيثِ .

وَضُوءُهُ يَدَأُ بِمَا غَسَلَ وَفِي
بَنَجَسَ لِقَاهُ فِيمَا أُسْسُوا
مَاءٌ وَكَانَ دَائِمًا فَاحْتَفَلَا
يُوهِمُ رَجْسَهُ بِمَا يَأْتِيهِ
مِنْ نَجَسٍ كَبُولُهُ الْعَلِيلُ
فَانْظُرْ بِمَعْنَى النَّهْيِ شَأْنَ الْحَازِمِ
صَبَّ لَهُ ذَنْوبٌ مَا لِلْمَقْصِدِ
فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْمَطْلُوبِ
فَالْمَاءُ مِنْهُ نَجَسٌ لَمْ يَطْهَرَا
لَمْ يَنْجَسْ فَأَعْرِفْهُ حَيْثُ جَاءَا
عَلَيْهِ ذَاكَ وَلَهُ نَسْتَنْكِرُ
وَطَهَّرَهُ مَا صَحَّ عِنْدَ الْفُطْنَا
شَيْءٌ كَمَا اقْتَضَتْ لِهَذَا أُسُسُهُ
ذَلِكَ فِيهَا أَيْ مَصْحَحَ السَّنَدِ
وخرق الحَيْضَ بِهَا تَلْفِيهَا
وَأَنْ مَا غَيَّرَهُ لَمْ يَقْبَلَا
أَوْطَعَمَهُ أَوْكَلَ ذَاكَ فَاسْمَعَا
لَهُ كَمَا صَحَّحَهُ الْأَعْلَامُ
يَوْمَا عَلَى الْمَاءِ أَنَّهُ لَمْ يَحْظَلْ
بِذَلِكَ الْمَاءِ أَتَى فِي النُّقْلِ
نَجَسَهُ بِدُونِ مَا امْتَرَأَ
بِحَيْثُ مَا التَّقْيِيدُ فِيهِ عُلْمًا
مَاءٌ كَثِيرًا طَهَّرَهُ قَدْ بَانَا
وَصَفَا أَوِ الْأَوْصَافِ ثُمَّ يَهْجُرُ
لِنَجَسٍ أَصِيبَ بِالْأَرْهَاقِ
إِذَا ذَاكَ مَرْفُوضٌ بِحَالٍ يَنْقُضُ

والقلتان القيد في الكثير عندهم في صادق التعبير

(الماء المضاف)

لون من الالوان حيث يشترط
في ذلك الماء إذا ما استنقعا
تستنقعن فيه بلا انكار
فالطهر للماء هنا مستتبع
لمابه من غيره يوما ألم
ومالك وكل حبر عيلم
مالم يكن بالطبخ دون مرية
بالطبخ فافهم شرطه واستبن
مع هؤلاء وبه بعض سلف
ما كان للمطلق أو معناه
بنجس عن أصله لم ينحطط
فراع فيه أصله عن علم
ها وكل حسب أصله يقع
ولم يحز في نظر التحقيق
من كل ماء غير مطلق عقل
بماء ورد زكيت الاشكالا
به ولانراه يعطى اسم ما
بقلة او كان خلطا قد كثر
فالريح قد لا يوجب التغييرا
كما الذى يكون يوما مطرا
تراه سيلا جارفا متى جرى
ولم يغيّر باندفاقه
كان اختلاطه بأصل ظاهر
وهل أتى تحقيقه في المنهج

ان المضاف مابه قد اختلط
كالزعفران أو كورس وقعا
أو مثل اوراق من الاشجار
من كل طاهر به قد يقع
غير مطهر لغيره علم
كذلك عند الشافعى العلم
وهكذا عند أبي حنيفة
أى ذلك التغيير لما يكن
فذلك ماء غير مطلق عرف
ومن يراه مطلقا أعطاه
يقول ماء طاهر لم يختلط
يبقى على اطلاقه في الحكم
هذى الأصول فيه والحكم تبع
جاز به الوضوء مع فريق
كذلك ما بالاعتصار قد حصل
اما الذى أجاز الاغتسالا
أجاز غسل الجمعات فاعلم
وهل يكون الاختلاط معتبر
وقوله اجعلن به كافورا
وان يكن بالترب قد تغيرا
يكون بالترب قد تغيرا
لا يخرجن في الحكم عن اطلاقه
فالماء طاهر كذا بالطاهر
والفرق عن اشكاله لم يخرج

بعضهم وجاء ذاك في الأثر
اي في الطهارات فلن يستعملا
به اذا استعمل للأمر احتفل
عليه ايضا في المقال الجامع
وهو رجال فقهاء علما
يمنع هنا استعماله حين حكم
لكن به الوضوء هنا يقدم
وانه من الرجال العلما
مابينه والماء لا يفرق
له وداود اليه قد ذهب
وذا مقال مَن نُهاه محتبس (١)
اذ قال بالانجاس في ذا الفصل
تسابق الصحب مياها فضلت
فدل للطهر على ما عرفا
في فضله ماءً الوضوء فاستمع
اطلاقه بحسب أوصاف أتت
فكان مطلقا لهذا فافها
فهو بطاهر على أصل أتى
به مع الطهر فقل ذا ظهرا
غير مطهر سواء فاعرفا
بغير حجة تصحح الأسس
بنجس فالقول فيه غير حق
كما عليه القادة الأخير
ان لم تكن تعرف بالحرام
جاءت بخلفهم ولا انكاره
من حيوات يرى الأخيار

وكثرة الخلط لها قد اعتبر
والماء ان كان غدا مستعملا
لانه لا يصلح أن يُغتسل
مذهبنا هذا كمثل الشافعي
أبو حنيفة عليه فاعلما
وبعضهم كرهه فقط لم
مع عدم الماء فلا تيمم
ومالك بذو يقول فاعلما
وبعضهم يقول ماء مطلق
قال أبو ثور به ومن صحب
اما أبو يوسف قد قال نجس
لا يهتدى إلى الهدى عن أصل
من قال بالطهر يقول قد ثبت
من الوضوحين توضحا المصطفى
وانه لا بد أنه يقع
وجعلوه مطلقا حيث ثبت
لم يتغير بالوضوء فاعلما
وان يكن تغييره قد ثبتا
وحكمه حكم الذي تغيرا
قلت نقول طاهر ولا خفا
اما أبو يوسف قد قال نجس
كيف يكون نجسا وما التحق
وسور مسلم بحال طاهر
وهكذا بهيمة الأنعام
واختلفوا في الغير والآثار
يقول بعض تطهر الأسرار

(١) قوله وذا مقال مَن نُهاه محتبس ، أي منقبض وهو كناية عن ضعفه ، اهـ

ومراعيها في الحال فيه معنى فيه واجماع عليه أسنيدا اذ ذاك بالخنزير فيه المطلقا يتنجس سوؤها لفضلها دعوا أسئارها أصلا عليه فرعا وهكذا عليه غيرها فقس أي نجسا قد صح هذا في الأثر هل يشرب الخمر وهذا معضل كلبا وخنزيرا وما قد حرّما يتنجس فالحكم هذا يشمل من قومنا يوجد في المعامل نجاسة في الحيوان يعطى طهارة وذاك لا يستغرب قاعدة وبالقياص تنتصر اذ قال في الجنزير رجس فاقبلوا وذاك ظاهر بلا إيهام ذلك في الخنزير حكما يعتمد وهو وخنزير على هذى الأسس كلبا وهرا وسباعا تفترض سباعا يقول من اقام للهدى بمرتين لئلا بناء فاغسلا يقضي لنا في هرننا بالطهر للماء قدر قلتين يعتمد كذا في الآثار هذا أسسوا حياضنا ثم على تلك نرد لا علة فيه على رأى السلف يعتمدن أصلا لديه آتي

والبعض للخنزير كان استثنى ذلك للنص الذي قد وردا وبعضهم للكلب كان الحقا وبعضهم قال السباع أجمع وللحوم بعضهم قد أتبعوا ان حرّمت لحومها السور نجس وسور مشرك كذاك يعتبر وقيل مكروه وهل يفضل كذاك حكم الحيوانات اعلموا كذلك الدجاج حيث يأكل قيل على ذلك نجل القاسم والموت من غير ذكاة يوجب عليه فالحياة معهم توجب وكل طاهر فسوره ظهّر وظاهر الكتاب هذا يُبطل فانتقض القياص في المقام وبعضهم يقول للذم ورد وهكذا المشرك إذ قال نجس وجاء في الآثار ايضا ما اعترض والغسل من ولوغ كلب وردا وهكذا في الهرا ايضا نقلا معارضا لوارد في الهرا كذا حديث للسباع إذ ترد مفهومه ما دون ذاك يتنجس وقوله السباع هكذا ترد بعضهم قال تعبد عرف وكل واحد من الهداة

به دليله وللفرع التزم
عندهم في الحكم بالطبع نجس
يوكل ما أمسك في الخطاب
مما يمس فاتخذة أصلاً
اذحل ما اصطاد فراع الأحزما
في الغسل بعد الكلب في ذا المقصد
يخص أشياء بأشياء كالعدد
يلزم غير ذاك عند العقلا
غسل مخصصاً نراه بعدد
من نجس لا غير دون ريب
وفيه ما فيه أتى هناك
أقوالهم لأصلها فلتنظر
وبعضهم قال له قد شملاً
يتبعه التنجيس فيما فيها
والعكس هكذا وذا قول شهر
سؤر الكلاب حجة الطهارة
وما ارتضى ذلك فينا العلما
عند الهداة العلماء البصرا
بالغسل من ولوغنه نص الخبر
وربما لمرض له انتمى
وسؤره كذلك مع ما قد لمس
تأتي وما في ذاك من اشكال
تغمر للقرون عند الماء
وفي النفاس نشر ذاك يعلم
فهل طهارة بذلك تحصل
ما ولغ الكلب به الحق خذا

لم ير بُدّاً من قبول ما حكيم
ونجس العين يكون ما لمس
يقول في معلم الكلاب
لذلك اوجب الحديث الغسلا
ما كان هذا نجس العين اعلم
أما الذي يقوله في العدد (١)
ليس بشيء حيث ان الشرع قد
يقول في الغسل زوال العين لا
قال عباداً أراه إذ ورد
والشافعي قال لعاب الكلب
والصيد منه يغسلن لذا كا
سؤر السباع نجس في اكثر
والكلب منها عندهم والهرا
ذلك حيث اللحم معهم حرماً
ما حل لحمه فسؤره ظهّر
وجعلوا الاعداد في طهارة
والكلب طواف رأوه فاعلم
والكلب سبع حكمه بلا مرا
وشدد الشارع فيه فأمر
لشدة الأنجاس فيه فاعلم
خلاصة الامر نرى الكلب نجس
ان النجاسات على أحوال
ألا ترى جنابة النساء
ونشر شعرها هنا لا يلزم
كذلك في الحيض متى تغتسل
والقول في طهارة الإناء إذا

(١) قوله : أما الذي في العدد أي عدد الغسلات الخ . أهـ

يلزم بالتراب سبعا يُغسل
وقيل في الأولى وفي الأخرى فقط
وقيل لا يلزم هذا فاعلموا
وقيل للطب ففى الكلاب
فالكلب فيه كَلْبٌ تحقفا
لذلك جاء فيه تشديد عرف
والقصد منه ذلك للمختار
وكان في رأى أبي حنيفة
مقدّمًا حكم القياس في النظر
ونحن لا نقول هذا أبدا
وصح انه عن المختار
مع ان اكثر الهداة لا يرى
يقدم الحديث وهو الأثر
ليس لنا القياس عند الأثر
نتبعه ونترك القياسا
نعوذ بالله اذا جاء الأثر
نعقل ما شدّد فيه الشارع
اذا أتى الامر امتثلنا ما أتى
لا حكم للانظار عند الأثر
لا رأى للافهام إلا عندما
يغلّظ الشرع الذى تعبّدوا
وهكذا يخففون ما شاء
لا رأى للعقل مع الشرع اعلموا
والخلف في الاستارقيل طاهره
وذلك بالاطلاق عند الشافعي
وهكذا المذهب في الشهير عن
وآخرون ذهبوا لمذهب

وقيل أولاهن فيه أمثل
لا الكل ان الكل داع للشطط
والامر لارشاد فيه فافهما
نوع من الامراض عن أصحابي
وذاك داء عندهم قد حققا
لعل ضره بذاك ينصرف
كذلك قد يوجد في الآثار
رد لآحاد أتت في السنة
يرى له الحكم وذا عنه شهر
إذا أتى الحديث يوما مسندا
تقديمه أولى على الأنظار
رأى أبي حنيفة ولا هرا
يتبعه ما عاش فينا المبصر
إذا أتانا واردا فسي خبر
أولا نزال نرضى الالتباسا
يبطل قول جاء عن أهل النظر
بأنه الباطل وهو الوازع
ولم نكن نغيرن ما ثبتا
والحق في هذا ولم يستنكر
يفقد للاحكام من قد حكما
به الإله الخلق ما شا أبدا
فالحكم للشرع دع المراء
والوعي للعقل تراه العلماء
حسب رواية لديهم شاهرة
ومالك قيل منازع
رجاله الهداة أعلام السنن
قد جاء بالتفصيل كالمستغرب

يقول لا يجوز للرجال وبعضهم اجاز أسئار النساء أو لم تكن ذات جنابة على والمنع للكل مع البعض ورد سؤر النساء للرجال يمنع الا اذا ما شرعا معا فلا وإذا لأحمد سليل حنبل وكل قول فله دليل قد جاء عن هادى الورى ولا عجب قد كان مع ازواجه يغتسل وهو دليل بعضهم حيث أخذ وجاء عن ميمونة قد اغتسل وللفقارى حديث يمنع عند أبى داود اى والترمذى كذا حديث نجل سرجس منع وكل قوم رحجوا ما ثبتا وعملوا الحكم الذى لهم وقع واعتمدوا ذلك في المقام والحق ان السؤر لم ينتقل ان اليقين لا يزيله سوى وكل قوم عللوا ما عندهم وعمل عند بعضهم نسخ ورد وشذ من قال نبىذ التمر صح قد رده جهراً رجال العلم في وليلة الجن الصحيح لم يكن وما روه عنه لا وجه له ماء ظهور أو صعيد طيب

فضل النساء لا العكس في ذا الحال ان لم تك الحايض قول أسسا تقرير هذا البعض عند العقلا يقول لا يجوز دون ما فند والعكس هكذا لوارد سميع منع بهذا كان فيه عللا ينسب في نقل له معلل به اتى عندهم التأصيل فإنه الهادى لعجم وعرب أى من إناء واحد اذ يفعل به فريق وسواه قد نبذ بفضلها الهادى به البعض استدل فضل النساء للرجال فاسمعوا قد أخرجاه بصحيح المأخذ ذلك مطلقا له بعض تبع لديهم كما لهم ذاك أتى بما رأوه في المقام يتبع والحق طبعاً بغية الاعلام عن أصله الصحيح بالتعلل كل يقين صح مع من قد روى من الدليل واراوا رشدهم او لم يصح الحكم في خير سند به الوضو والحق ذاك لم يصح آثارهم على الصحيح فاعرف بها ابن مسعود بنقل قد زكن وهو الذى في ديننا نعقله وما المضاف يرتضيه النجب

وذاك منه ومضى ما قبلا
رووه عن أبي حنيفة العلم
ما كل ما يقال يقبلنا
والمسلم الموفى إلى الحق جَنَحَ
ويلزم الترتيب في الموضوعات
لان هادى الخلق كان رتبا
كذا الموالاة لها قد أوجبا
فرتبنا وَوَالٍ لِّلْأَعْضَاءِ
وإبدأ بغسل الوجه واليدين
وثلثن ولا تزد واتبع
والمسح للاذنين ايضاً والمعنق
واشكر إلهاً لك كان وفقاً

فيه فكن من حقق الدليلا
ولم يصح أصله ثم انهدم
والحق باغى الحق ينصرنا
ولم يكن يرضى سوى الوجه الأصح
على الأصح عند كل العلما
وقال ما زواه عنه النجبا
بعض الهداة فاتخذها مذهبا
وكن من الشرع الصحيح تبعاً
والرأس والختام بالرجلين
منهج الهدى واحذر ولا تبستدع
لسنة بها النبي قد نطق
إلى اتباع الحق إذ تحقفا

(نواقض الوضوء)

ان نواقض الوضوء تعرف
وهل عزيمة الضمير تنقض
والأصل في القرآن كان وردا
يقول أو لا مستم النساء
وجاء في السنة ما به ثبت
لا يقبل الله صلاة محدث
والبول كالغايط والريح نقض
والمدى والودئ كذا فاعلم
والفصد ثم الاحتجام فافهما
والخلف في الحصة والدود متى
والنوم ناقض لنص وردا
والعين قد قال وكاءً للدبر
ان كان نوما واقعا كمثلهما

قولا وفعلا قد حكاها السلف
متى على المرء هناك تعرض
وبعده السنة فلتزع الهدى
او كان من غايطه قد جاء
نقض الوضوء ايضاً بأوجه أثت
أو يتوضأن لذلك الحدث
حكم الوضوء متى هناك قد عرض
والدم والقيء حكته العلما
كذلك الرعاف في ضمن الدما
يخرج من فرج الفتاة والفتى
عن سيد الخلق ونبراس الهدى
ان ذهب الوكا فنقض قد شهر
يُعتاد أو بالاتكا فلتفهما

أما إذا كان جلوسا ناما
أو نام في ركوعه أو وقفا
وهل خفيف النوم يعفا إن وقع
بعض يقول مطلقا لما ورد
وهل إذا قتم إلى الصلاة دل
كذلك بعض قال والحال أعم
واللمس للنسا يراه الشافعي
بمطلق اللمس ومطلق النسا
فطلق عليه كان أشكلا
وفسروا اللمس هنا بما كشف
بأنه الجماع عند العلماء
لو كان ذاك شق في الاسلام
وكاد ان يحرم الحلالا
بل لمس أجنبية اذا ثبت
ان كباير الذنوب تنقض
وقيل لا ينقض الا ما ورد
وذاك واضح وغير مختلفي
والشافعي بنفسه قد ارتبك
ينقض للامس لا الملموس في
وتارة عمم ثم خصصا
وفي محارم تراه عمما
وبعضهم عند اقتران اللذة
أو قصد اللذة لو لم تقع
بحايل لا نقض في مقال
وهكذا القبله أو تلك أشد
والخلف في اللمس لانه يدل
وبعضهم قال الجماع ورفض

فرخصوا فيه فع الأحكاما
والخلف في الساجد معهم عرفا
أو القليل منه في قول سمع
من العموم فيه مقبول السند
على قيام بعد نوم قد عُقِل
من ذاك عند العلماء كما فهم
ينقض للوضو لقصد جامع
والحق في سواه مع من أسسا
معناه في الآية قال الفضلا
معناه تحقيقا فطاحل السلف
لا مطلق اللمس كما قد فُهما
وأوجب العنا على الأنام
لكننا نقول فيه لا لا
ينقضه حيث المعاصي نقضت
مع بعضهم متى هناك تعرض
بنقضه النص مصحح السند
عند رجال العلم أهل الشرف
في ذاك اذ خصص حيننا دون شك
قول رواه عنه بعض السلف
لزوجة قولنا له قد لخصا
وزوجة حيننا مقالا تما
فاللمس ناقض بغير مرية
والخلف في الحايل عنهم فاسمع
لانه منع بلا جدال
في النقض والحق اخي المعتمد
على التماس اليد مع كل عمل
نقض الوضو باللمس قال ما نقض

في عدة من المقامات اعلمنا
وما الوضوء لهم هنا تأسيسا
وتلمسناه بمصالح السند
ذلك في الصلاة لمس عهدا
في كلها فاعرج لخير أس
خير الوري قد جاء في الانباء
عن لمسنا الجماع حين ينسب
ينقض للنص الذي قد نقلا
به اذا الاصل هناك أهملوا
اما الجماع فجاز المهتدي
الا ليداع في المقام عهدا
لكن مع اللذة في ذا المقصد
ودونها يقول فيه لا لا
في قوله هذا له يصح
عندهم في الوارد المشتهر
ذلك في الحق ولم يرض الخبر
مع لذة نقض بهذا قد حكم
نقض له أولا فنحن متضح
واي فرق هاهنا فاعتبر
والنقض في العمدة لدى أهل الوفا
يرى الوجوب في اعتبار قد علم
وسوسة الشيطان حسب الوضع
مختلفان عند أرباب الهدى
فليتوض هكذا نص الخبر
يرشد بالطهر لقصد عرفا
وحسب مقتضاه معهم عملا
وكان لالاخير لما يعتبر

والبحث فيه عندنا تقدما
كان الرجال يلمسون للنساء
والمصطفى يلمس زوجته ورد
والنقض لم يعرف هنا بل وردا
ولم يكن نقض الوضوء باللمس
كان يعبرون للنساء
ان قراين المقام تعرب
واللمس بالأيدى على الصحيح لا
وقولهم ان المجاز يُعمَل
والاصل هاهنا التماس باليد
ولا يصار للمجاز أبدا
وبعضهم يقول لمس باليد
ومعها ينقض هذا قالوا
فهو عموم للخصوص ينجح
وينقض الوضوء من الذكر
إلا أبا حنيفة لم يعتبر
وبعضهم فصل فيه والتزم
وبعضهم بباطن الكف يصح
وذاك لا وجه له في النظر
والبعض في النسيان ذاك قد عفا
وبعضهم يراه سنة ولم
وعله لحوطة او قطع
وفي المقام خبران وزدا
يقول في الأول من مس الذكر
والثاني منك بضعة ولا خفا
فبعضهم رجح ذاك الاولا
فواجب الوضوء من مس الذكر

فلم ير الوضوء لهذا البيان
 منه الموضوع على الصحيح في الكتب
 عند الهداة العلماء البصرا
 وغيره في الذين قطعوا ما صلح
 وأصله صح له الأظهر
 ما مست النار وهذا قد ركن
 يلزمه الوضوء لأصل قد نقل
 بالضحك المعروف طهره رُقِضَ
 بغيرها ليس له يرفضه
 لا في سواها والصلاة يرفض
 ولست من يدرك للتصحيح
 فيها لدى أهل الهدى فاتبعوا
 أن كان فيها لا الوضوء فاعلموا
 حال وضوئه إذا بها انطلق
 والنقض بالمعاصي لن يرتضيه
 نقول بالصحة معها فعلا
 يعفى من النقض لأمر طبعها
 ولا نرى التفصيل مع أهل الهدى
 بحمله متى هناك قد وقع
 له بمقتضاه في الأمر اقتصر
 وليتوض حامل في المرسل
 حيث زواله لذلك ينقض
 أو كان بالسكرفع المقللا
 ذلك بالقياس مما قد شرع
 مازال عقله بنوم إذ أتى
 نقض الوضوء بذلك فيما نعلم
 كذلك والانجاس فهي الخمر

وبعضهم رجح ذلك الثاني
 وما الذي تمسه النار يجب
 لوارد عن خير هادٍ للورى
 وشاع في الاسلام ذلك واتضح
 ماذا تزيده أخى النار
 قد ترك المختار للوضوء من
 وقيل من لحم الجزور قد أكل
 وضاحك وضوءه قد ينتقض
 وقيل بل قهقهة تنقضه
 وقيل في الصلاة ذلك ينقض
 ولا أرى التخصيص في الصحيح
 بل ينقض الصلاة معها وقعا
 وقيل بل ينقضها التبسم
 أما إذا قهقهه فالنقض استحق
 وعمل ذلك حيث قالوا معصية
 نقول جاء النص بالنقض فلا
 وهل إذا كان اضطرار وقعا
 ما فصل الدليل حين وردا
 وحمل ميت هل النقض يقع
 روي حديثا فيه من كان اعتبر
 من غسل الميت فليغتسل
 ومن زوال العقل يلزم الوضوء
 كان بإغما أوجنون زالا
 وهل له نص دليل أو وقع
 فقليل قاسوه على النوم متى
 قد زال عقله هنا فيلزم
 فالنوم يُطلق الوكا والسكر

والطهر شرط صحة الصلاة نصاً أتى في الذكر والسنة قد وذاك بالاجماع عند العلما ولا خلاف فيه إلا ما ورد وفي سجود للتلاوات وقع من قال حكم الصلوات يلزم ومن يرى حكم الدعاء لم يوجب اسم الصلاة جاء في المقام وبعضهم لم يرض هذا ويرى ذلك للخلاف حيث لا ترى ليست كساير الصلاة والدعاء ولا ركوع فتري الحال يختلف والخلف في المصحف أي في مسه فقيل لا يُمس دون طهر وقيل بل جاز لعز الجنب ذلك ان النص جاء يُلزم إلا الذي يرى المـطهرون اوان ذاك اللفظ معناه الخبر قلنا على كلا المـقالين لزم وخص بالحيض وبالجنبه اذ صح ذاك في الهدى عن أحمد وقوله ليس بمس الذكرا (١) ذلك عن عمرو بن حزم يُنقل كذاك عمرو بن شعيب يُنقل إلا اذا روى لها الشـققات والخلف في وضوء من كان جنب

بدونه تبوء بالبتات عرفته موضحاً مما ورد يعرفه اهل الهدى فلتفهما من ذاك في صلاة ميّت قدر عهد وهل ترى تلك : صلاة فاستمع هنا بطهر هكذا قد حكموا طهراً وكل وارد في المذهب فاجب الطهر على الالزام غير اللزوم عن هداة خبرا هنا ركوعاً وقعوداً فانظرا ولا قيام في سجود فاسمعا فاختلف الحكم كذا قال السلف يلزم فيه الطهر عند جسسه وظاهر النص بهذا فادر وحايض والنفسا في المذهب ذلك والمعبـد له يلتزم ملايك لله لا يعصوننا اجاز مسا دون طهر يعتبر تطهر عند الهداة قد علم وبالنفسا دون ما استرابه حسب روايات اتت في المسند إلا مطهر افاد الطهرا وفي حديثه مقال يعقل عن أبويه وهو معهم مشكل تقبل ان جاء بها الاثبات أراد ان ينام فالوضو يجب

(١) قوله : ليس بمس الذكرا يكون أراد بالذكر القرآن . « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »

وقيل يستحب وهو الأشهر
توض قال المصطفى ولتغسل
ان الوجوب لم يصح فاعلم
لو أوجب المختار للمنام
وانما علل ذلك الهادى
لعمله يموت وهو جنب
أو أن ارواح الانام تسجد
وروح من نام على جنبه
تجنب عن ذلك المحل الأرفع
وصح انه ينام الهادى
وكان ذا جنابة وكم ورد
وهكذا في رمضان يُصبح
وهكذا الذى يريد يأكل
وقيل ان النهي طبيا وقع
ولم يكن من الوجوب الشرعي
كان النبي يأمرن إرشادا
لان معنى الرشد أمر يُطلب
اما اللزوم فهو غير ذاكا
فالمصطفى ينام وهو جنب
بغير طهر للجواز بفعل
لأنه معلّم ما لزم
وفي الطواف هكذا الخلف ورد
من قال انه صلاة أوجب
ومن يقل ليس صلاة لم يقل
رأوا نبي الله ها هنا منح
كمثل ما كان من الصلاة
ورعا سمي صلاة فاستحق

كما على ذلك صح الاكثر
لذكر منك انتبه لا تهمل
لمن اراد النوم عند العلم
يوما وضوء اصح للاعلام
بعلل تعقل في المراد
وذلك حال عنه طبعاً نرغب
لله تحت العرش قول يوجد
تمنع لا تنسال للإثابة
كذلك جاء في حديث فاسمع
بغير طهر جاء في اسناد
عن زوجه ينقل مقبول السند
على جنابة وذلك اوضح
او يشربن لا يلزمن يغتسل
لمقصد في النص عنه قد سمع
نعرفه يوما بحكم شرعي
والرشد للأمة قد افاد
وذلك في الجملة أمر يجب
نعرفه بقصده هنا كما
ويأكلن ثم كذلك يشرب
وذلك للإرشاد عنه ينقل
وما أبيح ذكرته العلماء
يلزم أولاً هكذا لهم عهد
له الوضوء ورآه مذهبا
في ذاك بالوجوب مع أهل العمل
طواف حايض مقال قد رفع
يمنعها فالحكم فيها آتي
أحكامها متى بمعناها نطق

ونحوه في قول بعض القادة
يلزم طهرُ ذاكر بحال
وقيل لا يصاب بالالزام

وقيل كالسجود للتلاوة
ومطلق الذكر لدى الجلال
كقارئ القرآن في الأحكام

وجوب الغسل من الأحداث الكبرى

من المقدرات والأخبارات
فشئت قطعاً بلا نزاع
ان جُنباً كنتم معاً فاطهروا
بلا طهور من كلام المهدى
دون يد تعركه فتشفي
يلزم ان تبالغن فافهما
عما يشق عركه فلتعرف
فانه أوجب عركاً عهداً
في غسله حتى جميع الجسد
لبقعة منها تجلي جسده
مبالغا فيه بما لم يختلف
ففهم التشديد منه قد بدا
جنابة في خبر لنا رفع
والمزني عندهم صوابه
مفهوم اخبار لدى من علما
والدليل لم يذكر رفع الأنبياء
ولم تكن للدليل فيه ذكرت
ولم تكن دلالة هناك قد حكمت
لرأسه الثلاث في الأنبياء
والدليل لم يذكر بهذا السند
اي غسل رجله هنا تأخرا
كان توضوا وتماقه حكمت

ان الطهارات من الأحداث
وجوبها بالنص والاجماع
يقول في الذكر العلي الأكبر
لا يقبل الله صلاة عبد
وهل إفاضة المياه تكفي
فالحق لا يلزم ذاك انما
تعرك ما أمكن ثم تكتفي
ومالك قد كان فيه شذدا
يلزمه اذ ذاك إمرار اليد
وان يكن لم تصلن يوما يده
فطهره غير صحيح فاعرف
وعليه رأى الحديث شذدا
يقول تحت كل شعرة تقع
وتابعت لمالك أصحابه
ومنشأ الخلاف عند العلما
ففي احاديث افاض الماء
عايشة غسل النبي قد حكمت
وهكذا ميمونة أيضا روت
فبعد ما افاض غرف الماء
افاضه على جميع الجسد
ميمونة تقول كان أخرا
خلاف ما عائشة عنه روت

وبعدده افاض للماء على
ونقض شعر للنساء لا يلزم
يكفيك ان تحثي على راسك ما
ثم تفيضين لذلك الماء
أزواجه صلى عليه الله
وهل ترى أعلم منهن به
في أول الطهر الوضوء يقع
لا نرتضي سواه وهو الهادي
أمر به تعبد الديان
لا رأى للعقل إذا صح الخبر
والعقل عند عدم الشرع قبل
وجاء للجمهور تقرير الوضوء
قالوا نرى الوضوء لا يصح
فالطهر شرط للوضوء لا العكس في
حينئذ ترى القياس يعترض
وظاهر الحديث أولى وأحق
ما منهج القياس في الدين أتم
أما القياس فهو هاهنا قوى
ان الوضوء لا يصح أو يقع
والدلك في الوضوء وأمر الأيدي
فها هنا قالوا كذلك يلزم
وهل هنا النية مما يلزم
عليه من اهل العلوم الأكثر
عليه مالك الامام فاعلموا
وأحمد أيضا ومثله أبو
أما أبو حنيفة ليس يرى
يقول ذاك كالوضوء لا يلزم

جسده الشريف نصا نقلا
في الغسل في نص حديث يعلم
ثلاث حثيات لها قد تما
عليك هكذا بلا امتراء
تروى لذا مع كل من رواه
كلا وهذا شاهر مع صحبه
حسب الذى صح إليه المرجع
فإنه المنقذ للعباد
عباده حيث أتى الايمان
فانه الحجة مع اهل النظر
عليه عند عدم الشرع العمل
من يعد غسل عند داع يعرض
من قبل طهر وهو الأصح
تحقيقهم وهو وجه فاعرف
على الدليل عند هذا المفترض
بالاتباع حيث كان فهو حق
على الحديث حين فيه قد حكم
قيس على الوضوء حسب ما روي
غسل لاحداث ترى الوضوء نفع
حتم على الاعضا بلا تفند
وظاهر الحديث لا يستلزم
وأشهر الاقوال فهي تلزم
اذ في العبادات لنا يقرر
والشافعي من فحول العلما
ثور وداود إليه يذهب
ذلك مع من مثله فيه جرى
نيته بل الطهور ألزم

به الصلاة عندهم تستكمل
مرّ بأحكام الوضوء فاعلموا
يلزم أم لا عند كل البصرا
ولا وجوب عند بعض يعقل
غسل النبي أهملته فافطنا
فاطلق الامر لقصد يظهر
فالطهر فيها بذا تحقّقا
من راسه هل داخل في الخبر
له لوارد لديهم أوجبا
شدد وهو مذهب الصحابة
ذلك عنه في مقال قد ذكر
وفيه اذ صرح بلوا الشّعرا
بغيره يجيء بالتعليل
جنابة يؤذن بالمعنى الأدق
وذاك في المرام معنى صالح
هنا كما صح عن الحبيب
ورتب الغسل تكن مصيبا
وانما النّسب لذا المرام
فما لنا نعدل عنه للنظر
فالزم كما قد جاء في تحديّثه
عنه سوى من للمعاني يجهل
اسبابها الوجود للاخبار
فاظهروا بأقمة الايمان
أويتطهرون على الأصل اعتمد
كانت فتطهروا أيضا زكن
يعم طهرها فلا تستغرب

ان حصل الوضوء تم العمل
والخلف في مضمضة هنا كما
كذلك استئناف من تطهروا
بعض يرى الوجوب اذ يغتسل
حيث الأحاديث التي تحكى لنا
وان تكونوا جنباً فاطهروا
ذلك للتعميم حيث أطلقا
والخلف في ذاك الشّعرا
أوجبه بعض وبعض نذبا
ذلك ان النص في الجنابة
ومستحب عند مالك شهر
يقول في الحديث أنقوا البشرا
وبلّاه يثبت بالتخليل
وتحت كل شعرة كما سبق
فبالغوا في الغسل وهو واضح
وهل ترى الفور مع الترتيب
ان القياس يوجب الترتيبا
وقيل لا لزوم في المقام
قد رتب المختار في نص الخبر
رتبه ثم في حديثه
وذاك واضح وليس يعدل
ان الطهارة من الأحداث
يقول ذو الجلال في القرآن
ان جنباً كنتم وفي الحيض ورد
والنفسا كذاك والاحداث ان
والحيض والنفاس مثل الجنب
(١) قوله أوجبا اي ذلك ما ورد عندهم من الدليل

والبول والغائط غسل الموضع وجنب من الجماع يغتسل وهكذا النساء إذا الماء رأته والوطء للطهر نراه أوجباً إلا فريقتا شذ قال يلزم والالتقاء بالختانين حكم بشرط الاشتباك في التحقيق وذلك في المقام نصان اعلموا وهل دخول مسجد للجنب ومالك عليه في الآثار لقوله لا تقربوا الصلاة يا به أراد موضع الصلاة فان ذا السكرهنا قد اشتمل والامر للوجوب عند العلماء ولا احل مسجداً للجنب وهو دليل واضح في الأثر وهو إلى الآية قد يشير وبعضهم اجاز أي لعابر وقد اباح بعضهم ولا خفا يقول إن جنباً لم يقع ولا دليل كان للمنع اقتضى وعابر السبيل بعض قالوا أوى إلى المسجد ثم أجنباً فكان الاستثنا لهذا شملاً جاز له المرور للماء على ومس مصحف له تقدماً

يكفى فكن من للهدى فينا يعني او كان منه الاحتلام قد حصل فالأغتسال عند ذاك ألزمت أنزل أولاً عند كل النجبا (١) ماء من الماء وبه قد حكموا بالأغتسال في الحديث فالتزم لا نفس الالتقاء في التدقيق قد وردا عند الهداة العلماء يصح فالمنع أتى في المذهب كمثّلنا بدون ما انكار أهل الهدى في حال سكر روبا وهو هنا المسجد معهم أتى معهم على الرجس لذا منه حظل فالتزموا ما لكم قد ألزما وحايض في النص من قول النبي ان صح هذا عند أهل النظر وهي له رمز ولا نكير يوماً سبيلاً كان كالمسافر لم يدرك الدليل هذا فاعرفا منه على المسجد شيء فاسمع فالمنع لا يكون معه مرتضى مسافر لم يرتكب ضللاً وحايض أدركها منسكبا وذلك وجه كاشف ما أشكلا ما كان من رجس به قد حصل كذا قراءة لأمر علماً

(١) قوله : والوطء نراه أوجباً أي التطهر أوجباً أي أوجب التطهر ولو لم ينزل أ هـ

فلا نعيد البحث في المقام وقد تكلمنا على المرام

أحكام الدماء

ان الدماء في الدين قد تَخَصَّصَ فهي ثلاثة لكل واحد فالحيض والنفاس واستحاضه فالحيض في أيامه ينفجر اما النفاس فع الميلاذ والاستحاضات عروق تنفجر والحيض قد خص بأيام تعد يعرف بانقطاعه ولا خفا اكثره عشرين قال والأقل روى الربيع ذاك أي في المسند ومالك يزيد في الاكثر أي والشافعي عليه ايضا فاعلموا وهل أقله له حد عُرف قال أقله ثلاث فاعلموا ودفعة واحدة حيض ثبت وهل بها يعتد في الطلاق وقيل يوم ثم ليلة أقل أما أقل الطهر فالخلف ورد فقيل عشرة من الأيام وخمسة الايام مع عشر ورد وقيل سبع مع عشر فاعلموا

معهم باحكام لها قد لخصوا حكم عن الشارع غير زايد ثالثها تعرف بالافاضه من قُبُل المرأة لا يستنكر يكون اي عند انفقاء الهادي عن مرض كان هناك مستقر معروفة لحكمة منها الولد قدّر ذاك ذو الجلال فاعرفا ثلاثة على الشهر فاحتفل مثل أبي حنيفة المجتهد خمس على العشر ولم يمنح لسفي وذاك ايضا من فحول العلما قد حده بعض فطاحل السلف وقيل لا حد له فلتفهما مع هؤلاء لأدلة أتت قد جاءنا ذلك بالشقاق للشافعي عنه كذا بعض نقل في ذاك ايضا عند احرار الرشد وبالثمان جاء عن أعلام في قول بعضهم محرر السند وأكثر الطهر حكته العلما

المبتدأة والمعتادة

ان النساء ضربان عند العلما ذات ابتداء أي بهذه الدماء

لهابه إذ تلك قد تعودت
 رأّت دما وسأيرته في الزمن
 عشرا وصلت بعدها إذا انتهت
 قدمته فيه وبالحق خذ
 ذلك حيث ينتهي ذاك الدم
 ثلاث مرات الى تلك أتى
 بذلك الميقات إن جاء الدم
 صح لها تعالجن أمراضه
 ابدالها الصلاة في قول النجب
 بعضهم وكان للإصل استند
 لصحة الصلاة في هذي الدما
 أيضا بيوم وعلى ذاك البنا
 لها استحاضة تصلي وتبت
 يوم وليلة لأصل جامع
 لدائها بمثلها تقرر
 محتاطة لبعلة ينحصر
 فهي استحاضة صلاتها تدع
 وكان في ذاك هنا قد اجتهد
 عاداتها اذ هي أصل عقلا
 ما لم تكن قد تجاوزت حد الدما
 أكثر حيض عندهم قد حدث
 هنا بدت بتلكم الإفاضه
 أكثر مدة لحيضها ارتضى
 ممن تميّز بصافي الفطن
 فالحكم بالتّمييز لم ينهها
 أو يظهر النقض لها ولا جدل
 محقق في مثل ذي المذهب

والثاني من اعتاد والعلم ثبت
 ذات ابتداء تترك الصلاة ان
 إن استمر فالى خمس تلت
 مدته هنا على الاصل الذي
 أو قبلها ينقطع عن فتلزم
 تجعله اصلا لها ان ثبتا
 ان ابتداء الامر أصل يعلم
 ان جاوز الحد غدا استحاضه
 وان يزد عن أكثر الحيض وجب
 حتى اقله على هذا اعتمد
 ان اقل الحيض أصل علما
 حتى ترى استقراره تعيّننا
 وبعضهم من حين ما تيقنت
 إلا اقل الحيض عند الشافعي
 وبعضهم قال بايام غدت
 وهي ثلاث بعدها تستظهر
 فان ترى دمائها لم تنقطع
 عليه بعض العلما قد اعتمد
 اما التي تعودت تبني على
 فإن يزد زادت ثلاثا فاعلما
 أي لم تكن تجاوزت لمدة
 فان تجاوزت هي استحاضه
 وقيل بل تقعد حتى تنقضي
 أو ميّزت تلك الدما ان تكن
 فعندما قد ميّزت تلك الدما
 وقيل بل عاداتها بها العمل
 والحكم للعادات والتجارب

والاختلاف في النساء صح على
والعلماء بنوا على ظن فقط
وهل ترى تدركه بالتجربة
لسنا على ذلك نستطيع أن
أما الذي صح هنا أن خَرَجَا
واستغرق المدة فاستحاضه
لوارد عن سيد الخلق نُقِلَ
وذاك في بنت حبيش وقعا
وإن مضت مدتها فلتفسلي
وذا هو الأصل الجلي فاعلمنا
إذا مضى أكثر ما قد عُيِّنَا
وإن للمعادات حكما قُرِّرا
إن التي تهراق للدماء
تبني عليها فإذا زاد وقع
تستثفرن معه ولا تبالي
لأن حكم الأصل عندها استقر
تستثفرن بثوبها في الخَبَر
تلك استحاضة ومعناها مرض
وإن أيام اللدات تعتبر
لأن أطباع النساء تختلف
وغاية الأمر من اليسر أنبلج
وإن الاستظهار بالثلاث قد
وعمله احتياط به ولا جرم
وحايض حيضتها تنقطع
يوما ويومين بحيض فاعلمنا
تلفي هنا للطهر بل وتعتمد
لكنها في كل يوم تغتسل

أحاولها يعسر أن يُوضَّلا
أذ لم يكن في ديننا يوما شطط
والحال في النساء لم نستغربه
نقرر الأصل الصحيح فاعلمنا
عن أكثر المدة حين أنبلجا
ولم تكن به هنا محاضه
نصا جليا وبه الكل استدل
إن أقبلت دعى الصلاة فاسمعا
عنك الدماء وبالصلاة اشتغلي
وذاك في معتادة قد علما
لاكثر الحيض فقد تبيننا
من شارع الدين ولن يستنكرا
قال لها بذلك في الأنباء
لها استحاضة لأصل متبع
به وصلت بعد ذى الليالي
وما لها عن أصلها قط مفر
ولتحبس الدماء في المحتَجَر
قد ابتلت به متى لها عرض
نوع قياسها هنا كان استقر
مثل الرجال وهو أمر قد عُرف
حكم لِدَاتِهَا وما به خَرَجَ
قيل لمالك به كان اجتهد
فالاحتياط الحزم فيه قد علم
إيام حيضها وثم ترجع
وبعد ذاك لا ترى تلك الدماء
طبعاً على الأصل الصحيح المعتمد
للاحتياط لأمر تحتامل

فان تجاوز اكثر الحيض فقل
هذا الذى عليه اهل العلم من
وما حكوا عن مالك تلفق
ان بلغت أيام حيضها يترى
ونحن لا نراه في الحق الجلي
والشافعى يقول بعد المدة
ان تمت الثلاث فاستظهارها
ان جاوزت أيام الاستظهار
ان دم الحيض جلي يعرف
كذا النفس عندهم ينقطع
يلزم ان تبقى إلى تمام
مثل الصلاة لا تصلى أبدا
واكثر النفس مع أقله
فأصله حيض يقال زادا
أقله قد قيل لاحد له
فليل خمسة وعشرون اعلم
وقيل عشر مع يوم مفرد
وما مضى قول أبي حنيفة
والحسن البصرى عشرون تعد
والخلف في اكثره ايضا ورد
ومالك عليه ثم رجعا
والشافعى عليه أيضا وثبت
واربعمون اكثر الأقوال
ابو حنيفة عليه تبعا
وقيل بل تعتبر النساء
ان جاوزتها فهي مستحاضه
وبعضهم يقول ميلاد الذكر

تلك استحاضة على أصل عقل
قادتنا الغر فطاحل السنن
أيام حيضها وهل تصدق
ذلك حيضا هكذا قد ذكرنا
والدين بالتلفيق لما ينجل
تستظهرن حتى تمام العدة
ثم وقل صح لها اعتبارها
فهى استحاضة بلا انكار
والانقطاع فيه حيث يوصف
ثم يعود وعليه فرعوا
ايامه تاركة الصيام
حتى توافي حده المحدد
تحديده عندهم مع أصله
ميقاته اذ صحب الميلاد
وبعضهم بحده أصله
يوما أقله فراع الأحزما
عند أبي يوسف بالحق اقتد
والشافعى للحد غير مثبت
تكون للأقل في النفس حد
فليل ستون باكمال العدد
عنه فكن وجه الهدى متبعا
عليه صحبه به قد أخذت
اكثره هذى بلا جدال
لصحبنا فيه كذا قد وقعا
اشباهها فيه ولا امتراء
وتلك قد تسببن أمراضه
له ثلاثون رووها في الأثر

وهل هناك من دليل يعرف
يعتبرن في مقال أسسا
في الحيض عند قادة الرجال
فقليل لا وهو الشهر المتبع
وهو دليل حملها المعتبر
والحيض لا يكون مع حمل وصف
احكامه تلزم مع اهل النظر
فيه بحكم الحيض ان بان الدم
بحكمها في حال قد علم
ومن فساد الطبع عند النبا
قد أوردوها ولها معهم مُدَد
وبالجلي نكتفي في الأكثر
هل هي حيض عند اهل الخبرة
حكم الحيض في اعتبار الفقها
من فقهاء الملة الاثبات
بكثرة عند الهداة النبلا
من بعد غسل رفع الحيضا
ذلك حيض هكذا روينا
حتى ترين قصة تنفي الأسا
لا غيرها فافهم مقال العلما
قال به حيث الهدى به اتضح
للقصة البيضا لهذا المصدر
للاحتياط فاعرف الدقيقه
ذلك عهد الحيض أولا إذ يلم
يلزم بل يعم عهدا حصلا
لا فرق في الأمر رواه من روى
أسود كلهم بذلك يحكم

واربعمون للإناث تعرف
بعضهم احوال هذه النسا
فالحال فيه هو عين الحال
والخلف هل لحامل حيض يقع
فهو غذا الجنين عند الأكثر
وبانقطاعه لها الحمل عُرف
وبعضهم يقول حيض معتبر
فن يرى ذلك حيضا يحكم
ومن يرى ذاك استحاضة حكم
وعلة يراه قوم فقها
وها هنا لهم مقالات عدد
نعرض عنها نظراً للأشهر
والخلف في الصفرة مثل الكدرة
فقليل في ايام حيضها لها
قال بذلك اكثر الهداة
وقيل لا حيض بصفرة ولا
يقلن لا نعد ذاك حيضا
وفي حديث أم المؤمنين
تقول لا تعجلن ياهدى النسا
فالقصة البيضاء ترفع الدما
فن رأى حديثها هذا أصح
ومن رأى الأول لم يعتبر
يُحمل ما قالت به الصديقه
ومن يرى الكدرة حيضا هل يعم
في حال حيضها أو التخصيص لا
وصفرة ككدرة على سوا
ووصفه بانه طبعاً دُم

فقل في الأغلب اي والأشهر
تكون للتحقيق فلتبادر
بل فضلة تأتي لمعنى صالح
تفيض في رأى أولي الافهام
في الحق والتحقيق في التبصر

فهل ترى الصفرة منه فانظر
وصفرة وكدة في النادر
فقل ليست بدم في الواضح
فهي رطوبات من الاحكام
تلك اقاويلهم فلتنظر

الطهر

عند انتهاء وقتها فلتفهما
كالجص يخرجن بها الافتاء
فالطهر عندها صحيح يعتمد
فهو لغالب النساء فاستمع
ما قاله لنا الهداة العلماء
ينقطعن مع بعضهن فافهم
شيئاً سوى انقطاع ما قد نزلا
والحكم بالجفاف قد تعلقا
لها هنا فقل لها تطهري
كان الجفاف عندها مستظهما
عادتها وغير تلك تدع
اذا رأت لقصة هل تغتسل
اذ تلك للطهر بيان يعقل
فالحكم للعادة معهم جائئ
محكمات قالت الهداة
وارشد الخلق السبيل السالما
وكان للباطل مطلقاً رفض
حيناً وحيناً تظهرن فلتعرف
فهو الحكيم ليس في شيء عبث

والطهر فهو الانقطاع للدم
وقيل ذاك القصة البيضاء
حتى ترين القصة البيضاء ورد
والحكم للاغلب ان لم تقع
وهي التي تعرف بالقرء اعلم
اما الجفاف فانقطاع للدم
ولا يرين القصة البيضاء ولا
فعند ذاك طهرها تحقفا
ان رأت القصة او لم تنظر
وقيل من عادتها ليست ترى
ومن تكن تعودت فتتبع
ومن تكن عادتها الجفاف هل
فقل لا وقيل بل تغتسل
ومن يراعي عادة النساء
اذ صبح عند الفقهاء العادات
سبحان من قد نصب المعالما
دعا إلى الحق وللخير يحض
كلّف خلقه أموراً تختفي
وكلها لحكمة ليست عبث

(١) قوله يخرجن به الافتاء أي الفتوى لقوله حتى ترين القصة البيضاء أهـ .

تعبّد الخلق اعتباراً رتباً عليه احكام الجزا وأوجبا

أحكام الحيض والاستحاضة

ويسئلون في الكتاب الهادى
يمنع اشيا ذكرت في الأثر
أحدها فعل الصلاة لا تصح
والصوم لا يصح منها والقضا
وذاك عن خبر الأنعام وردا
ذلك ان الصوم في العام وقع
لوم يكن قضاؤه قد لزم
لعله في كل عام يقع
حينئذ تترك ركنين هما
اما الصلاة لا قضا فيها لما
ولا تطوف حايض بالبيت ان
ذلك ان الحيض رجس فامتنع
والبيت بالتطهير أولى وأحق
وذاك بالاجماع عند العلماء
فهو الحرام اي منزه وضع
فنه البيت الحرام واحترم
ويمنع الجماع بالاجماع
واعتزلوا النساء في الحيض قد
وهل يحرم النساء ان وقع
فقليل بالتحريم عن أكابر
وكل ما فوق الازار وسعوا
وبعضهم يمنع موضع الدم
وعمل ما فوق الازار للذي
أما الذي يملك إربه له

عن المحيض وعن المراد
عن سيد الخلق النبى الأطهر
ولا قضاء أي لها على الاصح
يلزمها اي عند ما قد عرضا
وهو الذى أبان للناس الهدى
غير مكرر لىذا القضا شرع
أمكن لا تصوم من اجل الدما
فتترك الصوم له فلتستمعوا
عمدة هذا الدين عند العلماء
عرفت من تكريرها محتما
صح محيضها لاصل قد زكن
دخول ذى الرجس هنا فيمتنع
وباحترامه الاكيد وهو حق
والله للبيت الكريم حرّما
قبلة هذا الخلق بالنص شرع
جانبه عن كل رجس اذ يلزم
وذاك ما يقطع للنزاع
صح بنص واضح ولا فند
أم لا خلاف عندهم قد رفع
وقيل لا وصح عن أخاير
للزوج فيه وبه توسعوا
فقط والغير فلم يحرم
يملك إربه به يوما خذ
يباح الا ذاك فاعرف أصله

وذا مقال يجمع الأخبارا
قد كان كل ذاك عن خير الورى
تسد لالزار وليبباشر
والاعتزال للنسا في الذكر
لم يُرد القرآن أن نتركها
ذلك من فعل اليهود فاعلموا
ان الأذى يكون موضع الدم
فوضع الدما محل للأذى
بذاك قال بعضهم ولا خفا
ترى العموم للخصوص يجنح
وسنة الرسول للحوطة قد
تبشر الحايض للأعمال
دل على هذا حديث الخمرة
وبلل الحايض ليس ينجس
وما تلاقيه جميعه طهر
صلى عليه الله ماصح الأثر
ووطئها في الطهر قبل الغسل
وهل هنا الاثم فقط أو لزم
مذهبنا الطاهر ليس يقبل
وبعضهم اجازه ان طهرت
وذاك عشر مع أبي حنيفة
وبعضهم ان غسلت للفرج
قال بذاك ها هنا الأوزاعي
اذا تطهّر اختلاف العلماء
يقول آتوهن من حيث أمر
هل كان قصد الطهر عم الجسد
أم قصد الطهر الذي قد يعقب

حين تساوردت فع الأثارا
محمد أورد جهرا أثرا
منها سوى ذاك بلا مشاجر
أراد ذاك عند أهل الفكر
مُجمعة حتى تلاقي هلكها
فخالف اليهود مع من ظلموا
لذاك من قال به فلتفهم
فاعتبروا محل فادر المأخذ
ووجهه الجلي معهم فاعرفوا
وذاك واضح وهذا أوضح
جاءت بما فوق الازار عن سند
جميعها بدون ما جدال
لم تك في يدك دون مريّة
لأنها الطاهر فيما أسسوا
عن أحمد المبعوث فينا من مضر
وما أضاء الليل نجم أو قر
ليس يصح عند أهل العدل
أمر على رأي مصابيح الظلم
ذلك بل من بعد ما تغتسل
لاكثر الحيض له تأخرت
وصحبه من فقهاء الأمة
بالماء صح فيه وضع الدرج
وصحبه فلتعه ياواعي
فيه لا كاننوا رأوه انبها
والخلف في التطهير معهم مستقر
أم خصص الفرغ فراع الأسعدا
للحيض خلف ذكرته النجب

مفهومه رآه معه أكمل
عن علماء الدين أعلام الأمم
يحوي معان فلذا الكل ارتبك
بالماء تعمياً لهذا الأصل
معنى اغتسالهم ولم يستنكر
تطهر لا طهر عند الكمل
نعرفه في عرفنا يقينا
عند الهداة العلماء أهل العمل
حيث به انكشاف معنى الجهل
يفعلن يطهرن انقطاع يذكر
فأخر الآية يجلو المبها
قال بحسب مقتضى الافهام
تحرم أم لا بعضهم قال تحل
مما أتى واستظهروا الآثارا
وثابت وماله من مانع
يصير ان قيل بذى المعاني
مشدداً فيه من الأمر أشد
وفعله مع ذاك فعل فاضح
نهى هنا والأمر منه قد ورد
والنهى للفساد قال البدر
يستغفرن وما أتى محرماً
ببذل دينار هنا يزول
وكل ما أتاه عنه قد سقط
فهو بدينار هنا متمم
بنصف دينار بغير نكر
على مقالم لكل مستدل
صح وان الحق لا كذا كا

وكل واحد بنى منهم على
والاختلاف في المفاهيم عليم
ذلك ان الطهر اسم مشترك
وحقق الهداة معنى الغسل
فانما المفهوم في التطهر
دل عليه مقصد التفعّل
ذلك من فعل المكلفينا
معنى تطهرن على الغسل أدل
فوجب المصير للأدل
اما أبو حنيفة يستظهر
وذاك مردود عليه فاعلموا
وكل واحد من الأعلام
ومن أتى زوجته في الحيض هل
عليه ان يستغفر الجبارا
قالوا عليه مالك والشافعي
قلت وأين النهي في القرآن
لا تقربوهن وذا نهى ورد
نهى عن القرب وذاك واضح
واعزلوا النساء في الحيض قد
نهى عن الضد يقال الأمر
فكيف لاشيء عليه ولما
واحمد بن حنبل يقول
اي يتصدقن بدينار فقط
وبعضهم ان كان وطىء في الدم
او كان بعد الدم قبل الطهر
وأوردوا هنا أحاديث تدل
'كننا لسنا نقول ذاك

بما أنى ان ثبت التعمد
والاحتياط فيه امر ضبطا
وغيره من فقهاء الأمة
وكقر الذنب متى تورعا
عند انتها عهد المحيض الوارد
اكثر منه في حديث نقلنا
طهر فقط عند احرار نجب
على انفرادها بذلك تأتي
اذ لازمت ذاك الاذى فلتعرفا
بلا وجوب فادر ما أتاك
ولا يزول بوضوء فانظروا
منه سوى الأذى فللوضوء تدع
ان رامت الصلاة دون ما امترا
وعله صادف طهرا للدماء
وان ذاك موقع في الضر
فهى مع الماء دوما فانظروا
واننا يصاح لانراه
كل صلاتين بطهر عنا
ومغربا إلى العشاء فافهما
كذا يقال وله بعض تبع
روته أم المؤمنين فاعلما
بالدم في نص هنا لهم شهر
دعي الصلاة والزمي للعادة
وصلي ياهذى لذا لا تجهلى
لساير الصلاة بامتداد
هذا المقام واضح لم يختلف
فيه بتكرار لغسل معتبر

نقول زوجه عليه تفسد
وان ما قيل نراه في الخطا
ان صح ما قال أبوحنيفة
يستغفر الله لِمَا قد وقعا
والمستحاضات بطهر واحد
لم يوجبوا على التي قد تبتلى
عند انتها أيام حيضها وجب
اما الوضوء يلزم للصلاة
كانها قد احدثت ولاخفا
وبعضهم لها استحباب ذاك
ووجهه ان الأذى تقررا
اذا توضأت ولم يكن وقع
وبعضهم الزمها تطهرا
يقول تلك مبتلاة فاعلما
تحتاج للدين بذلك الطهر
فلا تزال دائما تظهور
فان يسر الدين لا يرضاه
وبعضهم يقول تجمعنا
تؤخر الظهر الى العصر اعلمنا
وثالث الاطهار للفجر وقع
وخير مادل لهذا الامر ما
ان النبي قال عرق ينفجر
ان اقبلت حيضتك المعتادة
وان مضت مدتها فاغتسلي
ثم توضئي يقول الهادى
توضئي للكل وهو الأصل في
وفي حديث آخر كان أمّ

على ازالة الاذى فلتفطنا
به ابتكت روت لديها حكما
وتجمعن كما مضى ولاجدل
بين الوضوء والغسل ماختار
جميعها في بعض ما قد شرعا
وليلة لوارد مفهوم
ثلاث مرات وهذا أكمل
والبعض فالترجيح كان قد نظر
بعض إلي الترجيح كان قد نظر
في رأيه متى رآه أصلحا
وكلهم في فعله مجتهد
فلا تعارض لديه طارى
في ظاهر الاحوال خلف منحتم
وهذه عمدة بعض السلف
مع بعضهم والبعض لما يمتنع
لتلك رخصة هناك تاتي
في حقها فالوطء ها هنا ثبت
كى لا يكون الاثم من اسبابنا
فيه من الخوطة في رأي السلف
لسخط المولى أخى فائق
يرمي بنفسه بهاتيك الميخن

لكنهم قد حملوا الغسل هنا
وهكذا بنت عميس أسما
للظهر والعصر يقول تغتسل
وبعضهم قال لها الخيار
تصلي بالطهر صلاتها معا
أو انها تغتسلن في يوم
في ليلة ويومها تغتسل
وللوجوب بعضها دل اعلمنا
والعلماء كل له ايضا نظير
والبعض للجمع اليه قد نحا
والبعض للبنا تراه يقصد
ان البنا أسهل في الانظار
والجمع حيث للتعارض ارتسم
يجمع بين وارد مختلف
ووطء تلك المستحاضات امتنع
ذلك هل اباحة الصلاة
أم حكمها حكم التي قد ظهرت
والترك واجتنابها أولى بنا
والاجتناب لجميع المختلف
والحزم في الدين سبيل المتقي
ومن يحرم حول الحمى يوشك ان

التيمن

مع عدم الما نفعل التيمم
منه لعذر في الهدى قد عقلا
على عباده نجا من افهم
تحقيقه عنها نأى فلتعرف

من سر هذا الدين عند العلماء
يكون عند عدم الما بة لا
تعبّد به الإله قد حكم
سُمي طهارة وان فكرت في

كيف يكون في الطهارة وقد
 لكن تكليف الاله يمتثل
 معذرة إلى الاله تُرفع
 فنستبج للصلاة في الهدى
 مع عدم الماء يلزم التيمم
 اذا أراد أن يصلي وعدم
 يكون للكبرى وللصغرى معا
 عن ابن مسعود وعن ابن عمر
 وسائر الصحب عمومهم اشتهر
 دل عليه النص في الذكر العلي
 يقول أولا مستمو النساء
 دل على التيمم المقرر
 وفي القياس ما يدلنا على
 ان العبادات إذا ما أُجبت
 وبعضهم لم ير للكبرى كفا
 روه عن فاروقنا ولم يصح
 وهكذا لا يتيمم ولو
 ان لم يجد ماء فلا يصلي
 والحق قد صح عن الأخيار
 والأرض مسجد يقول فاعلموا
 عليكم بالصعيد في نص ورد
 والخلف في من يعد من الماء
 قيل يصح إذ له التيمم
 وقيل لا يصح حيث امتنعوا
 أعنى على رأى الذين منعوا
 أصلان في المقام عند العلماء
 لله در العلماء لم يهملوا

يشرع بالتراب فالحق استفد
 لا يسئل الله لِمَا هذا فعل
 وحدث الانجاس منا ترفع
 والدين يسر بأصوله بدا
 ولا اختيار ينتحيه المسلم
 للماء كان بتيمم سلم
 وقيل للصغرى فقط فاسمعا
 يكون للصغرى فقط في الأثر
 عندهم وهو الصحيح في النظر
 وسنة الهادى الأمين المرسل
 ذلك واضحا جليا جاء
 مع عدم الماء ولم يستنكر
 هذا لَدَى من كان هذا عقلا
 فلا صغير عند مشروع ثبت
 لظاهر ليديه فيه عُرفا
 عن علماء الحق في النقل الأصح
 شهرا إذا أجنب فيما قد حكوا
 عن مسلم معهم أتى في النقل
 ذلك في الدين فلا تمار
 ثم طهور وعنى التيمم
 لذي جنابة ماء قد فقد
 هل صح وطء منه للنساء
 طهر وللنساء ايضا فاعلموا
 ذلك في قول هنا قد سمعا
 لذي جنابة عليه فرعوا
 لحدث ولم يكن هناك ما
 واجبه بل أصلوا وفصلوا

وحققوا الامور حسبما يجب وأيدوا الحق بأثار النجب

من يجوز له التيمم

جاء لعبد رام يوما سفرا
يطلب للماء فان لم يجد
يضرب باليدين مرتين
ينوى بذلك للوضوء بدلا
ان لم يكن أحدث أو كان الحدث
يضرب مرتين ينوى بهما
ومرتين أخريين للوضوء
أولاهما عن غسله معهم بدل
ذلك عند عدم الماء يجب
وهكذا المريض ان خاف التلف
في حقه الماء يكون كالعدم
ليس له يهلك نفسه وقد
كذلك للصحيح ان خاف الضرر
ليس له مس لذلك الماء
كما إذا كان شديد البرد
كذلك من خاف من الأعداء
فالخوف عذر عند كل العلماء
وهل عليه ان يعيد عندما
اما عطا يمنع للتيمم
كان مريضا أو يكون صاحي
والحاضر الصحيح حين يعدم
أبو حنيفة لذلك يمنع
ومالك أجاز والمذهب صح
فأي مانع من التيمم

لم يجد الماء لفرض حضرا
قام الى الصعيد ضربا باليد
لوجه مسح والى الرسفين
فيه عن الماء وكفي فاحتفلا
ضاعف ذلك الحال رفعا للحدث
رفعا لإحداث ولم ينهها
وهكذا ان صح ماقد ينقض
وهكذا الأخرى عن الوضوء فعل
عذرا الى الله كما الله كتب
ان مس للماء كذا قال السلف
وجوده ان ضره به هجم
صح له العذر بنص معتمد
من مسه الماء فعذره ظهر
ان كان ضر منه يوما جائي
تيمم الخائف عذرا عندي
ان سار للماء بلا امتراء
لا يلزم الخروج في الخوف اعلم
يرتفع الخوف فبعض الزما
لواجب الماء بحال فاعلم
وما عليه قال من جناح
للماء هل صح له التيمم
والشافعي يجز وهو الأوسع
عذر له بعدم الماء اتضح
مع عدم الماء أخى فاعلم

والإلّا صبح من الأعسار
لم يتيمّموا ولا امتراء
هناك في الأسفار بالحق خذ
إلى الجميع عم دون مانع
وكل ذي عذر بنص ظاهر
عند رجال العلم أهل الشرف
قيّده به وغيره سقط
تيمّم حسب الدليل المتضح
لصاحب الأسفار لا غير اسمعا
يمنع منه كل الحاضرينا
فهو على الظاهر فيه جايي
جميعهم عمّ به بقينا
على القياس خارج فلتفهم
تيمّم المريض مع أهل الأدا
وذاك واضح بلا تشاجر
وذاك في المجدور فيه فانظر
بالقتل إذ أفتوه بالالزام
وهو دليل واضح لمن فهم
وللنبي المصطفى قد رفعا
في وجهه هادى الانام ابتسا
وفي الربيع ذاك أيضا وقعا
ينهى عن الهلاك في مقال
تهلكة فخفت منه عللا
يمنع من ذاك المرام المعضل
من منهم لطاعة الله انبرى
والضيق لم يعرف بنا في حال

شروط التيمّم

هل تلزم من هنا بأصل آتي

وهل أبيع لأخى الأسفار
لو وجد المسافرون الماء
فالعذر هنا هو العذر الذي
فن اعاد للضمير الواقع
يشمل للمريض والمسافر
وهو قياس ظاهر لم يختف
ومن رآه لمسافر فقط
فليس لمريض عنده يصح
ضمير في لم تجدوا هل وقعا
فن رآه لمسافرينا
لو انهم لم يجدوا للماء
ومن رآه للمكلفينا
والمنع في الخوف من التيمّم
اذ عدم الماء أباح في الهدى
قد قاسه يوما على المسافر
وأيد الجواز نص الخبر
دعا عليهم سيد الأنام
لو أمروه بتيمّم سلم
وفي فتى العاص وما قد صنعا
خاف من البرد وقد تيمّا
أقره على الذى قد صنعا
يقول قد سمعت ذا الجلال
يقول لا تلقوا بأيديكم إلى
ورحة الباري ولطفه الجلي
وسعة الرحمة تشمل الورى
طاعته ميسورة المنال

والشرط في الاعمال بالنيات

بدونه الامر نراه منهم
لذا التيمم الذي لنا شرع
لأنه عبادة فلتفهم
وشذ بعضهم وما جاء بحق
وحسن عنه كذاك يُذكر
من قومنا فلتعه يا واعي
بدونه عندهم لا يستحب
ماء هنا هل بعد ذاك يلزم
لاطلب اذ ذاك عبث قد علم
به ودونه فحكمه يبت
اذ ليس بالظن بهذا نحكم
اذ بالدخول عندهم شرعا يجب
به وذا أصل له يرونا
نص الكتاب المستبين الأشرف
وبدخول الوقت هذا يعلم
منا ومن خالفنا لتعلمنا
منه قياساً واضحاً لم يجهل
من الموضوع بدل قد علمنا
ذلك للتيمم القوم حكمت
يحمد نهجه مقبلاً أصلاً

وطلب الماء هل غدا شرطاً لزم
كذا دخول الوقت هل شرطاً وقع
فتلزم النية في التيمم
لم يعقل المعنى لها كما سبق
يقول لا تلزم معهم زُفر
ومثله يقال للأوزاعي
والطلب المعروف للماء يجب
وهل إذا صح لديه عدم
بعض يقول عند ما صح العدم
وقيل بل يلزم والعذر ثبت
أما إذا ظن نقول يلزم
كذا دخول الوقت شرط للطلب
قبل الدخول لا يخاطبوننا
دل عليه ظاهر الآية في
قال إذا إلى الصلاة قتمو
عليه أكثر الهداة العلماء
وبدل يعطى الذي للمبدل
وقد عرفت ان ذا التيمم
فكل ما اثبت للوضوء ثبت
ومن يخالف منهج الجمهور لا

صفة التيمم

أقوال أهل الاهتدا لم تختلف
كمثل ما النص بهذا صدعا
أصل له متى هناك يعرض
هنا له تيمم ولا عجب
فصاحب الحق هنا ورافق

وصفة التيمم المذكور في
يمسح بالوجه والأيدى معا
والحد من ذلك حد في الوضوء
ما صح مسحه وغسله وجب
وذلك في الأيدى إلى المرافق

قال بذلك المالكيون اعلموا
وقيل مسح الكف لا غير ثبت
وقيل بل للمرفقين فاعلموا
وصح للرسغين فعل الهادي
وذلك يفهم من معنى اليد
واليد لا يجهلها منهم أحد
كفّ ورسغ ساعد وعَضُدُ
فبينت سنة خير الخلق
فضربة للوجه ثم الثانية
يمسح للرسغ وقد تيممنا
هذا هو المعروف للأصحاب
بذلك للأصحاب صح العمل
وبعضهم للمرفقين قالوا
وان رووا ذلك عن ابن عمر
ما صح عندنا ولو صح فلا
ومن يقل بضربة فأبعد
وذلك للجهور وهو أثبت
عليه أقطاب الهدى منا ومن
كمالك والشافعي العلم
وهم رجال العلم في الآفاق
وبعضهم أربع ضربات يرى
ولليدين هكذا ثنتان
وحيث في الآية اجمال عرف
ثم قياسه على وصف الوضوء
ان الوضوء له صفات تعرف
لم تكن للتيمم الذي جعل
واختلفت اخباره المحرره

وهو قياس لا يزال مبهما
للظاهرين أقاويل أتت
بلا وجوب عند بعض العلماء
وذا هو الأوضح بالمراد
عند رجال العرب الحق اقتد
والعرف في امثال هذا يعتمد
وكلها حسب اعتبارهم يد
إجمال أبدا عرفت في الحق
تكون للأيدي هنا علانيه
وقام بقضين ما قد لزما
فلا تكن للحق يوما أبي
كما عليه الكل منهم عولوا
ولا أراه يرفع الجدالا
للمرفقين هكذا نص الخبر
نختار عنه أبدا ولا ولا
والضربتان في الحديث أكد
وما حكى الفذ لنا لا يثبت
خالفنا من قومنا أهل السنن
أبو حنيفة عليه فافهم
مع صحبتنا الهداة بالاطلاق
للوجه ثنتان لديهم قررا
وهل لديهم فيه من برهان
قد كان منشأ الخلاف للسلف
لم يتفق لنا عليه يعرض
في الذكر والسنة ايضا توصف
عن الوضوء في صلاتنا بدل
عن الهداة العلماء البرره

في وصفه فيها على أحوال
هو الذي بضربتين جاء
واختلفوا بعض إلى الرسغين
وهكذا التوصيل للتراب
هل واجب ذلك أم لم يجب
والشافعي أوجبه من لفظ من
من قال للتبعيض لم يلتزم
ومن يقل ذلك تمييز وقع
والخلف فيه مطلقا كالخلف في
وهل تراه بتراب الحرث صح
فهو صعيد طيب قد اقترن
والخلف في الرمل وفي الحجارة
هل ذا من التراب أم لم يكن
وهكذا السباخ والهك وما
نقول ذلك بالصعيد الطيب
ومالك وصحبه أجاز ما
وصحبنا قالوا صعيد طيب
نعم متى يعدم ها هنا النظر
والجص والنورة إذ تولدا
والطين والرخام ليس يرتضى
كذلك الزرنبيخ عند العلماء
بل بالتراب وعلى الأرض وقع
وبغبار الثوب قال أحمد
والخلف من معنى الصعيد قد خرج
من صح عنده مقل تبعه
عن مقتضاه ماله التخلف
واسم الصعيد عندهم مشترك

فاعتمد الجمهور خير حال
للوجه واليدين أي سواء
يراه في الحق بغير من
فيه إلى الأعضاء بلا ارتياب
وعدم الوجوب نص المذهب
يفهمه فيه بقصد قد زكن
ذاك وللغير به لم يلزم
للجنس فالقياس منه قد منع
حكم الموضوع على الصحيح فاعرف
قلت نعم وعندنا هو الأصح
حكم تميم به كما زكن
وفي الرماد وله الإشارة
منه على تحقيق أهل الفطن
ضاهاهما فيه اختلاف العلماء
وذا هو الخاص معهم فاطلب
كان على الأرض من الأرض علما
والشافعي عليه وهو المذهب
في الرمل والحصى ونحو صدر
معهم من الأرض ولن يستبعدا
ذلك للميم الذي مضى
لم يفعلوا بهذه التيمم
لا في سواها هكذا عنهم سمع
وذاك في التحقيق عندي أبعد
وكلهم على الذي صح عرج
أو كان أصلاً ثابتاً قد وضعه
والشيء بالشيء تراه يعرف
لذا ترى الكل بهذا ارتبكوا

وبالحشيش وكذا بالثلج قد
حيث على الأرض رآه صَعَدَا
ولم يكن هذا بشيء في النظر
وفعله صلى عليه الله قد
فالناس وللحشيش والخطب
ليس من التراب حيث خرجا
ان التراب المنبت الذي لزم
جرى عليه عمل الاسلام
ان عموم الأرض مخصوص بما
فقوله الأرض لنا قد جعلت
فالارض في عمومها لم تقصد
إذ أن فيها ما أتى المنع به
مزابيل مناحر مجازر
والطرق والمرابط المستقرة
تري هل هنا مقيداً ومطلقاً
بأي هذين يكون العمل
ام بمقيد إذ القيد يقع
والواضح الشهير عند الفقهاء
على شروط فيها تعتبر
أما ابن حزم قدّم المطلق في
يرى زيادة اتت في المطلق
فن رأى ذلك وكان أطلقاً
ولم ير الجمهور ذلك الحالا
والحق هذا وعليه العمل
فكان في ذلك إطلاقان
فطلق الارض أضيف لمطلق
فكل صاعد على الارض اجتمع

أجاز مالك تيمماً عهد
وللصعيد اسمه قد أرشدا
فانه فسرره نص الخبر
بين ذاك الصدد الذي عهد
والجص والنورة أبديا عجب
بالحرق والنار لدى أهل الحجا
به تيمم لدى من قد فهم
من قول كل القادة الأعلام
كان صعيدا طيبا قد علما
كمسجد وكطهور اذ ثبت
ان الخصوص قد دراه المهتدي
في بعض اشياء لها فانتبه
ومثلها اذ تذكر المقابر
ونحوها لما تكن معتبره
واختلف الاشياخ فيه مطلقا
بمطلق وهو لهذا أشمل
كالشرط عند العلماء متبع
ذو القيد بالمطلق يقضي النبا
كما اقتضى ذلك فيها النظر
احكامه على مقيد وفي
على مقيد لدى التحقيق
للأرض فالتعميم ساغ مطلقا
والتزموا التقييد حيث آلا
عند رجال العلم وهو الأمثل
يدري بذلك علما المعاني
اسم الصعيد في المرام المطبق
بمطلق الارض تراه يجتمع

بل نتبع التقيد حيث قيّدنا
لاغير في اعتبار قادة السلف
بما مضى من قول بعض السلف
جاءوا بما يهر للأفهام
نواقض التيمم

مثل نواقض الوضوء المقدم
ينقضه عندهم علانيه
جدّده وذا عليه العمل
فتم الى الصلاة والحق خذا
فبتيمم جديد آتي
قال به في الدين أحرار السلف
او من منام هكذا رويها
وحسب مقتضاه أيضا قد حكم
جدّده ليقطعن الحدثا
وجوده الماء فكن خبيرا
ماء تيمم بذاك قد فسد
فالتزم الامر الذي قد لزما
له تيمم كما قد عرفا
ذلك وهو الاصل ها هنا علم
تيمم قد كان عنه شرعا
بشرك الحسنی مصحح السند
طهارة بالترب كانت تشرع
مع جلهم وعندنا كذا كما
فالحدث الناقض بالاشارة
فامر به بذاك شرعا قد فسد
طهارة تكون بالستراب
وعند فقده نرى التيمم

ونحن لانراه من ضمن الهدى
واسم الصعيد للتراب ينصرف
فنقصر القول هنا ونكتفي
لان اهل العلم في المقام

نواقض

والقول في نواقض التيمم
وهل إرادة الصلاة الثانية
فقليل كل ما أراد بفعل
دل عليه قول مولانا اذا
فكل ما قام الى الصلاة
وقيل في الآفة محذوف عرف
يقول مهها فتم محدثينا
من قال بالمحذوف قيده التزم
ان قام من منامه أو أحدثا
وينقض التيمم المذكورا
والمثل السائر فيه ان وجد
وذاك بالاجماع عند العلماء
يقول ما لم يجد الماء كفى
مفهومه ان وجد الماء كزم
ان وجد الماء هناك انقطعا
وان وجدت الماء فامسسه ورد
ان وجود الماء شرعا يرفع
ليس له يستصحب ذاك
أو يرفع ابتداء ذى الطهارة
فالابتدائه وللماء وجد
والناقض الرافع لاستصحاب
فالماء أصل في الطهارات اعلم

ماء ليسر الدين فيما عندي
وان اباح للصلاة علنا
كما عليه اكثر الأسلاف
بأذره حالا ولا امتراء
اي صار للصلاة شرعا عذرا
حتى نراه يدركن هناك ما
ادراكه الماء فع القضاء
وضوء ماء عند كل العقلا
ماء ينال النقض فيها مسلما
ماء لها تيمم قد انخر
منها إذا أدركه وهو حرج
وقد مضت من أين نقضها يرى
فوجهه باد بلا شقاق
تمت بأمر كيف نبدلها

يبيح للصلاة عند فقد
وغير رافع لاحداث هنا
وشاهد الحال دليل وافي
فمنما أدرك ذاك الماء
وقولهم سماه ربي طهرا
وذاك اقصى المستطاع فاعلم
وينقض الطهارة الأصلية
ليس له يصلين هنا بلا
وهل اذا حال الصلاة أدركا
قيل نعم لأنه اذا حضر
وبعضهم ينقضها لو قد خرج
قد كان صلاها بما قد أمرا
نعم اذا الوقت يكون باقي
ويُسَر ديننا يفيد انها

بيان تطهير ساير المنتجسات

تلك الشيا ب أي من المستقذر
تطهير أرجاس وانجاس تصح
قد ثبت الوارد في معناه
قد صح فيما عندنا تأسيسا
إذ بال اعرابهم ولاخفا
من بوله لم يغتسل كما فهم
عن شارع الدين ومصباح الهدى
ان لم يخص اي به دون الملا
ما جاء عنه وبصحة نقل
تحتمت بدون ما نزاع
وصحبه عليه فيما علما

من الكتاب جاءنا فطهر
وسنة الرسول فيها الأمر صح
غسل دم الحيض وما ضاهاه
وغسل كل ما هنا تنجسا
وظهر البول النبي المصطفى
وجاء في تعذيب ميت علم
في عدة من الأمور وردا
يلزم ان نفعل ما قد فعلا
وقوله نقبله ونمثل
ازالة الانجاس بالاجماع
على الوجوب لا على الندب علما

كذلك قالوا لصحيح السنة
دون وجوب عندهم قد عينت
والله يعفو كل ما قد يفرط
عز وجل للثياب طهر
او المجاز أي بذي الطريقه
فيه نزاع عندهم وشجر
أوجبته وغير هذا القول رد
وأى حالة أتت معلولة
وصحح الوجوب اعلام الهدى
واجبة لو لم تكن معلولة
يختص بالأخلاق في كل الملل
كذلك قد صحح عن اعلام
لا باللزم في صحيح المنهج
نفس الثياب للوجوب ينبرى
ذاك على النذب وليس يجهل
على حقايق المقام فاقبلوا
حكم حقايق هداها متضح
على الوجوب عند ابطال العمل
الا لترك واجب قد عهدا
اذ أنه من أصله فعل
قبل بيان الحل والحرام
معهم سبيل النفل في الأمر الملم
اذ ذاك عند الفقهاء الهداة
لم تصلح لرد حكم قد فهم
مننا كما أوجبته الاسلام
والبطل لا نرضى به مستندا
فما لنا عن قصده أن نعرضا

والشافعي وأبو حنيفة
وقيل سنة هنا تأكدت
وهي مع النسيان قيل تسقط
وقوله في سورة المدثر
هل هو وارد على الحقيقه
وهل على الوجوب هذا الأمر
فمن رآه لحقيقه ورد
لا سيما لملة معقولة
خلف عن الاعلام أيضا وردا
معقولة او لم تكن معقولة
أكثر معقول المعانى والعلل
وما احتوى مصالح الانام
وهي على الغالب بالنذب تجى
فمن رأى في قوله فطهر
ومن يرى القلب يراد يحمل
قلت وظاهر الكلام يحمل
كيف نصير للمجاز واتضح
وفي عذاب القبر من بول يدل
اذ لا يعذب الاله أحدا
أما سلا الجزور لا يدل
ذلك كان اول الاسلام
او أنه كان بنفل وعلم
او أنه لم يك في صلاة
فهى احتمالات مساغها علم
هذا الذى صححه الاعلام
ولا نرى خلاف هذا أبدا
ن اتبع الحق أمر فرضا

وهي اذا شئت لها بياننا
 ميتة ذي الدما وليس مائي
 ولحم خنزير كما النص ورد
 ان كان مسفوحاً وخلفهم نقل
 فقليل ما فاض وقيل ما انفجر
 وبول كل آدمي طعما
 والخمر ايضا إذ بها النص ورد
 وكل ميتة وليست ذات دم
 وبعضهم يقول بالتسوية
 ان الطهور ماؤه والحل
 وان دود الخل لا ينجسه
 والمقل للذباب يحكمنا
 لومات في شيء فليس ينجس
 والدم من اين يكون نجس
 وكبد وهي دم تحل
 فكل ما حل يكون طاهرا
 وبالذكاة الحيوان حلا
 والسّمك الطافي على البحر يحل
 طعامه لكم وللسيارة
 ان الضمير فهو للبحر ثبت
 وخصصوا ما اصطيد مما ماتا
 والخلف في اللحم من الميتة هل
 بعض اجاز مطلق الميتة من
 وسائر الميتات لا تحل
 بان كل ما بها قد اتصل
 والخلف في الإهاب معها دبغا
 لوارد عن أحمد الهادي نقل

إليك ما قد يشهد الأذهانا
 كالسّمك الميت أي في الماء
 والدم نفسه برجسه عهد
 في صحة المسفوح مع أهل العمل
 وقيل ما كان كثيرا يعتبر
 وغايط منه كما قد علما
 فاجتنب الخمر على طول الأبد
 طاهرة كميتة البحر افهم
 وهو من الخطا بغير مريّة
 ميتته وهو المقل العدل
 ودود أثمار فلا ترجسه
 بطهره فخذة فيه عنا
 وذاك فيه بالدليل أسسوا
 الا دم الصيد فليس ينجس
 والحل للطهر هنا يحل
 من اي نوع جاء عنهم شاهرا
 والدم بالذكاة لن يحلا
 وقيل لا وهل لذاك ما يدل
 حل أتى بواضح العبارة
 وقيل للصيد أقاويل أتت
 فيه وهل ادلوا له اثباتا
 وجه يحله بمنقول قبل
 صيد الخضم في مقال قد زكن
 وفي العظام ولها استدلوا
 من شعر ومن عظام لا تحل
 قال بحله هداة بلغا
 نصا يقول بعد دبغها تحل

فعل الحياة في اعتبار الحكماء
تكون ميتة على هذا النظر
طبعاً على الحس بأصل قد صدق
ليست من الحس بحال معتبر
هذا فراع الأصل اذ تأصلاً
قيل دم فيه الحياة فافطنا
دمٌ فلا حس لها فيعتبر
حساً لما رآه من لزام
ولا كذا الاشعار هذا فافهموا
تبنى عليها هاهنا أحوال
وعند بعضهم له مقوى
من الحياة عندهم يقينا
حال حياتها بحكم الميتة
عند رجال العلم والبطل يبت
من حيوان وهو حي يربع
حي فطهره مع الكل زكن
يقضى بحكم هاهنا لحراً ما
لشعر والحل فيه رسماً
بل حللوه حسب ما قد علما
في الانتفاع بالجلود للخلف
جلودها بالدبغ حلها عقل (١)
دبغ لها رأياً لبعض العلما
ولم يرفي حلها توسيعاً
بحلها بالدبغ حكماً وضحاً
وكل مدبوغ نراه قد طهر
تذهب بعيدها بعموم حصلاً

ومن يقل ان التغذى والنما
ان فقد العظام ذاك والشعر
وقيل بل ان الحياة تنطلق
وان ذا العظام طرا والشعر
حينئذ ليست بميتة على
والخلف في المراد بالحس هنا
وليس في العظام معهم والشعر
وبعضهم اوجب للعظام
يرى العظام يعترها الألم
ولأطباء هاهنا أقوال
والخلف في التغذى والنمو
يقول ان ذين لم يكونا
وان ما يقطع من بهيمة
قد صح في النص الصحيح وثبت
واتفقوا في شعر اذ يقطع
يكون طاهراً كجزء الصوف من
لو كان للتغذى والنمو ما
ان التغذى والنمو علماً
ما قال بالتحريم فيه العلما
وقد مضت اشارة فيما سلف
قيل جلود ميتة كانت تحل
وبعضهم احلها بدون ما
وبعضهم حرمها جميعاً
والحق ما قدمته مصرحاً
والشافعي عليه جاء في الأثر
اعنى من المحللات في الأصل فلا

(١) قوله : جلود ميتة كانت تحل : أى هي في الأصل حلال كالأنعام . اهـ

تخليله يظهر بالدبغ اعرف
من الذكاة وبذاك ينتفع
واستثنى خنزيراً وذا عليل
جاء عن المختار عند العلما
من شاة ميمونة نصه زكن
وما سوى ذلك نحن نمنع
جلد الخنازير وهذا استنكرا
فقيام للعموم جهرا يخضع
ولم ينل مقالته منا الرضى
وبعضهم للنسخ قال أوضح
بعضهم وبعضهم كان جمع
من ان يقال النسخ فيه أقطع
يحتاج للحجة ان يوما أتى
وما يعم للعموم فاتبعوا
فالطهر شيء آخر كان عقل
به على اطلاقهم ينتفع
وذا عموم في المقام يعلم
كان قليلا أو كثيرا قد رسم
نص عن الباري عمومه اعرف
عليه عند العلما التعويل
وهو الكثير قيل في نقل جلي
كان كثيرا او قليلا حرّم
لم يتبع بعض وعلى هذا فقس
نص عن الشارع فهو المعتمد
مثل الرجيع الرجس عين اللازم
اعنى الرضيع ظاهر في المذهب
كفاه نضح في مقال قد ورد

وهل لا لا تعمل الذكاة في
والدبغ قالوا بدك هنا وقع
كذا أبو حنيفة يقول
رأى أبو حنيفة عموم ما
انا نخصه بما به قد اقترن
فهو قرينة هناك تلمع
وقال داود الدبغ ظهرا
قد شام بارق العموم يللمع
قلنا له ذلك ليس يرتضى
بعض إلى الترجيح رام ينجح
وللعموم وبقاء الحكم مع
والجمع حال الاختلاف أنفع
فالنسخ ابطال لحكم ثبتا
والجمع لا ابطال فيه فاسمعا
والانتفاع لا على الطهر يدل
فيحرم الشيء وليس يمنع
وتحرم الميتة قال والدم
يعم كل ميتة وكل دم
وكل ما أصيب بالتحريم في
الا الذى خصصه الدليل
ويحرم المسفوح بالنص العلي
ان كان هذا أو فطلق الدم
والأصل ما كان لعينه نجس
نقول ذاك نجس وان ورد
والبول والغايط ابن آدم
والبحث في هذا وفي بول الصبي
بول الصبي قبل ان يظلم قد

عرك له كما بهذا نص الكتب
 وقيل طاهر متى ما ينبجس
 تتبع للحوم دوما للأبد
 من ذلك العموم طرا فاعرفا
 اغنامنا اهدى دليل ناهض
 اذ ذاك للبول نراه ظاهرا
 ان يشربوا الأبوال في نص رسم
 لذا أباحها النبي المصطفى
 نصارواه العلماء أهل العمل
 بذلك النهي به اجرى العمل
 حيث اباح للصلاة فافتهم
 للمرض المعروف في ذا الحال
 بحسب ما قد تقتضي العبارة
 خلف الهداة العلماء قد رفع
 هما سواء فافهم التعبير
 كان عظيما في اعتبار ذى الرشد
 حيث الجزأ به بلا اشتباه
 فهو عظيم فاز من تحرزا
 والاحتماء من شُبُهاته يجب
 عفووا من الله وذاك حَسْبُنَا
 فالعفو فيه جاء عن ذى الكرم
 جاء بقول كان غير حسن
 بربع الشوب أتت مبينه
 نراه بل ذلك أمر بطلا
 وهو عجيب بل ومنه اعجب
 مع الكثير اي بها لم ينبجس
 فى على الأصل الجلي المقدم

وشدّدوا في بول أنثى فوجب
 والحیوان بوله طرا نجس
 وقيل ان البول والأرواث قد
 واستثنيت جلالته ولاخفا
 بعض يرى الصلاة في مرابض
 فان بولها يكون طاهرا
 وامره للفرّنين عليم
 فهو دليل طهرها ولاخفا
 ولا تصلوا في معاطن الإبل
 من فهم الانجاس في بول الإبل
 وقال بالطهر لأبوال الغنم
 وقيل ان الشرب لأبوال
 فلا يدل ذاك للطهارة
 وفي القليل من نجاسات تقع
 بعض يرى القليل والكثيرا
 بحسبون ذاك هيّنا وقد
 كما هو العظيم عند الله
 وكل ما أوجب يوما للجزا
 والدين حفظه على الكل وجب
 وبعضهم يراه معفوّا لنا
 وذلك ما كان بقدر الدرهم
 اما محمد سليل الحسن
 ان كانت النجاسة المعيّنة
 جازت به الصلاة عنده ولا
 وقومنا في ذا المقام أغربوا
 يقول بعضهم قليل النجس
 واستثنى قائلوه ياذا للدم

وما تعللوا به غير علل
وما القياس بالمفيد فاعلما
على أصول لم تكن تفيد ما
قاسوا على الرخصة في استجمار
لسنا نقول نحن من يستجمر
بل سن الاستجمار فلننتبع
كيف يقيسون على ما بطلا
قالوا بأن ذلك المحلا
وانها لاشك فيه باقيه
قد عذروا هذا وما كان عُذر
وذاك لا يقبله العقل اعلم
ومطلق التطهير كان قد شمل
وهكذا التخصيص للأفراد
فلا تطيل بالذى قد قىلا
ما غلظوا وخففوا بحجة
ما جاءنا عبادة لا نرتضي
وما التعللات في الدين تصح
ما كان يوما ربع الثوب شمل
حاش اهمل الحق هذا يبطل
يرون أرواث الدواب تسهل
وما به البلوى تعم فاعلما
نقول ان الرجس والانجاس لا
لوارد مضى لنا محققا
لان الامتثال للطاعات
وعكسه يبطل للدين فلا
والخلف في المنى عند العلما
والبعض بالطهر تراه يحكم

وما دليلهم على الامر بدل
إلا فسادا في الهدى قد علما
اراده القياس عند العلما
والأصل قد كان على انهيار
يكون طاهرا وهذا أنكر
سننته لمقصد التشريع
والبطل لا يرضاه منا العقلا
يمائل الدرهم فادر الأوصلا
فجوزوا على الأصول الواهيه
من جانب الشرع وما كان هدر
إلا الذي للحق لم يحترما
لذلك فافهم واظرح كل العلل
صح وذاك واضح المراد
اذ كان قولاً في الهدى عليلا
والدين لا يقاس في الشريعة
الامتثال كل ما قد يقتضى
واحترسوا للدين بالامر الأصح
يقبله من كان للدين قبل
عندهم ويسقط التعلل
فهو بتخفيف لديهم تحمل
وقد نأينا وبك عن ذاك الحمى
تخفيف فيها عند كل النبلا
يدفع عن عامله كل الشقا
يوجب للخلود في الجنات
يرضاه فينا العقلاء فضلا
بعض يراه نجسا فيحتسمى
فيه وللدليل كل يلزم

فالشافعي بالطهر فيه يحكم
تعلقوا فيه بما قد وردا
قالوا نرى عايشة الصديقه
تغسل ثوب المصطفى ويخرج
فالفصل في حين وحين تفركه
لولم تكن بالطهر فيه تحكم
وقاسه ايضا فرز اللبن
وبعضهم وهم أخى الأكثر
وحملوا الفرك الذى قد ذكرا
تفركه وبعد ذاك تغسله
وذاك بالاحداث طبعاً أشبه
وثبت الاجماع أي في المذهب
فهو بحكم البول طبعاً أقرب
وان يكن في الاصل من ضمن الدما
ويخرج البول يكون مخرجاً
اوجب ذو الجلال غسل الجسد
ان كان هذا الجسم غسله وجب
يقول فيه النص بُلُّوا الشعرا
وكان هذا الحال جهراً عللاً
وقولهم عبادةً نفتسل
فتحت كل شعرة جنبه
وتصرف الانجاس في الاسلام
فتدخل الابدان والثياب
جاءت بهذا الآيات في القرآن
والثوب من دم المحيض يغسل
والارض غسلها كما صب النبي
والمذي والودي كذا يغسل

وأحمد أيضا وداود المعلم
وكان في الاحوال قد ترددوا
تفركه وتأخذن طريقه
إلى الصلاة فيه وهو المخرج
وبعد فركه كذا تتركه
أوجب الغسل على ما يفهم
وانه الطاهر في قول زكن
تنجيسه يرون وهو الأشهر
من قبل غسل يفعلن ولا مرا
وهو الذى في الدين طبعاً نعقله
منه بغيرها له فانتهوا
بانه الرجس ولم يستغرب
منه بغيره ولا يستغرب
فالاصل باق عند كل العلم
له ولم نجد سواه ملتجاً
بعد خروجه بهذا فاهتد
بالنص منه طهره يبدى العجب
وهكذا فيه وأنقوا البشر
به الا نقول فليغتسلا
قلنا الدليل عند من قد فعلوا
حجتنا فيه ولا غرابه
ان لحقت بمطلق الاجسام
ومطلق الارض ولا ارتياب
وسنة المبعوث من عدنان
وهكذا والحق ليس مجهل
ذنوب ماء حيث بال العربي
وهكذا والحق طبعاً يقبل

والمخرجان أمر المختار أن
ويخرج المذي وكل الذكر
وآخر الاشيا أقل ما يصح
كاليد للمنكب كلها يد
والذكر المعروف فاغسل الذكر
والغسل بالماء وليس يعقل
غسل بغير الماء ليس يعرف
وذاك ما يزيل عين النجس
وعظم ميتة الحلال فاعلما
اذ قيل للجن طعام فجعلوا
والروث ممنوع فلا تستجمر
واستنحج بالاحجار والأخشاب
أول شيء يفعل الانسان
وبعده الماء به يطهر
لا انه يكفي وذو الجهل اعتمد
وان يُزفها حجر لا يكفي
بها الصلاة ليس تستباح
ما صح خير الخلق صلى أبدا
ولا صحابة النبي الهادي
وان يقولوا انها تُزيل
يزيل عينها ويبقى الأثر
قالوا تُزيلها وفيها حكموا
طهارة الموضع أمر فرضا
وذاك من نزاهة الاسلام
احجارنا تزيل عين النجس
فيخرج المرء نظيفا طيبا
ولا تزال أي بذي احترام

يطهرا نصاروه في السنن
في ظاهر النص فلا تستنكر
أخذ به أو بالعموم المتضح
وهي الى الرصغ كذاك تعهد
هل قصد الكل ام البعض اشهر
غسل بغيره ولا يستشكل
بل ذلك استجماره اذ يصرف
من حجر أو مدر في الأسس
حيث يذكي لا يصح فافهما
فضلا من المولى به تفضلا
به على شهير ما في الاثر
وكل ما من نوع هذا الباب
ذلك اذ اوجب به الايمان
وليس يكفي دون ذاك فانظروا
عليه واستكفي به كذا ورد
بدون غسل لزوال الوصف
حيث على فاعلها جناح
بها فما يقال اضحى فنندا
قد اكتفوا بذاك في المراد
فقولهم هذا هنا معقول
وانه لنجس يطهر
بالطهر ان زالت ولما يفهموا
بالماء في الدين الحنيف المرتضى
كالبعد من مناهج الحرام
والماء للآثار في التأسس
مراعيا في الواجبات الأدبا
ككل ما كان من الطعام

كالخبز والفواكه المأكولة
كذلك لا تزال ايضا بالذهب
أقل ما في ذاك فالاسراف
وضل من قال يجوز في الهدى
أنفس الانجاس بالانجاس
في ذلك الابعاد سترُعرف
وهكذا ترك الكلام فاتركا
ومع قضائها الكلام يحرم
كذلك بائمين لا يستنجبا
ولا يمس بائمين الذكرا
ولا يرد للسلام فاعلما
كذلك الاذكار لا تتلى هنا
ومطلق الحديث أيضا يمنع
كذلك للقبلة لا تستقبل
وبعضهم اجاز ذاك مطلقاً
يقول خلف سائر لا يمنع
وعند حابل يصح فاعلما
وحملوا النهى على البراري
وكل قول فعلى أصل خرج
والجمع والترجيح عند العلما
فن رأى الترجيح أولى قال به
ومن أجاز مطلقاً لم يعتبر
ونحن لا نمنع خلف الستر
صح عن المختار انه قعد
ونحمل النهى على المكشوف من
والقول بالجواز مطلقاً فلا
على الأقل في المروا يُعد

علتها في ديننا معقوله
وفضة عن العيالم النجب
فيه وما في منعه خلاف
بطاهر ونجس كان بدا
وتطهرن مواضع الأرجاس
به الأذى عن الانام يصرف
إذا لها قد كان يوماً سلكا
ونحوه عندهم محرم
الا اذا ما عز منه المنجا
فانه قد قيل ايضا حجراً
اذا عليه أحد قد سلما
والاكل والشرب يراه الفطنا
على الصحيح في مقال قد سُمع
بالبول والغائط عند الكمل
وبعضهم فصل فيما حققا
اذ حال ذاك دون ما كان منع
ما حققته في هداها العلما
وكل مكشوف من الصحاري
كان عليه قاييل به عَرَج
أصلان حيث بالخلاف ازدحا
والثانى بالجمع له فلتنتبه
ما قيل ثابتا على أصل النظر
فان ديننا حليف اليسر
ما بين لبنتين وهو المعتمد
كل النواحي فيه شرعا لاتسن
نرضاه في الدين ولو قد نقلا
مستهجنا بالخرفافهم واستعد

لله والباطل لن يتبعنا
لا يبطلنه قالنا والقيـل
يرضى به فينا الهداة النبلا
وهو الذي يناط بالاثبات
والله يهديننا لأبواب العلى

فالحق يرضاه فتى قد خضعنا
وكلمنا اثبتته الدليل
والشك لا يقبل في الدين ولا
فالحق مقصود لنا بالذات
وغيره لا يرتضيه العقلا

(العقد الثاني) في الصلاة

عبادة تعم للأنام
قد صح إجماعا ولم يستنكر
لم تلزمه فافهم التعريفا
تسقط عنه فاعرفن المقصدا
لنا الصلاة بشروط فافهما
يقصده لفعل ماقد لزما
قد حده الله لصدق المأخذ
وانها في ذاتها إيمان
وجوبها وهو الصحيح المثبت
على وجوبها أتى لتعلما
وانها الوصلة في الاسلام
ودينه الحق بلا اشتباه
سرا وجهرا واعتقاداً علما
من العبادات بلا نزاع
لذاك تلزمنا لمطلق الورى
والعمليات لتعرفها
وأى شيء شذ عنها واختفا
والحمد والشكر لذاك اجتمعا
وفي قعود كان للسلام

ان الصلاة في الهدى الاسلامى
وجوبها على جميع البشر
الا الذى لم يصل التكليفا
ومن غدا للعقل فينا فقدا
لأن ذا الجلال كان ألزما
أولها العقل الذى يعقل ما
والثاني فالبلوغ للحد الذى
وجوبها اثبتته القرآن
كذلك السنة أيضا تثبت
كذلك الاجماع عند العمل
وشاع كل ذاك في الأنام
يتصل العبد بها لله
وقد حوت كل العبادات اعلم
وشملت لساير الأنواع
فالدين عنها قايم ولا مرا
فالاعتقاد داخل فى ضمنها
والذكر فيها واقع ولا خفا
فالذكر والتسبيح فيها وقعا
بفعلها المسلم في قيام

تذللًا للواحد القهار
 إذ جمعت للكل مما لزما
 وهي لغيرها بحال أس
 يشمل فافهم أصل هذا الأمر
 وذاك في الإسرا ولم ينههم
 عن سيد الكل كذا رُويَنا
 حتى انتهى للخمس في نقل جلي
 في اليوم والليلة وهو المذهب
 وهي لفروض الكمال غارسه
 خمسًا فراع فرضها كمالات
 والخلف فيه في البيان الشاهر
 ولم تكن بذاك تدعى نفلًا
 بل يجب الفرض وهذا المذهب
 والفرض حسب مقتضى المذاهب
 على اصطلاحهم بمعنى الفرض
 عز ولا يُبدلُ نُوحاه
 يبدل القول تعالى ذو العلى
 كذاك لا ينقص نصا وردا
 في الوتر صح فاستمعه عنا
 لها الهداة ولغيرها نفت
 زيادة بها البيان قد أتى
 والخطب جل هكذا قد نقلوا
 سادسة صحت بغير نكر
 قد استطاع للأدأ فلتفهم
 وجوها عند جميع البصرا
 فهو حلال الدم ثم المال
 بحقها لا يبلغ الاتلاف

وفى سجود للمليك الباري
 لذا عمود الدين كانت فاعلم
 وواجب من الصلاة خمس
 وقيل بل ست وذا للوتر
 قد ورد النص بخمس فاعلم
 يقول خمس تجمع الخمسينا
 وطال ما راجع مولاه العلي
 وقال خمس صلوات تجب
 وزادكم قال صلاة سادسه
 قال بعدم ما قد قال
 فتلك ست حسب هذا الظاهر
 والوتر حق للوجوب دلا
 إذ لم يكن نفل علينا يجب
 وبعضهم فرق بين الواجب
 والوتر واجب وغير فرض
 قد قال في الإسرا تعالى الله
 خمس عن الخمسين قال ثم لا
 معناه لا يزداد شيء أبدا
 من انكر الوتر فليس منا
 وجاء في عدة اخبار روت
 حينئذ فالوتر مما ثبتا
 والنسخ في الأخبار ليس يقبل
 واثبت الاجماع حكم الوتر
 مجموعها تلزم كل مسلم
 تاركها يقتل مهما أنكرا
 إذ صار مشركا بذاك الحال
 أما إذا يتركها استخفافا

يعزرن حتى نراه ارتدعا
 عن التهاون الذى به التبس
 وان أصر في تماديه بها
 لا يرفع التأديب عنه أبدا
 ولا يحل دم مسلم ورد
 أولها الكفر وثانيها الزنى
 وهما هنا لا كفر إلا ما علم
 وتارك لعمل قد ثبتا
 أعني بذاك فيه كفر النعم
 وجاء في تاركها فقد كفر
 فكافر وفاسق منافق
 هذا إذا لم يثبت الإنكار
 لذاك فيه العلماء شددوا
 فن بظاهر هنا تعلقا
 وليس بين العبد والكفر ورد
 وبعضهم رواه بين العبد
 أن الصلاة رأس المأمورات
 فشبهوا ترك الصلاة فاعلموا
 وذلك القياس ليس يعقل
 بل أن تركها يكون في الهدى
 إما على الإنكار والحكم ورد
 أو كان ذا تهاون بالواجب
 وحيث أن قومنا لم يفهموا
 تحيروا في القصد ثم ارتبكوا
 قد علموا من الكتاب المنزل
 وعلموا استحالة الشرك هنا
 وجاء ذاك في اعتبار القتل

بالضرب والحبس إلى أن يقلعا
 وذاك واضح وغير ملتبس
 يؤدبن حتى يقومن لها
 حتى يقوم بامتنال للأدا
 إلا مع الثلاث دون ما فند
 والقتل ثالث لها فلتفطنا
 من التهاون الذى كان فهم
 وجوبه فالكفر فيه قد أتى
 وهو هنا في قول كل مسلم
 يعني به الفسق الذى منه صدر
 والضال في الدين وطبعاً مارق
 منه لها جاءت به الآثار
 وقربوا من أمره وبعدوا
 يرى الذى اقتضاه فيه مطلقاً
 إلا إذا ترك صلاته اعتمد
 والشرك تركها بحكم العمدة
 والقتل فهو رأس المنهيات
 بالقتل والترك يكون أعظم
 ولم يكن في الدين مما يقبل
 طبعاً لأصلين هناك استنداً
 فيه باجماع عليه يُعتمد
 والردع فيه مقتضى المذهب
 للكفر معنئ غير شرك يعلم
 فيه وفي المراد منه شككوا
 حكماً لكفر جاء في النص العلى
 فارتبكوا فيما لهم طبعاً عنا
 حداً وردعا لاختلاف الأصل

وكله في الدين طبعاً قد نقل
دل عليه عند كل العلم
وضل من يجهل للحق العلي
أمراً لأصل الأمر يجهلنا
وما نجوا في ذلك المرام
أحكامه وإنهار ما قد حققوا
بلازم يذكر في آثارهم
والنقل عنهم بهذا نطقاً
قد حملوه لا على الوعيد
وبالخطأ في حكم ذلك جاءوا
وألزموا بوضعها الفصولاً
وكلهم في نقله حكاها
في صحوه وذاك لم يستنكر
وأدلت الفصول معنى الصدق
ما خالف الحق وما يستشكل
ويسلكن في الدين حيث سلكا
ان يقبلوا ما لهم قد شرعا
كما أتى يعزفينا ذكرا
إرشادنا لمنهج الرشاد

والحق ان الكفر للكل شمل
قد جاء في القرآن والسنة ما
والعرب تدري ذلك المعنى الجلي
يحتار ثم يتكلفنا
وطؤلوا المقال في المقام
فتارة بالمشركين الحقوا
وتارة خصوه في انظارهم
وتارة بالمسلمين التحقوا
وتارة للزجر والتهديد
فأثبتوا من أمره ما شاءوا
قد أثبتوا الثلاثة الأصول
وما رأوا ان يُثبتوا سواها
والحق في المذهب مثل القمر
حيث الأصول اشرقت بالحق
والمسلم الحق ليس يقبل
يترك ما الشرع له قد تركا
والله كلف العباد أجمعاً
لكن من يدرك ذلك الأمرا
فنسئل الله العلي الهادي

الأوقات للصلاة

لنا بأوقات لها محدده
إلا اذا عذر هنا قد وردا
وعليه شارع الهدى قد نصا
يكثرفها في الهدى النزاع
وبعضها بالضيق أيضا قرنت
فيه الصلاة فعلها قد حرما

ان الصلاة وردت مقيده
لا تصح في سواها أبدا
ن للعذر مقاماً خُصا
ي اذا اعتبرها أنواع
موسع باجماع ثبت
نمها المنهي عنه فاعلم

وللضرورات وماضاهاتها
وبعضها أوقات فضل تعرف
للظهر وقت عند كل العلم
إلا الذي شذ ولا يلتفت
وجاز تقديم صلاة الجمعة
وسوف يأتي القول فيه عندما
والخلف في آخر وقت الظهر صح
إن صار ظل كل شيء مثله
ذلك عند مالك والشافعي
كذا أبو ثور عليه يعتمد
وعندنا آخره إن صار
وقيل بل آخره حيث تصح
وهكذا أبو حنيفة يرى
وقيل عنه ها هنا بواسطة
فظل كل قائم قد صار
وأول العصر هو المثلان
وصاحبه هكذا قد قال
وذاك في حديث جبريل ورد
صلى بخير الخلق في أول ما
مذ زالت الشمس وصلى الثاني
وهكذا حديث الأعمال يدل
فإنما بقاؤكم فيما سلف
كما بقى بعد صلاة العصر
قد عملت فطاحل التوراة
وبعد ذاك عجزوا ولا جرم
وهكذا عباهل الانجيل

(١) على لغة شائعة شهيرة

كذلك والحق لنا اقتضاها
لمثلها داعي الهدى ينصرف
أوليه الزوال مهها علما
إليه والشذوذ لا يُثبت
على الزوال عند تجل الأمة
يأتي الكلام في معانيها علما
عند رجال العلم فيه متضح
آخره ولتعرفن أصله
مثل أبي داود حسب الواقع
من قومنا قد ذكره في سند
مثليه ظل كل شيء دارا
لنا صلاة العصر في القول الأصح
ذلك وهو الحق فيما قد نرى
ما بين وقتين يراها ساقطة
كمثله آخرها اعتبارا
ويبطل الوسيط للقولان (١)
والحق للصحب غدا منالا
محققا له محرر السند
صلى به ليعرف الملتزم
عند تماثل بلا نكران
وكان عند العلماء أيضا نقل
من قبلكم وأنتم له الخلف
حتى غروب الشمس دون نكر
حتى انتصاف للنهار آتي
قد منحوا القيروط أجراً مستم
قاموا لوقت العصر في الأصيل

وبعد ذاك عجزهم قد ظهر ا
وقد عملنا لغروب الشمس
فعماتبوا مولاهم الكريما
فقال هل انقصتكم من أجركم
وفضله من به ولا خفا
بيانه ما كان بعد العصر
اقل مما بين فرض الظهر
آخر وقت الظهر للعصر غدا
بحسب مفهوم الحديث فانظر
وفي حديث آخر إذا خرج
وذاك في العصرين قد تقررا
هل على تعاقب الأوقات
وأول الوقت أخى أفضل
والانتظار للجماعات أسد
وفيل بل في شدة الحر نرى
فشدة الحر لها جهنم
ومطلقا مع بعضهم ولا خفا
وكل شيء فبحسب الحال
وقوله الصلاة أي في أول
قلت وذلك حسب ما قد تعرب
والخلف قام في صلاة المغرب
أول وقتها غروب الشمس
وأخر الوقت يقال الشفق
كذا أتى خلفهم في الشفق
أم أنه الأبيض خلف مستمر
فالك والشافعي قررا
وشاع فيهم وبه قد عملوا

فنحو القيراطاً أجراً قررا
مَنْ بقيراطين دون لبس
اذ زادنا من فضله تكريماً
شيئاً فقالوا لا وكان الأجرم
رواه في الآثار من قد سلفا
إلى الغروب ناقصا في القدر
والعصر للتحقيق فيه فادر
أول وقتها لى أهل الهدى
فيه على تحقيق أهل النظر
وقت صلاة آخر هنا ولج
وفى العشائين يرى ولا مرا
والاشتراك في الجميع آتى
وهو على الاحوال طراً أكمل
للاجتماع وهو معنى قد قصد
أفضله التأخير حيث أمرا
تبعث في الصحيح هذا يعلم
والفضل للسابق أمر عرفا
يكون فضله بلا جدال
أوقاتها فهو دليل الأفضل
عنه قراين ولا يستغرب
ووقتها عند الهداة النجب
ان غربت حقاً بدون لبس
ان غاب فانت حسباً قد حققوا
هل ذلك الأحر في التحقيق
عند رجال العلم ارباب النظر
بانه الأحر من دون امترا
وكلهم عليه ايضاً عولوا

كذا أبو حنيفة في الأثر
ونحن لا نقول ما قد قالوا
بل عندنا الأبيض ان غاب غلج
فالقوت واسع لها لم يكن
لا يفرض الله فروضا لم يستع
وكان يقرأ المصطفى في المغرب
يقرأ بالاعراف جاء في الأثر
وكان اذ يقرأ بالترتيل
وأول العشا فوات المغرب
قيل لثلث الليل في بعض الأثر
وقيل بل حتى طلوع الفجر
وذا شذوذه عليه يقضى
فآخر الليل أتى للوتر
بأول الأقوال أهل الفضل
حديث جبريل الأمين يكشف
في الثلث الأول قالوا صلى
وقيل بل آخرها المختار
وقال لولا أن أشق في خبر
راعى مشقة الوري فيسرا
ولطلوع الفجر بعض ما لا
فاسقطوا الاخبار للتعارض
واستصحبوا الاجماع في ذا الحال
قالوا فان وقتها بالفجر
عن ابن عباس روى ان ثبتا
فاستصحبوا الحال إلى ان يطلعا
والناس ان تعجلوا للحزم
اذ يغلب النوم على الانسان

عليه قايلا به في الأحمر
ولا نقول انه ضلال
فواتها به لنا الكل حكم
مضيقا كما أتى في السنن
وقته لها على الصحيح المتبع
ما دلنا على اتساع المطلب
وهي من المطولات في السور
دل على ميقاتها الطويل
والخلف في آخرها في المذهب
وقيل للنصف على ما قد شهر
في مطلق الليل نراها تسرى
بأنه في الحق غير مرضي
لا للعشا على الصحيح فادر
قالوا وذا أدلى هنا بأصل
تحقيق ما به يقول السلف
من يومه الثاني فراج الأصلاح
للنصف فيما حكى الآثار
أخرتها للنصف في نقل شهر
عليهم ولم يكن معسرا
أبو حنيفة به قد قالوا
ورجعوا إلى سبيل الفارض
وانها لآخر الليالي
قد ينتهي فيها بغير نكر
حتى طلوع الفجر فيها قد أتى
فجرهم في الأفق منها سطعا
فذاك من أفعال أهل العزم
ويتهانون ذوو الايمان

فالحزم أولى في أمور الدين
وأول الوقت لفرض الصبح صح
والفجر فجران فاما الأول
والثاني فهو الصادق المعروف صح
وأخر الوقت طلوع الشمس
وبعضهم آخره الإسفار
أي أن إسفاراً بها يفضل
يجمع للجماعة المعتاده
والعلماء كل إلى قول ركن
وأسفروا بالفجر في نص ورد
ولا اعتراض بحديث قد سبق
ذلك في عموميه لا يعترض
وكان خير الخلق في احوال
حيننا تراه أول الوقت فعل
والغرض التسهيل للدين على
يعجلن اذا اقتضى التعجيلا
وقد أتى ما يعرفن من الغلس
وذلك يقتضى لها التعجيلا
وسبق الإسفار والكل هدى
إلا تراه قال فيمن أدركا
تلك الصلاة فهونص قد شهر
حينئذ ترى الجميع قد ورد
ولا يفوت الوقت للصلاة
دل على تعاقب الأوقات
وان اوقات الضرورات ترى
إلا صلاة الفجر تختص فلا
وكون أمر الوتر ايضاً يفصل

وذلك شأن السيقظ الامين
اشراق فجرها على القول الأصح
كذنب السرحان طبعاً يحصل
به أداء الفرض عندنا اتضح
وذا هو الواضح دون لبس
وعندنا فذلك المختار
شرعاً على التقديم طبعاً أفضل
فانها من أفضل العباده
يراه أولى لدليل قد زكن
مع علماء الدين مقبول السند
أفضلها في اول الوقت اتفق
على خصوص في المقام مفترض
يؤدين واجب الأعمال
وهكذا وعكس ذاك قد نقل
من كان للتكليف قد تأهلا
وعكسه أمر رف التأسيسا
يعنى النساء يرجعن منها في غلس
وذكروا في حكمه الدليلا
فلا نخص منه أمراً أبدا
قبل الطلوع ركعة قد أدركا
دل على تأخيرها هذا الخبر
عن سيد الخلق ومصباح الرشد
إلا ووقت غير تلك آتى
وللعموم جاء بالاثبات
للصلوات كلها ولا مرا
تشارك أخرى لبعد حصلا
هناك حيث بالوجوب يحصل

وقد نفى أبو حنيفة هنا
وامرأة تطهر من حيض وقع
ونسى الصلاة حتى وصلا
وامرأة تطهر وقت العصر
بعض يقول يلزمها فاعلم
ان صح معنى الاشتراك حسبا
مفرعا طبعاً على أصوله
وخالف الجمهور ذلك الامرا
والظهورات وقتها لم تلزم
وهكذا يفعل كل من وقع
إذا بقي من ذلك الوقت اعلم
وهل اذا بقي الذي لا يكفي
فقل بل يلزم قدر الركعة
ان ادرك الركعة أي للعصر
ويلزم من مكانه او يدخل
وهكذا يفعل كل من وقع
وهكذا الناسي على هذا النمط
وهكذا من جاء للاسلام
كذلك الصبي مهما بلغا
وقوله صلى عليه الباري
قد ادرك العصر وفي رواية
معناها فضلها بذاك أدركا
وبعضهم ان ادرك الاحراما
وذاك فضل الله حيث منا
وهكذا من أدرك السجدة صح
اراد بالسجدة معنى الركعة
والخلف في الغمى عليه وردا

حكم اشتراك الوقت نفياً بينا
أو من نفاسها هنا كمن جمع
اوطانه والعكس أيضاً نقل
هل يلزم المرأة فرض الظهر
لاشتراك وهو لم ينهها
يقول ذلك بعض العلماء
وكان ذلك القول من محضوله
والزموها تفعلن العصرا
والقييد معروف ولم ينههم
في مثلها حكاه نراه متبع
بقدر فعلها فقل قد لزما
لها فاللزم في ذا الوصف
ويمكن ليدخل التالي معه
يأتي بها على صحيح الأمر
تاليه والباقي هناك يفعل
في الاضطراب عند وقت لم يسع
يمضي وفرضه بهذا قد يحط
في هذه الاوقات للاعلام
فالحكم باتحاده للبلغا
من أدرك الركعة في الأخبار
قد أدرك الصلاة بالعناية
لانفسها اذ ضاق فيها مسلماً
أدركها وأدرك الاكراما
به وبالعفو الكريم عنا
أدركها والقصد فيه متضح
في أثر والشافعي قد تبعه
عن مالك والشافعي في الهدى

انظاره وامرهما لم يختلف
يُسلم في وقت قصير حاضر
قضاء ما فات ولم يستغرب
حكم القضاء وقد أبان السببا
تلزم والادراك حق معتمد
حاضت وجوبها عليها قد عهد
فيه ولم تقم لها بالفعل
عن واجب ديننا أتى به الأثر
عن الصلاة فيه نقلا بينا
ام لنوافل بقصد ثابت
ونصفه حتى تزول فاسمعا
وأورد الدليل فيه النجبا
لذلك والغروب ايضا يرفع
عن من هم فطاحل الاعمال
حال الزوال في مقال رفعه
فوايت اذ تستحق للقضا
لا غير إذ جاء لنا في نقل
جازت هنا في لفظ نص حسن
وذلك في التحقيق عند النجب
كالمنع ايضا وبها الحكم بعمل
اذ كان طبعها يتبع الاعلالا
منع وفعل حين قيل يفعله
صلاته عم ولم يلتبس
لها فعم كل وقت في النظر
ذلك وقتها به جاء الأثر
وقت ترى الكل عمومه اقتضى
فتحجر الصلاة مع نهي عرض

فالك يقول كالحايض في
وعند غيره كمثل الكافر
وحايض في بدئها لم يجب
والشافعي كان عليها أوجبا
ان الصلاة بدخول الوقت قد
لأنها ان دخل الوقت وقد
اذا مضى مقدار ما تصلي
قد شغلت ذمتها ولا مفر
وكل وقت ورد النهي لنا
هل ذاك يعني لقضا الفوائت
وذلك بعد الفجر حتى تطلعا
كذلك بعد العصر حتى تغربا
وبعضهم قال الطلوع يتبع
وجازت الصلاة للزوال
وبعضهم اجاز فرض الجمعة
وبعضهم اجاز ما كان قضا
وبعضهم اجاز كل النفل
وبعضهم مؤكدات السنن
مثل صلاة وردت عن سبب
وللسجواز أوردوا أيضا علل
فان تزل فالحكم ايضا زالا
والدفن للاموات أيضا يشمله
فقوله من نام أو كان نسيبي
وهكذا فليقضها اذا ذكر
وزاد بعضهم يقول في الخبر
وهل يكون للأدا أو القضا
والنهي للعموم هل كان اعترض

من أحد هنا الصلاة يفعل
لا بالقضا لفايت حين عرض
رآه انه السبيل المستحب
تعارض الآثار مع من فيها
مقاله وذاك دأب الفطنا
يرونه الأولى لهم في النظر
ما صح عنده تراه يعتمد

بعض يرى هذا وليس يقبل
وبعضهم يخصهم بما فرض
كل فريق لرام قد ذهب
ومنشأ الخلاف بين العلما
وكل واحد على اصل بنى
فلا يقولون بغير مصدر
وذاك شأن كل حر مجتهد

الأذان وأحكامه

وقبله لا يشرعن منطلقا
ما صح من دخوله إذ دخلا
فهي بوقتها غدت مثبته
وبعده كذلك ليست تفعل
عن نجل زيد اذ له قد حصلا
في دعوة لها بلا ارتياب
حتى أتى رأييه حيث أذنا
فيه اختلاف بينهم قد فيها
أوليه في رأييه الخطير
والباقي مثني هكذا فلتفها
قد اخذوا به وقالوا قد رفع
أوليه يقول مرتين
مع فارق كان هنا خطيرا
والجهر في الآخر عن أعيان
أوليه كما أتى شهيرا
أي قَالهن في الأذان أربعا
معناه ذاك في الأذان يشني
والشافعي قال هذا مذهبي

وبدخول الوقت قد تعلقا
لانه الاعلام للناس على
حيث الصلاة فرضت موقته
وقبل وقتها فليست تقبل
والأصل في الأذان ما قد نقلنا
تساور الهادي مع الأصحاب
وكل واحد رأى وجهها هنا
وصفة الأذان عند العلما
بعض يرى ثنائية التكبير
يربع الشهادتين فاعلما
عليه مالك ومن له تبع
وقيل بل يشني الشهادتين
وهكذا يشنيها أخيرا
يخففها في أول الأذان
وبعضهم يربع التكبيرا
كذا الشهادتين ايضاربعها
والباقي منه قال مثني مثني
وذا الذي عليه اهل المذهب

وأهل مكة عليه فاعلما
وبعضهم يربع التكبيرا
ويثنى باقيه وهذا ينقل
كذا أبوحنيفة قد نَقَلَا
وأهل بصرة كذاك رَّبَعُوا
وثَلَّثُوا الشَّهادتين فاعلما
يبدأ بالشَّهادتين حتى
ثم يعيد الكلمات الأربعا
ثم يعيد أو تم فاعلما
ونسبوا للحسن البصري
كذا ابن سيرين عليه قالوا
قالوا وما قالوا له استدلو
إذ كل فرقة لدعواها حكت
عن ابن زيد قد حكوا ما قالوا
قد نسبوا إليه ذاك في الهدى
تلك صفات في الأذان تنقل
لم يتعمد الأذان فاعلما
وأما المنقول في الآثار
لا بالدعايات خصوصا في الهدى
ليس يقوم الدين بالأنظار
قد أعلن الأذان في الانام
جاء تواتراً عن الصحابة
عشر سنين عاش سيد الورى
ما فعل المختار أنواعا تعد
بل كان ذاك صفة فقط لا
أشهر من نار بدت على علم
من زاد من غير دليل في الهدى

وهكذا قد قيل باقي العلما
أوليه فكن به خبيرا
عن أهل كوفة كذاك تفعل
ذلك عنه قيل بعض العقلا
أوليه فيما الينا رفعوا
وحى ايضا ثلثوا فلتفهمها
إلى الفلاح يصلن ممتنا
كذاك بعض عنهم قد رفعوا
ثالثة على اتباع رسا
ذلك اذ حكوه في المحكي
والحق فى غير الذى يقال
بما رأوه لهم يدل
أدلة كانت بها قد أخذت
كذا أبو مخذرة يقال
والحق ماله الدليل أيذا
والحق من ذاك فقط يقبل
فيما لنا حكي الهداة العلما
بصحة واضحة المنار
والدين إن الدين فيه شُدِّدا
كلا ولا يكون باختيار
فعم ذاك أمم الاسلام
والتابعين من أولي الاصابه
يدعوبه جهرا ولم يستنكرا
اذ ذاك في الأذان مع أهل الرشده
اكثر في رأي الهداة النبلا
حكم الأذان عندهم والدين تم
نراه جار مابه أخا اعتدا

في الدين ماجاء به الدليل
بكر عليه وعليه المذهب
كان عليه ذكره في السير
بعهد عثمان الفتى الامام
داهية العرب الهمام ذو الخطر
داهية العرب وأي داهيه
اذ حملتهم لذا الأهواء
لايقدرّون ان يشذّوا عنهم
واطلقوا الاهواء في الاسلام
وفعلوا فيه كما أرادوا
ثم لهم يتبع العباد
ما قرروا له بأن يمتثلوا
حتى أتى الأشجج مصباح الصفا
فقام يحوماله كان قدر
وكلهم لما أرادوا تبعدوا
وذاك في انظارنا فساد
والدين عن ديانة قد صدرا
لانترضيّه اذ نراه قد بطل
قد احدثوا جهرا لما لم يشرع
وشوهوا القضاء والأحكاما
ما كان في الذوق على استرايه
قصدهم في سرهم والجهر
فيفعلون لو يكون منكرا
يالك من سوء بذا المرام
فانهم كانوا اهيل الاعتدا
واعتمدته صفوة العباد
أم سنة في رأى بعض النجبا
على المصلين بلا امتراء

فان ذاك عندنا تبديل
عاش عليه المصطفى ثم أبو
كذلك فاروق الهدى أعني عمر
وبدأ التغيير في الاسلام
وبعده غير فيه في الأثر
نجل أبي سفيان اي معاويه
تلاعبوا بالدين كيف شاءوا
وكان اهل العلم معهم وهم
قد قهروهم على الارغام
وخطبتين في الصلاة زادوا
ثم ادعوا باننه اجتهد
فارغوما الناس لكما يقبلوا
وشاع ذاك عنهم ولاخفا
بدر بني أمية اعني عمر
ورسخت مع الأنعام البدع
خير من النوم الصلاة زادوا
لم يكل المختار ذاك للورى
وهكذا حي على خير العمل
من ذاك تدري ان اهل البدع
فهم بذاك بدلوا الاسلاما
ونسبوا ايضا إلى الصحابه
لكي يروجوا بذاك الأمر
واعتبروا انفسهم فوق الورى
حيث هم دعايم الاسلام
لاغرو ان قاموا بتبديل الهدى -
والحق ما مضى عليه الهادى
والخلف في الاذان هل قد وجبا
وهل على الأعيان أم كفائي

فرض وفيه مطلق الاشاعه
على جماعة وكل أكدده
فى حقه قد قيل لا تشترط
وسنة فى حق غيره أتى
لأنه الدعا بتلك الطاعه
خص به مع بعضهم ياقارى
وذى جماعة كذا عنهم ، ورد
وفيه اشكال لأمر واقع
لا وجه للأذان منه قد عهد
الى الجماعات بلا التباس
ونحوها عندهم المعابد
وهي التي تدعا المصليات
عليه في شرع لنا مؤكد
عن سيد الرسل نبينا الأجل
به وما كانت له اشاعه
حيث هما قد اصبحا جماعه
لذلك الأذان معهما لزم
وشاع هذا عند كل العلماء
نصا عن الهادى بنقل يعتمد
فيولين في الهدى عناية
لاقبله ماض ليوم العرض (١)
لييقظ الأنام دون نكر
إلى الجماعات هناك يأتي
يوذنين في آخر الليالى
اقره الهادي عليه فافهما
أذانه عن السحور فانظر

قيل على مساجد الجماعه
وقيل سنة أتت مؤكده
لكن عن المفرد معهم تسقط
قالوا على المصري فرض ثبتا
وبعضهم خص به الجماعه
والفرد من يدعو وذو الأسفار
وقيل سنة أتت للمنفرد
قال به مالك ثم الشافعي
ذلك ان من نراه منفرد
لأنه دعاية للناس
وذاك قد خصت به المساجد
مجتمعات لأدا الصلاة
اماأخوانفرداه لم يرد
لوكان واجبا على الفرد نقل
ما كان يأمرن سوى الجماعه
ويلحق الاثنان بالجماعه
هما إمام ثم مأموم علم
إذ أمرا بالاجتماع فاعلما
يوثنا اقرانا كذا ورد
فهو من المشروع بالكفايه
ووقته وقت دخول الفرض
وجوزوا تقديمه في الفجر
فيتأهبن للصلاة
وأصله ما كان من بلال
قصدا لهذا الأمر عند العلماء
لايمنعنكم أتى في الخبر

(١) قوله ليوم العرض أي القيامة والمراد الى آخر الدهر أي هذا حكمه لا يتبدل .

فأنه صرح بالتعليل
مكتوم يؤذن لنا بالحرم
أصبحت أصبحت فع الدليل
فقم لكي تفوز بالفلاح
بحسب ما قيّد في الأذان
وفعلها بذلك الثاني يحل
لا بد من هذا يقال فاحتفل
لحكمة من الهدى تلتفيها
لها أخيراً ولهذا فافطنوا
أو كان مانع فللاول حق
وهو يقيم قاله خير البشر
على الاذان في اعتبار العلماء
في خبر ينقل عن عثمان
خير الورى بذلك في نقل ورد
بلا ضرورة ولا إلزام
يدعوه لساير الجماعة
أخا جنابة ومها فعلا
اذ ذاك إعلام أتى مقدرا
حال اذانه دعاء للملا
سُنّ فلا تكن له مغيرا
فانه رد وندعوه اعتدا
نفعله والرد اضحى منكرا
حال الاذان وكذا لا يرقد
حال اذانه بلا امتراء
اذ لم تج بذاك فينا السنن
قال مؤذن روته العلماء
فيغنم الأجر لدى المهيمن

لأنه يؤذن بليل
وعندما أذن ابن أم
لأنه يؤذن ان قبيلا
معناه قد دخلت في الصباح
ويشروعن لها أذان ثاني
ان أذن الثاني فوقتها دخل
لوم يكن بينهما بُعد عقل
هما مؤذنان كانا فيها
وهو يقيم أعني من يؤذن
لاكل من أذن بل هو الاحق
أخا صدا أذن في لفظ الخبر
وهل له يأخذ أجراً فاعلموا
لا يأخذ الأجر على الأذان
اعنى فتى العاص عليه قد عهد
لا يقطع الأذان بالكلام
لأنه قام يؤدى طاعه
يكون طاهرا على الأصح لا
قد اكتفي به لوقت حضرا
ثم الى القبلة طبعاً اقبلا
لأنه كذاك عن خير الورى
وكل ما خالف مسنون الهدى
كمثل ما الهادي به قد أمرا
ثم يكون قائما لا يقعد
موجهها للقبلة الزهراء
ويُمنع الراكب لا يؤذن
وسامع الاذان قال مثل ما
يكون كالتصديق للمؤذن

حي على الفلاح بالسنجاة
رد عليه تمامها الوفي
ماشاء من قول كهذا قد روي
قضى به حين رآه أرجح
به هنا له العموم شملا

وقيل في حي على الصلاة
يقول لاحول ولاقوة في
وقيل بل قال على الفطرة أو
فن رأى الترجيح حين رجح
ومن رأى العموم أولى عملا

الاقامة

يقيم من أذن في الامامه
في ديننا الممدود بالتأييد
ولم يكن في رأينا بالشاهر
دعامة ثابتة مؤممه
تبطل ان كان بها لم يأت
فافهم لما أوليت من فنون
به صلاته وليس يجهل
في دينه لما به قد أمرا
كان لنا هذا عظيم أصل
وامره بهاجرى فلتفهما
وامره بها لذا المراد
ولا تكن من للهدى قد هدمما
لافرق اذ كانت أذانا يسمع
كما دعا الاول للأوقات
حي على الصلاة مع أهل العمل
مثل الاذان جاء في الصباح
بمعينه لأنها أذان
ثنتين عند مالك الخطير
اكثر عندهم مقال نقلا
ايضا لمالك له قد اشترط
يقول ثنتين حكى الثقات

فرع على اذاننا الاقامه
وهي من المسنون بالتأكيد
وقيل فرض عند أهل الظاهر
وهي من الصلاة في مقدمه
فن يقل فرض من الصلاة
ولم تكن تبطل بالمسنون
وقيل تركها بعمد تبطل
تاركها عمدا نراه قصرا
صلوا كما رأيتموأ أصلى
وقد رأينا يقيم فاعلما
حينئذ فعل النبي الهادي
هما دليل للوجوب فافهما
وهي بمنطوق الاذان تقع
يدعو الى اقامة الصلاة
قد قامت الصلاة ها هنا دخل
وهكذا حي على الفلاح
وما عدا ذلك هو الأذان
تكبير هافي اول التكبير
وبعده فرة فقط لا
قد قامت الصلاة مرة فقط
والشافعي قد قامت الصلاة

ايضا يقيمون فراع المعنى
شاء له ذلك عنه علما
بلال بالتشفيع أمرا قررا
إذا أقام حكمت الأجداد
مثنى كذا قد قالت الهداة
ذلك في الحالين معهم يثنى
اقامة عند الهداة النبلا
وان اقن هكذا عنهم وجد
هذي النساء والحق هذا بطلا
انني اراه في الهدى لم يجبا
وقد رموا باسهم طائشه
اهل الهدى في فرضهم والنفل
وقيل بالنفل على رأي بدا
هن عند اهل الاستقامه
وهو خلاف ذاك إن قيل تؤم
على النساء والمنع فيهن شرع
دون الرجال قد حكاها الأثر

والحنفيون بمثنى مثنى
وعند أحمد حكي التخيير ما
وفي حديث أنس قد أمرا
ذلك في الاذان والافراد
وقوله قد قامت الصلاة
وبعضهم يقول مثنى مثنى
وما على النساء أذان لا ولا
وحسن ان أذن النساء ورد
واوجب الأمرين اسحاق على
باي شيء كان هذا أوجبا
ونسبوا ذلك عن عائشه
ماصح عن عائشة في نقل
ولا امامة هن في الهدى
والواضح الشهير لا إمامه
لأن خفض الصوت منهن لزم
في جملة من الامور تمتنع
لان أحوال النساء تعتبر

القبلة

للقبلة الزهرا لها توجهها
توجهوا إليه في التعبد
لكن على الحاضر تحقيق النظر
لا يكفي غيرها بغير مرية
وجوبه عليه من دون امترا
متى اليها يضعن توجهه
عنها بتوجههم تصاب
يسراً من الله علينا وكفى

فرض على المسلم أن يوجهها
واين ما كنتم فشطر المسجد
فعمم ذاك غايباً ومن حضر
اصابة العين لتلك القبلة
ذلك للحاضر اذ تقررا
ويكفي من غاب اصابة الجهة
وليس في وسع الذين غابوا
وان يسر الدين عن ذاك عفا

ففرض من غاب اصابة الجبهة
وقبل عينها وهذا بعسر
أصلان ها هنا وكل أصل
وعفو مولانا متى ما كلفا
ولفظ شطر المسجد الحرام
الا الذي يقول في الآية صح
وجمله بدون حذف يعتبر
في حق حاضر نرى الحذف انتفى
قريئة الغياب تظهر الهدى
وجهة المسجد عند العلماء
من ذا الذي يقدر ان يحققا
وبين مشرق وبين المغرب
تمامه إذا إلى البيت قصد
وخارج الكعبة حيث لا ترى
فانه صف طويل يقطع
وان قصد العين نوع حرج
ما جعل الله عليكم من حرج
فغاية الأمر هو الظن فقط
وعلم هيئة واقسام الفضا
لو ادعوا إصابة به فلا
كما أتى عين اليقين لم تنل
وانما علم اليقين يشكل
والاعتبارات بحسب الاقتضا
وجه إلى القبلة كل القصد
مع قطع كل شاغل وصارف
واقطع علاقات الأمور مطلقا
وارفض دواعي هذه الدنيا معا
تعبّد الإله هذا البشرا

لا غيرها اذ يفعلن توجهه
إلا على الحاضر حيث يبصر
ففرعه يقضى له بعدل
عباده بهم هنا قد لطفنا
دل على العين بهذا المرام
حذف يراه في الهدى قد اتضح
أولى من المجاز بالحذف استقر
وحكم من غاب أخى اختلفا
على المراد عند أهل الاهتدا
أرفق في الدين يراها العظما
اصابة الغايب قصدا أطلقا
قد جاء قبلة فلا تستغرب
ذلك معناه فللحق اعتمد
لم يبطلوا الصلاة ممن لا يرى
رؤيتها والعين منها يمنع
وليس ديننا أخا تخرج
في الدين والضيق بهذا قد خرج
لو كان للارصاد فيها مشروط
تفيد ظنا وهو أمر عرّضا
تفيد الا الظن عند العقلا
لكننا حق اليقين قد قبل
إذ أمرنا هنا أخى أشكل
وكل حال فلأمر اقتضا
بالقلب والشعور بل والجهد
عن واجب الدين من المصارف
لله فى الله باخلاص التقى
حتى الفراغ ورضى الحق اتبعنا
بذلك الحال ولن يستنكرا

يفعل ذو الجلال ما يشاء
لأُسئِلَ اللهَ لِمَاذَا فَعَلَا
وفي المقام عرضاً أمران
قيل هما إصابة العين اعلمنا
فمن يرى واجبنا الاصابه
اذا رأينا انه أخطا وجب
وان رأينا الاجتهاد لاسوى
فالشافعي قال بالاصابه
يفهمه وهو قوي الفهم من
فان شطر المسجد الحرام صح
ولا يعيد في المقال الثاني
إلا اذا بلا اجتهاد صلى
قال به الأكثر وهو الأرجح
ومالك أحب لاعاده
ان كان في الوقت الصواب اتضح
وذاك للتعارض الذي ظهر
فالجهة التي لها أشاروا
إصابة الوقت تراد فاعلمنا
كذلك قول العلما في الجهة
ألا ترى ان بان صلى قبل أن
كذلك شطر المسجد الحرام
وقيل لا يعيد لو قد ظهرا
عن ابن عباس يقال نقلا
قد جاء عن صحب النبي الهادي
في ليلة مظلمة صلوا ولا
وعلموا إذ ذاك كيف صلوا
ومذ بدا الصبح كلهم عرف

في خلقه إليه الالتجاء
هذا وذاك لم يكن ليفعل
اي في اجتهادنا بهذا الشأن
او مطلق اجتهادنا لتعلما
وعلم هذا أمة الاجابيه
اعادة الصلاة فاعرف ما يجب
لم يلزم القضا رواه من روى
فجاء بالضيق ولا غرابه
ولم لوجهك الكريم واستكن
نص على العين لذا له جنح
للاجتهاد صح في البيان
أعاد ان أخطا لما تولى
لليسر في الدين تراهم صححو
بلا وجوب فافهم الافادة
ووجهه عندهم قد وضحا
خالف للقياس منطوق الأثر
كالوقت حيث صح الاعتبار
ودونه فأمرها تهدمما
وهو قياس واضح القضية
يدخل وقتها أعاد فاستبن
فيما يقول فقها الانام
بانه أخطا روه أثرا
ووجهه اكثرهم قد جهلا
مايكشفن واضح المراد
يدرون والقبلة كل جهلا
وماله من أفق تولوا
صلوا لغير قبلة كذا وصف

فاخبروا الهادى وفيهم نزلا
فقلوله فثم وجه الله
قال مضت صلاتكم خير الورى
حينئذ ترى القياس يعترض
وبعضهم بالنسخ للآية قد
ان صح فالحجة لما تقم
ناسخها فولو شطر المسجد
والخلف في الصلاة في الكعبة هل
قيل نعم صحت وقيل لم تصح
وقيل صح النفل والفرض امتنع
فالمانعون عللوا المنع بما
وذاك لا يصح حيث وجبا
ومن اجازوا بصلاة الهادى
والنفل والفرض سواء فاعلموا
وقيل ما صلى بها لكن دعا
عن ابن عباس روه مسندا
وفي النواحي كلها كان دعا
وقيل صلى ورواه ابن عمر
منهم أسامة بلال فاعلموا
اغلقها عليه لما دخلا
والنقل عن اهل الهدى قد وردا
منهم الى النسخ هنا قد ذهبوا
بعضهم رجح ما لابن عمر
وبعضهم نفى الصلاة عندما
وبعضهم اسقط ما كان نقل
وجاء بالاجماع في المنع على
رأوه إن داخلها صلى فقد

وابن ما وليتمو فاحتفلا
دل على الحق بلا اشتباه
ولم يكن لذاك منهم أنكرا
على الدليل بالقضاء يفترض
جاء بتوضيح لما كان قصد
بها على المراد عند الفهم
وجهك والله بذاك فاعبد
صحت ام البطل لها فيما نقل
وهو خلاف في هده متضح
والحق لا يزال أمراً متبع
كان من استدبار جزء علما
توجيهنا لها بنص كتبنا
تعلقوا بها لذا المراد
ان كان صلى المصطفى بدرالسا
تلك اقباويل هداها اتبعوا
وهو دليل قد أبان المقصدا
وخارج الكعبة صلى فاسمعا
وعنده بعضهم قول شهر
ونجل طلحة روته العلما
وكان صلى هكذا قد نقلنا
في ذلك الحال الذى قد عهدا
وقام للترجيح قوم نجبا
من الصلاة مثبتا ذاك الخبر
رجح ما للبحر من قول سما
حيث تعارض هناك قد حصل
تحقيق اهل العلم من قد خلا
يستدبر البعض وفعله يرد

يبطلها في نظر الهداة
بين يديه سترة والافضل
بين يديه هكذا معنى الأثر
لسترة تبين وجه المقصد
ذلك شيئاً في اعتبار البصرا
به فإ الترك يصح في الهدى
ممن يراد في الهدى نقلهم

لان الاستدبار في الصلاة
ومن يصلي في الفضاء يجعل
تكون كالرحل لمنع من يمر
والخلف في الخط إذا لم يجد
بعض يرى الخط وبعض لا يرى
والنص عن خير الورى قد وردا
اورده جملة اعلام هم

اللباس

سترأ لمعورات جميع الناس
وزينة في نظر الاسلام
وسنة المختار من عدنان
كما على ذاك هداة العلماء
آدم الهابا لأهل الفطن
مساجد الصلاة يأهل الأدا
عند رجال العلم من هذا الملا
وغيرها بالنبد كان اوفرا
تطوف بالبيت على ما شهرا
يدعوا إلى الزينة عند الكرم
وتنشدن قولاً لها قد ثبتا
وما بدا منه فلا أحله
فالكشف للمعورة أمر قد حرم
في ذلك العام لضيق المسلك
فالمنع ثابت لكل مفتى
معناه في نص حديث ينقل
والكل عاقدون للازار
أزراً هم كحال الاختناق

قد شرخ الإله للباس
وهو من الجمال في الأنام
دعا إليه الله في القرآن
وفي الصلاة لا يزال ألزما
يقول ذو الجلال نصا يابنى
قال خذوا زينتكم نصا لدى
والخلف في الواجب منه نقلا
فقليل ستر عورة لا أكثر
ذلك كانت النساء على عرى
فأنزل الله لنا الأخذ بما
كانت تطوف في عراها يافتى
اليوم يبدو بعضه أو كله
تعمى به عورتها ولا جرم
ومنع المختار حج المشرك
ولا يطوف ذو العرى بالبيت
وقيل للنبد وقد تأولوا
كانوا يصلون مع المختار
قد عقدوا طراً على الاعناق

كهيفة الصبيان كى لاتنكشف
يقال للنساء لاترفعن من
حتى الرجال يستوون قالا
وان من لم يجد الاثوابا
يستر منه عورة ولاخفا
ومعدم الثياب ايضا صلى
وانت تدري حال الاضطرار
فلا دليل فيه عندنا على
ان اللباس واجب على الورى
والامر بالتطهير للثياب
وأخذ زينة لباس يعرف
والبس جديداً جاء فى البيان
وضاعف اللباس للتجمل
والستر باللباس عند الناس
وفي خيصة لكى يلبسها
ولم يقل فى الناس ليس يلزم
ولا يطوف ذو العرى بالبيت فى
دل على فرض اللباس فى الهدى
ومعدم اللباس ما استطاعا
ولا يكلف الإله أحدا
يصلى كاشفا ولكن يستر
وينوى راكعا وساجدا ولا
معذرة إلى الاله الأحد
كمعدم الماء ولم يظهر
فبالتراب ها هنا تيما
وماعليه فوق ذاك أبدا
وق وسعه فلا يكلف

عوراتهم رواه عنهم السلف
رؤوسكن عند ذا كما زكن
على الجلوس فاعرف الأحوال
يلبس ما أمكن لوجلبابا
ذلك ما استطاع أمر عرفا
بدونها وكان ذاك حلا
يبيح عكس حال الاختيار
ترك اللباس ها هنا ولا
عقلا ونقلا فهو أمر شهرا
دل عليها دون ما ارتياب
عندهم كما يقول السلف
وانه من نعم المنان
وفى وجوه الناس لاتبتذل
وذاك واضح بلا التباس
نساء والنهي أن يلبسها
لنا اللباس فى مقال يعلم
نص رواه العلماء فاعرف
فاعتمد الحق الأدل الارشدا
يفعل هكذا روى اجاعا
فوق الذى يطيق أمر عهدا
بكل ما أمكن حتى بالشجر
عليه فوق ذاك أمر عقلا
والله غفار لكل مهتدى
من حدث به لداعي الضرر
للحدث الذى به قد علما
اذ ذاك وسعه لدى أهل الهدى
كما على ذاك توالى السلف

ليس له ان يترك الصلاة بل ولا يصلى دون ما تيمم فالله قد يستر أمر الناس ومن يقول لا يصلى المعدم وحده عورة الفتى في الأثر وعورة المرأة عند المرأة اما مع الرجال فالنساء إلا الذى اباحه الشرع اعلموا وقال بعض عورة الرجال لما رووا عن أحمد المختار والفخذان عورة في الخبر والآخرون قد رووا لهم خبر قالوا بان المصطفى قد حسرا فهو دليل هأولاء فاعلموا أما أبوحنيفة يرى القدم وأحمد يقول كل المرأة وقال لأبيدين زينة سوى فاختلفوا في ذلك الذى ظهر وذلك ما جرت به العادات في الحج لا تستر وجهها ولا ذلك ما الآية عنه عبرت وماعد ذلك عورة حكم وقد بدا السفور في الزمن وشعر المرأة حين ينفصل حرمته تبقى له ولو قطع وشدد الشارع في العورات اذ قال لا يبدىن أي زينة

يصلى ما أمكن والعفو حصل لانه المبطل فيها فاعلم والضيق مردود بلا التباس فقوله للدين جهرا يهدم من سرقة لركبة في النظر كذاك في اعتبار أهل الملة تكون عورة ولا امتراء الوجه والكفان عند العلماء سواتهم فقط في مقال عندهم في ذلك من آثار نص أتى مصرحا في الأثر بضد هذا والى الحق النظر عن فخذ له ولم يستنكرا والعمدة الصحيح عند العلماء ليس بعورة كذا عنه رقم يشملها الحكم بوصف العورة ما كان ظاهرا به العفواحتوى وقيدوه في قواعد الأثر منهن في ظهوره الاثبات تستر كفيها مقالا أصلا بانه الظاهر منها فثبت بذلك القرآن عند من فهم فعم ذلك البلا لمن ومن فذلك عورة على راي الكل وكان في اي مكان قد وضع لتصبحن في الدين مستورات منهن عندنا دليل الحرمة

ويستر اللباس كل عورة والنهي في اشتغالنا الصماء وهو احتباء المرء في ثوب ولا وهكذا احتباؤه في الثوب اما اذا لم يخش كشف العورة اكلكم يملك ثوبين ورد ومن يصلى وهو مكشوف بدا وهكذا كشف لبطن الرجل قيل تصح وهو للقوم علم قالوا عليه ستر عورة فقط نقول عند الاضطرار ذاك دليلنا نص خذوا زينتكم والدرع والخمار يجزى للنساء وبعضهم قال الخمار كافي دل له نص الحديث إذ ورد لا يقبل الله صلاة حايض والحايض التي تأهلت له وجاز من مملوكة اذ تكشف لا تتشبهن بالكعاب الا مقالا جاءنا عن الحسن اما عطا استحبه فقط وعليهم قد عمووا الخطايا قلت عموه الجلي اعترضوا والخلف في ثوب الحرير هل تصح وبعضهم اجازها ثم استحبه قد فهم الكل من النهي الذي ان اجتنابه هنا من ألزم

إلا الذي اخرج للضرورة ذلك في اللباس ايضا جاء شيء على عاتقه قد جعل وفرجه باد بغير ريب صح احتباء منه للضرورة فهو دليل للمقام معتمد للناس ظهره فخلف وردا صلاته فيه اختلاف الكمل وقيل لا وهو الصحيح فافهم وما عداها لا يكون مشترط أولا فان الحكم لا كذا كما وهو اللباس فاحفظوا نعمتكم ان ستر العورة لمّا لبسا ان ستر العورة فهو وافي يقول بالخمار أولا فترد بلا خمار وهو في الفرياض لا انها الحايض اذ تفعله لرأسها والقدمين فاعرفوا دليلهم يقطع للنزاع يوجب للستر وليس بالحسن وعندنا عن مثلها ينحط اذ جاء للجنس فع الصوابا عليه عارض له قد نقضا ابطلها الاكثر بطلا متضح بعضهم اعادة ولم تجب اطلق عن لبس الحرير فاحتد أحواله وهو من المحرم

فالفغصب لا يصح والأمر استتب
 ووجهه باد لمن قد يفهم
 نظم بأحكام الصلاة منبثق
 عليه والتحقيق فيها قد ثبت
 فأنه مستوفياً فيها أتى
 في الدين ما يقال عن رجال
 ليست بشرط ثابت الأساس
 على خلاف في المقام يضبط
 وبعضهم ذلك عندهم سقط
 مع قدرة عليه ايضاً فافهموا
 يلزمه أولاً فقالوا لا لا
 في الدين من أمر جلي باين
 به مع الاسلام عند العلماء
 فرض أتى على جميع الناس
 وهو الذي عليه صح المذهب
 أنجاسنا والشرع من ذاك منع
 فالفعل لازم هناك أتى
 بالنص في الذكر تراه كتباً
 كما رواه العلماء في الكتب
 وفيه هدم الدين بالذا العجب
 في غيرها أولى كذا ان يأتي
 إلا الذي لم يحذر الهلاكاً
 وفي الصلاة الامر طبعاً أخوف
 حاملة له بغير من
 ذلك كل هكذا لنا روى
 في الدين بل ذلك فيه قبح
 وبطله عندهم قد عرفنا

كمثل من صلى بماء مغتصب
 وبعضهم اجاز لكن يأنم
 وفي اللباس وشروطه سبق
 قافية رائية قد احتوت
 فنقص الكلام عنه يافتى
 وان من مستغرب الأقوال
 ان الطهارات من الأنجاس
 في صحة الصلاة لا يشترط
 وبعضهم يقول جاز يشترط
 وبعضهم يقول شرط يلزم
 وعندما يذكر ذاك الحالا
 وذكروا مادل للتهاون
 والدين ليس يستهان فاعلموا
 وانما التطهير للانجاس
 وذاك في الصلاة أمر واجب
 كيف تصح للورى الصلاة مع
 قال اذا قمتم إلى الصلاة
 فالفعل للصلاة فرض وجباً
 وجاء في السنة من قول النبي
 كيف يقال ان ذاك لم يجب
 ان لم يكن يلزم في الصلاة
 ولا يقول عاقل بذاكاً
 والفرض لا يزال فرضاً يعرف
 لأنها صارت عمود الدين
 ان صحت الصلاة صح ما سوى
 وما تهاون الورى يصح
 وهو حرام في الهدى ولا خفا

ذلك فى مذهبنا المين
رضوانه والحق منه قبلا

ولا يحل أبداً فى الدين
والله يهدى كل مسلم إلى

أمكنة الصلاة

أمكنة خصت بلا ملام
فى الارض مسجد له نص الخبر
أمكنة خذها اخي عنا
بقتضاه عندهم تخصص
منه بل التخصيص فيه قد علم
وفى لسان العرب طبعاً وجداً
فيها الصلاة وسواها اصلح
فالمنع فيها للصلاة أسسوا
وهكذا مزبلة ومنحرة
تمنع فيه وعلى هذا فقس
تطهيرها فى الدين أمر قد ثبت
كغيرها كل لهذا صححوها
تصلح للصلاة عند الفضلا
وفى معاطن الركاب فدعوا
وجابر بالنقض فيها حكماً
يبطلها وبعضهم لم يقبلوا
والنهي للفساد عند الفقهاء
اذ الدليل بعد نسخ يبطل
بالجمع إن أمكن يا ابن الكمل
عند اعتراض للنصوص يحصل
فيه وكل للدليل اعتماداً
معارض عليه والبطل يرد
لومن ضعيف كان يوماً قد أتى

وللصلاة فى هدى الاسلام
وان أتى العموم عن خير البشر
جاءت أحاديث تخصصنا
ان العمومات لها تخصص
كم من عموم لا يرد ما يعم
فى الذكر والسنة هذا وردا
ان من البقاع ما لا تصلح
من ذلك الأرض اذ تنجس
مثاله مقبرة ومجزرة
وكل موضع به يلقي النجس
وهكذا الأرض اذا تنجست
وبعد ذاك للصلاة تصلح
كذلك فى قارعة الطريق لا
كذلك الحمام فيه تمنع
وفوق ظهر البيت أيضاً فاعلموا
وبعضهم كرهها فقط لا
قلت الصحيح عندنا البطل لها
والنسخ ان صح عليه العمل
ومع تعارض الأدلة اعمل
أولاً فبالترجيح ايضاً يعمل
والاختلاف طالما قلنا الهدى
ان عموم الأرض فى النص ورد
والحق مقبول متى ما ثبتا

عليه عند العلماء اعلمنا
والبطل مردود فراع الأرشد
وفى كنايس لها الشرك وضع
وبعضهم كرهها لتعلم
فراع فيها الحق إذ تحققوا
تمنع والتمثال حيث يشتهر
خلف لهم ومنعها أصح
تصح والعموم فيه قد ثبت
يمنع فرشها لها فاحتفلا
وساير الثياب أيضا إذ تحط
وبعضهم فى مثل هذا وسعوا
صلاتنا عليه هكذا أتى
والشعر المعروف فيما فهم
اذ الدليل فيه لم يحققا
وهو الذي عليه يمشى العلماء
حيث الأنعام راع وساجد
من الهداة السادة الأبرار
وكلهم لذى العلى يناجى
مهيمنا عليهم غفارا
والكل للفضل العظيم جامع
والثاني فهو المقدس المفضل
اذ كان ثانى القبلتين أفضل
مسجد هاديننا إمام البرره
ما قام مسلم يؤم الحرم

ضعف الضعيف لا يؤثرنا
فالحق حقا لا يزل أبدا
وفى الصلاة هل تصح فى البيع
اجازها بعض لجماعا علماء
وبعضهم يمنع منها مطلقا
وبعضهم ان كان فيها صور
وهل على طنافس تصح
اما على الأرض وما قد أنبتت
فتدخل الاشجار مطلقا فلا
وسعف النخل كأمثال البسط
والخلف فى الجلود قيل تمنع
ما صح لبسه تصح يا فتى
فالصوف قد صحت عليه فاعلم
وبعضهم يمنع هذا مطلقا
وعمدة الناس الدليل فاعلم
وافضل البقاع فالمساجد
تزهرفى السماء بالاذكار
يتلون آي الذكرفى الدياجى
يدعون ربا واحدا جبارا
وافضل المساجد الجوامع
والمسجد الحرام فهو الأفضل
فالمسجد الاقصى وهل يفضل
من مسجد المدينة المنوره
صلى عليه ربنا وسلم

آداب الصلاة

لكل شيء أدب ولاخفا فللصلاة أدب قد عرفنا

حيث هي العمود في دين الولي
فانه الواجب شرعا قد عقل
قول ففي الصلاة منعه زكن
تقتل في الصلاة عند الأمة
لانها العدو طبعاً ان هجم
في هذه الصلاة قطعاً منعاً
ذلك في الصلاة عند الاكثر
كل الكلام في الصلاة فهو رد
كما رواه الققادة الأبرار
نهيا عن الكلام حيث يصدر
منا الكلام في الصلاة فاسمع
لا يصلح الكلام فيها فاعرفا
إلا الذي بالنص فيها يشرع
وهكذا التحميد والتجليل
نصاً رواه قادة الأعيان
به الصلاة وهو أمر عقل
بذاك عامداً على الاصل الأحق
لامنع للكلام فيها ان طرا
ذاك لإمر من مهمات الوطر
حنيفة منعاً كما في المذهب
يفيد من قال الكلام لا يضر
فالمنع للكلام صح مطلقاً
سكوننا فيها مع الاخبار
حال الصلاة من مقام الرجل
لا يتجاوزن كذا قد رسا
اذ خالف الآداب فيما يرفع
والأدب المشروط فيها متضح

وهي به أحق في الدين العلي
صأدبوا بأدب الله الأجل
فكل ما أبيح من فعل ومن
والخلف في المعرب مثل الحية
وهكذا في الحل قالوا والحرم
وكل قول لم يكن قد شرعاً
يقول قوموا قانتين فانظر
وفي الصلاة لا تكلموا ورد
ذلك مما أحدث الجبار
وقانتين بالسكوت يأمر
وفي حديث السلمي متعاً
ان صلاتنا يقول المصطفى
كل كلام الناس فيها يمنع
وذلك التسبيح والتهليل
وهكذا قراءة القرآن
أما الكلام ساهياً لا تبطل
كذلك اصلاح الصلاة ان نطق
وشذ أوزاعهم حيث يرى
ان كان احياءً لنفس أو صدر
والشافعي يمنعه مثل أبي
في حديث ذي اليمين في النظر
لأن نسخه بما قد سبقا
ثم من الآداب في الصلاة
وان يكون نظر المصلي
الى سجوده فقط فاعلم
والالتفات في الصلاة يمنع
والجهر بالصلاة ايضاً لا يصح

والرفع لليدين ليس يقبل والكفت لليدين فى الصلاة يكفت حيناً ثم يطلقنا ماكان من مصالح الصلاة وذلك مما خالف الآدابا بل أدب الصلاة فالسكون ان المصلى بين أيدي الله يلعب فى رفع وخفض لا يصح وان رووا فيه أحاديث فلا وفى الصلاة فاسكنوا لا ترفعوا لانه خالف حكم الأدب والكفت هكذا وان قالوا أدب والقايلون أي به فى حال فالك كرهه فى الفرض ما وجهه فى النفل لوجه له ماجاز فى النفل ففي الفرض أحق وبعضهم أوغل حيث يدعي والحق عن هذا نأى فاعتبر اذ علم المسيء للصلاة ووجهه المعقول يشهدنا ماكان خير الخلق ذاك يفعل وهكذا قال ابن رشد فانظر وما يزداد فى الروايات فلا إلا بحجة له تصحح ولم تناسب للصلاة قطعاً ما كل ما يقال يُقبلنا

فى الدين والسكون فيها أفضل من عبث الصلاة عن ثقة حيناً وذلك لعب قد عنا فيقبلن فى نظر الهداة اذ كان فيها لاهياً لعباً فيها بهذا صلاحها يكون فليخضعن ولا يكون لاهي ذلك فى الدين على القول الأصح نقبل الا الحق فيما نقلنا أيديكم فالرفع شرعاً يمنع ولتنظروا فيها إلى المؤدب (١) فالأدب السكون لا فعل اللعب خلا فهم فيه بلا جدال فانظر الى الحق الجلي المرضي لانه عبادة نعقله ان كان لله فوجهه صدق من سن الصلاة هذا فاسمع ماجاء عن هادى الورى فى الخبر ولم يقل له بهذا يأتي ببطله فى ديننا اعلمنا لو صح عنه فإلينا ينقل فى الحق ما عشت بصدق النظر يقبله فينا الرجال الفضلا أولاً فيتبعن فيه الأرجح إذ ليس ما يصح وضعاً بل يقبل الحق فخذنا

(١) قوله ولتنظروا فيها إلى المؤدب أي الله عز وجل فهو المؤدب الحقيقي ، أهـ

ما أحدثوه جعلوه سنه
ان فعلوه ابطالوا الاعمالا
وهو ينافي صالح الآداب
كالرفع لليدين حذو المنكب
وقال داود ومن له تبع
وان يمكن ذاك لداع وقعا
ووضعوا له مكانات ترى
وهكذا في حال الاستفتاح
وعند رفعه من الركوع
حينئذ يكون في اللعب
فلا يزال في الصلاة يلعب
والقائلون أي بهذا الحال
بعض يراه سنة ويذهب
وبعضهم يقول فرض ويرى
وبعضهم خصصه بإمكانه
وضلل الذي يقول غير ما
ابو حنيفة وسفيان هما
والشافعي وأحمد ومن تبع
وهي اقاويل باسمهم أتت
اما مع الاصحاب هذى تبطل
وان تكن لها هنا أسباب
ليس لنا نفتح ما قد سدا
ومن تعدى رفض الآدابا
واللايق المطلوب للاحرار
والادب الشرعي يأمرنا
نقبله ولا نرد الحقا
وليس في رفع اليدين أدب

وهو على الناس اشد منه
أو تركوه أبعدوه مئلا
ويشبهن محدث الألعاب
فان هذا باطل في المذهب
ذلك فرض وهو قول مبتدع
فبزواله نراه ارتفعوا
أولها الاحرام ثم كبرا
وحالة الركوع لا يضح
وحالة السجود للخضوع
لا في عبادة على الصواب
وذاك منه ذو العقول يعجب
هم فيه دائما على جدال
بعض إلى الوجوب فهو يجب
بعض هو الضلال كيفما جرى
وبعضهم فيه العموم أعلنه
يقول له فيه على ما علما
يخصصانه اذا ما أحرمنا
سبيلهم عمومهم معهم سمع
والله ادرى بالذى منها ثبت
جميعها والتترك فهو الأفضل
قد ذهبت وسدت أبواب
وفاتح لها فقد تعدى
وفى هواه أوغل الذهابا
سيرهم في منهج الأبرار
ان نتقى الله وما قد سنا
ونرشدن من قصد الأحقا
لو ذكروه ورأوه يجب

وليس فى الكفت ونخوه أأب إآ الصلاة نفسها عىن الأأب

النية فى الصلاة

وانما الاعمال بالنيات لانها أصل هننا لم تقبل وتلك شرط صحة تعتبر ينوى اداء الفرض أو نفل وقع راس العبادات الصلاة فاعلمنا محض عبادة يراها الفقها يقرأ آيات ويركعنا يدعوا باجمال ويقصدنا وكل ما كان كذا الحال وذاك بالاجماع فى الاسلام ونية المؤمن خير قد ورد ومخلصين لاله الديننا ونية المأموم معهم تتبع معناه لا ينوى الامام الظهرا وهكذا العكس على الصحيح وجاز فى النقل اذا ما دخلا والعكس لا يصح أما الشافعي حيث رأى الدليل قد أباحا وانما الامام شرعا جعللا وهكذا معاذ كان صلى وجاء قوميه يصلين بهم ان صح ما كان معاذ يفعل كان عليه العمل المطلوب ولم يصح عندنا ولا نرى

يثبتها فى أول الصلاة صلاتنا بدونها فاحتفل بدونها أعمالنا تبعثر فالنية الزم وهدى الشرع اتبع كما على ذلك جل العلما وقصدها لم يعقلن للنبا مسبحا مكبرا معنى بذلك طاعة الولي اعلمنا تلزم فيه نية الاعمال به اتانا قادة الاعمال من عمل كان له اجتهد دل عليه فافهم التبينا لنية الامام قول يرفع وذلك المأموم ينوى العصرا نعرفه فى المذهب الرجيح مأمومنا حيث غدا منتقلا أجاز ذاك عنده فى الواسع ذاك وفيه لاحظ الصلاحا لسلائتتمام وهو بما أصلا مع النسبى فرضه والنفلا فآخذوا منه الجواز فافهم ولم يصح نسخه فيبطل والاجتماع دائما محبوب ذلك فى التحقيق مما أثرا

فهو به -أولى وما حواه
ثم عليه قد يصح العمل
وهل النية مع أهل الأداء
بل فى اعتقاد ثابت المقال
من صحة للأمر إذ كان فسد
إيماننا به مرام يعلم
ذلك عند كل أهل لب
كان الخصوص فيه كالمزوم
فيه كما قرره الهداة
عباده بالفضل إذ تفضلا
من عمل كان عليه اجتهدا
إذا استطاع فعلها في الحيا
كان له الأجر عليها قد سمع
خيرا من الاعمال فى الإيمان
وقد نوى الكثير فوق الأكل
قبل تمام البعض يفنى الأجل
من عمل يعمل به كما لم
يأتى غداً فى صالح الأعمال
بالبؤن منه وعليه الأكثر
بغير هذا فسانظرن الأثر
لازمة فى عمل الخيران
بفضله ويبسطن نعماء

وان يكن رواه من رواه
ان صح هذا عن معاذ يقبل
وقيل فى الافعال ذاك وردا
فقل لا نية فى الأفعال
اذ هى جزم القلب فيما يعتقد
وما به في الغيب ايضا يلزم
وليس يخفى عن طوايا القلب
وان أتى النص على العموم
ما كل شيء تلزم النيات
والحمد لله الذى من على
ونية المؤمن خير وردا
ذلك ان المرء ينوى أشياء
إذا نواها ولها لم يستطع
لذا تكون نية الإنسان
اذ يفعل القليل عهد العمر
لوطال عمره وقام بفعل
لذا كانت نية خيرا علم
فحاصل النية كالجبال
وعمل الإنسان عنه يقصر
وبعضهم يؤولن الخبرا
خلاصة الأمر نرى النيات
والله يهدينا إلى رضاه

أعمال الصلاة

على الخصوص وله النص دعا
إلى الصلاة سنة لها ورد
على اصطلاحهم وبعضهم ندب

ان الصلاة عمل قد شرعا
من ذلك التوجيه عندما قصد
وقيل فرضا أو يقال قد وجب

ولفظه جاءت له معهم صور
الى تمام ذاك عن خير البشر
حيث على ملته الكل تبع
وبعده وجهت وجهي فاعلما
وذاك توجييه الخليل يعرف
محلّه من قبل ان يكبرا
اذ أول الصلاة تكبير علم
وليس ذا التوجيه في اعتبار
لكنه يكون كالمقدمه
لقوله أولها التحريم
بينها تكون في نص الخبر
وهل له يزيد غير ما ذكر
يدعو هناك بدعاء كامل
وكلها تجوز في الانظار
والخلف هل يطول ذلك الدعا
وهل يصح بعد ما قد كبرا
وقومنا عليه في الآثار
ووجهه لم ينأ عن حكم الهدى
وأكثر الاعلام منهم يفعل
رووه عن أبي هريرة العلم
يقول ما السكوت يا خير البشر
فاورد الدعا هناك فاعلما
وبين احرام وما يأتي هنا
يسكت سكتة خفيفة ورد
ويستعيذ عندنا هنا كما
وبعد ما يفرغ من قراءة
يسكت ايضا وكذا ان فرغا

سبحانك اللهم جاء في الاثر
سيدنا المبعوث فينا من مضر
لدينه وفي الجميع يتبع
لباسط الارض ورافع السما
اليه بعض العلماء ينصرف
وبعد ما كبر للذكر قرا
بأنه به الكلام قد حرم
من الصلاة في هدى الأحرار
والكلمات بعدها محرمه
وهكذا آخرها التسليم
وذاك تحديد لها فيعتبر
قيل نعم كما روه في الأثر
رواه في الآثار كل فاضل
حيث الدخول لم يكن للداري
أم لا وقصره أخي قد سمعا
بعضهم يا ذا النهى كذا يرى
يذكر عنهم مع الأخيار
معهم من الصلاة في نقل بدا
ذلك هكذا وليس يجهل
يسئل خير الخلق عن داع ألم
من بعد تحريم كذا جاء الخبر
فأخذوا به كذا قد رسا
جاء سكوت عندهم قد زكنا
وبعدها يقرأ صح في سند
أورد ذاك في البيان العلماء
فاتحة الكتاب في الرواية
من سورة حكاه بعض البلغا

قيل عليه الشافعي في الأثر
 وأطول السكوت قبل الفاتحة
 يفصل بعض ذلك الذكر العلى
 ومالك ليس يراه قليلا
 كذا أبو حنيفة قد أنكرا
 وبعد ذاك يقرآن البسملة
 فتلك آية من المثاني
 ولا تصح الحمد دون البسملة
 بذلك اجماع رجال المذهب
 يمنع ذاك الأمر في المكتوبة
 وعكس هذا عنده في النافله
 لكنه لم يعتبرها آية
 أما أبو حنيفة بها يسر
 وهكذا ثوريثهم وأحمد
 والشافعي أوجبها في الفاتحة
 والجمهور يجهرن بها ولا خفا
 وإنما لآية في الفاتحة
 وقيل بل من كل سورة تعد
 جاءت روايات مع الهداة
 وصحح الأصحاب قول المشيت
 وقدح الاعلام في النافي لها
 ورجحوا ما رجح الأصحاب
 ومن يرد أن يعلمن الحقا
 فإنه بيّن في الأقوال
 وذكر الحق الذي لا ينكر
 جاء عن البحر ابن عباس العلم
 وهكذا جاء عن المجر

ومن له تابع جاء في خبر
 وما عداه لمعان واضح
 عن بعضه المقصد لم يجهل
 وفيه طبعاً أنكر الدليلا
 ذلك والحق فلن يستنكرا
 ثم المثاني بعدها مستكملة
 ومن سواها دون ما نكران
 تاركها صلاته مبطله
 ومالك اليه لما يذهب
 سرية كانت وفي الجهرية
 وحكمها ما كان يوما جاهله
 منها بحسب واضح الرواية
 في السرو الجهر كذا عنه شهر
 مثل أبي حنيفة قد يوجد
 في السرسرا وكذا في الواضحة
 كالصحب أهل الحق أرباب الوفا
 والنمل أيضا بالمعاني طافحه
 إلا من التوبة في قول ورد
 دلت على النفي أو الاثبات
 لما لهم في ذاك من بينة
 من قومنا وغيرهم فانتهى
 حيث يقود ذا التقى الصواب
 من ابن رشد يدركن الصدقا
 من صيحة لها ومن إبطال
 نصصا صحيحا وعليه يشكر
 ذلك والحق له فينا اللزم
 ذلك في نص شهر الأثر

وزوجُهُ روتيه عنه أُم
ومن يعارض الهدى لم ينجح
وهكذا قراءة القرآن
بدونه ليست صلاة تعرف
وبعضهم أجاز أن لا يقرأ
وبعضهم فى السرداك فاعلم
عن ابن عباس رويه فى الأثر
والحق غير مارووه فى الهدى
لم يقرأ فى سرية بالذكر
معناه بالحمد فقط فافهما
فصح ما أسرفيه الهادى
وما به يجهر فالجهر لزم
وقولهم فى صلوات قد قرا
هذا صحيح وهو ما قد صرحا
أما الذى فيه النبى قد سكت
لا أنه لم يقرأ مطلقا
وسئلوه هل لنا فى الظهر
فقال لا لايعني نفيا مطلقا
لكن نفى قراءة القرآن
وهكذا يحمل فى المقام
لم يقرأ القرآن غير الفاتحه
كما استدلو باضطراب لحيته
يقرأ للحمد فقط فاعلم
فابعدوا فى ذا المقام أيّا
ولا صلاة دون أم الذكر
تلزم فى الصلاة فى الجميع
وبعدها ما كان قد تيسرا

سلمة فتم ذاك الحكم
والحق هذا فى البيان الأوضح
تلزم فى الصلاة بالبرهان
وهو الذى فى الحق لا يختلف
شيئا من القرآن فيها جهرا
تشبها بغير شيء علما
وهكذا قد ذكروه عن عمر
والجهل بالأصل مثيل للردى
وذاك فى الظهر كما فى العصر
دون سواها ذكرته العلما
بالحمد لا غير بهذا المراد
والذكر فيه بأخى قد علم
وفى سواها قد أسرفانظرا
به لنا الدليل قولاً وضحا
فالحمد بالسكوت فيه قرأت
كما يقولون مقالا حقا
قراءة وهكذا فى العصر
فالحمد فيه حسبا قد حقا
من دونها قد صح بالبرهان
اطلاقهم للنفى للمرام
يعنون فافهم قد أتت واضحة
وذاك فهو الحق فى قرأته
وهو الذى عليه منا العلما
بعد واخطأوا السبيل الأقوما
فهى الاساس عند أهل الفكر
من ركعاتها لدى التشريع
لم يلزم التعيين فيما شهرا

يقرأ ما أمكن بعد الحمد
حيث العموم قال ما تيسرا
وقيل لا أقل من ثلاث
وقد أتى الخداج اي صلاة من
عنى فسادها بدون الحمد
وبعضهم فسره بالناقصة
لا أجر فيها بل أراها فاسده
ان لم نقل بالحمد ما الصلاة
يقوم فيها العبد للتعبد
يقرأ للحمد مع التسبيح
وبعد يسجدن وهو أقرب
ففي السجود ينتهى الخضوع
وذاك غاية الخشوع الكامل
أما يقوم ليس يقرأ لم يكن
ان الصلاة أجلت في الذكر
بين تلك الركعات الواجبه
وبين القرآن حيث يجب
وعدد التسبيح حيث يلزم
وان تأخير البيان لا يصح
وما روه عن رجال العلم لا
والشافعي اوجها في كل
ومالك قال اذا كان قرا
والحسن البصري قال إن قرا
أما أبو حنيفة لم يشترط
بالحمد او بغيرها ولا خفا
لا تفعلوا إلا بأمر الذكر
وقوله قَسَمْتُ للصلاة

لو آية على الصحيح عندي
ولم يكن في الدين شيئا حصر
على الأقل فاقراً بالثلاث
لم يقرأ الحمد لدى أهل السنن
وذا هو الصحيح فيما عندي
لأجر في الدين أراها قالصه
والحمد أصل في الصلاة الراشده
ما هي يا قوم هي اللعبات
لله ذي الشأن الاله الصمد
مع الركوع في الهدى الصحيح
ما كان لله ولا يستغرب
لله حسب ما اقتضى المشروع
لله ذي الفضل العميم الشامل
ذاك عبادة لدى أهل الفطن
فضّلها الشارع حسب الامر
فرضا وسنة حوت رغايبه
وحيث يستحب ثم يندب
اذ كلفت بعلم ذاك الأمم
عن وقته حسب الدليل المتضح
يصح في التحقيق عند النبلا
ركعة اذا أتى يصلى
في الأوليين قد كفاه فانظرا
في ركعة أجزته من دون امتر
ان جاء بالذكر الوجوب قد سقط
ذاك خلاف ما يقول المصطفى
يرد ما قال بغير نكر
بينى وبين العبد حين يأتي

فنصفها لي حسب منطوق الخبر
وذكر الحمد الى تمام
وجاء عن صحب أبي حنيفة
أو آية طويلة بها أكتفى
في الركعتين الأولين فاعلم
وفي الأخيرتين فالتسبيح
والبعض يقرأون في الجميع
عموم ما في الذكر قد تخصصوا
ومثل ما رأيتمو صلاتي
فمثل ما صلى نصلى فاعلم
أصرح شيء في الصلاة يعرف
كمثل ما صلى الورى تصلي
ومطلق القراءة المذكورة
كما يقولون متى ما قد قرا
لايكفى هذا لدليل فانظر
أعني كما رأيتمو أصلي
وقد رأيناه يصلي فاعلم
في الركعات كلها ولا خفا
إلا صلاة ظهر والعصر
والركعتين في العشاء الآخرة
وقد بنى أبو حنيفة على
والدين لا يصح بالظن اعلم
والشك في الدين حرام يافتى
وهاؤلاء تبعوا العموما
والدين لا يزال توقيفيا
وما اختيار الشافعي يعتبر
قالوا قد اختار بأن يقرأ في

ونصفها للعبد حينما ائتمر
فاقرا بها ما عشت في الاسلام
ثلاث آيات بغير مرية
كآية الدين وما فيه خفا
في الظهر والعصر لذين التزما
يختار وهو عنده الصحيح
كما ادعوا ذلك في التشريع
بما روى على المرام نصصا
صلوا وذا يؤذن بالاثبات
اذ كان قد بين ما قد لزما
وهو لها أبين شيء يصف
أولا فقد جاءت بوجه البطل
لم يُذل بالقراءة المحصورة
يصدق بالمرة قول أنكرا
ولم يعارض أبدا للخبر
فهو صحيح عند اهل النقل
يقرأ للقرآن مصباح العمى
ذلك بعد الحمد أمر عرفا
ومغرب آخرها فليستدر
كذلك عند علماء الآخرة
غير بقين في المقام يجتلى
والظن فيه الشك عند العلماء
في أي حاله تراه قد أتى
وقد رضوا اذ قلدوا المفهوم
والاجتهاد لم يكن مرضيا
في الدين حجة لدى أهل النظر
ظهر وعصر هكذا فليتعرف

والآخرين يقصرون فافهما
قراءة القرآن لا يشترط
ذلك كلا لا ولا فعل علي
كلا ولا عثمان عنه ينقل
فما هؤلاء هذا العمل
والقيادة السادة كشافو العمى
قدرا وشأننا إذ حووا فنونهم
وعنده في الليل والنهار
هم الهداة الحاملو أمانته
من غيرهم اعنى الهداة الفطنا
قراءة القرآن فيما قد شرع
قيل البخاري قد أجاز يقرأ
عند البخاري بنقل متضح
وغيرهم من ساير الصحاب
ولا لمسلم فلا تمار
قول محمد بنصوص الأثر
في أثر الهداة أنوار الوري
هذين من قول النبي الأشرف
قد حددوا ذلك بالاثبات
صح ثلاثا جئن في المشرو
قد صح في الربيع بدر العلما
ذلك في الركوع أمر آ
ذلك في السجود نص ينقل
وهل يزداد قال بعض لم يزد
ولم ير منعا أتى هناكا
وهو عبادة تراه الفطنا
قول ضعيف جاء عن مستضعف

يطيل أي في الأولين فاعلما
ومالك في الآخرين يُسقط
ولم يكن فعل أبي بكر الولي
ولا فتى الخطاب كان يفعل
ولم يك البحر بذاك يعمل
أولئك الصحب الكرام العلما
ما بالننا نختار عن دونهم
قد عاصروا المختار في الاسفار
وهم رفاقه واهل طاعته
والاتباع لهم اولى بنا
وفي الركوع والسجود قد منع
وبعضهم جوز ذاك الأمر
ووجهه ان الحديث لم يصح
قلت لقد صح مع الأصحاب
وليس كل العلم للبخاري
واختلفوا هل في الركوع يعتبر
وهكذا السجود أيضا فانظروا
فمالك يقول لا تحديد في
وغيره من ساير الهداة
يسبح العظيم في الركوع
وفي السجود سبح الأعلى كما
اذ نزلت سبح عظيم قال
وسبح الأعلى فقد قال اجعلوا
وذاك في الحالين تثليث العدد
وعمل بعضا قد أجاز ذاك
يراه لا يخالف الامر هنا
وفذة بعضهم اجاز في

يقولها خمسا على التمام
عن ابن عباس اهما المجهل
نص رواه عيسى مجتهد
نص به وفي السجود قد ورد
ونحوه لم يك بالممنوع
لا نرتضيه في صحيح الفكر
ذلك في قول ولما يتضح
قد قيل للدعاء في الآثار
معه اجاز ذلك منه النظر
ان صح حيث صح الانتقال
لم يك منصوصا فراع الأسما
حال الصلاة أو بآي يكتفي
اجازها ايضا بلا امتراء
ولم ير للمنع فيه حالا
وخصه بالنفل بعض الفطنا
عن سيد الخلق فحجة أتت
منبقولة لنا عن الأمن

وبعضهم احب للامام
وفي الركوع عظموا الرب العلى
وفي السجود في الدعاء اجتهدوا
ان الدعاء في الركوع لم يرد
وجوزوا الثناء في الركوع
وعندنا اطلاق ذلك الامر
ان كان في النفل فرما يصح
وفي الركوع جواز البخارى
ذلك حيث لم يصح الخبر
ونحن نعمل ما يقال
فالنفل قد توسعوا فيه بما
وبعضهم يمنع للدعاء في
ان كانت الآيات للدعاء
وغيره اجاز ذلك حالا
وجاء في نقل دعاء وثنا
والحق ان ما اتانا وثبت
ولا نرد حجة في الدين

التشهد وأحكامه

تشهد به هناك نأتى
بعض 'يراه ها هنا قد ندبا
بعض له والحق انه وجب
كما روى ذلك في الآثار
مثل أبي حنيفة والصاحب
كذلك عن داود ايضا يوجد
تشهدا وهو ينافى الندبا
أصحابه وآل والإخوانا

وأخر الاعمال في الصلاة
والخلف في وجوبه هل وجبا
وبعضهم أوجبته ثم استحباب
دل عليه عمل المختار
فالك يراه غير واجب
والشافعي أوجبته وأحمد
كان يعلم الرسول الصحبا
كمثل ما يعلم القرآنا

إذ وجب الأصل فراع الاصل
كمثله اذ ذاك معهم يوجد
أنا أصلى بالوجوب يحكم
وهكذا الافعال مع أهل الوفا
والدين أمره علينا حيا
لم يطلب الوجوب فاعلمنه
ولم يروا في ديننا الا لزاما
بانه الواجب حيث يذكر
وديننا مقاهم يبطله
ولا اختيار للعباد فافهم
وجوبه على السبيل الأرشد
حكم الوجوب عند اهل الدين
وبعضهم للثاني كان قد رنى
والثاني فرض وعليه عولوا
فاعتمدن مناهج الأخبار
ويتبعون كل ما ترجحا
يرضون في الاسلام إلا الأكمل
وهي التحيات لكل مقتدى
لازمها في دينهم أهل الرشد
ما جاء للأئمة الاعلام
بعضهم إذ حرر الأقوالا
وبعضهم ما لابن مسعود يرى
وكلها للبعض منها تقترب
فيها وكل منها يعتمد
لديهم وما إليهم قد أئى
وهكذا الخلاف في الآثار
شاء يراه صالحا لتعلما

وذاك للوجوب معهم دلا
والاصل فهو الذكر والتشهد
وقوله صلوا كما رأيتم
وان اقوال النبی المصطفى
محمولة على الوجوب فاعلمنا
إلا الذى دل الدليل انه
أما الذين عكسوا المقاما
إلا الذى نص عليه الأثر
لم نرضي أصلهم ولا نقبله
والدين إلزام وتكليف علم
وقولنا السديد في التشهد
وهل نعم للتشهدين
قيل نعم وليس تخصيص هنا
وسنة بعض يقول الأول
اصحابنا عليه في الآثار
فانهم يعتمدون الأرجحا
لا يتساهلون في الدين ولا
والخلف في اللفاظ في التشهد
قد جاء في المنقول أنواع تعد
وهي التحيات إلى تمام
والزكيات الطيبات قالا
بعضهم أحب ما عن عمرا
وبعضهم ما لابن عباس نسب
في بعض ألفاظ خلاف يوجد
كل فريق صححو ما ثبتا
يرونه الأرجح في الأنظار
وبعضهم قرر للتخير ما

معناه ان الكل صالح فلا
حيث المقام للثناء الكامل
جمع تحية ومعناها الثنا
وأخر الصلاة هذا فوجب
نحمده جل على التوفيق
وليس كالصلاة فى الأعمال
هى العمود تدفع الخطايا
ان قبلت فغيرها قد يقبل
لذاك ها هنا الثنا لله
فحي مولاك بأنواع الثنا
واعبده مخلصا له الأعمال
فهو الذى من عليك بالهدى
فهو تعالى الخالق الجبار
وما رأيت من تساهل نقل
لكننا نقول ذاك محتمل
أما الذى حذره الشارع لا
والدين لا يؤخذ باجتهاد
ان التحيات أتى تعليمها
وبعدها السلام مرتين
وهو بمرّة تراه ينتهى
بعد انتهائه بمرّة غلیم
تصفح بالتسليم لليمين
اذ موضع اليمين معهم أشرف
وهو الذى فى قوله فسلموا
صلوا عليه ثم سلموا ورد
وبعضهم يقول ذاك وقعا
وعله الاصح فى الآثار

ميزة ها هنا يراها النبلا
لله ذى الأنعام والفضائل
ان الثنا لله عند الفطنا
به الثنا لله أسما من وهب
لطاعة تنجى من الضيق
مرحمة تنجى من الضلال
عن الورى وتصرف البلايا
وان ترد فسواها يبطل
يكون حتما دون ما اشتباه
واشكر له ما عشت تلك المننا
واسئله من افضاله تعالى
ولو يشا رماك منه بالردى
وهو الولي الراحم الغفار
مع قومنا لسنا نقول قد بطل
والاجتهاد مثل ذا فيه يحل
نقبل نقضه متى تأصلا
لانه التكليف للعباد
عن سيد الكون انتهى تتميمها
أو مرة يوجد فى التبين
وان تزد فالأمر لم يشتهبه
بسأئه أحل ما كان حرّم
وبعدها اليسار دون من
فابدأ به كذا يقول السلف
على النبي الهاشمي تغتنموا
فى النص بعض العلماء هذا اعتمد
حال تشهد مقالا رفعا
أو مطلق السلام فى اعتبار

والخلف فى السلام هل قد وجبا
وبعضهم يقول لما يجب
بل ذاك للأحناف والجمهور لا
والموجبون عمموه فاعلموا
كان إماما أو غدا مأموما
وبعضهم يقول للمأموم
وبعضهم قال ثلاثا فاعلموا
واحدة تكون للإمام
وبعده واحدة وهي لمن
عن الامام مالك هذا روى
بل عند ما سلم أولاً خرج
ان شاء ان يسلمن عشرا
وقد روى تسليمتين وله
واحدة تُحِل ما قد حُرِّمًا
وللمصلين تكون الثانية
أو لئلايك علينا حفظه
وأوردوا ان الفتى إذا جلس
تمت صلاته بذلك الحال
وهو من المشكل مع أهل النظر
وقد أتى أولها التحريم
كيف اذا النقض عراها قبل أن
وان مفهوم الدليل صرحا
هنا مجال للمقال فاعلموا
نعرض عنه حذر التطويل
وما القنوت عندنا بمرتضى
لانه زيادة لم تشرع
لقد علمت ما يحل فيها

بعد التحيات فكان الأصوب
وليس هم من علماء المذهب
يرضى به فيما لهم قد أصلا
ما خصصوا فيه وكلا لزمنا
لا فرق فاعرف ذلك المرسوم
ثنتان فى بيانه المرقوم
عليه مأموما غدا فلتفهما
حيث انتهى التحليل بالسلام
على اليسار للثلاث تكلمن
وهو كما تراه ليس بالقوى
من الصلاة فى سواها قد ولج
ليس من الصلاة فادر الأمرا
وجه أتى عند الهداة نقله
حال الصلاة عند ما قد سلما
أو لئلايك هناك جائيه
وغيرها جميعنا قد رفضه
أى للتحيات ووافها النجس
وذلك من رحمة ذى الجلال
حيث الصلاة حصرها قد استقر
وهكذا آخرها التسليم
يسلم المرء رأوها تجزيين
بانه فيها دليلا وضحا
وللنقاش من فحول العلم
ونترك مقاصد التعلييل
ولا نُزيل فاعليه للرضى
فى هذه الصلاة فعليه دع
وما لنا من حالة نأتيا

وما علينا حرّم الشارع فى
كيف نزيد فى الصلاة عملا
وقومنا قد أثبتوه مذهبا
وبعضهم يقول ذاك مستحب
والشافعى قال سنة ولم
وفى صلاة الصبح كان قد منع
لكنه فى الوتر عنده يقع
يقول فى كل صلاة يقنت
وبعضهم فى رمضان ذاك
وقيل فى النصف الاخير منه
وبعضهم يعكس هذا الامرا
ترى خلاف القايلىن فى الهدى
ولم يكونوا اتفقوا فى الأمر
واللعن فى الصلاة ليس يرتضى
ان الصلاة وردت محذّده
أقوالها وهكذا الافعال
ولا يزداد فى الصلاة فوق ما
وقد عرفت حيث علّم النبي
لم يكن القنوت مما علّم
وان رأوا ان الرسول قد دعا
الم يروا ان النبي تركا
عاتبه مولاه ذو الجلال
فليس شيء لك من أمر وقع
لذاك عنه المصطفى قد أخرا
بل فرض الله الجهاد بالقنا
اما الدعا واللعن ليس يقبل
والحق فى الاسلام فهو المتبع

حال الصلاة والهدى لم يختلف
شارع هذا الدين ذاك أهلا
فبعضهم من كان ذاك أوجبا
كمالك وفعله معه أحب
يزد عليه والمرام منهم
ذاك أبو حنيفة كذا سمع
وبعضهم عمومته معه وقع
وذاك مع جمهورهم لا يثبت
لا فى سواه فليقع هنا كما
مع بعضهم كما حكوه عنه
اذ عظموا فى الدين هذا الشهرا
كلهم بينهم ترددا
بل الشقاق فى القنوت يجرى
وان حكوه عندنا قد رفضا
عن شارع الدين لنا معدده
محصورة ليس بها إخلال
عن شارع الدين وما قد ألزما
ذاك المسئىء للصلاة العربى
له ولو كان فلن ينهيا
حينا على قوم بمعروف الدعا
ذلك اذ ضاق عليه مسلكا
بالنص فى الذكر العظيم العالى
بل ذاك لله فهذا الأمر دع
اذ كان بالأمر العلى ائتمرا
والسيف والصبر ولو إلى الفنا
فى الدين فالقنوت لسننا نقبل
وانما الجاهل من يرضى البعد

تتمة تتعلق بالجلوس للشهد والسجود

وهيئة الجلوس للشهد يستقبل المرء بها للكعبة اذ هو فى الصلاة نحو الجهة يقعد جاثيا على الأرض اعلموا وذكروا له هنا ايضا صور بعضهم يقول فيه يلصق وينصب اليمنى ويثنى اليسرى وهكذا النساء معهم تجلس قال ابو حنيفة اذ ينصب والشافعي فى الجلستين فرقا يجلس فى الأولى كما قال أبو وفى أخيرة كقول مالك والنصب لليمنى ويثنى اليسرى او نصب اليمنى ويجلسنا او يجلسن عليها معا يصح والورك الأيسر أيضا يجلس أما على الأقدام ليس يجلس ولا على ترربع الملوك فى كذا قعود القرفصا ليس يصح أما الصفات السابقة تقبل بعض يرى الجميع من ضمن السنن والجلسة الوسطى يقال سنه وبعضهم يعكس هذا قالوا والبعض قال الكل فرض فاعلموا بنوا عليها ها هنا أقوالا وقوله اجلس ويك حتى تطمئن

مخصوصة تفعل للتعبيد لم ينحرف عن اتجاه القبلة أو عينها حين غدا فى مكة مع أدب كان عليه حُتْمًا معروفة قد بسطوها فى الأثر بالأرض إليته أى تلتصق فكان وجهها فى الصحيح يدرى بهذه الحالة فيما أسسوا يمينه فاليسرى عليها يركب وهل دليل للمقام حقا حنيفة وذاك معه أصوب كما أتى فى أوضح المسالك هو الشهير عند بعض اخرى على اليسار الرجل يفرشنا جلوسه كذا فى قول شرح عليه فى الصلاة وهو المجلس حال الصلاة وفق ما قد أسسوا جلوسهم والحال غير مختلفى ذلك فى الصلاة فاعمل بالأصح جميعها وهل هناك أفضل وكلها عندهم أمر حسن والفرض أخراهن فاعلمنه وقد أطالوا ها هنا الجدالا وهي مفاهيم يراها العلماء وحرروا فى وصفها الأفعالا والأمر للوجود مع اهل السنن

والجلسة الأولى يقال تجبر
وهو يدل انها لم تجب
لو أنها فرض اعادها متى
واعتبروا السجود جبراً للسنن
لم يكفها السجود وهو المعتمد
وقيل بل كلاهما من السنن
فاسوا على الأولى هناك الثانية
والفعل للوجوب قيل يحمل
إلا اذا دل دليل فى الهدى
والقول والفعل هما أصلان
وأى هذين هو المقدم
وفى الجلوس يضع الكفين
وهل يشير عندنا بل يسكن
إشارة الاصبع لسنا نقبل
نعلن بالقول لوحدانيتها
ولا تدل اصبع على عمل
وهي تخالف السكون المرتضى
كن ساكنا حال الصلاة مطمئن
معتقدا كل كمال لا يقي
ان المصلين الكرام لو يقع
اشبه بالجماد فى السكون
غابوا عن الحس مع الجبار
غابوا عن الوجدان فى الحياة
غابوا عن الشعور فى الدنيا ولا
فهم بحال فى الصلاة وهم
لوتقع السما على الارض لما
فهاؤلاء هم عباد الله

اذ ذاك بالسجود حين تكسر
اولم تكن فرضا كما فى المذهب
عنها سهوا وذاك فيها ثبتا
أما الفروض عودها معهم يسن
وهكذا عليه كل مجتهد
وهو قياس عند أرباب الفطن
ومنحوها حكمها علانيه
من النبي وعليه العمل
على خلافه مقالا أكدا
عليها قد تخرج المعانى
خلف مع القادة لا ينهم
منه على أصول الركبتين
ولا يحرك اصبعاً فلتفطنوا
والله فرد والشريك يبطل
والاعتقاد أى بفردانيته
ولا على قول مولانا الأجل
من المصلين لذاك فارفضا
موجه القصد لوهاب المن
لله للواجب لا تفارق
عليهم الطير بحال لم يُرّع
لم يعبئوا بصارخ المنون
قد غرقوا فى لجج البحار
كأنهم فى حضرة الجنات
يدرون منها غير موجد الملا
فى عالم الذهول كل منهم
كان لهم بها شعور فافهم
عُبَّاده حقاً بلا اشتباه

اما الذين هم على هويهم
ان الذين علموا ما وجبوا
ان نهضوا الى الصلاة ارتعدت
قد علموا انهم في حال
واستحضروا هيبتهم في موقف
ويحرم الاقعا باجماع السلف
يقع على الإست وينصبنا
كذلك جعل الإليتين فاعلما
كذا جلوسه على صدور
لو كان بين السجدين لا يصح
وان من يزعم هذا وردا
أخطأ حقا في الصلاة لم يصح
والخلف في مفهوم لفظ الاقعا
أم انه باللفظي خُصّا
والقصد بالشرعي ما كان ثبت
وان اقعا الكلب عند العرب
لأن تلك هيئة لا ترتضى
ومجمل القول القعود المرتضى
والقول في حال المصلي ان وقع
لوهبت الرياح لا يميل
وفي الركوع الاستواء المعتدل
وفي السجود هكذا إذا سجد
والخلف مها بعضها قد أهمل
بعض يرى البطلان حيث قصرا
وبعضهم ليس يراه اذ جعل
وعنت الوجوه والسجود صح
وجبهة والأنف عضو واحد

غير مصلين إذا حققهم
عليهم وما لهم قد كتبوا
فرايص منهم لهيئة بدت
صلاتهم أي عند ذى الجلال
صلاتهم ضمن الجلال الأشرف
والقصد إقعا الكلب فيما قد وصف
يديه هذا الحال يحرمنا
ايضا على الاعقاب أمر حرما
أقدامه معهم من المحجور
ذلك في الدين بنقل متضح
في سنة الشارع مصباح الهدى
ذلك عندنا بنقل متضح
هل هو ما للشرع معهم أدعا
فراع في مقامنا الأخصا
ذلك في الشرع لأغراض أتت
يعرف فالمنع أتى في المذهب
والشرع يدعوننا لكل مرتضى
حال الصلاة في نظامنا انقضى
يكون كالعود الذي لا ينقلع
ولو أتته شمأل بَلِيلُ
لو وقع الانا عليه لم يميل
وسبعة الأعضاء عليها يعتمد
فهل بذاك للصلاة أبطلا
ما كان مشروعا عليه فانظرا
للوجه مفهوم السجود حيث حل
للوجه عند العرب معناه اتضح
هل يكتفى بالفرد منا الساجد

وقيل لا وشاع معنى الخلف
 أم بعضه الحكم عليه يصدق
 كل بحسب فهمه قد قالوا
 عن ابن عباس ونقله أصح
 وإنها من ضمن تلك السبعة
 في جهة والانف قول أسندا
 كجهة كان بها قد عرفوا
 يرضى ببعضه سجوداً للملا
 إسم لوجه ليس مرضياً بحق
 ان السجود فهمه لم يعزب
 بهيئة برهانها قد سطعا
 ما بين أبعاض لشيء تطلق
 وهم هنا الحجة للحق انظروا
 عن آخر الأبعاض مع اهل الوفا
 والفرع بالأصل تراه ينجلي
 معاً يكونان بلا تفريد
 فلم تجد عن فعله ملاذا
 وان رواه العلماء مطلقاً
 فانه الشارع فادر المصدرا
 كقوله ان قال عنه غمّثل
 تبرز حيث الوجه هكذا وجد
 حيث السجود كله اذلال
 نسجد خلف لهم أيضاً زكن
 بل يرسلنه هكذا جاء الأثر
 حال الصلاة دون ما اشتباه
 عن موضع السجود عين الفاسد
 لا يصلح السجود عند العلماء

فقيل تكفى جهة عنا أنف
 هل ما عليه الاسم قد ينطلق
 خلف عليه فرعوا الاقوالا
 والامر بالسجود بالسبعة صح
 وذكر الأنف عقيب الجهة
 لذا الخلاف عندهم قد وردا
 فبعض ما ينطلق الاسم كفى
 وبعضهم يلزم كل الوجه لا
 وان بعض ما عليه ينطلق
 وليس يخفى عند كل العرب
 يكون بالاعضاء والوجه معا
 وان بعض العلماء يفرّق
 لذاك امثال مع العرب ترى
 فسوف تدري ان بعضا قد كفى
 وذاك أصل هاهنا لم يجهل
 والانف والجهة في السجود
 اذ صح عن خير الأنام هذا
 من فعله ذلك قد تحقّقا
 ففعله بالاتباع للورى
 نتبعه في فعله اذا فعل
 ان يد الساجد عندما سجد
 وقيل لا يلزم هذا الحال
 وهل على عمامة يصح أن
 ولا يكف ثوبه ولا الشعر
 اذ كل شيء يسجدن لله
 وكل ما يرفع وجه الساجد
 ان لم يكن قد استقر فاعلموا

عن ان هذا الحال قد يستغرب
جنح الدجى والفلك ايضا فاعرف
أوضحه اهل العلوم والعمل

وهنا ههنا قام نقاش يعرب
وهل على راحل تسير فى
وفوق سقف البيت والحال أدل

صلاة الجماعة

جماعة رواه جل السلف
يعلموننا به بنا ويرتفع
وذاك مقصود لنا فى الأصل
وانه داع الى الضلال
فى كل فعل الخير فما قد شرع
فى الجمعيات حينما نجتمع
وفى سؤال السقي من غيث السما
للاجتماع وله قد شكرا
على الصلاة حسبا كان شرع
ووعده الجيب بالشواب
فلا تخالف ما تراه العلماء
هل هي قد تعم اهل الطاعة
أم الكفاية على من أسلم
على كفاية وكل لا يرد
أدلة تبين أصل الحكم
فيلزم الاتيان قد قيل نعم
والفضل فيها لم يزل منسجا
ان كان فضلها على الجميع عم
حسب أدلة لهم قد وردت
نص أتى عن النبي الاشرف
به على السنة بعض يستدل
دل على التعيين فيها قد شرع

أفضل أعمال الورى الصلاة فى
وذاك ان الدين حين نجتمع
وذاك داع لاجتماع الشمل
والافتراق ضد هذا الحال
والله حضنا على أن نجتمع
ففى الصلاة الاجتماع يقع
وفى صلاة العيد أيضا فاعلمنا
لذلك ذو الجلال قد دعا الورى
قد ضاعف الأجر لنا إذ نجتمع
وهدد التارك بالعقاب
وسر ذلك ما ذكرنا فاعلمنا
والخلف فى الصلاة فى الجماعة
اعنى تكون فرض عين فاعلمنا
قد قيل معهم فرض عين وورد
لكل قول عند أهل العلم
وهل على من يسمع النداء تعم
وقيل لا على الكفاية اعلمنا
أفضل أعمال الورى ولا جرم
وقيل سنة بتأكيد أتت
تفضل فى الفضل صلاة الفذ فى
فهو على الترغيب فيها قد يدل
وفى حديث كان للأعمى وقع

جاء إلى المسجد قالوا فليُعد
مع الامام اذ رأى الادراكا
صلّى جماعة ولم ينفرد
يعيدها مع الامام اذ وجد
مع مالك لعله معه ترد
اعادة الوتر متى كان صح
عند أبي حنيفة قد قرا
عليه أوزاعيهم كان جنب
مقال ذاك الشافعي فاعرف
عن النبي المصطفى من مضر
وان تكن صليت والأمر استقر
لما هناك من دليل آتي
وانها السبحة عندنا تقع
كما أثنانا في شهر الأثر
لا تترك الصلاة عند الأفضل
قد صح عن نبينا الأمين
هذا القياد حيث يبدى عللا
هذا الجفا في رأى كل العلما
حيث عن الصلاة أضحي يعرضن
والأجر من مولاه عندهم غم
من بعد عصر فيه فادر الأصل
او تطلع الشمس تراه العلما
وصح لا وتران فادر الأمرا
ينتقضن في قول بعض العلما
يعيد اذ نال بذلك الأفضل
ليس يتم ها هنا ولا خفا
اكان نفلا أو يقال فرضا

ومن يكن في بيته صلى وقد
يعنون فليصلها هناكا
وهل يعم ذلك الحكم لمن
فقل ان صلى هناك منفرد
إلا صلاة مغرب فلا يعد
لأنها وتر النهار لا يصح
وقيل إلا مغربا والعصرا
وقيل إلا مغربا والصبح صح
والصلوات كلها يعيد في
وكلهم تعلقوا بالخبر
في قوله فصل في نص الخبر
فأوجبوا اعادة الصلاة
وعندنا ذاك على الندب وقع
لما علمنا من تمام الخبر
والسبحة النفل ووجه جلي
ولا يعاد الفرض مرتين
لكن يصلّى معهم نفلا على
تقعد والناس يصلون اعلم
وربما يساء بالمسلم ظن
والوقت تشريع وان صلى سلم
لذلك إلا العصر اذ لا نفلا
وهكذا من بعد فجر فاعلم
وبعد مغرب تكون وترا
والنص أولى من قياس ربما
اما اذا صلى جماعة فلا
لكن تعليلهم اي بالجفا
ولست أدري ما يقال أيضا

على عموم الأمر حيناً ورد
تعلقوا في قولهم بالظاهر
وكلهم في الدين أضحى مجتهد
صلى مع الهادي فنال المغنا
تلك الصلاة هكذا عندهم
هادي الانام لا يعيد فافهم
قد دوت منصوصة في الأثر

وأحمد قال يعيد واعتمد
كذلك داود وأهل الظاهر
وكلهم على الدليل يعتمد
وقد روى ان معاذاً بعدما
أتى لقومه فصلى بهم
قلنا لعله قبيل الامر من
إلى احتمالات لهم في الخبر

الامام في الصلاة

مع الامام وله الكل تبع
تأتم حسب واجب الاسلام
في كل شيء صالح اجاعا
وهو اذا اعتبرته محبوب
في الدين بل والعمل المرغوب
تعاونوا على ضلال في الملا
أقرأهم لساير الآيات
فيه عن المختار صفوة البشر
عن جابر الخبر فقيه الملة
حنيفة كما عليه المذهب
عن قادة العلم مصحح السند
فطاحل زانت بنور الفهم
معنى الحديث للمرام الأشرف
تقديمه على سواه آتي
وكله جاء إلينا مسندا
بسنة الهادي وإلا الأقدم
فان تساوا قدموا من سبقا
مرتبا جاء بصادق السند

ان الصلاة في جماعة تقع
جماعة الصلاة بالامام
قد شرع الاسلام الاجتماع
والاجتماع في الهدى مطلوب
وهو من التعاون المطلوب
تعاونوا قال على البر ولا
وقد يؤم القوم في الصلاة
عليه اهل العلم اذ صح الخبر
وفي الربيع عن أبي عبيدة
والشافعي عليه ايضا وأبو
وقيل بل أفتهم كذا ورد
واعتمده من رجال العلم
وفسروا الأقرأ بالأفقه في
فالفقه مقصود لنا بالذات
والكل في المروي عن أهل الهدى
وبعد أقرأهم يؤم الأعلم
في هجرة السن يكون أسبقا
منهم الى الإسلام هكذا ورد

قد كان فى سلطانه ايضا نزل فيه على تحقيق معنى الحكم والنص أدلى بمرام المبتغى وهكذا لذاك فلتنتبه افقهم فى مقتضى الآثار وحققوه فى الهدى برهانا الابعثله وهذا الأرجح لافرض فى حق الصبي يعتمد وذا الصبا حاك هناك قد عرض وجهها له عند أئمة السورى لديه من حال الصبي فاعلموا فلا يؤم مطلقا قد وردا من وجبت عليه فى القول الأتم تختلفن وذاك يفسدن لنا خلافيه يقوم ما بن الملا حيث الخلاف فى المقام منبثق تصح فى الدين لأرباب العمل كما أجازها فريق مجتهد بفسقه حيث به كان جهر بل كان مظنوننا هناك فافهما خلف الذى فى فسقه يسترسل اعادة الصلاة نصا فى الكتب فقد تجوز خلفه كذا فهم الى الذى كان هنا يراه فى ظاهر الأمر خلاف الجاهل بذلك الامام حيث تشتط على قواعد الأصول خرجا

ولا يؤم رجل منا رجل فاختلفت أفهام اهل العلم قلت وما كان الخلاف ينبغى يبدأ بالأقصر ثم الأفقه وأقرأ الصحابة الأخيار خلاف ما الناس عليه الآن وما إمامة الصبي تصلح لان فرضه من النفل يعد كيف يؤم من هناك مفترض وقد اجاز بعضهم ولا نرى وبعضهم يمنع مطلقا لما ما كلف الله الصبي فى الهدى من لم تجب عليه شرعا لا يؤم لان نيات المصلين هنا يصلى ذاك واجبا وذا على فالائتمام ها هنا لم يتفق والخلف فى امامة الفاسق هل قد ردها قوم باطلاق ورد وبعضهم فصل بين من شهر وبين من لم يشهرن به اعلموا أما المشددون قالوا تبطل او كان مظنوناً به فيستحب أو كان فسقه بتأويل علم ذلك إن فككره أذاه ولم يكن معتمداً لباطل وهل صلاتنا اخي ترتبط من ها هنا أيضا خلاف نتجا

يهدمها فهدمها هنا عهد
يراد منه فى الصلاة أبدا
وجه جلي ذكره أثر
لصالح الاعمال حين يعمل
نص يجيزها بلا انكار
وفاجر نصا أتى بالأمر
فظاهر النص الجواز ألزما
بها كما جاءت به الآثار
فى الاضطرار عند قادة الهدى
ابعداه عنها عليها يتبع
جماعه لأمر مولاه امثل
أم فلا تترك مشروعا زكن
من الصلاة وفعالها الحسن
وفسقه ما كان بالمراد
أدل شيء للصلاة يظهر
له أشارها هنا فاحتفلا
هم (وفدكم) فى واضح البيان
لربكم والحق مع أهل الهدى
هي الصلاة فى اعتبار الفطنا
اضاعها حسب الدليل الظاهر
أهل الهدى الاعلام أرباب الوفا
والخلف بالنساء على جدال
مالكهم ذلك منع قد سُمع
جوازها المطلق أى فى النظر
أوجاء عن أئمة العلم الأول
حيث تأخرن عن المراد
فلا يقدمن لنا ولا فنند

فن رأى ارتباطها والفسق قد
ومن يرى الامام محض الاقتدا
يقول لا ينقضها ولا مرا
ونفس فسقه فليس يُبطل
لا سيما جاء عن المختار
يقول صل خلف كل بر
وهكذا عليه صل فاعلما
لوم تجز لم يأمر المختار
وبعضهم يقول هذا وردا
معناه ان قام يصلى وامتنع
فجوزه عليه والأدا حصل
ولا تقل انت له صل فان
او كان فسقه بأشياء لم تكن
وأقرأ القوم أراد الهادى
وبعضهم يقول هذا الخبر
ما كان فى حديثه استثنا ولا
قلنا أشار فى بيان ثانى
فلتنظروا من توفدون وردا
وانما امانة الله هنا
ومن يصلى خلف كل فاجر
وفى إمامة النساء اختلفا
يمنعها الجمور بالرجال
فالشافعى أجازها وقد منع
اما أبو ثور يرى والطبرى
وهل عن الصحب الجواز قد نقل
فأخروهن يقول الهادى
أخروهن الله هكذا ورد

بوز في النساء في الآثار
مرها تؤم أهل دارها
يهود دليل لإمامة النساء
رجاء في التأمين عند قومنا
ليل نعم وقيل لا بل يفعل
بعد تمام الحمد في الصلاة
والخلف في الامام هل يقول
لمالك يمنع منه في الأثر
وخالف الجمهور معهم فأمر
وقد روي فيه روايات ولا
وعندنا من بعض الاغلوطات
ما كان سيد الانام يفعل
ل أعلن المنع بما لم يكن
ان كلام الأقدمين امتنع
وانما التأمين منه يحسب
ن الصلاة فهي قرآن عرف
لم يك التأمين شيئاً منها
ن كان قيل في الدعا لا يدخل
نال اسكنوا في هذه الصلاة
عم يراد في الدعا ويحسن
ان تقل ملايك الرحمن
ذلك مرجولاً أهل الدين
ذلك من فضل الاله الأحد
يس يدل ذاك في الايضاح
الله قد يباهى بالأبرار
يقول مولانا انظروا عبادي
شهدكم اني غفرت لهم

حيث استوين دون ما انكار
في خبر اورد في منارها
ان صح صحت في اعتبار الرؤسا
هل للامام قال ان يؤمننا
ذلك مأموم وهذا أمثل
مأمومهم به هناك يأتي
ذلك أم لا هكذا منقول
إمامهم ليس يقول فافتكر
إمامهم يقول ذاك فائتمر
نقبلها بما أتت لن نفعلا
ذلك اذ جاء بلا إثبات
ذاك ولو صح لكان ينقل
من الصلاة في الحديث الحسن
في حالة الصلاة نصا قد رفع
وهو الصحيح وعليه المذهب
وتم تسبيح وتهليل وصف
ما وجهه حيث يقال عنها
في هذه الصلاة أو فتبطل
تأمينهم من بعض الاغلوطات
فيه بهذا قد أتنا السنن
ذلك من بعد انتها المثاني
من أمة الرحمة في التبیین
ان قيل ذاك لذوى التعبد
انا نقوله هنا يا صاح
ملايك في الليل والنهار
قاموا بكل واجب المراد
فافهم فقد فاز الذين فهموا

جاءت به صحايح الآثار
بيتها كغيرها نبينا
كشهرة الصلاة بين الأمة
كما رواه العلماء في الأثر
اكان كاتما وذا ضلال
عليه من إلهه مُكَمِّلا
لكل أواب فتى مخبات
حدده الشارع كشاف العمى
مع ختمها أمين فليأمنوا
ان الصلاة نزلت من السما
وذاك مِنَّةٌ علينا عظمت
كنا به أولى بغير من
لافي الصلاة بل هنا ذاك دعا
عليه قد أجازه أهل الحجا
نص حديث عندهم فلتعرف
مختلفان عند أهل النظر
والفتح للاكثر في الحق الجلي
وعن أبيّ يسئلن خير البشر
بذلك الفتح كذا عنهم ورد
احفظهم قيل ولا غرابه
ماشاء من مكارم الاسلام
ويصرفن عنهم بواعث الردى
من كان في الدين الكريم يصلحه
موقفه من موقف الهداة
مساويا لهم بتلك الطاعة
موقفه منهم له فيّزا
قيل على المنبر مع أهل الوفا

والمدح للموفي من الجبار
لو أن أمين تراءها هنا
واشتهرت في الدين أي شهرة
وجاء تعليم المسمى في الخبر
ولم يعلمه الذي يقال
حاشاه بل بلغ ما قد أنزلا
فلا نرى التأمين في الصلاة
ولانزید في الصلاة فوق ما
والحمد ان كانت دعاء يحسن
ذلك في غير الصلاة فاعلموا
في الاصل خمسون الى خمس انتهت
لوصح هذا أي من التأمين
آمين خاتم الإله في الدعاء
والفتح للامام مهما أرتجا
وبعضهم يمنع ذاك الفتح في
قولان قد تأصلا في الأثر
والمنع ينسبونونه الى علي
أما الجوارينسن لابن عمر
ألم يكن أبيّ فينا وقصد
ان أبيّاً أقرأ الصحابة
والله يختص من الأنعام
يمنحهم فضلا وعلما وهدي
ذلك فضله العظيم يمنحه
وينزل الامام في الصلاة
لا يترفعن عن الجماعه
وقيل بل جازله ما ميّزا
دليل هؤلاء صلى المصطفى

والافضل التساوى عند العلما
فى حالة التشريع بالآثار
فيزة المرشد عين العدل
وقت أتى بالدين والعهد الوفي
ترفع منه وحتى فى القضا
على مثاله الرجال فضلا
فى حالة الصلاة بل فاتضع

فاخذوا منه الجواز فاعلما
ولا يقياس الناس بالمختار
اذ قدره العلي فوق الكل
لا سيما لمقصد التشريع فى
أما سوى الهادى فليس يرتضى
فالمسلم المخلص لا يرضى العلي
لذلك لانقول بالتدفع

المأموم

مع الامام الفيصل المعلوم
يقوم وفق السوار المسنون
خلف الامام جاء فى البيان
كذلك فى قول لبعض العلما
بشهرة يرويه أهل الاقتدا
خلف الامام صفها قد علما
صففن خلفهم بلا جدال
عكس الرجال فى اعتبار الخبرا
أحزم فى الدين بلا جدال
ويلعن بالواهن الجهول
وهكذا الأعلام فى الهداة
واخروا الغواة الأغبياء
وبعضهم يرى التساوي أنفعا
كما عليه أجمعوا وعولوا
نص دعا إليه أبطال الهدى
نصا عن الهادى روه خبرا
امامهم لراعى ويساجد
ورتبة التقديم من أعلى الرتب

لا يخفى ان موقف المأموم
ان كان فرداً فعن اليمين
والخلف فى الاثنين يصطفان
وقيل بل يكون ما بينها
والحق ما قدمته اذ وردا
اما النساء اذا انفردن فاعلما
ان كان قد صف الرجال أجمع
وخير صفهن ما تأخرا
ذلك للبعد من الرجال
اذ يسحر الشيطان للعقول
وقدم الاشرف فى الصلاة
وقدموا الرجال الاتقياء
وهكذا فى الدين والدنيا معا
لكن أول الصفوف أفضل
ذلك للرجال فيه وردا
لو استهمم عليه ذكره
لانه القريب من مرشد
وهكذا أسلم من كل الريب

وهكذا استواؤها أمر وضع
 قد قيل فعله هنا قد فسد
 وقيل تجزيه اذا هنا أن
 اذ صفت المعجوز خلفهم روى
 اذ المعجوز صفها هنا اتضع
 والنهي عن خير الورى قد رس
 دل على الجواز بل لم يتضح
 خلفهم في الاعتبار كان صف
 ولم يقل ما أنت فاعل فسد
 كيف نقول بالجواز فاستفد
 فالمنع ثابت به تقيدا
 من نهيه فخذ سر
 بالمنع كيف لا نقول قد فسد
 اسرع اذ حاذر للنفوات
 أم انه من ضمن ما قد فسد
 وسارعوا دل له المقام
 مغفرة فاسرعوا إلى العلى
 عليه ايضا فادر فيه الأصلا
 على وقار أو تفت يقضها
 فالتزم الأمر بنص الخبر
 من ظن ان تفوته فاستمعا
 من كان فيها صاحب اطمأنينه
 يسعى اليها كامل الهيئات
 وفي سكينه بها كان أتى
 قوموا وما يلزم فيها فأنوا
 فانه الداعي الى النجاح
 قام لها ليفعل الاحراما

والارتصاص للصفوف قد شرع
 ومن يصلى خلفهم منفردا
 لوارد فيه عن الهادى ثبت
 ووجهه عندهم غير قوى
 ذلك لا دليل فيه متضح
 فلا تدل للرجال فاعلم
 وهل حديث لأبي بكرة صح
 يقال جاء راكعا وقد وصف
 زادك ذو الجلال حرصا لا تعد
 قلت ألم يقل له ولا تعد
 لعل هذا من هنا ابتدا
 ليس لنا نفعل ذاك الأمرا
 فالوقت للتشريع والشرع ورد
 وسامع إقامة الصلاة
 هل فعله هنا يصح فى الهدى
 قيل اذا أسرع لا يلام
 قد جاء فى القرآن اسراع إلى
 والسابقون السابقون دلا
 وقيل لا يسرع بل يأتها
 دل عليه خبر فى الأثر
 وامكن الجمع بأن المسرعا
 وذو الوقار واخو السكينة
 تيقن الادراك للصلاة
 أخا وقار وهو حلية الفتى
 وان يقل قد قامت الصلاة
 وقيل فى حيّ على الفلاح
 وبعضهم حين يرى الاماما

بعضهم احب ذاك الأمر
بعضهم لم يلتزم حدا هنا
سل ما أدركت من تأخرا
من أتى الامام في الركوع
دخل راكعا إلى ان يلتحق
بعضهم كرهه كالشافعي
ما أبو حنيفة أباح
منع الفرد وهذا يُشكل
الدين واحد ولم يخص
بعضهم يمنع ذاك مطلقا
يتبع المأموم لالامام
قرأ كالامام ثم سبّحا
خلف في قول الامام سمعا
يل نعم مثل الامام يفعل
، له النص عن المختار
ذاك في الجلوس ليس يجلس
ان لداع ذاك مثل المرض
يل بل يجلس كالامام
ال اذا صلى جلوسا فاجلسوا
ذا هو المشهور عند العلماء
عمل المشهور أولى وأحق
ان للشهرة عند الفقهاء
حق مقبول وما كان أحق
، أقوى ما روى الجماعة
، يكن في الغيب هذا أصدقا
لزمنا قبوله ولا خفا
بعضهم إمامة القاعد لا

من بدئه ثم به استمر
أو يفعل الاحرام عند الفطنا
عنها لداع وقضى المؤخرا
وخاف فوته لذا الموضوع
بالصف وهو بالركوع مستبق
لا يدخلن هنا بحال الراكع
لجملة حاولت الفلاحا
معناه في التحقيق عندي مشكل
جماعة في حالة التخصص
أي في الدخول لدليل صدقا
في القول والفعل على التمام
كذلك والتكبير فعله انتحيا
هدأ ألامأموم هذا شرعا
وقيل لا وهو الشهير الأمثل
في خبريوجد في الأخبار
ان جلوس الامام او يجتنب
ونحوه من قاهر معترض
لخبر صرح بالامام
كمثله عليه ذاك أسوا
وغيره في قولهم لم يحرم
بالاتباع لو يكون الكل حق
مزيد حجة لها فانتهيا
ألزم بالقبول في رأي صدق
مما روى الفرد بلا اشاعه
فالغيب لله وما تحققا
أرشدنا للفعل ذاك المصطفى
يرضى بها يراه فعلا بطلا

فى الذكر هذا النص عنه نزلا
تصح منه يلزم أن يُبدل
وقتا لها باقى فع البيان
او قاعدا حكم القعود أسوا
قولا وفعل جء بالالزام
فى مرض الموت له الكل رفع
كان كما صحح فى أخباره
صححت ولا خلاف فيها يعتمد
يقعد أم يقوم عن لزوم
وبالدليل هكذا تعلقت
قياسهم بواجبات الطاعة
يلزم ان نفعل مثل ما فعل
فالسبق للصلاة عمدا أبطل
والرفع قبله إلى القيام
وبعد رفعه له فانتظر
وفى جميع فعله له اتبع
أولا فقد تبوء بالآثام
صلاته تبوء بالبتات
قبيحة تشعر باللامه
يعنى كذاك سابق يُحوّل
اوردها النص ولا التباس
الا لمن فى الدين كان أفسدا
أو فعل محجور من المأرب
أشياء اذ كان له مؤثرا
فالسهم معفو هنا فانتهى
لاتقرأوا معه سوى المثاني
فانت للقرآن لست تقرا

يقول قوموا قانتين ذو العلى
وان من يصلى خلفه فلا
ذلك فى الوقت اذا ما كانا
ان جلس الامام قال فاجلسوا
وانما يؤتم بالامام
ان النبى لأبى بكر تبع
به قد اتم على يساره
والحق فى امامة الذى قعد
بل الخلاف صح فى المأموم
وكل فرقة الى وجه مضت
من واجب الصلاة فى الجماعة
قولا وفعل فارضوا او منتفل
من غير أن نسبقه فى عمل
وبالأخص ذاك فى الاحرام
فبعد ما كبر أنت كبر
ان رفع الرأس فبعد ارفع
وذاك واجب فى الائتتام
من سبق الامام فى الصلاة
وكان سيماه مع القيامه
فرأسه رأس حار يجعل
علامة له يراها الناس
ومثل هذا لا يكون أبدا
اذ لا وعيد دون ترك واجب
ويحمل الامام عمن أما
من ذلك السهو اذا كان سها
وهكذا يحمل للقرآن
ان جهز الامام أو أسرا

وعند قومنا إذا ما جَهَرَا
وان اسرا فاقراً المثنائي
وبعضهم يقول حيث يسمع
وحيث لا يسمع قالوا يقرأ
ان كان لا يقرأ لا يصلى
يصلين بنية دون عمل
لأن هادينا لنا قد علما
ولا صلاة دون حمد وردا
ومالككم تنازعوني قالوا
معناه إلا الحمد حيث أخبرا
قد قسمت بيني وبين عبدى
وجاء من كان له إمام
معناه ماقرأ الامام قد كفى
ذلك فى القرآن لا فى الحمد
ان قرأ القرآن فليستمعوا
والخلف ان على الامام تفسد
قيل نعم إذ ارتباطها علم
وقيل لا إذ لا ارتباط فاعلما
وقيل ان كان الامام يعلم
عرا الفساد الكل فى الآثار
وبعضهم ان علموا بالفسد
تسببوا إذ ذاك للفساد
كما اذا صلى بهم وهو جنب
اما اذا ما علموا من بعد ما
لم تلزم من اعادة وقد أثم
صلى بهم وهو على جنبه
ومنهج الاسلام يدعو المسلما

لا تقرأ أنت واستمعه يقرأ
وبعضهم يقرأ للقرآن
قراءة الامام أي يمنع
وبعضها من الصواب يعرى
وذاك عندى من ضمان البطل
يركع او يسجد كله بطل
واجبنا وفعل ما قد لزما
فاتحة الكتاب فاقراً أبدا
قراءة القرآن فادر القالا
بأنها لهم هنا ولا امترا
يقرأها المأموم سراً عندى
يكفيه ما قرأه والسلام
ذلك عمن أقره ولا خفا
فالحمد للكل يقول المهدي
وانصتوا له لكى تنتفعوا
هل مثله المأموم خلف يوجد
ان فسدت عليه فالفساد عم
والائتمام أمره لم يحرم
عليه ما يفسدها مرتسم
رواه بعضهم بهذا المنار
عرا فسادهم لكل مقتدى
اذ علموا الموجب للفساد
وهم على علم بما كان ارتكب
خروج وقتها لهم تحمنا
إمامهم بماله قد اجترم
والله يجزيه بما أصابه
أن لا يزال للهندي محترما

وفى تجمل من اللباس
ولم يزل مرتقباً لقاءه
أخلص فى الأقوال والأفعال
سرا وجهراً وهو فى انتباه

على طهارة من الانجاس
أظهر للنعمة من مولاه
مبتغياً رضاه فى الأعمال
ليس يراعى غير حق الله

صلاة الجمعة

ما زال فى أفق الهدى مرتسماً
من هو فى الأمة حقاً مسلم
قد ألزموها من يقول مسلماً
لزوم للاعيان قول نقلاً
ذلك عنه عند أرباب العمل
وفى شروطها بحكم موجب
مبيناً ومحكماً إحكاماً
فانه احتوى على المراد
وحقق الفصول فى الأفعال
والاستحباب جوهراً منظوماً
لجاهل وجه الهدى فيفصح
تختص أشياء بلا امتراء
هل وجبت أو أنها لم تجب
قدمته من قول جل العلماء
أصولها ثلاثة فلتعرفوا
معروفة أيضاً بلا ارتياب
فى نفس الدليل عند العلماء
فى وقتها وخالفها أولاً
قرآن فيها عند كل الفضلا
فى الظهر إذ كانت كمال الأربع
لا فى الصحارى دون ما نكران

والخلف فى الجمعة بين العلماء
بعض يراها فرض عين تلزم
جمهور قومنا عليه فاعلموا
وبعضهم قال كفاية ولا
ومالك يقول سنة نقل
ومن عليه وجبت فى المذهب
مضى لنا محققاً تماماً
فى نظمنا الشهير (بالارشاد)
تتبع الأصول للأقوال
وبين اللازم والملزوما
وها هنا نقول بما قد يوضح
ان صلاة الجمعة الزهراء
والخلف أيضاً وارد فى المذهب
أوهى فرض وهو نوعان كما
أو سنة تأكدت ولا خفا
أما شروطها مع الأصحاب
ليست كساير الصلاة فاعلموا
فهي من الظهر تكون بدلاً
ان صلاة الظهر أربع ولا
وزيد فيها خطبة لم تقع
وتلزم فى المصر والأوطان

والعبد لا تلزمه والظاهر قد
وهكذا مسافراً لم تلزم
وهكذا بلا إمام لم تصح
فهذه الاحوال للعموم
كيف يقولون من الظاهر بدل
وكصلاة العيد بعض قالوا
دليله ان الرسول قالوا
فيظهورون زينة لهم هنا
ولم يتم لهم ما قالوا
نعرض عنها حيث ان الحق لا
تستغرق الشروط في الصلاة
فقومنا ساووا بها سواها
وذاك جهل بالمرام الأكمل
والجمعة الزهراء حق وجبا
وانت تدري انها لم تجب
وقول داؤد على الكل تجب
فالعلم يرشد الوري للرشد
فقومنا ساووا بها إذ جهلوا
واننا للحق طبعاً نتبع
قد شرعت لحكمة ولا خفا
ووقتها وقت صلاة الظهر
قبل الزوال وهو قول أحمد
كانوا يقبلون بعيث الجمعة
ينصرفون من صلاة الجمعة
أي ماها ظل وقد دل على
وعلى ذلك الحال في الحريق
هاأذنان فأما الأول

تلزمه شرعاً ومامن ذلك بد
ولا النساء حسب السبيل الأقوم
ومسجد يجمعهم على الأصح
منا ومن خالفنا من قوم
والحال هذا وهو أمر قد عقل
مشبها لها فع المقالا
في الجمعة العيد ولا جدالا
كالعيد والصلاة معنى زكنا
من أوجه ضاق بها المجال
ينكره الا فتى قد جها
ثم تزيد فوقها حالات
قالوا كممثل غيرها نراها
في شرعها من ربنا المولى العلى
على الجميع فى اعتبار النجبا
على كثير فى المقال الأصوب
ليس بشيء فى الهدى ولا عجب
والجهل داء للانام يردى
مقصدها والحق ليس يجهل
حلوا غدا أو كان مرأ يقطع
والشرع حكمة أتت على الوفا
أو قدمت لحكمة فلتدر
أو بعده على الشهير الأسعد
فى خبر يروى لنا فى السنة
والجدر لم تكن لهم أطلت
تعجيلها عند الهداة النبلا
وفى الشتا بعد الزوال فاستمع
يعنى دخول الوقت للفضل ارحلوا

والثانى للصلاة معها أذنا
بعد تمام خطبة الامام
هذى سبيل المسلمين فيها
قالوا مؤذنان للصلاة
للوقت أول وأما الثانى
والبعض قد قال يؤذنوننا
والثالث المنسوب عن عثمان
اذ كثر الناس يقال فاعلموا
وبعضهم يقول لم يكن لها
وجاء ذاك فى حديث السائب
كذا سعيد بن مسيب نقل
كذلك عهد السيد الفاروق
وزاد عثمان أذاناً ثانى
كي يتهيا الانام للهدى
وما حكاه ابن حبيب المالكي
والعلماء اتفقوا معا على
وما به الجمعة معهم تنعقد
بواحد مع الامام قالوا
أبو حنيفة ثلاثة يرى
واربعون قد حكوا للشافعي
وبعضهم قال ثلاثون ولا
وبعضهم ما صح اسم الجمع له
وبعضهم أقل ما ينطلق
أول جمعة يقال صلّيت
واشترطوا استيطان من عليهم
اذ لم تجب على المسافرينا
والظاهريون على المسافر

قام الامام أي خطيبا فافطنا
اقامة الصلاة بالإلزام
يلزمنا فى الدين نقتفيها
قلنا يجوز ذاك عن ثقات
يكون للصلاة فى الايمان
ثلاثة فى الدين مسلمونا
يكون بالزوراء للبيان
وانكر الصحب عليه فافها
الا مؤذن حكته الفقها
واعتمدته قادة الأطايب
عهد النبي وأبي بكر الأجل
بدر الهدى المعروف بالتصديق
يدعوبه أئمة العرفان
ويقبلوا إلى الصلاة باهتدا
لا يرتضيه كل حر ناسك
تضعيف مايرويه أو مانقلا
ما كان يوما للجماعات عهد
واثنان فى قول ولا جدال
مع الامام هكذا قد ذكرنا
وأحمد الامام كالمتابع
دليل عندهم لذا محلا
ولم يحدد لكشف المعضلة
عليه اسم الجمع فيما حققوا
باربعين عندهم قد عقدت
قد وجبت وهو صحيح فاعلموا
وذاك اصل فافهم التبينا
قد أوجبوها فى مقال شاهر

حنيفة كمثل ما فى المذهب
إلا كذاك صح عن أمجاد
فلا تصلى فى مرافق البلد
جماعة الصلاة للإنابة
اذ ذاك إجلالا وفى احترام
يشترط المصر على الحال الأتم
فى المصر من مقول أقطاب الهدى
أكثر من سواه من أفاضل
معه لما قد كان منها فيها
تسقيفه كذاك عنهم يعلم
أم لا خلاف ساير المذاهب
بينه الهادى النبى الاكرم
يصح تركه متى ما نزل
خلاف ما يقول خيرة الملا
من حققوا لوازم المرام
وبينوا الدين بلا التباس
كى يتجنبوا مسالك الردى
نرضى بها فى الحق ما بين الملا
كغيرها من الاحكام
ما قيل فى مقاصد الاسلاف
مع الامام اى ولي الأمر
شرط لها عندهم شهر
ان وجدت تقام تلك الطاعة
لصحة الصلاة فى الشروط
لصحة الصلاة عند العلماء
أى لم تصل قبلها فلتدر
فلا تقام ها هنا بل تحظر

والمصر والسلطان شرط مع أبى
إذ لم يصلها النبى الهادى
فى مسجد يجمعهم كذا ورد
سلطانها النبى والصحابه
فى مصره المنظور فى الاسلام
واشترط المسجد مالك ولم
ولا تقام جمعتان وردا
ومالك كان على تساهل
فالمصر والسلطان لما يلزما
حتى رأوا مسجدهم لا يلزم
واختلفوا هل هي فى الرواتب
وقد حكوا لو كان ذاك يلزم
اذ كُلف التبين للحق ولا
هذى هي الاصول عندهم على
من صحبنا الهداة فى الاسلام
واوضحوا سبل الهدى للناس
وارشدوا الخلق إلى نهج الهدى
فجوزوا أشياء فى الجمعة لا
اذ جعلوا الجمعة فى الاسلام
والحق انها على خلاف
قد شرعت جماعة فى المصر
وهو الإمام الأعظم الأمير
ثانيه للصحة فالجماعه
والاجتماع ثالث الشروط
والمصر أيضا حسبا تقديما
وكونها مفردة فى المصر
ان صليت فى المصر معهم تبطل

لأنها فى المصر لا تعدد دعا إليها المصطفى فى موضع لو أنها مثل الصلاة بيّنا والوقت والأذان والاقامه وقد مضى ان الامام لم يكن والشافعي عليه وابن حنبل أما ابن عبد الباقي لم يشترط وهكذا ممصر الامصار لم خلاف ما عليه منا الاكثر يقول فى صحرار ذاك الخبر كان بها الامام أو لم يكن او لم يكن فيها من السلطان وقيل حيث دعوة الحق قد علت لولم يكن فى مصر سلطان ورد يصلى بالناس هناك الأفضل وبعض من يشترط الاماما وبعضهم لم يشترط للعادل وبعضهم فى سبعة الامصار اجازها البحر ابن عباس العلم وهكذا أيضا أبو الشعثاء خلف زياد كان صلاها أبو وهكذا ايضا مع الحجاج كفى بهم فى الدين حجة الا تلك صلاة فى هداها جامعهم قد شرعت لحكمة فى الدين والبعض للامصار لم يشترط ان مضرت كانت بها أحقا

فانهم فى ذلك أيضا شددوا ولم يقل مثل الصلاة فاسمع لهم هداها وبه قد أعلننا وخطبة تختص بالامامه شرطاً لها مع مالك كما زكن ووجهه عندهم لم يجهل من صحبنا الامام فى المشترط يشترط الخبر ابن محبوب العلم وهو شهر ماله ما ينكر تلزم مطلقاً وجل الامر أو كان واليه بها فاستين ولي أمر جاء فى بيان جاز تصلى جمعة اذ وجبت ذلك عنه وهو حبر مجتهد وهكذا الحدود معهم تفعل يشترط العادل حيث قاما لها لنص واضح الدلائل أوجهها ولومع الجبار خلف التقي والذى قد اجترم والمغربي الامام فى الافتاء شعشاء من به استقر المذهب صلى الهداة عمدة المنهاج نتبعهم وهم هداة فضلا أنوارها فى الدين تبدوساطعه والدين رحمة القوى المتين ولا للعادل ولم يفترط أولاً فلا نترك يوماً حقاً

كان بها أولم يكن امام
 فى أرض أعجام لتلك منبرا
 تقام فى عواصم الاسلام
 فى مثلها بها يطيب المنهج
 وفى سواها مع امام يعلم
 ثانى الخليفين أعنى عمرا
 وبصرة وكوفة المسورة
 وهكذا عُمان مها أغنوا
 انها مصر لها كان اتضح
 عن الهداة القادة الأخيار
 وغيره مصران فيها اشترط
 وهكذا البحرين لم يشترط
 واسقط الشام بذى القضية
 منبرها يُقضى لها بحق
 وفى صحار بعمان تشرعن
 عُمان والبحرين مصر فانظر
 فلا نقيم فى سواها منبرا
 معاً بلا تعدد فى ذين
 منبرها عن اجتهاد ونظر
 فى قولهم هذا ولم يُلَوَّما
 وارث فى نزوى فلا تقام
 من الرساتيق تصلى ظهرا
 يذكر ذاك عنه فى الآثار
 كل قرى عمان طرا فاعرف
 أقواله كما أشرنا فاعرف
 وفى القرى قولا وغير خافى
 لها وهذا الأصل فيها فاعلموا

فبها وفى امثالها تقام
 أما أبو عبيدة فلا يرى
 وعن أبى الشعثا وعن ضمام
 حيث الحدود والحقوق تخرج
 فى هذه الامصار معهم تلزم
 والقول فى الامصار ما قد مَصَّرَا
 مكة والمدينة المنورة
 والشام والبحرين ثم اليمن
 وقيل بل عُمان والبحرين صح
 وقيل بل مصران فى الآثار
 عند ابن محبوب هما مصر فقط
 وبعضهم كان عُمان أسقطا
 بل قال مصر تمام السبعة
 وقيل بل بالشام فى دمشق
 كذلك فى صنعاء تكون فى اليمن
 قال ابن روح فى صحيح الأثر
 وواحد منبرها لا أكثر
 وعينوا اصحار للقطرين
 ولا تخطى من يقول فى هجر
 ما لم يخطى المسلمين فاعلموا
 قال ابن روح لم ير الامام
 لأن نزوى وعمان الأخرى
 فلا يراها فى سوى صحار
 ووجب ابن النضر الجمعة فى
 ورده ابن روح الفقيه فى
 لاتتعددن فى المسافى
 ذلك ان الاجتماع يلزم

قلت نعم أما عواصم القرى
مثل سمايل ونزوى فاعلموا
كذلك الرستاق ثم سمد
كذلك جعلان وصور مسقط
كذلك عبري كيف لاتصلي
تتبعها قرى كثيرة ألا
تلك ولايات البلاد والنظر
فهى مراكز الولاة فاعلموا
إننى أرى هذا لمن يستمع
ان مراكز البلاد أو لا
لاشك أن الأمر للعواصم
ما خص هذا الدين بالبلدان
ليست صحار في الهدى أحق من
انظر الى الاسلام أين قصدا
ان صحار كان سلطان الورى
خاطب والى المليك جيفرا
لا بل اراد الكل للاسلام
لكي يقوموا في الورى بالعدل
وان رأوا أن صلاة الجمعة
فلا ينافي ذاك أن تصلى
والشريع للأمة لا للفرد
إلا الذى كان له عذر علم
وزمن العدل يرى العذر انتفا
إننى أحب أن تقام لا أحب
ذلك رأي حسبما قد أفهم
بالاجتماع تصلح الدنيا فلا
فى الجمعة الغرا لنا مصالح

فهى حقيقة بها ولا مرا
ومثل بهلى هكذا لم تحرما
كذلك إيرا وله نعتمد
تتبعها قرى متى تشتط
فى هذه القرى وتحوى أهلا
تقام فيها باجتماعات الملا
يلحظها شأنها قد اشتهر
تأتى إليها الناس حتى تغل
منى وتركها هنا لا يقنع
صحار والقصد إليها حملا
وبعده يشاع فى المعالم
وانما قد خص بالانسان
باقى البلاد فاستفده يافطن
من أول الامر تجد فيه الهدى
بها لذا الهادى إليها نظرا
اكان مقصوداً عليها فانظرا
والأمر قد يأتى الى الحكم
ويعملوا بواجبات الفعل
خصت باشياها هنا مجتمعه
فى هذه القرى فراع الأصل
والله قد كلف كل عبد
فعذره يعذره وقد فهم
الا يقيمها الهداة الخلفا
اسقاط فرض كان فى الدين وجب
وكلنا لرأيه يقدم
نتركه فى الحق أمراً مهما
دينية ينحو اليها الصالح

لم تشرعن فى ديننا الزاكي عبث
 فينبغي تقام فى العواصم
 ان الامام فى عمان لم يزل
 ان حصل السلطان فى البلاد
 يقيمها وللحدود يفعل
 ما القصد من إمام المسلمين
 أو كان سلطان لنا فقد كفى
 أما الذين نظروا تعطيلها
 لكن لنا اختيارنا فى الراي
 كذاك قومنا عليه وهم
 وان من أخطأ بالتأويل
 كم من إمام قال ما أقول
 ترخصوا بتركها فانعدم
 لكن من لهم مقاليد الورى
 والأخذ بالرخصة فى الضرورة
 قال النبي تارك الجمعة مع
 أكان عادلا هنا أو لم يكن
 كذلك لا بارك ذو الجلال
 قال نبينا ولا صلاة له
 كذلك لا صوم له أيضا ولا
 يتوب الله من التارك لها
 يقبل توبة اذا تاب وقد
 فدللنا على الوجوب فاعلم
 دعا على تاركها خير الورى
 ودلنا ان المعاصي تهدم
 واحدة تهدم كل العمل
 وهو مناصر لمعنى خبر

ولنم تكن فى الدين من ضمن العبث
 طراً ولا تضاع دون لازم
 أو زال فالسلطان فى ذاك بدل
 فانه الزعم فى العباد
 ولا يصح ذاك يوما يميل
 الا اجتماع شمل المؤمنين
 لأن تقام عند أرباب الوفا
 فلا نخطيم على تبطيلها
 وجلنا أيضا بهذا جائي
 لم يقصدوا الباطل فيما نعلم
 أيسر ممن جاء بالتعطيل
 فيها ولم تصغ لها عقول
 ركن من الدين اراه انهدم
 لم يقبلوا ما قال مثلي نظرا
 وهي أصول فى الهدى مسطوره
 امامنا أو عند سلطان جمع
 لاجمع الله له شملا زكن
 فى أمره إذ كان ذا ضلال
 أصلا ولا حج كذا قد فصله
 بركة حتى يثوب مقبلا
 ويقبل الله له فانتهبا
 أثبت للوعيد راسي العمدة
 ذلك من لفظ الحديث فُهِم
 لأنها فى الدين أثق العرى
 أعمالنا خلاف ما قد زعموا
 أين القصاص فى مقال الجهل
 قد جاء بالوعيد أيضا فانظر

فتهو من الايمان اي منطلق
خير الورى اصدقهم مقالا
مع الامام هكذا فى الخبر
أرى له وجهها صحيحا عقلا
يقول لنا بذاك فى نص علم
وهكذا نقول ايضا فاعلموا
قد صليت تجد دليلا مُفجماً
ينزلها المختار مقياس الدجن
قد خصصوا يوماً لهم جهارا
ونحن مثلهم بذى الاعمال
صلى بهم إذ ذاك للتعبد
فكان عنوان الهدى المبين
وذاك فى بقيق خضمان نى
من مكة يذكر فى الآثار
ذلك بالاثنين صبح فى سند
فى مسجد الوادى أتى مبداها
جمعته أتى صحيح النقل
فى أصلها عن النبي الأكرم
أيضا قيامها على الوجه الأصح
قد جاء عن ائمة أبرار
خير الورى فى يشرب المدينة
مؤخراً عند الهداة فاعلموا
فاروقنا الأجل أعنى عمرا
وهكذا فلتفهم الأبحاثا
هل كان للجمعة خُص فانظر
خصّص فاروق الهدى تلك القرى
لها مقاماً كان عنه أعلنوا

لا يزننى زان او يكون يسرق
الى الولاة الجمعات قالوا
فاوجب الجمعة خير البشر
ماوجه تركها على هذا فلا
ننظر نحن المصر والمختار لم
بل قال ان الاجتماع يلزم
وانظر الى الأصل لها أول ما
قد جمعوا فى يشرب من قبل أن
قالوا نرى اليهود والنصارى
تفرغوا فيه لذى الجلال
فاتخذوا الجمعة عند أسعد
وهكذا ذكّرهم فى الدين
والقوم كانوا أربعين فاعلموا
ذلك قبل مقدم المختار
ومذ أتى الهادى ليثرب ورد
ومذ أتت جمعهم صلاها
وقيل كان فى قبا يصلى
ما انتظر الجمع لها فافتهم
كذلك فى مسجد عبد القيس صبح
وفى جوائى ذاك فى الآثار
أول جمعة بُعِثت جمعة
إن جوائى بلد قد أسلموا
فألنا ننظر ما قد مضى
هل قال لا تصح فى جوائى
وان تمصير الامام عمر
أم كان رابا لقيادة الورى
ولم يك القرآن أيضا عينا

والمصطفى أيضا فن ذا عينا
وانما المفهوم عن خير الوري
ومات والدين لنا قد كُملّا
لو كان ما قال الامام عمر
مابالنا نحيز الانتقالا
هل كان موكولا إينا ذاكا
أم كانت الجمعة في العواصم
يقيمها الامام أو من نابا
والاجتماع واجب عليها
ومن عدانا يقصدون الأقربا
وهكذا فيحصل المراد
وَدَعُوهُمْ للجمعات يختم
وتارك الجمعة جاء في خبر
وسامع النداء إليها تحب
ولم يقل خير الوري شيرطا هنا
واجبة قال نبينا إلى
فن غدا تاركها استخفافا
دعا عليه سيد الأنام
ودعوة الرسول أعلى دعوة
نعموذ بالله من الجحيم
واشترط الأمير ذلك الخبر
فإننا نتركها وقد وجد
وان أقمناها هنا قليم نخص
وبعد موت المصطفى صلاها
من قبل ان يبايعوا الصديقا
وقبل أن يبايعوا أيضا عمر
من قبل ان يبايعوا عثمانا

وخصص الدين لمن تديننا
أمر بها اطلاقه قد شهرا
متضحاً بالحق ما بين الملا
حتماً علينا فله نقتصر
لمسقط ونرتضى الأعمالا
نعمل فيه ما نرى هناك
تقام حيث مجمع العوام
عنه لكما نحرز الثوابا
من فرسخين ينبغي ناتيها
إليهم والاجتماع وجبا
بالاجتماع عزنا يزداد
عليهم وهو وعيد يُعلم
أيضا ثلاثاً كان طابع الخطر
عليه هكذا روته النجب
سوى الذى جاء به النص لنا
يوم القيام فى حديث نقلنا
او بجحودها نراه وافى
بذلك الدعا العظيم السامي
تسوق للجحيم أو للجنة
ونسئلنه جنة النعيم
والمصر لم يشترطه منصوص الأثر
إمامنا فكان بيضة البلد
بها صحار دون ما ايضاح نص
أصحابه وكلهم أتاهها
وبعد موته فعما التحقيق
وبعد موته كذلك اشتهر
ولا امام هاهنا قد كانا

صلى علي بالسادة الأخيار
عثمان والحصر عليه قد وقع
وهو شهير ما الهداة أوردوا
عاملهم على سواه عرجوا
ليس لهم هنا إمام عرفوا
قلنا وجوده نراه عدما
لا سيما وعجزه جهراً سُمع
أوفاجراً إذ قد أحيط حصرا
أي حسنا صلى بهم لتعلموا
فيما رواه العلما فسي الأثر
فيها أميراً دونه عنهم نخط
لم يأت في على الإطلاق
ذلك عند علماء الأمة
ليس يفيد تركها مع جاهل
جميع ما الهادي لفعله شرط
ان عادلا أوجاهلا فلتفهموا
فان هذا موجب للباطل
والخلف في الامام عند العلما
أم انه القائد للفئات
بل شرط الامام أخبرا
كما عرفته فراع الأسما
هناك جمعة فقل ما دلا
يقيمها من مُلك الاحكاما
من دون أمره متى تولي
شرطا لها اذ ولي الاحكاما
لم ينظروا الا الأثم ضبطا
أولا فأربعا لهم قضوها

كذلك في حال حصار الدار
ولا امام لهم اذ قد خُلع
ولم يعب ذلك أيضا أحد
واهل كوفة كذلك أخرجوا
صلى أبو موسى بهم ولاخفا
ان قيل عثمان الامام عُلِمَا
ليست له إمامة حين خُلع
فلا امام أبدا لا بَرًا
وأهل بصرة كذلك قدّموا
وقد خلت من الأمير فانظر
مع أن وارد الكتاب ما اشترط
وهكذا قال ابن عبد الباقي
ما جاء في الكتاب بل في السنة
وجوبها مع الامام العادل
لو كان ذاك مسقطا لها سقط
لا بل مع الامام حقا تلزم
لا يترك الدين لجهل الجاهل
اذ بالامام قد تقام فاعلما
هل ذاك من يحسن للصلاة
ما فضّل المختار لما أمرا
وهكذا فعل الهداة العلما
ان سافر الامام هل تصلى
ان أمر الامام أن تقام
أما بلا أمر فلا تصلى
مع الذين اعتبروا الاماما
أما الذين لم يروه شرطا
ان وجدوه ها هنا صلّوها

إذن الامام فالخلاف حصلا
بعضهم ذلك فيما ذكرنا
ليس الامام كان حتماً فاقبل
جمعهم بلا خلاف يورد
قيل بنزوى بعضهم لها نهض
قام بها ولم يكن بها أمر
نقضا عليهم جاء في المروي
لها الامام شرط صحة جرى
فانظر إليه واضح المخارج
مقال من وسع فيها المقصدا
من واحد ولا إمام أي معه
عنه وللهداة في هذا نظر
من مستهج الوجوب أيضا نقلا
في الدين فالتشديد رأي كامل
من غافل ولاعب وجاهل
كذلك قد جاء لنا مرويا
بائنين في قول كذا (ورد
كغيرها بعض كذا قد رفعه
بعضهم فلتعرف الأقوالا

وجاء في الآثار ان صلوا بلا
بعض يرى فسادها ولم يرى
قولان في المذهب والأصل جلي
لو كان لازما لكانت تفسد
وابن حميد الامام قد مرض
وذاك في الآثار عندهم عمر
فلم يرى موسى فتى علي
ان أبا عبد الله لا يرى
حكى الامام ذاك في المعارج
ولابن عباس مقال أبدا
قال ابن عباس تصح الجمعة
في غير مسجد كذا حكى الأثر
وجلوا التشديد خوف الترك لا
والناس منهم غلبة التساهل
سدوا به ذرايع التساهل
فكان رايا كاملا جليا
وقول من يقول أيضا تنعقد
دل على ان صلاة الجمعة
واثنان من غير الامام قالوا

خطبة الجمعة

فيها بنص وارد قد سمعنا
كما على ذاك فطاحل الأثر
نعرفه بصادق البرهان
على وجوبها تراه خصا
تلك فتركها غدا ضللا
مساقتها وعظاً لسائر الوري

وخطبة الجمعة مما شرعا
لصحة الصلاة شرطاً تعتبر
وأنها ركن من الأركان
وخطبة الجمعة حال نصا
وبعضهم عن ركعتيها قالوا
ومن يقول غير شرط نظرا

فلا تكون عنده شرطاً كما
واسعوا لذكر الله بعض قالوا
معناه للوعظ وللترويج
ان الأذان أصله دعاية
ان أذنوا قام الامام يخطب
لان ذلك الوقت للتشريع
وهو دليل للوجوب يعتبر
مع ان خير الخلق كان على
فكونه لازماً دل على
ما لازم المختار حتى رحلا
وهكذا السنة في الاسلام
وبوجوبها فتى المسبح
وقد روي ذلك أيضاً عن عمر
والمنكرون للوجوب اعترضوا
قالوا نرى الخطيب نحو المشرق
وليست الصلاة فيها ذاك
كذلك من فاتته لا يعيد
بدون خطبة يُصلى أربعاً
وهو على وجوبها قد أرشدا
وها هنا أتت أقاويل عدد
والاعتراضات ورودها كما
نعرض عنه والمرام اتحدا
والخلف عندنا وعند العلماء
لسنا فقط يا أبا العلم على
والخلف في المجزى على أقوال
بعض يرى أقل ما ينطلق
وهو ثناء وتشهد لمن

أفاد ذاك السالفون العلماء
خطبتها لذكره تعالى
في الدين والتخويف والترهيب
ها وان الجمع فهو الغاية
يُثنى ويدعو ولنا يرهب
فقام بالتعليم للجميع
اذ كان بالسعي إليها قد أمر
لزاماً لها كما قد نقلنا
وجوبها فيها كما قد أصلا
لربه وجوبه قد عقلا
شاعت بهذا بدون ما كلام
قال كابن النضر عن ترجح
بدر الهدي الفاروق في آل مضر
ذاك باشياء لها قد فرضوا
يستقبل الناس بذاك المنطق
فلم تكن منها على كذا كما
ها وهذا واضح سديد
كما على ذلك كل أجمعاً
فكن مع الحق ومع أهل الهدى
طال نقاشها لدى أهل الرشد
قلت مضى ذلك فيما رسا
على ثبوتها لدى أهل الهدى
من غيرنا ما زال فيما علما
هذا بل الكل عليه فاحفلا
عند الهداة قادة الرجال
عليه اسم خطبة تصدق
من علينا وله أعلي المن

نفعله إذا رقينا المنبرا
مزيدنا من كل خير يطلب
وجيزتان فى هدى المعانى
كذا أتى عنه بغير مرية
أعنى الذى يدعونه معاويه
يكون خطبة تراه العلما
عاقبة للمتقين قد أتى
فرض على جميع المؤمنين
الطاهر المرشد للعباد
لنا وكل من بدا الدين دخل
تكفى هنا من الرجال الكمل
على النبي وحازمته فضلا
من الاله الواحد المنان
جازت بذاك صحت المذهب
عصمة كل أمة قد اهتدت
حيث التقى هنا باسم الخطبة
ونحوه كالحمد لله قد
حدثنا نهران بدر الساري
تقوم عن خطبتنا ولا فند
أي عن أبي مالك ن المجهد
فتى مبشر بلا تفنيذ
قد اكتفت هنا بدرك الفهم
والحق مقبول بلا تنازع
لسئم الناس وللنزاع
ذلك فى الدين الحنيف الأزهر
تدعو اليه رغبة الانام
للناس والقصد بذاك أوضحا

يدخل فيه ذكر سيد الورى
نشكر ذا الجلال شكراً يوجب
والشافعي قال خطبتان
يفصل ما بينهما بجلسة
وكان هذا فعل ذاك الداهيه
قال أبو محمد اقل ما
جداً لرب العالمين ثبتا
وانما عدوان الظالمينا
ثم الصلاة للنبي الهادى
ثم سألنا لغفران الزلل
وبعضهم قال ثلاث جمل
يحمد فى الاولى وبعد صلى
وبعده يسئل للغفران
وان أتته آية تناسب
أوص بتقوى الله فالتقوى غدت
واختصر الامر أبو حنيفة
كفوله سبحانه ربّي الأحد
وعندنا قال أبو الخوارى
عن الامام الصلت سورة الصمد
وما روى لنا أبو محمد
والصلت قد رواه عن سعيد
حينئذ ترى رجال العلم
أدرك فهمهم مرام الشارع
وربما التطويل كان داعى
ولم يكن مراد خير البشر
وان راي التطويل فى المقام
اطال حسبما يراه أصلحا

تمصير الأمصار

والقول فى التمصير اذ كان عمر
مصّرها حيث هي العواصم
والدين جاء عربيا بجنا
والعرب هم قد فتحوا العواصم
وقد قضوا على جيوش قيصر
لذلك كان مصّير الأمصارا
وهكذا للأعطيات رتبا
مدينة ومكة والكوفة
ثم عمان وكذلك الشام
هذى بلاد العرب ذاك العهد
وفى عمان توجد اليهود
كذلك ايضا يوجدون فى اليمن
والشام فى أغلبها النصارى
مصّرها الامام أعنى عمرا
لحكمة ارادها الإمام
فهذه عواصم الأمصار
كان لهم بها ملوك عظماء
ومن ملوك كندة ولخم
وفى عمان من بني الجلندى
إلّفتهم تغيظ أهل الكفر
يجمعهم امامهم مذكّرا
يُسمعهم مرشد القرآن
يُبدي لهم من وعظه ما يهر
فى مجمع يغص بالرجال
مجمعين متكالفين
يقول يا قوم اتقوا الله العلي

مصّر أمصاراً كما قد اشتهر
تخضع للعرب بها الأعاجم
ودخلت فيه رجال شتى
وكسروا كسرى المليك الغاشم
واخضعوا لكابر وأكبر
ورتب الجيوش والأنصارا
وضبط الأمبر كما قد وجبا
وبصرة واليمن المعروفه
مصّرها فى رأيه الامام
ترفع تاج الدين فوق الأعدا
وهجر فيها لهم وجود
وفى العراق جلهم كان قطن
ومصر أصبحوا بها حيارى
أقام للجمعة فيها منبرا
قد اقتضاها الدين والاسلام
كما عليها عمدة الديار
من تُبّعين ومن ماء السما
وآل غسان جبال الحلم
عباهل ترى الدليل الأهدا
وتدمغ الشرك بحمد النصر
بالواجبات حين يرقى المنبرا
وواجبات الدين والإيمان
قلوبهم وللضلال يكسر
معتمدين صالح الأعمال
مناصرين بالمرام الدينا
وراقبوا فى سيركم أمر الولي

حيث يسوقكم إلى النيران
ودعوة الحق إليهم أسرع
قولاً يبين القصد أي من عمر
لأنها في عصره تروق
في موضع وهو لها إمام
فيستقيم مرة وعرض
وبعد ما كان بها من قوة
ومسقطاً مكانها قد عمروا
صيرها الإمام بعد مصراً
فأصبحت مصراً بذا ممصراً
من القرى لكنها أم القرى
أقام للجمعة فيها منبراً
من عمر كان لأمر عرضاً
مصراً الفاروق باجتهاد
معروفة في زمن الإمام
وأصبحت رهينة الحوادث
تنقل منها جمعة فاحتفل
وجمع الناس بلا إنكار
في ذلك المكان قفراً ثاويه
جماعة في مسجد بذي البلد
بما غدت عن عمر أمصاراً
ولا أخطي أحداً من الوري
حيث رأوا رأياً لهم تقدموا
إلى الذي قلت لمن قد يفهم

لا تتبعوا غواية الشيطان
وفطرة القلوب فيهم تلمع
قال الإمام السالمي في الجوهر
فانما عتيها الفاروق
وفي زمان المصطفى تقام
لأنها التمصير حال يعرض
وهذه صحار بعد العزة
صارت كأدنى بلد يعتبر
والبصرة الغراء كانت قفراً
أقام للجمعة فيها منبراً
ومكة كانت قبيل عمراً
مصراً الفاروق فياً مصراً
أفاد هذا القول ان الغرض
فان مكة مقام الهادي
صيرها مراكز الاسلام
فان أصيبت بعد ذا بكارث
وقد تغيرت عن العز العلي
تقام حيث مطمح الأنظار
ليست من الدين تكون باقيه
فان تجد لها إماماً وتجد
تقيمها فيه ولا اعتباراً
هذا هو الحق الذي أنا أرى
ولم أرد لهم خلافاً فاعلموا
وقد أشار السالمي العَلَم

(١) قوله: صيرها مراكز الإسلام أي صير عمر هذه الأمصار إلى مراكز الإسلام حيث هي إذ ذاك محل أنظار العدو. أهـ

تحقيق المصر

للجمعة الغرا كما قد اشتهر
على معانى المصر فى رأي الأول
فىء ومغنم بها فلتعلموا
وتقسمن على الورى الأرزاق
مصطكة فى وضعها متسعه
بذاك قرية فراع الأسا
مصرنا على هذا هنا قد قررت
مدينة تدعى لرفع الغلط
بالسبعة الأمصار خص فافها
فى المصر أسواقاً وملكاً يقهر
من ظلمهم فتلك مصر فاسمعوا
نقل حكاى العلماء فاعرف
عشرة آلاف بلا خلاف
تقام فيها أمم مجتمعه
مصر به خلق كثير إن حسب
أو انهم مختلطون فى النسب
ضبطاً لمعنى المصر باتساع
والمدن التي تغص بالورى
فطر سواه هكذا قد أصلا
قد أمنوا فى ظله وخيره
للجمعة الغرامتى تراد
أو غيره من قهر المكانا
فى مثله حقاً يقيمون الجمع
كالمصر فى اقامة للجمعة
فالجمعات مثلها فلتفها
كحكمهم فى مصرنا المصونة

وحيث ان المصر كان معتبر
فالمصر معهم لغة وهى أدل
فكل كورة تكون يقسم
والصدقات نحوها تساق
وقيل بل أبنية مجتمعه
فان تكن صغيرة تسمى
وان تكن كثيرة جدا غدت
وان تكن أيضا بحال الوسط
لكن عرف الشرع عند العلماء
أما أبو حنيفة يعتبر
لها رساتيق ووال يمنع
ومثله عند أبي يوسف فى
يبلغ أهلها من الآلاف
فتلك مصر كامل للجمعه
حينئذ للجمعة الغرا وجب
من عرب أو كان من غير العرب
قال الامام السالمى الواعى
فهو مكان جامع من القرى
بحيث لا يحتاج اهله إلى
لا يخرجون غالباً لغيره
فذا هو المصر الذى يراد
له أمير ملكاً قد كانا
ذلك مصر للشروط قد جمع
وحكمهم اذ ذاك فى المدينة
حيث الحدود قد تقام فاعلموا
فحكمهم فى هذه المدينة

فى راي من لم يقصرن للجمعة
وجاء لا جمعة نصاً لا ولا
كلا ولا صلاة عيد لا ولا
يكون مصرراً جامعا أو كانا
يجمع للقرى وللبلدان
مثل صحار فى عمان وهجر
وان تكن مدينة تشتمل
ولا اعتبارها هنا بالتسميه
وفى الحديث وصفها عظيمه
كان يراعى المصطفى معنى العظم
تشتمل على القرى العديده
يقصدها الناس لما ينوهم
أسواقها قايمة كما ترى
وان تغير الزمان وانقلب
واصبحت خاوية مندثره
واعتمرت عنها بلاد أخرى
ألا نصلها هنا أو نترك
من حيث ان المصر قد تغيرا
لسنا بهذا نقول فى الاسلام
لوم نقيمها هنا قضى على
وانما مصر ما قد مصرنا
قضى بذلك وارتضاه الصاحب
اصحابنا به جميعا عملوا
لذى ترى الصلاة فى صحار
والآن مسقط بها أحق
لكننا سلطاننا لم يفعل
وحسب قول السالمى العالم

فى سبعة الأمصار دون مريه
تشرىق قد قال امام النبلا
أضحى لنا فى غير مصر حصلا
مدينة عظمى فع البياننا
فذلك مصر دون ما نكران
عاصمة البحرين فبا قد غير
على صفات المصر مصرراً تجعل
عندهم كيف غدت مسميه
والمصر فوقها غدت فخيمه
ثبت للجمعة راسى الدعم
أسواقها قايمة مفيده
كمسقط تكفيهم خطوطهم
ثم بها يكون سلطان الورى
فانه يرى الورى أدهى العجب
وارتحل الناس غدت مبعثرة
فحازت الوصف وكانت أخرى
صلاتنا حين يضيق المسلك
صلاتنا باطله فيما نرى
لسكن نقيمها بهذا المقام
صلاتنا ذاك فخذة مثلاً
فاروقنا لما رآه أوفرا
فكان إجماعاً حكته الكتب
ولم يكونوا أبداً تبدلوا
لأنها سابعه الأمصار
لما ذكرنا والجميع حق
وأمرها إليه مها يعمل
تعدادها يلزم فى العواصم

فإن في عمان كل بلد
أعنى بهذا المدن المعروفه
كل مدينة لها توابع
لمن تراها بنيت ألم تكن
مثل سمايل وازكي فاعلما
كذلك الرستاق وصف المصير
وسمد الشان كذاك تذكر
كذاك عبرى وكذاك ينقل
وساير البلاد تحوى أمما
كل بلاد قام فيها والي
تحوى من الناس عديداً أوفرا
تجمع آلاف من الرجال
إذا اعتبرتها تراها مدنا
أقامها اهل الخلاف فينا
تراسلوا وهم عوام الناس
فلو أقيمت هاهنا لا متنعنا
اقامها الامام فى جعلان
فامتنع الناس من السعى إلى
ما بالهم لم يفعلوا ذلك فى
فيظهرون لشعار الجمعة
ويقهرون الاغبيا والجهله
فيسمعون من امام الجمعة
ويفهمون مقصد الاسلام
فيبتدون ثم يخضعوننا
لوعاش ذلك الامام السالمى
لكنه عوجل فى حياته
عليه رحمة الإله البارى

تحوى عديد الناس دون فنند
بحسب أقوال هنا موصوفه
تتبعها قامت بها جوامع
للجمعة الزهرا والا فلمن
نزوى وبهلى فى مقال العلم
لها على صحيح أهل الفكر
فى داخل القطر ولا تستنكر
ثم مقنيات كهذى تجعل
قامت بأسواق وسلطان سها
وقام للاحكام قاض على
لم لا تقام ها هنا قل يا ترى
دون التى تتبع للأعمال
فى ساحل وداخل فلتفطنا
فقادت الناس لها مائينا
فاندرجوا لها بلا أساس
ذلك والخصم غدا لم يُسمعنا
حين تولى الأمر فى عُمان
أهل الخلاف للصلاة فاحفلا
مداين البلاد للشأن الوفى
فى هذه المداين الوسيعة
من أن يميلوا لأمر مشكله
مواعظاً يبتثها فى الخطبة
وما دعا إليه من مرام
للحق حين الرشد يسمعونا
أقامها واضحة المعالم
قبل تمام الأمر فى ميقاته
تشمله بالليل والنهار

آثاره عنه بذلك تنطق
من رام الاستقصا إلى المعارج
يجد به التحقيق للمقام
فانه كشف كل ما التبس
ويعرف الامر الذي قد لزما
فانه حقق فيه ما اختفى
لأنه مجتهد يعتمد
لا يأخذ الاقوال تقليدا كما
جزاه ذو الجلال خير ماجزا
وذلك واجب الهداة العلماء
ان الدليل يلزم اتباعه
والعلماء العاملون في السرى
قد جعلوا أمانة الجبار
دينهم قايدهم الى الهدى
الا اذا ما جهلوا المرادا
فلا جهاد فيه قد يحظى الفتى
والله هادى الناس للحق متى
والدين عندهم عزيز غالى
نسئله عز وجل الرشدا
وان يعيننا على رضاه
له الأمور مطلقا ولا خفا

ونفسه إليه سعيًا تسبق
يكون بالهمة خير عارج
ويدرك البغية فى المرام
واوضح الحق مضيئاً كالقبس
ويهدى منه السبيل الأقوما
أبان فيه نهج أرباب الوفا
على الدليل حيثما قد يوجد
بأخذها بعض بقايا العلماء
علامة لدينه قد أحرزا
إذا رأوا فجر الدليل ابتسما
ولا يصح فى الهدى نزاعه
لا يتركون واجبا ان ظهرا
يرعونها بالليل والنهار
لا يسلكون أبداً سبيل الردى
وركبوا هنالك اجتهدا
لكنه للحق ان بان أتى
ما جاهدوا فيه بحق ثبتا
لا ينظرون فيه جسم المال
وان ينيلنا المرام الأهدا
فلا معين أبداً إلا هو
ومنه تأتى يا أخى فاعرفا

آداب الجمعة

والأدب الشرعي أمر قد وجب
وان للجمعة آدابا تعد
من ذلك الانصات حين يخطب
وان من لم ينصت لم ينل

وكل شيء فله أيضا أدب
بها عن الهادى لنا النص ورد
إمامنا ذلك أمر يجب
إلا العنا من كل ذاك العمل

عليه جهور الهداة فاعرفوا
بعضهم لذاك قد أجازا
فى رأى بعض العلماء النجبا
كذلك الشورى الفقيه الواعي
عن النبي الهاشمي بدر مضر
نبينا ايضا فع المقللا
أي فضلها فات بما قد فعله
فانه لم يلتزم ما قد وجب
ذلك فى نص صحيح قد حسب
يصح ترك واجب قد نقلا
صح بمروى هداة الأمة
هذا دليلهم أتنا فى الكتب
بما لديهم قد غدا مفهوما
وذا ينافية يراه الفقهها
ها هو المقصود من قول النبي
لو كان من خير الهداة البلغا
ومنع التشميت حيث احترازا
إلا مع القرآن عن أعلام
يمتنع الكلام عن برهان
إن قرئ القرآن معناه اسكتوا
فانه من واجب الإيمان
وإن جرير من هداة العلماء
وهو لمفهوم لسيده جار
يسمع للخطبة حين يخطب
جازه يسبحن بحمد ربه
لديه نقله كما الله شرع
لخطبة ممن غدا مخباتا

فقليل ذاك واجب ولا خفا
وهل هنا التشميت مما جازا
وهكذا رد السلام وجبا
قال من قومنا الأوزاعى
والقول بالإنصات جاء فى خبر
ان قلت أنصت قد لغوت قالا
ومن لغا يقول لاجعة له
يبذلها ظهراً لتركه الأدب
والقول فى رد السلام قد وجب
وتركه تعطيل واجب ولا
وهكذا التشميت إذ فى السنة
والأخذ بالعموم عندهم وجب
والمانعون خصصوا العموما
جاء عن المختار إنصات لها
والغاية التزام معنى الأدب
حتى لقد أبطلها عمن لغا
وبعضهم رد السلام جوازاً
وبعضهم أجاز للكلام
إذا قرأ الخطيب للقرآن
يقول فى الذكر الإله أنصتوا
واستمعوا قراءة القرآن
يحكى عن الشعبي هذا فاعلموا
والنخعي عليه فى الآثار
وبعضهم ألزم للإنصات من
أما الذى لم يسمع لبُعده
أو يتكلم فى علم وقع
دليل من لم يوجب الإنصاتا

يقول ذو الجلال فى القرآن
لم يأمر القرآن بالانصات
وذا عموم خصه ما وردا
فهو مبين لما قد فرضا
أما المجوزون للرد على
قد حملوا النهي على ما لم يرد
والرد للسلام امره ورد
وهكذا التشميت للدليل
وأوجب الامام فى المعارج
ألزمه من كان فيها يسمع
اذ من حقوق الجمعة الزهرا وجب
وان ترك اللغو مما فرضا
قال واجمعوا على النهي هنا
فبعضهم قال لتحريم ورد
قال ابن مسعود يدق بالعصا
وقيل ان قام الامام يخطب
ومن يكن هناك قد تكلم
ومن يقل صه قد لغا ولاخفا
وداخل يجوز أن يسلم
لو كان ذلك الخطيب يخطب
وقال بعضهم بباب المسجد
وهاشم يكره للسلام
وقيل ان سلم لا يُرد
قال عطا ان كنت ممن يسمع
بل رد فى نفسك أو لم تسمع
قال أبو محمد ليس له
وان يكن سلم لن يردوا

وانصتوا بواضح البيان
الا متى القارى بذلك يأتي
عن سيد الأمة نصاً فى الهدى
على الورى من واجب اذ يرتضى
من جاء بالسلام من هذا الملا
أمر به من الكلام اذ ورد
لذا أجازوا الرد من كل أحد
فهو لهم جاء بهذا التعليل
عليهم الانصات فى المناهج
اولم يكن يسمع وهو الأنفع
لها اذا كان لنا يوما خطب
فى الدين وهوها هنا قد رفضنا
عن الكلام قال جل الفطنا
وآخرون للكراهية قد
هنا على الراس لانه عصا
فالصمت ها هنا علينا يجب
فلا تقل صه ودع التكلم
أبطل للجمعة مع أهل الوفا
عند ابن محبوب امام العلماء
والرد عنده عليه يجب
يسلمن لا غير فى المعتمد
والرد عنده من الإلزام
عليه لوبعد الصلاة الرد
خطبته لارد جهراً يوقع
رد عليه هكذا فاستمع
يسلمن اذ يدخلن أو يُكره
عليه هكذا فينفى الرد

لأنهم فى حالة الصلاة
لأنه فرض بلا تفنيد
تشميت عاطس كذا قد سمعا
بالمنع للعاطس باستيثاق
وقال فى مصر أراه يسع
كذلك عنه نقلوه فى الكتب
فالرد والتشميت كلا فاصنع
فى حال خطبة أرى لم يحرم
عند عطا والشافعى كذا كما
عليه عند العلماء قد نقل
يقرأ للقرآن فى القول الأصح
يقوله الامام منها فافهم
بذلك فى الآثار عنهم صححا
نؤمر بالصمت بلا نزاع
لو كان لا يسمع للخطاب
تأديها لها ألا فليستبعه
خطبته هنا الصلاة تبدأ
فى حال خطبة تراه العلماء
هنا وما يحرم فادر الأصل
أفسح لمن قد ضيق المجال
أو قال سُدوا الآن لبالأفراج
لا بأس للاصلاح فى المستأخر
محرم كذا عنه قد زكن
لأنه يؤمر بالانصات
تكفيه عن مظاهر العبارة
فى صالح وطالح فافهم
فى الثانى حيث أصله محرم

قد أمروا اذ ذاك بالانصات
وجوز الرد أبوسعيد
أما ابو محمد قد منع
والشافعى قد قال فى العراق
وهكذا رد السلام يمنع
رد السلام فهو فرض قد فوجب
وقال أحمد اذا لم تسمع
وان بذكر الله قد تكلم
فلا يكون لأغيا بذا كما
كذلك اسحاق وأحمد الأجل
ومن يكن لم يسمع الخطبة صح
لايسكتن والحال لا يسمع ما
والنخعى وابن جبير صرحا
وجاء للزهري والأوزاعى
كما عليه مذهب الاصحاب
لأن ذاك قيل حق الجمعه
وبعد ما قد فرغ الخطيب من
ان الكلام ها هنا كمثله ما
ما حل فى ذاك المقام حلا
قال ابن محبوب اذا ما قال
أو قُوموا الصف من اعوجاج
أويا فلان عن أخيك استأخر
وكل ما كان صلاحا لم يكن
وقيل لا ينطق بالاسكات
لكن اذا أشر فالإشارة
وهي تقوم فى مقام الكلام
تحل فى الأول ثم تحرم

كذلك من آدابها التبكير
كانوا يسيرون قبيل الفجر
وميّز الحديث للمراتب
أولهم كمثّل من قد أهدى
ان البعير جاء للتغليب
فأثن العالى تراه العرب
وانها أعز شيء يقستنى
لذلك قد سامى بحمر النعم
فها هنا عبّر بالبعير
فى الساعة الاولى كمن أهدى جل
وهكذا من جاء بعده أقل
والمقصد التعجيل للجمعة كي
فبادر البكور فى فراغ
ثم من الآداب فى الاسلام
لكنه من حقها ان أمكننا
بحمي من الروايح الكريمة
وبشرح القلوب حين ينفج
بزبل كرها وثقلها وما
وذاك للاملاك تحفة ألا
اذ يحضرون الذكر فى الصلاة
ثم من الآداب ان تلبس ما
فان ذاك يوم عيد جعل
فالبس لها أطيب ما لديك
قال خذوا زينتكم رب العلى
بل انها احق فى اعتبار
ثم من الآداب أن تُقَلِّمًا
نُزِيل كل وسخ وقذر

لها بذاك تعظم الأجور
لكي يفوزوا بعظيم الأجر
فى سيرهم لراغب وراهب
يوما بعييرا حيث يعلو قصدا
فيشملن بقصده العجيب
لنفاقه بها يعز المطلب
عندهم لذا بها كان عنا
نبيننا الهادى لكل الأمم
منوّهها لأجرها الخطير
وذاك اعلا فى الهدايا فاحتفل
كمثل هادى البيض ضرباً للمثل
يعلوها الشأن لنا عن كل شي
قلب لنيل الأجر يوما باغى
تطيّب لها بلا التزام
وفيه سر عرفته الفطنا
ان ظهرت من فقراء الأمة
عليهم به القلوب تفرح
عنّ لها من كل بوّس فافها
تتحفهم بذاك ما بين الميلا
كما أتى عن قادة الرواة
لديك من ثوب جميل فاعلم
فيه السرور قد أتى مكلا
لتظهرن نعمته عليك
مع كل مسجد لهذا شملا
خير السورى سيدنا المختار
مالك من أظافر طالت كما
من ظفر كان بنا أو شعر

يكون من طهارة غسلها
 جمعتنا الزهرا على الحال الوفى
 بنا من الوعث وما أهيا
 ويثمرن بها لنا أفراحا
 فادركوا المقصود منه علنا
 فى ذلك اليوم لتوفير التقى
 عما لنا هناك من أجر نرى
 أمكن من ذكر به الأجر ما
 فالخير فى تلاوة القرآن
 ساقوا لها عن النبي خبرا
 يحرزه المؤمن فى ذي السور
 بالمنجيات عند كل الأتقيا
 تقرأ عند علماء الأمة
 وهي لنور الله صارت مصدرا
 وفى السماوات العلى تألقا
 قيل السواك فضله معهم علا
 على العموم فضله تقررا
 عندهم فكان فضلا أكمل
 والخير بالذكر علينا يكثر
 طول نهاركم وفى الليالى
 يقيكم به عظيم النقم
 دومكم فى الحل والترحال
 عن ذكره ياذا النهى لا تغفلا
 فى سره وجهه فليفعلا
 والذنب بالذكر الكريم يغفر
 والذكر جار لا يزال منفلت
 به تحط يا أخى الأوزار

ثم من الآداب للجمعة ما
 فالغسل من أفضل ما نعمل فى
 يُزيل عنا كل ما ألتا
 يمنح للقلوب الإنشراحا
 ذلك أمر جربته الفطنا
 ثم من الآداب ان تصلّقا
 فقد أتى النص لنا معبرا
 ثم من الآداب ان تتلّوا ما
 تتلو كتاب الله غير واني
 وخصص الهداة أيضا سورا
 أخبر عن فضل عظيم أوفر
 من ذلك المذكور ما قد دعي
 والكهف منهن بيوم الجمعة
 جاءت بها الأخبار عن خير الورى
 قارئها ينال نورا مشرقا
 ثم من الآداب عند الفضلا
 جاءت به الأخبار عن هادى الورى
 وذاك فى الجمعة فضله علا
 لأنما الاذكار فيها أكثر
 فاكثروا من ذكر ذى الجلال
 ترون فضل الله مولى النعم
 لا تغفلوا عن ذكر ذى الجلال
 فالذكر وصلة إلى رب العلى
 أفضل اعمال الفتى ذكر الولى
 بالذكر يشرق النهى ويزهر
 وليكن اللسان رطباً إن تمت
 وأفضل الاذكار الاستغفار

وبالثناء له بلا اشتباه
أعنى به القرآن خير ذكر
جميعها ذكر له صحيح
له السؤال فى الذى يستوجب
وعنح العالى من الجمال
يأتىك منه كل خير متسع
فى أي حال جهرة أو علنا
فهو الذى ملك الأملاك
لامعطى الا الله قل أو كفى

وكل ذكر بصفات الله
أو كان بالأسماء أو بالذكر
والحمد والتهلل والتسبيح
والله ذو الفضل العظيم يحب
فهو الذى يمن بالفضائل
سل الإله شسع نعل ينقطع
اخلص سؤال الله تبلغ المنى
واكثر الاحاح من مولاكا
والناس من أسبابه ولا خفا

تتمة صلاة الجمعة

فيها ما يكون أيضا مستحب
يفهمها من للمعانى يعقل
بسورة تتبع للمثاني
بيانها فاتبعوا لكل حق
أو سورة تتلى يوم الجمعة
بسورة شهيرة دون امتر
كساير الصلاة اذ تلفها
وهو الصحيح عند أقطاب الأثر
ظهرهم بها كذاك تضبط
كما لها نقوم بالتكبير
الا اختيارات أتت إلا ذا
والمُؤدّن الرفيعة المنار
كي لا يظن لكمال فُعلا
أو عوض عنها بغير نكر
جاء لنا عن أحمد المختار
صلاة جمعة كذا قد نقل

لقد عرفت واجبا وما ندب
وبقيت تتمّة لا تجهل
من انها فى الدين ركعتان
مع خطبة أولها كما سبق
ولم تكن مخصوصة لسورة
وان يكن نبينا فيها قرا
فذاك لا يعنى اللزوم فيها
ما خصص الهادى لها أيضا سور
تكون وقت الظهر ثم تسقط
ها أذانان على الشهر
وليس فيها زايد عن هذا
فى حالة الظهور فى الأمصار
وهل يصلى بعدها فليل لا
اعنى لا كمال صلاة الظهر
وبعضهم يقول فى الآثار
يصلى نفلًا إذا ما أكمل

يصلين في البيت أو في المسجد
وقيل بل حدد لكن لم يجب
نعرض عنها حيث ان النقل صح
إلا الذي الشرع له قد حَجَرَا
والحمد لله على ما وفقا

ما شاء من نفل ولم يحدد
كما أفادت ذلك بالنقل الكتب
في كل آن هكذا لنا اتضح
وجاء ذاك في الهدى مقررا
لنا تعالى فأتى محققا

صلاة السفر

والخلف صح في صلاة السفر
وهل على الوجوب أوجازت لنا
فقليل فرض من ملىكننا العلي
وقيل سنة يراها الأكثر
والخلف في أول ما قد شرعت
أم هي أربع وبالقصر ورد
لقوله ان خفتم فبالقصر صح
وقوله قد وضع الله الولي
من أنها الأربع والوضع وقع
واحتيج للسفار وهي تجمع
فمن ذو الجلال بالقصر لنا
لأنه الحكيم فيما يشع
من لطفه من هذا الحال
وسأل يعلى بن أمية عَمَر
والله في القصر يقول فاقصروا
وحيث لا خوف فلا قصر وقد
لقد عجت قال مما تعجب
قال لقد سئلت خير البشر
صدقة بها لنا تصدقا
فهو عزيمة من العزائم

هل سنة أو هي فرض فانظر
أوندبت عند الرجال الفطنا
لحكمة التيسير في نص جلي
من قومنا بذا أتنا الأثر
صلاتنا بركعتين قررت
تحفيفها فقليل هذا المعتمد
بعد وقوع الكل في نص وضع
شطر الصلاة فهو كالنص الجلي
من بعد ما الحال هنالك اتسع
كل المشقات وليست تدفع
مخففا ذلك عنا للعنا
وما عن العباد أيضا يضع
فالشكر واجب لدى الجلال
عن حكمة القصر متى الأمن استقر
ان خفتم فالخوف طبعاً ضرر
أفاده الفاروق في هذا الصدد
لكنه الشرع ونعم المذهب
عما سئلتني ولم يستنكر
خالقنا فلنقبلن وهو التقى
نفعلها وهي من الغنائم

وكم لذى الآلا علينا من من
وتلك من ذا النوع عندى فى النظر
وقيل فى الاسفار كانت فافطنا
فزيد فى وضع صلاة الحَضَر
اما صلاة الفجر ركعتان
اذ كان مشهودًا يقول الله
اما صلاة مغرب فى النظر
وقيل أصل الفرض ركعتان
وبعد هجرة أقرت فى السفر
وقيل إن الركعتين فى السفر
واغما القصير يكون واحده
معناه ان الركعتين ليستا
كل صلاة قرننت بوقت
والقصر بعد هجرة المختار
وكان بالعصر ابتداءه وقع
والقصر فى الخوف فعين القصر
ذلك ان العرب قد تحالفوا
ونية القصر علينا تلزم
لأن كل سفر فهو عمل
يعقدها بعد خروج صحا
وقيل بعد الفرسخين اذ هنا
وينوى فى تأخيره الأولى إلى
فان يكن لم ينوحتى خرجا
قد ألزموه ها هنا كفاره
وبعضهم ليس يرى عليه شي
ذلك للجمع الذى قد عقده
أما المشد دون كانوا اعتبروا

كم خفف النسخ علينا من إحن
واليسر من مولى الورى قد استقر
بركعتين فرضها صح لنا
واثبتت تلك بحال السفر
اذ شرع التطويل للقرآن
تطويله صح ولا اشتباه
وتر النهار فى هكذا فى الأثر
من قبل هجرة بقول ثانى
تلك وزيد فى الصلاة بالحضر
هما تمام غير قصر فى الأثر
فى الخوف لا تكون معهم زايده
قصر الرباعية بل أضلتا
خصت به أصلا هناك تأتى
لاربع منها بلا انكار
وهو بعس فان كذا بعض رفع
من حيث ان الخوف عم فادر
عليهم وفعلهم قد خالفوا
فى كل أسفار إليها نقدم
ونية تلزم فى بدء العمل
من عمرا ن كان فيه أضحى
تتضح الاسفار عند الفطنا
ثانية اذ كان هذا عملا
وقت الصلاة فلا ثم ولجا
تجبر ما قصّر أو أباره
وما أتاه لم يكن فى الدين غي
بينها ولم يكن قد أفسده
لكل فرض نية تقرر

للجمع والحال تراه ما فسد
فهل هما وقتان أو وقت ظهر
ناس وقد أكمل تلك الأربعة
فأنهم قد ألزموه للبدل
يشمله هنا بلا اشتباه
تحية سلم فيها فاحفل
بفسد له ولانكران
صح للناس أبداً لم يأنها
فقصر الصلاة لم يستوفيا
صلاته ثم لها قد أكمل
بغير ما نوى فراع الأصل
والحق لم يرتكب الضللا
يلزمه حين هناك أحرم

وانما التأخير رخصة ورد
ثم اشتراك الوقت معهم معتبر
وفى مسافر نواه أربعة
وبعدها كان انتباهه حصل
وقيل بل تمت وعفو الله
وان يك انتباهه فى أول
وما هنا تمت وما النسيان
من حيث ان العفو من رب السما
أما المقيم ان يكن قد نسيا
وفى التحيات درى يبني على
وقيل بل يبدلها اذ صلى
بذا أبو الحواري فينا قال
لكنه عارض بالنية ما

صلاة القصر

تُصَلِّين عقيب فرسخين
تقصرها وكل من تعدى
والخلف دون ذلك مع أهل الهدى
من قبل ذلك الحد قول يشهر
من عمران كان فيه ولجا
فالقصر فرضه له الحال اقتضى
لأجل عارض عليه قد خرج
لذلك الحد لذا اعلمنا
لا يقصرن بل يفعل التكميل
وطنه ايضا بذلك الحال
إما تعدى الفرسخين فافهما
صحتها النيات فيما قالوا

قصر الرباعيات ركعتين
أعنى اذا جاوزت هذا الحد
ليس له الاتمام معهم أبدا
اذا نوى يجاوزن هل يقصر
قيل يصح عندما قد خرّجا
لو أن عارضاً عليه عرضاً
وليس فى التعطيل عنه من حرج
ان كان ناوياً يجاوزنا
وان نوى المبيت او مقبلاً
لأنه ما زال فى أميال
لأن داعى القصر شيئان هما
أو نية التعدى والأعمال

لذلك بالقصر تراه أمراً
كان نوى الاسفار أو لم ينوها
وان يكن خلف الامام الحاضر
للاقتداء بالامام فاعلموا
وان نوى الايطان فى بلاد
ليس له يقصر فى للصلاة
لانما الاوطان طبعاً تحدث
لأن أرض المسلمين لم تنزل
وانما يدعو إلى التنقل
إما تجارات وأرزاق يرى
فان أرادها هنا استقرارا
بصليين وطيناً مما
اما اذا لم ينو للتوطين
لو طال عهده بذاك البلد
والانتقال لم يكن مستغرباً
فخير خلق الله قد كان انتقل
صلى بها وقد أتم اذ نوى
ومذاتى مكة فصلى قَصراً
فاننا سَقَر بهذا البلد
ونية التوطين للاقامه
يرى صلاحها له فيما قصد
لايخرج منها بلا اضطرار
يخرج منها ويعود مسرعاً
لاينقض التوطين إلا إن هجم
كالجور والظلم وعدوان وما
فان تكن نيته تقرر
بضطره الحال الى الاخراج

لو طال عهده الصلاة قَصراً
فلا اختيار فى اعتبار الفقهاء
يتم أربعاً بلا تناكر
لا أنه الموطن أيضاً فافهما
يتمها فى ذلك البلاد
ونية الايطان كان آتى
يختار ما شاء معاً فيمكث
مباحة لهم ومن شاء نزل
من بلد لبلد للعمل
صلاحه فيها لهذا قَصراً
له ولا مانع كيف صار
صلا ترضه ولازم الأتيا
فالقصر فرضه بغير من
كما عليه كل واج مهتدى
وكم له عند الهداة سبباً
من مكة وطيبة كان نزل
بذلك التوطين والحال استوى
وقال يا قوم أتموا أمراً
بمثل هذا يا أخوتي فاقصد
فى بلد رأى بها إكرامه
من كل فعل صالح فى ذا البلد
او حاجة تدعو إلى الاسفار
يجعلها لها هناك مرجعاً
عليه ما يخرج به وان رغم
ضارعه والقحط منه فافهما
لايخرجن إلا اذا رأى العنت
فيها أتم دون ما لجاج

له فلا يصلى فيها سفرا
لا يَقْصُرْنَ حتى يزِيل الشكا
ان لم يكن تلك المسافات درى
بل يجب الاتمام قولاً شُهِرا
وقول من خالفنا لم يُعْجِب
والكل فرض والخيار قد ظهر
يقول بعض رخصة كذا ورد
ورخصة قد ذكرت للشافعى
ذلك عنه فى مقال مشتهر
شق من الأسفار فيها معجرا
وفى حديث للقياس مؤئل
صدقته الله كذا ينقل
وغفلوا عن واجب فيه عقل
وليس فى المنطوق ترخيص حسب
شطر الصلاة فى حديث قد رفع
وذاك ترخيص غدا ملاذا
وغير سنة أتت هنا
لم يك اسهما هناك طائشه
وقد أقسرت تلك من
فذاك نص فى المقام فانظر
من قصره الصلاة فى الأسفار
فى سفر وهو دليل قد علم
وهو هنا الحجة فى القول الأصح
يتم فى الأسفار فهي طائشه
عنها وعند العلماء قد رجح
يعولن عليه كل الفضلا
بالقصر يعملون تلك الأربعا

فتلك صارت وطننا تقررا
وان يكن فى الفرسخين شكا
معناه عندما اطمئن قَصُرَا
ودون ذاك ماله ان يَقْصُرَا
هذا الذى يراه أهل المذهب
قالوا مخيّر اذا شاء قَصَرَ
وبعضهم يقول سنة وقد
والقول بالتخير للشوافع
وسنة عن مالك وقد شهر
قد فهموا الرخصة فى القصر لما
كرخصة الفطر قياسا يعقل
صَدَقَةُ يقول جهراً فاقبلوا
فكان للرخصة هذا قد يدل
يقول فاقبلوا وذا أمر وجب
وقوله ان الاله قد وضع
قالوا على التخفيف دل هذا
ولم يروه وأجب مع ذاكا
وكيف لا وما روته عائشه
يقول أصل الفرض ركعتين
وزيد أيضا فى صلاة الحضر
وفعله صلى عليه البارى
ولم يصح انه كان أتم
وان ما يدل للواجب صح
وان ما قد نسبوا لعائشه
ما صح ذاك بل خلاف ذاك صح
وما روي عن أنس أيضا فلا
بل إن اصحاب النبي اجعوا

فى الجامع الصحيح للربيع صح
وما روى أيضا عن الخليفة
أو أنه من جملة الذى يعد
خالف فى أشياء جاءت فى السير
كان يراها للامام تسع
فقامت الأمة من كل حدب
رأوه خالف الهدى الاسلامي
واجتمعوا عليه يوم الدار
حتى قضوا عليه قتلا غضبا
والقصر عند قومنا بالبُرد
ومالك والشافعي العلم
وحد ذلك عندهم بأربعة
وذلك بالسير الذى هو الوسط
اما أبو حنيفة ومن تبع
وذلك للساير من هذا الأفق
والظاهريون على خلاف
قد خالفوا الجميع فى حد السفر
ان صح هذا الاسم صح السفر
والفطر صح هكذا لإسم السفر
قد وضع الله عن المسافر
وما رعوا حداً كما رعاه
فاطلقوا الحكم عليه دون ما
ونسبوا أقوالهم فى السفر
من صحب أحمد النبي الهادى
بعض يقول كان سيد البشر
وكان خائفاً لذلك قد قصر
معناه حيث الخوف صح القصر

ذلك عنهم وهداه متضح
عثمان فهو عادم للصحة
عليه من مخالفات فاستفد
منقولة عند فطاحل الأثر
وهو الامام وله فاتبعوا
عليه والكل عليه قد غضب
فقاوموا الامام بالحسام
من المهاجرين والأنصار
لله اذ كان الخلاف ركبا
اكثرهم عليه مثل أحمد
كذلك قالوا وكثير سلموا
يوما وليلة يعم فاسمعه
عليه تقريرهم قد انضبط
له ثلاث بلياليها تقع
لذلك فالقصر بهذا يستحق
كلهم صح بلا اختلاف
بل حده عندهم إسم السفر
له هنا الصلاة حتما يقصر
لظاهر من الدليل قد ظهر
شطر الصلاة جاء عن غرار
غيرهم بل أخذوا فحواه
رعاية الحد الذى قد لزموا
وحده الى هداة البشر
داعى الورى لمنهج الرشاد
يقصر للخوف وان الخوف شر
هناك قال الله لا فى ذا السفر
ودونه فلا وهذا نكر

قد وردت عنه احاديث غرر واستقبلتها صحبه الأخيار وبعضهم خصص ذاك السفر كالحج والعمرة والجهاد وذاك منسوب لأحمد الأجل وبعضهم فى السفر المباح وذا عليه مالك والشافعى وبعضهم يراه فى كل سفر والحنفيون عليه فاعلموا لا أنه مذهبننا لكن لما ما اشترط القرآن هذا الحالا فطلق القرآن والسنة قد من أين للأمة أن تقيّد ذلك لا يدرك باجتهاد وقوله وفعله قد شهرا وقولهم ان النبي ما قصر وذاك لا يفيد حكما دينى ولو دعاه للخروج داعى وليس فى المفهوم حجة تقع ومن رأى القصر لدى المباح يقول قصر لعباده غدت ليس كمثله القصر فى المعاصى ولم يفرق الدليل فاعلموا غاية ما فيه المعاصى تحرّم والبدء فى قصر الصلاة فاعلموا مع مالك هذا كما للصحب ليس له يتم حتى يدخلا

تحكم بالقصر على أهل السفر واعتمدها السادة الأبرار بكونه لقربة تقررا لامطلق الأسفار فى البلاد عندهم كان به معهم عمل يراه أو قد كان لاصلاح ومن لهم من سامع وتابع بغير قبيل هكذا عنهم شهر كالصحب والحق بهذا ارتسا عليه من صحة برهان سما ولا الرسول فضّل الا جمالا صح به وهو الدليل المعتمد ما أطلق الله وأن تحدا بل بالذى عن النبي الهادى بذاك والتقييد لما يظهره إلا إذا كان إلى الدين السفر اذ كان خارجا لنصر الدين فالأصل واضح بلا نزاع شرطا لحكم وهو بالدين شرع راعا لأصل جاء بالايضاح مشروعة فى طاعة تعينت وفى الملاهى رام لاختصاص وان يكن فعل المعاصى حرّما والقصر فى الأسفار أمر يلزم منذ الخروج من منازل الحمى وهكذا الرجوع دون ريب للعمران لو تناعى منزلا

لا بمزارع إليها يدلف
حتى يجاوزن لحدّ قد شهر
والاول الصحيح مع أهل الوفا
وذو حليفة بذّا قد اشتهر
فيها هنا قصرّاً فكان أصلاً
وكرّ راجعاً بعيد ما قصر
عن قصده وماله كان اذلف
وهو شهير عند أقطاب الأثر
والاجتهاد فيه لن يراعى
ونقضه ليس يصح فاعلموا
يقصر للصلاة في ذا الحال
اربعة الأيام حسب الواقع
يوماً يتم بعد ما صلى سفر (١)
لاقبلها وقد روه علنا
اقامة تفوق معه أربعاً
وكلهم له اعتبار رسماً
شرع الهدى عنه وفي التحديد بت
بواضح عند الهداة النبلا
هي الدليل لأولي الرشاد
ثلاثة اكملها في سفر
قصرّاً أتى عن قيادة أعلام
خمساً وعشراً جتمعَت للنجاح
وبالثمان قال بعض في سند
يقصر للصلاة كشاف العمى
حدّاً غدت للقصر عند الفطنا
إلا من الخالي الذي لا يسمع

والعمران بالبيوت يعرف
وعنه لا يقصر إن رام السفر
ثلاثة الأميال قيل فاعرفا
والفرسخان عندنا حد السفر
سار إليها المصطفى فصلى
وهي مجد الفرسخين تعتبر
قالوا له لما خرجت فكشف
أردت أن اخبركم حد السفر
فكان نصاً يقطع النزاعاً
ما حدّ الشارع شرعاً يلزم
وان نوى اقامة ليالى
مع مالك هذا كمثل الشافعى
أما أبو حنيفة خمس عشر
وعندما مضت يصلي وطننا
وأحمد قال إذا ما ازمعنا
أتم هكذا حكاة العلما
قالوا نرى ذلك أمراً قد سكت
تعلقوا في ذاك بالمشكل لا
ان اقامة النبي الهادى
وقد روه أقيم خير البشر
كان يصلي أي بذي الأيام
وهكذا أقيم عام الفتح
وقيل بل سبعة مع العشر ورد
والتسع مع عشر لبعض العلما
فجعلوا أيام قصره هنا
والحق هذا الجهل ليس يقع

(١) قوله يتم بعد ما صلى سفر معناه ينتهى عنده السفر بذلك فيجب الاتمام - أهـ

ويعكسون مقتضى الأدلة
من لهم ذلك غايات غدت
هل قال هذا غاية القصر ولم
أما دروا ذلك حجة على
ظاهره امتداد ذاك القصر
وقد دَرَوَ يقصر في الثلاث
ذلك حاله ولو طال به
وانما استصحب حال الأصل
ما لم يقل هذا هو الحد الجلي
قد خالفوا مدلول ما روه في
والحق ان القصر ما لم يرجع
لو طال عهده اذا ما كانا
حجتنا في الفرسخين للسفر
لكننا لسنا نخطي من يرى
وهكذا عن أنس يقول
في طيبة ظهراً يقول أربعة
في ذى حليفة وأبيار علي
وهي على ستة اميال تقع
وعلى قومنا إليهم لم يقع
لذلك لا يوجد في آثارهم
وصحبنا عندهم قد اشتهر
وانهم أقوى وأحرى مطلقا
أبعد من أن يعلموا بغير ما
فضلا عن القول على خير الورى
كانوا حراسا في الهدى أشداً
وقومنا تعلّقوا بوارد

ويعكسون بالهوى في المسلة
للقصر هذا غلط منهم ثبت
يكن بيان في المقام قد علم
من قال هذا القول ما بين الملا
حتى يثوب راجعا للمصر
وهكذا ما زاد عن ثلاث
عهد فحكم القصر لم يشته
دل عليه عند أهل العقل
للقصر في الاسفار اذا فاقبل
آثارهم عن النبي الأشرف
يلزمه ان كان ذا تشريع (١)
لم ينوتوطينا فع البينا
كما ذكرنا انه نص الخبر
سواه في نص لديه شهرا
صلى بنا سيدنا الرسول
والعصر ركعتين نصا رفعا
تدعى صلاة سفر فاحتفل
من طيبة أي فرسخين فاستمع
هذا الحديث وهو مما قد شرع
ولا حكاية قط من أحبارهم
مثل اشتهار الشمس أيضا والقمر
تخربا للحق في أهل التقى
صح دليلا في الهدى محتكما
حاشاهم لا يرتضون الا فترا
لم يسلكوا إلا السبيل الأهدا
عن سيد الرسل النبي الراشد

(١) قوله ان كان ذا تشريع - أي ان كان مسلما فان المسلم هو الذى يتبع أمر الشرع

عن بُرْد أربعة قد اخذا (١)
أيضا وعسفان لقصر السنة
أربعة فى قول أهل الرش
مسافة كانت وبين مكة
لاقصر للمكي مع من عَرَفه
فى خبر جاء بلا نكران
فى خبر جاء بمعنى متضح
وغيره فمن نوع ذلك الخبر
بحث أتى بجامع الكلام
وحققوا عندهم المرضيا
أوردها المعارج السفر الأجل
طال مقامنا بمنقول الأثر

لاتقصروا بأهل مكة إذا
ومثل ما يكون بين مكة
وذلك فى اعتباره بالبرد
ومثل ما يكون بين جدة
وبين مكة وأرجا عَرَفه
بل بين جدة الى عسفان
وهكذا أيضا إلى الطائف صح
وهكذا يروون عن ابن عمر
وعند أهل العلم فى المقام
قد ضعفوا المروي والمحكي
وعملوا الوارد أيضا بعلة
فلو ذكرنا ما هناك قد ذكر

بيان الفرسخ والبريد والميل

فى قول خبر فى العلوم راسخ
فى الشرع ما يفيد للتحديد
فى بعض أحكام وفى أعمال
والفرسخان ستة لها ارسخوا
فراسخا معروفة متبعه
فى الأرض اذ يبصر للأعيان
قوته كذا تقول الفقهاء
يعجز ان يعرفه تقييدا
كذلك بعض العلماء قد ذكرا
أم سائر فى تلكم الأرجاء
أربعة الآلاف حقا لا خطأ
وأوسط المشي بلا جدال

حيث ترى التحديد بالفراسخ
وهكذا ما جاء فى البريد
والميل والتحديد بالأميال
ثلاثة الأميال معهم فرسخ
أما البريد فهو معهم أربعة
والميل مد بصر الإنسان
يميل نحو الأرض عند المنتهى
بنظر شخصا فى الفضاء بعيدا
هل كان خوذاً أو يكون ذكرا
وهكذا لا يدري هذا جائي
وهو إذا ما اعتبروه بالخطا
وهو عشي أوسط الرجال

(١) قوله : إذا عن برد أربعة أى إذا قصرت المسافة عن أربعة برد . أهـ .

مثل الخُطأ أربعة فاستمعا
فهى ذراع هكذا لها اثبت
عشرون ألفا بالحساب الوافى
حد لهذا القصر لا إتماما
والعمري فافهم الدليلا
لانه لا نازل أو عالى
يزيد بالنصف لدى أهل النظر
أو بثلاث بعضهم أفادا
قد حُدِّدت عند رجال الأثر
معتدلات ولها فانتهى
لست شعرات بلا اشتباه
من بهم يرتفع الاشكال
من جامع المصريقال الابتدا
فالبعد منه فخذ الافاده
اذ هي مستقر كل نازل
أي لشيوع مقصد الايطان
اذ لم يكن من وطن يحوى السفر
من طيبة لا من سواه يذكر
فاتبع الحق بصافى الفكر

وباعتبار الذرع أيضا وقعا
أعنى بها الآلاف كل خطوة
فالفرسخان هي بالآلاف
وبعدها أربعة تماما
وبالذراع الهاشمي قيلا
وقيل ذاك بالذراع الحالى
أما الذراع العمري يعنبر
وقيل بل بأصبعين زادا
معترضات هكذا فى النظر
وأصبع ست شعيرات لها
شعيرة واحدة تضاهى
من شعر البغل كذا قالوا
والخلف فى الذرع واين المبتدا
لانه المحل للعباده
وقيل من مجتمع المنازل
وبعضهم حدد بالعمران
وأظهر الأقوال هذا فى النظر
لأن ذا حليفة يقدر
وذاك واضح لأهل البصر

القصر دون الفرسخين

فيه من القادة أخيار السلف
من البيوت فى الفضاء المنبلج
كما حكى ذلك ابن المنذر
من عمران المصر أولا لم يحز
كان نوى قبل تمام الحد لن

والقصر دون الفرسخين مختلف
بقصر بعد ما يكون قد خرج
وذا عليه قومنا فى الأثر
وصحبنا كذا قالوا إن برز
بشرط لم ينو إقامة فإن

يقصر والبحث لنا تقدمنا
وقيل بل يقصر حينما خرج
وقيل لا يقصر إلا عندما
والحق لا يصدق اسم السفر
لأن اسم السفر المشار
وبعد ما يخرج من عمران
هنا يقال فيه هذا سافر
من قولهم أسفرت المرأة عن
وقيل قبل الفرسخين يمنع
كيف يكون القصر قبل الحد
فبل تمام الحد فالإتمام
قال بهذا من صحبتنا المفضل
وان رأس الشيء منه يحسب
ورجح الامام عند ما خرج
لأن خير الخلق كان قد قصر
كذا علي كان يقصرنا
ومع رجوعه إلى الكوفة من
قيل له الكوفة هذى هل ترى
فقال لا أو ندخلها اعلمنا
إلا اذا صح دخول البلد
والعمران النخل والمنازل
منها الخروج وإليها المرجع
بشرط الاجتماع فى المنازل
أما البيوت المتبعثرات
وما يكون بينها والقرية
لم يعط حكم العمران فاعلمنا
والخلف فى مزارع تتصل

فى الفرسخين وهما الحد اعلمنا
من منزل له به كان ولج
تنقطع الاصوات عنه فافهما
عليه فى العمران أصل الحضرة
إليه عند قادة الأخيار
ببلاده يبرز للعميان
منكشف لناظريه ظاهر
جهالها اذ تكشف الوجه الحسن
قصر له اذ ذلك الحد شرع
والحد قيد القصر فما عندى
عليه قد قالت بهذا أعلام
اذ لم يكن فى سفر اذ يفعل
فهو براس الحد أو ينقلب
من عمران وعليه قد عرج
عند خروجه روى أهل السير
وهو يرى البيوت فاعلمنا
أسفاره ما زال ايضا يقصرنا
انا قضينا الآن هذا سفرا
لأن هذا الحكم لم ينحسب
تنقطع الاسفار عنا فاقتد
يكون فيها نازل وراحل
لأنها للناس طسرا تجمع
مصطكة لراحل وأهل
لم يعتبرها القادة الهداة
من الخراب قاطعا للحجة
والنخل هكذا يراه العلماء
بالعمران عنه لا تنفصل

وقيل لا لمقصود قد عُنُ
لم تثبت في ساير الأحوال
وخلفه الزروع غير حائل
وقيل لا لئلا انفصال انجرما
فالحكم قد عم فع الدليلا
وقيل لا والحق لا يستنكر
فخارج عن بلد نسميه
جاءت به عن الهداة الكتب
وبالبلاد أدرك اتصلا
وهو من العمران قال النجب
مشيا وان رام بان يطيرا
كذلك قال العلماء في النهج
في العمران وله الكل اتبع
يقصر في قول لشيخ ذمر
عن البلاد غار في الفدافد
يشمله لو طال جاز إن قصر
كحكمه في رايه يجعله
نحلا وكان بالبلاد اتصلا
حيث هنا بالعمران ارتسا
بعض ببعض هكذا تفصل
في الاعتبار مع أولى الرشادة
لو طال صقعها ولما تنفرد
من بعضها ولم تكن متصله
يأتى على استقلالها الزامها
مثل سمايل أتت في باها
من حاجر بها وكذا الدساكر
بقسمه الوادى بها اذ يزخر
نحلا فبالغرس هناك التيسا

قيل من العمران تحسبنا
لأنها عمارة في حال
والسور إن أحاط بالمنازل
فالكل بالعمران يدعى فاعلم
لو كان في الزروع نخل قيلا
والسور قاطع يراه الاكثر
وقيل ان لم تشملن التسميه
أو تشملنه فهو منها يحسب
وعاضد النخل إذا ما طالا
لبلد اخرى فنها يحسب
من سار فيه لوناى مسيرا
فهو عن العمران لما يخرج
فهو ولو إلى خراسان وقع
وقيل ان جاوز حد القصر
لعله راعا انفراد العاضد
لا أهل فيه فلذا حكم السفر
وبعضهم حكم المحاذاة له
وفارغ الارض اذا ما فسيلا
فحكمه من البلاد فاعلم
وفي قرى كثيرة تتصل
فحكمها كقرية واحدة
مثل قرى الرستاق حكمها اتحد
اما اذا تقاربت منفصله
مثل بدية لها أحكامها
وقرية يقطعها واد بها
وهى بجاجرين من يسافر
فتلك قرية ولا تعتبر
لاسيا متى تراه عُرسا

فالكل قرية ولا فرق اعلمها
اذا خرجت الحكم واحد فلا
والاعتبار في حدود الباطنه
بقصر ان خلف للمنازل
او لم يكن نخل فيها خلفا
ولا اعتبار بالبيوت تنفرد
او كانت البيوت في الطويان
كذلك لا عبرة بالمزارع
بعض هنا وبعضها هنا
وبعضهم قال حدود الباطنه
أهمها طبعاً مجارى الأودية
لذلك حددوا صحار في الأثر
اما من الشرق لها وادي مجز
والعمران إن يك امتد ولو
فكيف لا يرون في الباطنه
نعم هنا البيوت لم تتصل
وخرج القصر أبوسعيد
معناه ان طال مدى العمران
قاس على القصر لدى الخراب
ان الخراب فهو عرض الحد
وفي الضيا يقول ان الأودية
والشجر الملتف في الغابات
ولا يسرى الصبحي هذا الحكم
ذلك في أودية بنزوى
قال اذا لم يك لم يتصل
وراكب البحر متى ما ركبا
لو كان حاذى وطن الانسان

والوادي منها في اعتبار العمل
تقصر خلف الوادي فيما اصلا
لمن بها من الرجال قاطنه
أو خلف النخل بجانب الساحل
أحياءه فالقصر جاز فاعرفا
مبعثرات في الفضا وفي البلد
لا في اجتماع الناس والمكان
في جانب لم تدخلن في جامع
أحكامها مشمولة كذا كما
أودية تفصل فيها القاطنه
قواطع بالانفصال قاضيه
بوادي صلان من الغرب اشتهر
يقطعها ولحدودها يحز
إلى خراسان فقصر لم يروا
والاتصال ظاهر القضية
بعضا ببعض فهنا القصر اجعل
أي في العمارات مع التمديد
يجعل هذا قاطع الأوطان
والامر لا يخلو من اضطراب
والعمران قد أتى بالضد
قاطعة لواجبات التأديه
قواطع يكون كالغافات
لكن عليه قال أن يُتِمّا
كلبوه والأبيض فيها يروى
به خراب هكذا فاحتفل
يقصر حالا في اعتبار السجبا
فالحكم هذا دون ما نكران

فلا يتم فى المقال الأهدا
لأن حكم البحر لم يستنكر
فحكمه كالنأى بالاميال

ولو أقام فى المكلا عهدا
ان كان خارجاً لقصد السفر
فالبحر قاطع بكل حال

الرجوع قبل الفرسخين

لفرض قام به سديد
من عمران كان فيه قد درج
ولم يجاوز ما لقصصره شرع
ما حكم ما صلاه مع اهل الهدى
وليس تكفير عليه يجعل
وبإباحة الدليل المرعى
بحيث ما يلزم شرعا فاسمع
لأنه بالبطل ليس يوصف
على سواها حيناً قد فعلا
عليه مما لرجوعه اقتضا
له الرجوع يكملن ما عقدا
اذ غيّر النية عما عزمنا
ويكتفى به وتم فعلا
ثم بدا له الرجوع فرجع
فقيل بالتام كان فانظر
والحق لا تراه بطلا أضحي
فى الدين بل من فعل أهل البدع
والوقت باق أدرك الامكانا
تأصيل اهل الحق يُنشى البدلا
وقت لها فى رأى كل النبلا
أدركه فى المصر بالالحاق
بدا له الرجوع قصداً للبلد

وخارج للسفر بعيد
يقصر للصلاة بعد ما خرج
فان بدا له الرجوع فرجع
أعنى به الحد الذى قد حددا
منهم يراه باطلا فيبدل
لأنه صلى بحكم الشرع
ونقضه لأنه لم يقع
وقيل لا نقض عليه يعرف
وأنما صلى على السنة لا
ولا يضره الذى قد عرّضا
وشارع فى فرضه ثم بدا
ثم يعيد للصلاة فاعلمنا
وقيل بل يبنى على ما صلى
ومن يكون للصلاتين جمع
فيه الخلاف وارد فى الأثر
لأنه صلى بوجه صحا
لأنه تناقض لم يُشرع
وقيل مها دخل الأوطانا
يعيد ما أدرك وقتها على
لأنه قد كان صلاها ولا
أو أن وقتها هناك باقى
وان يكن آخر للأولى وقد

وكان قد جاوز حد السفر
وبعدها يصلين تماما
وقيل بل يصلين تماما
من حيث الاشتراك في الوقت معا
لأنه آخر للأولى على
والحق لا يكون باطلا ولا
والحق لا يزال حقا أبدا
وحد الفرسخين مهها وقعا
أعني يصلى سفراً أى قصرا
لو كان من تلك البلاد قد بقى
لأن حد السفر المعتبر
وهذه عمارة لم تتصل
فلا يضره اتصالها على
وبعضهم قال يتم فاعلما
قالوا نرى بعض عمارة البلد
كأنه لم يخرج من الوطن
كأنه بين عمارتين
وأول القولين عندي أرجح
وفى مسافر أطال السفر
يبقى على ذلك ما لم ينوين
والمالكين مع الشوافع
إذا نوى أربعة أياما
أما أبو حنيفة يقول
فإن نوى إقامة خمس عشر
وقد مضت حجتنا عليهم
فلا نعيدها هنا ونكتفى
كان النبي يمكث الأيام

يقصر للأولى ولو فى الحضر
صلاته الأخرى فع الإلزاما
تلك الصلاتين ولا ملاما
وهو وجيه وفق ما قد شرعا
وجه يصح فى اعتبار الفضلا
يكون حقا باطلا إذ بطلا
والاعتبارات تراعى فى الهدى
فى وسط قرية فبعض أجمعا
اذ جاوز الحد فراعى الأمرا
نصف او الثلثان عن تحقق
قد تم فى تحقيق أهل النظر
بعمران مصره الذى انفصل
هذا ولا نرى عليه بدلا
للاتصال حيث لم ينجزما
تدخل فى أميال ذلك البلد
اذ لم يتم حده الذى زكن
لم ينفصل عن سفر بالعين
وهو الذى له الهداة صححوا
ولم يزل يصلين سفرا
اقامة هناك لو طال الزمن
على خلافنا بذى الموضع
اقامة صلى بها تماما
جاز له القصر وذا عليل
صلى تماما هكذا عنه ذكر
فما مضى من نظمنا مقدم
بما مضى من قول أهل السلف
يقصر لا يصلين تماما

عجل للرجوع والامر ثبت
يبقى كذا والحق لن يرد
وقد مضت بذاك قال السن
بذاك وهو الحق قولاً رجحاً
أقام مدة بحال السفر
وخمسة من أشهر تماماً
ذلك عنه واضحاً بلا فند
ما كان قد أتم فيها البتة
هناك هكذا وفيه الاتسا
فى فارس أقام طائل الزمن
صلى تماماً طول ذلك الزمن
عن ركعتين هكذا عنه ورد
شهرين بالشام ومن أهل النسك
هذى هي الآثار فادر الحكما
بغير ما نص عليه ينطق
عند الهداة العاملين الكل
وهكذا يوجب للقصر النظر
للتابعين فى الورى نهج الهدى
اذ خالفوا الحق إذا لم يقصروا
عن حوزة الاوطان مسرعاً عرج
أدركه فرض بأميال الوطن
عندهم محرراً تلفيه
لم يقصرون فى خارج به أخذ
عكس رجال الشرق فاعرفه هدى
قصراً وعاد لبيان السنة
إذ ذاك قد كان لهم يعلم
فلا يكون حجة فى النظر

حتى إذا أغراضه قد انتهت
يفهم منه لو أطال العهدا
وهكذا ايضاً يقول الحسن
ولو إلى عشر سنين صرحاً
كذلك عبد الله نجل عمر
بأذربيجان أقام عاماً
كان يصلى سفراً كذا ورد
وفى رواية يقال سته
ذلك من تلج لهم قد حبسا
وهكذا قد نقلوا عن الحسن
عند فتى سُمرة ولم يكن
قد كان يفرد الصلاة لم يزد
وأنس قد كان مع عبد الملك
يقصر للصلاة لم يُتَمَّ
ولا يقيّد الدليل المطلق
والظاهر استمرار ذلك العمل
والحق هذا لا سواه فى الأثر
بمثل هؤلاء صبح الاقتدا
ومن يرم لهم خلافاً يخسر
وراجع من سفر وقد خرج
ولم يصل خارجاً قصراً فان
فالقصرها هنا الخلاف فيه
بعض يقول لا يصح القصر إذ
مع صحبتنا من أهل مغرب الهدى
منشؤه صلى بذى الحليفة
ونحن لا نقول هذا يلزم
علمهم بذاك حد السفر

يصلين قصرا إلى ان يدخل
أو يصل السور أو الصباح
وهكذا يقول اهل العلم
ومن غدا للقصر يحال كمن
يقم في مزرعة قريبة
فلا يجوز قصره اذ هربا
وهارب يوما عن الحق يرد
وراجع من سفر وقد دخل
ولم يصل خارج العمران
ومع عدم الماء إلا في الوطن
أيدخل البلاد للماء لكي
أم يتيمم بالتراب
حكى الامام السالمى العلم
يدخل للبلاد للماء ولا
دليله كان بذلك الطلب
ولا يصلى بالتراب اذ وجد
أدخله له هناك الطلب
فان يصلى بالتراب يبدل
لا بالتراب فإذا كان جمع
وكان للأولى مؤخرأ إلى
قالوا متى يدخل في الأوطان
وذا هو القصر بأفراد وان
قال فلا اضاعة في الحال
فان نوضا عاد في الأميال
وان يقولوا فوّت الوقت متى
فوّته لعارض كان عرض
والعارض المذكور فهو الطلب

عمران داره كذا قد نقلا
أو منزلا كان له استباحا
على الصحيح فاستفد بالحكم
يجاوز الحد ومن يرجع
من وطن له بهذى البلدة
من واجب عليه يوما وجبا
إليه رغم ماله كان قصد
أوطانه ووقت فرض كان حل
يتمها ان كان في الأوطان
والوقت للصلاة كان قد زكن
يصلى بالماء فهل عليه شيء
ويفعل الصلاة من ذا الباب
عن شيخه الصالح فيما تعلم
شيء عليه ها هنا فاحتفلا
هنا مكلفا كما في المذهب
للماء حوله وما كان فقد
والذكر بأمرنه ايضا يطلب
صلاته بالماء تلك يفعل
هنا الصلاتين كما الله شرع
ثانية والحال هذا حصلا
أضاع للواجب في الإيمان
بالجمع فالحال بحاله زكن
ان جاء للماء بسلا جدال
يقضى الصلاتين بلا جدال
كان لاجل الماء ها هنا أتى
وهو هنا الماء متى الترب رفض
للماء هكذا تقول النجب

للماء فى الاميسال معهم فاعلم
للماء منقول عن الاماجد
وقت الصلاة وهو فى العمران حل
لودخل الوقت نرى الاتماما
عليه فالاتمام ها هنا ثبت
أوقَصِر الصلاة وهو فى الحضر
فالجهل لا يجعل ذاك حلا
وذو انتهاك مثله أو أعظم
شئ عليه عند كل الفضلا
مخالفا لغيره هناكا
وهو بأحكام الامور عارف
رجوعه لكل ذاك ههنا
يقول كالناسى لذاك الفعل
فى أثر الأصحاب يذكروا

فهو وان كان بحكم المعيد
لكنه هنا بحال الواجد
ومن أتى من سفر وقد دخل
يصلين فى وطن تمامما
لو كان خارج البلاد وجبت
ومن أتم وهو فى حال السفر
ان كان جاهلا او استحلا
ببدل والتكفير أيضا يلزم
أما الذى استحل ان تاب فلا
لأنه دان بحل ذاك
مُخَظَّئاً لمن له يخالف
أخطأ فى التأويل عند العلماء
وبعضهم يعذر أهل الجهل
وذلك للصبحي ينسبنا

الأوطان

فرض على الأمة فى الإيمان
عهد حياته به كان قطن
كل مكلف به يلتزم
لجاز لانسان محيا القصر
ويدركن بفعله انتعاشا
أكان فردا أو أخا امامه
يقصرها ليبلغن القصد
وفاعل له عسده الربح
اذ كان فى الاوطان عمداً قد قصر
أوطان الدنيا بقصد السكن
حيث مسافراً دوماً قد غدا

ان اغاذ صالح الأوطان
وكل انسان له طبعاً وطن
يلزم فى أول ما قد يلزم
لوصح إهمال لذاك الأمر
يقصر طول عهده ما عاشا
فيكتفى بالقصر فى الاقامه
أو كان فى جماعة أو فردا
والحق ان ذاك لا يصح
أضاع دينه وخاب وخسر
ولا صلاة للذى لم يوطن
ولا يصوم رمضان أبدا

ينحط عنه أى حال ظاهر
من أصلها بمثل ذى القضية
مخالفة لسنة الأمين
قال أتموا يأهيل مكة
وفيه قد أبدى أخى الوطن
يعد من خصائص الإيمان
فى هذه الأوطان عن إثبات
ولونأت فى شاسع الفجاج
تشملم فى حكمها الأوطان
فى ذينك الحالين بالسواء
أوطانه فى صالح الأمصار
يستوطن مسكنه فى رحبها
كاملة فى كل معنى ياترى
لكل ما النفس إليه طامعه
كل غشوم مانع للشرع
لا يخرج منها فيخلى الموطنا
ولا يعودن بحال ضغط
بقهره عليه حين أزعجه
به وللاوطان حق كُملا
واجتلدت بالسيف والسنان
بكل معنى رابق مستحسن
والدين قد حض على حفظ السكن
ووردت فيه صحاح السنن
قيل نعم ذلك مما شرعا
عند إبابه وذاك قد عقل
ونحوه من موضع معلى
من المصلى بل يصح أكبرا

وكل ما حط عن المسافر
فتسقط القواعد الشرعية
والحق هذا باطل فى الدين
فانه استوطن للمدينة
فاننا سقر بهذا أعلننا
وان حب هذه الاوطان
وتتبع العبيد للسادات
كذلك الزوجات للأزواج
كذلك البنات والصبيان
فيتبعون منهج الأباء
ويقصد المرء إلى اختيار
يختص قرية من القرى بها
وينبغى يختار فى أوفى القرى
أسواقها قائمة وجامعه
قام بها سلطانها لردع
بها الاطباء إذا أمر عنى
لا يخرج منها بغير قحط
إلا اذا العدو يوما أخرجه
أو أى ضر كان يوما نزلا
تفانت العرب على الأوطان
ورددت أشعارها فى الوطن
وكررت غيرتها على الوطن
وقد أقر الشرع حكم الوطن
وهل هنا يخص منه موضعا
كمسجد ينزل فيه ان نزل
كالدار والبستان والمصلى
لكنه لا يجعله أصغرا

ما كان للأقذار يوماً جُعِلاً
ونية اللفظ بمعنى الحب
أشد في التقرير عن بيان
مرافقا للنية القلبية
أوينوى ان يقيم فيها زمنا
يقيم لا ينويه باستيطان
والكل عن سكناه لن يستثنيا
من تجر وساير الأموال
أي بأملون للرجوع مثلاً
مقامهم بل عهدهم قليل
يشنون للرجوع فيها العزما
وعطلوا الفرض بهذا النظر
تعليلهم بوقع فى الملام
لمدة كالقبض للزعامة
أو يهلك الجاير أو ينخلع
أو قليك سلطانه كبير
أو يتبدلن هناك الأمر
لانه حاول منه أمرا
ومن له أقرت الأعلام
عليه سكتناها تماؤه شرط
مع شرطها عليه فافهم علته
يطول حبسهم بها لمدة
ولا يصلون هناك قصرا
ونحوه بهم يطول الأمد
اقامة فيها تسوده النوى
لانها الحجة فى القضية
لأجل ما يلزمه ولا فند

ولا مواضع النجاسات ولا
ينويه موطننا بقصد القلب
وقيل ان النزاع للأوطان
ينزعه بالنية اللفظية
ان اتخاذ الدار يوماً وطنا
لا غاية لذلك الزمان
مثل الذين سكنوا إفريقية
عاشوا بها فى مطلق الاعمال
ولم تكن عمان إلا أملا
فإن أتوا عمان لم يطيلوا
يأتون مثل الزائرين ثا
وقد تذرعوا باسم السفر
ليس لهم ذلك فى الاسلام
ومن يقررن له إقامه
أو تنفقن سلعته ويرجع
أو ريثا يرضى له الأمير
أو ان يموت عمرا أو بكر
فذا ونحوه يصلى قصرا
أفتى بهذا جابر الامام
وناكح المرأة وهي تشتط
يلزم ان يعاشرن امرأته
وهكذا أهل الجنابات التى
يلزمهم بأن يتموا قسرا
كمن نفي بالسجن أو يخلد
وناكح فى بلد وما نوى
صلى قصراً تبعاً للنية
يل بل يتم فى هذا البلد

وهو ضعيف والصحيح الأول
والخلف فى تعدد الاوطان
بعض أجاز له بلا عَدَد
لوارد عن سيد الرسل ورد
مسافر يقصر حتى يعزم
ولم يخص بلداً من بلد
فعندما يعزم للاقامه
يصلين هنا إذا تماماً
وبعضهم أربعة الأوطان
فهو على الزوجات قيس فاعلم
يقم مع زوجاته فى مأمن
وهو قياس لم يزل معلولا
لان حصره بذلك لم يتم
حيث له يزيد أوطانا آخر
ومع صديقه وحيث يربح
والجمع للزوجات لا يناسب
لا تشبه الاوطان للزوجات
وللقياس عندهم تناسُب
والجمع معناه ما لم يُعقل
وقيل بل ثلاثة الأوطان
كان ابوسعيدنا عليه فى
نزوى وِسْلُوتَ ومثلها كُتْم
ووطن فقط عند الأكثر
وهل لذا التحديد من دليل
وللنسا فقط عندهم وطن
وقيل بل اثنان ما للزوج مع
وقيل بل لها كمثلى الرجل

وجلهم عليه ايضا عولوا
بين رجال العلم والعرفان
ان شاء ان يوطن فى أى بلد
نصا يُفيد ذاك مقبول السند
على إقامة وثم تما
فدلنا ذاك على التعدد
فهو مقيم يمنح أحكامه
لانه فى أرضنا أقاما
يرى له لا غير من أوطان
فى كل قطر زوجة لها انتمى
وفى مقام باعث للسكن
لانه قد خالف الاصولاً
من أوجه عديدة ولا جرم
مع أمه واخته له استقر
حينئذ تقييدهم لا يصلح
أوطانه اذ مالها مناسب
من أوجه عديدة الجهات
وليس ذا منها ولا يناسب
او عقلوه فافتراق العلل
إذا أراد وَسْعَ الاستيطان
ما نقلت لنا رجال السلف
أوطانه وكان فى الدين عَلم
ليس له أكثر أيضا فانظر
عن النبى السيد الجليل
كالزوج لا أكثر فى قول زكن
ما شرطته والشروط تتبع
ان لم يكن زوج لها فاحتفل

وان تكن اوطانه تعددت
فحكها كواحد فقط لا
والخلف فى السياح فى البلاد
قد قطعوا الاوطان ما هم وطن
قيل على القصريعيشون متى
إلا اذا ما اتخذوا لهم وطن
وقيل حيث ينزلون فالوطن
والقصر معها رحلوا ولا خفا
والقصر لا يصح إلا بعد ما
ورخصة القصر من البارى على
لذا قالوا وطن السياح
إن وضعوها وجب الإتمام
ووطن القاضى كذاك الوالى
الا اذا ما عُينوا لمدة
وكان عمال رسول الله
لا يقصرون فى محل العمل
ويتولون الصلاة بالورى
ولا يؤوم المرء فى سلطانه
معناه للوالى كما للقاضى
مثل الامام لا يؤمه أحد
وهكذا والى الامام ان أذن
فحكم واليه كحكمه وقع
فإن يسافروا عن الولاية
فيقصرن هكذا أو وصلوا
كذا ان عادوا إلى مقر
وان تكن مسافة الولاية
فيقصرن ان يكونوا خرجوا

لكما أميالها تداخلت
أكثر فى اعتبار كل الفضلا
كسائر العُباد والزهاد
ولا قرار لهم ولا سكن
قد قطعوا الاوطان حكما ثبتا
فيه يتم من هناك قد قطن
لهم هناك إذ غدا مثل السكن
وذاك أولى بهم فلتعرفا
صحت له الاوطان أمر فيها
هذا جرت الحكمة لم تجهلا
عصيتهم صح بلا جناح
عليهم قالت بذا الاعلام
حيث استقرت قدم الأعمال
فالقصر واجب بغير مربة
والخلفا أيضا بلا اشتباه
وهم هنا الأصل لنا فاحتفل
فى بلد أمرهم فيه جرى
إلا بإذنه وفى مكانه
أمر به هنا يكون راضى
إلا بإذنه به النص ورد
له الامام غيره يؤلّين
لانه له يكون قد تبع
وجاوزوا إذ ذاك حد الغاية
أوطانهم وباتمام عملوا
أعمالهم لم يعملوا بالقصر
تربو على تقرير تلك الغاية
وجاوزوا الحد وهذا المنهج

وقيل جاز القصر للولاة
لأن أصل عمل القاضى هنا
فاصله فى اغلب الاحوال
ألا تراه ان يكن قد عُفِيَا
لم يبق للتوطين وجه يعتمد
أعني قد اختار البلاد والسكن
لذا أشار العلم الصبحي
أما شراة قد نووا لن يرجعوا
اوطانهم سيوفهم ان نزلوا
فهم مسافرون والأوطان
ان رجعوا لباعث لهم دعا
والبدو حيث نصبوا للأعمده
فينصبون لخيام فهنا
ان نصبوها ليقيموا فاعلما
ووطن المرء المكان المستقر
وصاحب السفن سفينه وطن
يصلى فى سفينه تماما
او عين الاوطان ما قد عيننا
ووطن الراعى يقال الغنم
وقيل ان كان له يوما وطن
ان جاوز الحد يصلى قصرا
ويقصر البدو اذا لم يسمع
يقصر حتى يسمع الاصواتا
لأن بالاصوات قد يستأنس
وكشرت أقوال أهل العلم
من حيث ان الدين لما شُرِعَا
ووردت أحكام خير البشر

وهكذا يقال فى القضاة
ما كان يوما وطننا تعيّننا
مسافر فى مثل هذا الحال
من عمل هنا وعنه نفيا
إلا إذا نوى بتوطين البلد
لذلك ينوبها له هنا وطن
وهو وجيه أصله قوى
عن سيرهم وصبرهم تدرعوا
كان التمام فرضهم أو رحلوا
قبورهم لا غير أين كانوا
يوما أتموا ها هنا فاستمعا
اوطانهم بنصبها مقيّده
يلزمهم حكم التمام فافطنا
أولا فللقصر ترى الكل انتمى
فيه وذا للبدو طراً والحضر
يقصر إن فارقها إلى السكن
ان لم يعين وطننا لزاما
يلزم ما كان لم يعينا
يصلى أربعا على ما نعلم
يرجع فيه وبه قر السكن
او عاد فالإتمام معهم أخرى
اصوات حيّه كما فى المرجع
من حيه ان جاوز الميقاتا
كالعمران هكذا قد أسسوا
فى البدو وامتدت فتاوى الحكم
فالعرب بدو غالبا فاستمعا
فى البدو حسب الحال منهم فأنظر

بما كفى والله حقاً نشكر
وقت الصلاة أن حكماً فاعلماً
تلك الصلاة وعليه الأكثر
يقصرها لذلك أيضاً فانظر
فاربعاً يصلين كذا نرى
ليس له فيها مع الحق أثر
قد وجبت على صحيح النظر
معها فلا بالجمع ليس يأتي
يصلى للأولى ولو قد جمعاً
ذاك عن الأئمة الأسلاف
صلى فيؤمنن بالتتميم
أو يُفرد المقيم وهو أوسع
عديدة لمثلها فانتبه
ان يجمعوا الصلاة ان أمرألم
أوسلس البول هناك جائي
والدين يسر قُرّر الجوازا
على عباده بأوفى النعم
إذا دعا داع وعن يسر خرج
أمرأً ولكن من بالارشاد
وصح علمها لديه في السفر
لأن وقتها هنا لها أقصر
وذاك اصل واضح ما انها
وصح علمها بحال السفر
قد فسدت والحال لم ينهها
عن أصلها في رأى كل السلف
والكل سنة بنص ظاهر
متى اراده بلا تضييع

نعرض عن ايرادها ونصدر
وخارج لسفر من بعدما
يصلى اربعاً وليس يقصر
وقيل ان جاوز حد السفر
اما اذا لم يتعد السفر
وقيل لو كان تعدى فالسفر
لا وجه للقصر متى فى الحضر
وهل له يجمع للصلاة
وقيل بل جاز ولكن اربعاً
ويقصر الاخرى بلا خلاف
مثل مسافر مع المقيم
والجمع والافراد كل يسع
إفراده أولى به من أوجه
وهكذا أهل الضرورات لهم
كالمستحاضات من النساء
وكل ما أشبه هذا جازا
وذاك من فضل الإله المنعم
ويرفع الله عن الناس الحرج
ما ضيق الله على العباد
ومن نسي الصلاة وهو فى الحضر
يصلينها صلاة سفر
وهكذا العكس تقول العلماء
أوفسدت يوماً صلاة العصر
يصلينها حضرية كما
اذ أصلها ذلك لم تختلف
والجمع والافراد للمسافر
وتلزم النية فى الجميع

ومهمل النية آثم وهل
وفاصل بين الصلاتين مُنِع
لو كان من جنس الصلاة فاعلموا
وبعضهم فى الشغل ان لم يتصل
والاكل والشرب هناك امتنعا
أما اليسير ليس فيه من حرج
وصح فى جمع عن المختار ما
والعمل اليسير أيضا وردا
صلى بهم فرض صلاة المغرب
وبعد ما حطوا الرحال قاما
وهو شهير فى الهدى قد نقلنا
فكان اصلا فى المقام يعتبر
والجمع فعل المصطفى فى عرفه
وهل يصح فى سواهما وقع
أجازه الصحب لأرباب السفر
والشورى قد قال به وأحمد
كذلك اسحاق كمثل أشهب
وبعضهم يمنعه معا سوى

يبطل ما صلى فقد قبل بطل
بركعة ونحوها إذا ركع
والنقض قد يقال ان تكلم
عهده به قال لنا لم تبطل
ونحوه عندهم لم يسع
لما عن الشارع فيه قد خرج
يُبيح للكلام ان تكلم
عن خاتم الرسل امام الاهتدا
وقام للمناخ كل الغرب
بهم وصلى للعشا إماما
عن سيد الخلق امام النبلا
بنى عليه العلماء فى الأثر
وهكذا يقال فى المزدلفه
خلف عن الهداة والحق يسع
وهو عن الاكثر عندهم شهر
والشافعي العالم المجد
ولم يكونا من رجال المذهب
فى عرفات هكذا بعض روى

الجمع بين الصلاتين

والجمع ضم الظهر للعصر لكي
والضم للمغرب مع فرض العشا
وحكمه الجواز إذ لم يجب
وهكذا أصحابه الأخيار
والتابعون من فحول العلماء
وهكذا الشورى يرى وأحمد
كذلك اسحاق يرى وأشهب

يصلينها معا وقت العشي
أو عكس الأمر وذاك قد فشا
وشاع ذاك الحال من فعل النبي
ومن بهم يتضح المنار
أهل الهدى فى الدين كشافي العمى
والشافعي وهو حبر أجد
كمثل مايقول ذاك المذهب

وبعضهم يمنع إلا ان يسكن
وهكذا يقول فى المزدلفه
ونسبوا ذاك إلى الشيخ الحسن
كذا أبو حنيفة عنه نقل
والمالكيون يقولون إذا
والليث هكذا يرى ولا جرم
وقيل يختص بكل راحل
وذاك قول ابن حبيب المالكي
وقيل يختص بأهل العذر
وذاك محكى عن الأوزاعي
وقيل جاز الجمع بالتأخير
يروونه عن مالك وأحمد
وقيل فى أسفارنا الطويلة
هذى هي الأقوال فى الآثار
والحق عندنا حديث أنس
ومثله روى معاذ بن جبل
يجمع بين الظهر والعصر معا
يقدم العصر إذا ما أخر
وقيل ان كان ارتحاله وقع
او كان من بعد الزوال قدما
والحال كل ذاك مما صح
ومن اجزنا قصره نجيز له
والجمع والافراد أين الأفضل
من طلقت رجعية لم تنتقل
أما التى بانئت بوجه قالوا
فإن تكن مجلوبة ليست تم
أو وطنية على الأصل العمل

فى عرفات ساغ ذاك فاستن
كمثل ما يقوله فى عرفه
من قومنا والنخعي عنه زكن
وصاحبااه عنها أيضا حمل
ماجد فى السيربه قد أخذ
فالحق عند المسلمين قد علم
ولا يروونه لكل نازل
وهو قريب من مقال مالك
كمريض يمنع معهم فادر
من قومنا من تابع الأتباع
لا غيره فى نظر شهر
واختاره ابن حزم المجتهد
لا فى قصير وهو واهي العلة
عن قادة العلم أولى الأبصار
جاء به يضبط مثل القبس
عام تبوك جمع الهادى الأجل
ومغربا مع العشاء جمعا
للظهر هكذا سبيلا شهرا
قبل الزوال كان ذاك قد صنع
وهكذا عادته لتعلم
ولا نرى ما خصص الأصحا
جمعا وذى قاعدة مؤصلة
كل له رأى هنا مؤصل
عن أصلها كذاك فيها قد نقل
صلاة نفسها ولا تحال
تصلى قصرًا حيث عقدها انصرم
قاعدة برهانها معهم عقل

وفى مينة بحكم أصلها
وهذه قاعدة مطرده
وأمة تتبع للزوج متى
أما اذا أمسكها أو اشترط
وحيث كان زوجها والسيد
فحكمها حكمها ولا خفا
والاصل قائم هنا متضح
ان حررت فالأمر أمرها كما
وامرأة تزوجت بالبدوى
اولم تكن كمثله فالأصل
ليس لها للبدوى تنكح
تشتط السكفى عليه فى الحضر
لانها قارفت الكبير
فيها وعيد من امام الحق
ومطلق العبيد للسادات
ويتبع الاولاد للأباء
وبعده له الخيار ما يشا
معناه ان بنى على ما كانا
وان يكن غير ذاك الأصل
ومشرك أسلم في أوطانه
أو كان فى اسفاره قد أسلم
لا يقصر الصلاة لوفى السفر
وقيل ليس كالصبي يعتبر
يقصر فى الاسفار لا يتم

تعمل حيث أدركت لفصلها
عندهم احكامها مقيده
سلمها السيد قولاً ثبتا
امساكها تتبعه هنا فقط
حكمها بصفة مقيده
للاتحاد ها هنا فلتعرفا
حيث رضا السيد فيها ارجح
عرفت فى التحرير قول العلماء
ومثله كانت على أصل رؤى
يلزمها قال بذاك الكل
الا مع الشرط لسكنى تصلح
أولا فقد يخشى على هذى الخطر
لذاك كان حالها خطيرا
سيدنا الهادى لكل الخلق
تتبع عند القادة الثقات
حتى البلوغ صح فى الافتاء
لنفسه جواز ذاك قد فشا
جاز ولم يقترب العصيانا
كان له وصح ذاك فعلا
يلزمه الاتمام مع إيمانه
كذى الصبا يبلغ فليتما
وقيل بل يقصرها فاختر
حيث له الاوطان حكمها استقر
فهو كغيره وهذا الحكم

صلاة الخوف

ان صلاة الخوف مما شرعا فى الدين والبارى لها قد شرعا

لان حفظ النفس مما وجبا
فالدين قد كلفنا الصيانه
لا يؤمن العدو أن يغتنا
يقضى علينا فيقوم الكفر
يسره إن نال منا أمرا
والله في القرآن جهراً حذراً
قال خذوا حذرکم لا تغفلوا
لو تغفلون كان ذاك وذاً
يقضون فيكم ما أرادوا جهرا
لذلك ذو الجلال للأبرار
وحيث ان الخوف انواع أتى
لذلك هذه الصلاة قد شرع
منها صلاة الخوف وهي أسهل
يقوم بعض الناس للصلاة
يصلين ركعة ويسقف
وواجهوا العدو واقفين
ويأتى باقى الناس ثم صلى
صلى بهم ركعة وأكملوا
وللامام ثم ركعتان
وسلّم الامام ثم سلموا
وسلّموا من العدو إذ هم
هذى هي الصلاة فى المواقفه
فى صورة الصلاة لا تطيل
اما التى تعرف بالمسايفه
يزحف هذا من هنا ويزحف
حتى تحالطا بذاك الحال
ان حضر الفرض فان العمل

والصون للدين كذلك فاعجبا
والرد للخصم ذوى الخيانه
فرصة غفلة بها قد هجا
على نشاط حيث صح الضر
وبحسن ذلك أيضا نصرا
اهل الهدى من العدو فاحذرا
أمر العدو وله فاحتفلوا
فتحملن على الهداة الأعدا
فيقهرون للرجال قهرا
حذر من معرة الأشرار
منه شديد والأشد ثبنا
بحسب أحوال هناك قد تقع
عند تواقف الجيوش تفعل
مع الامام قائد الشراة
حتى قضوا ثانية وانصرفوا
له وللجند محافظينا
امامنا بهم فنالوا فضلا
ثانية لهم وتم العمل
كمثلهم من غير ما نقصان
كلهم والفضل حقا غنموا
فى بقظة ان رام يوما يهجموا
وفى روايات أتت مخالفة
بذكرها فانه تطويل
متى الجيوش قن بالمزاحفه
ذلك من هناك ليس يقف
والكل فى قتل وفى اقتتال
يكون ما أمكن فيه فعلا

هنا فلا تحديد فى الايمان
له وعند الله فى الدين عذر
لها وبالخمس أتتنا فى الكتب
خمسا وعمما فوق ذاك يعذر
مثل صلاة الميت بعضهم يرى
بعضهم سبعا هناك كبيرا
ما استطاع فى الدين ولا امتراء
فى مثل هذا الحال فى الأزمان
قاعدة قد حققتها العلما
فانه الخافى معهم قد علم
والله عن أهل الضرورات عفا
فى حال خوفه معا ويمضى

بحسب الطاقة والامكان
اذا رأى الفرصة صلى ما قدر
وآخر الامكان تكبير وجب
كل فريضة لها يكبر
وقيل أربعا هناك كبيرا
وبعضهم قال بست ويرى
والجهر والاختفاء والايماء
وكل ما انزل للانسان
والحكم شامل لذاك فاعلما
كذلك المطلوب وهو منهزم
يصلى ما أمكنه ولا خفا
يكبرن خمسا لكل فرض

صلاة العيدين

يقضيها الجميع فى الجبآن
وفى فناء المصر صلوا عندما
ويحضر الصغار والكبار
اذ ظهروا فى فاخر اللباس
ورحمة عزيزة المنال
لرهم والفضل فهو المغنم
قد اوجبت على الجميع شكرا
ويدركون منه فضلا عما
مقصده والحال فيه صدقا
وفطرة الأبدان تدعى فاقبلا
ما يبعث السرور دون ما امترا
فى هيئة تظهر سرا شُرعا
وذاك مطلوب بلا امتراء

ثم صلاة العيد ركعتان
يخرج للعيد الجميع فاعلما
يجمعون يظهر الشعار
فيشمل السرور كل الناس
فقل بفضل الله ذى الجلال
بذاك يفرح الذين أسلموا
ورحمة الله أجل قدرا
فيشكرون الله شكرا جما
والعيد فى الاسلام قد تحققا
تبذل فيه الصدقات أولا
يبذل أرباب الغنى للفقرا
فيخرجون للصلاة أجمعا
سرورهم يغيظ للأعداء

خير لنا بل ذاك عين نكر
اعباد أهل الكفر للكل انبذا
لكل دان في الورى وقاصى
بكل ما يعد فى الحرام
وفى القرى من هذه الديار
أي فى الطهارات وفى الهيئات
يلزم ها هنا بحكم الأصل
فهذه كمثلهها بلا فند
فى قول بعض العلماء الأبرار
فى غير مصر جامع فى خبر
وبعضهم يقول أيضا فرضت
وتركها كفر يراه العلماء
ولا المسافرين بل والغيدا
والاجتماع دون ما وجوب
ودعوة العيد تعم البلدا
بصفة معلومة الاثبات
عشر يقال او ثلاث فى الأثر
وبعد ما قرا أخيرا قررا
وبعد رفع فثلاث تعلم
أتمها كاملة فاستمعا
سبعما وستا هكذا اعلمنا
وبعد ما قرا أتى هناكا
ستا تماما عند ذاك كبرا
وابن مسبح لذلك اعتمد
وبعدها الخمس فراع الأثر
جارية بحسب تلك القاعدة
ذلك وجه عندهم قد شهرا

وليس فى النوروز عيد الكفر
والمهرجان مثله وهكذا
فانها فى ديننا معاصى
لا يفرح المسلم فى الاسلام
وسنة العيدين فى الأمصار
وحكمها كساير الصلاة
وكل ما يلزم من يصلى
وما به الصلاة يوما تنعقد
اما لزومها فى الأمصار
يقول لا تشريق خبر البشر
وسنة بعض يقول أكتدت
كفاية والحق هذا فاعلم
لا تلزم الصبيان والعبيدا
لكن حضورهم من المطلوب
والخير للخير يسوق أبدا
ويقع التكبير فى الصلاة
من غير تكبير الصلاة يعتبر
من بعد ما أحرم خمسا كبرا
خمسا وبعد الرفع خمسا تلزم
هذا اذا انعقد بتلك وقعا
وبعضهم قال يكبرنا
من بعد احرام يكون ذاكا
آخر ركعة وبعد ما قرا
أو عكس الامر فلا خير ورد
وبعضهم قال ثمانا كبرا
وقيل بل عشر تلتها واحده
ستا فخمسا هكذا ولا مرا

وان يشا تسعا هنا يكبر
عن ابن مسعود روه فانظر
وان تشا تكبرن أولا
وهكذا فى السبع أولا تقع
تراه فى الاولى اذا ما أحرمنا
اما الذى يكون فى الثانية
بعد قراءة يكون فاعلمنا
وقيل بالثلاث بعد الرفع
وقيل بل سبع وعشر نقلا
والسنة الايتار فى التكبير
ووقتها بعد ارتفاع الشمس
وبالزوال وقتها يفوت
وان أتى بعد الزوال الخبر
ثم تصلى فى الصباح الاكثى
ولأذان لا ولا اقامه
وأحدث الأذان فيها عندما
قد بدّلوا بذاك دين الهادى
أحدثه فى خبر معاويه
وبعضهم الى زياد ينسب
وقيل مروان وعن هشام
وقيل بل ابن الزبير فاعرفنا
يقرأ فى العيدين بالحمد وما
وان يكن يقرأ بعض السور
ومن يفته من صلاة العيد
ويقضى للتكبير عند الاكثر
والمذهب القضا لنص ورضا
مافاتكم قال أتموا فوجب

باربع والخمس بعد تذكر
ما جاء عند العلماء فى الأثر
ستا وبعدها الثلاث نقلا
هناك أربع كذا بعض رفع
مقامه عندهم قد علما
فيه اختلاف فقهاء الأمة
اكثره عندهم قد ثمنا
فى اكثر التكبير وجه مرعى
قول أبى مالك بدر الفضل
فى الأثر المعتز الشهر
الى انتها نصف نهار الأنس
جاء بهذا أثر مثبت
فانها الى غد تؤخر
لخبر جاء مع الشقات
للعيد لوقامت بها الامامه
تملك الامر بغاة لوما
من جاء بالارشاد للعباد
فى ضمن أحداث لهذا الداهيه
ذلك والأهوا هناك تلعب
فى نقل بعض علما الاسلام
أحداث هاؤلاء دون ماخفا
يسره الله فلا شرط اعلمنا
فلا اختصاص عند اهل النظر
شيء أتى به على التأكيد
وقيل لا قضا عليه فانظر
عمومه حكم القضاء اكدا
عليهم الإتمام والنص استتب

وهذه قاعدة تعمم فرضا ونفلا وعليها الحكم

خطبة العيدين

وخطبة العيدين عند العلماء وقيل بل فريضة ولا خفا وذلك يقضى بوجوبها كما يخطبهم وعظا وارشاداً إلى يبتين الواجب والمسنونوا يخطبهم بأبلغ العبارة ويتولى خطبة العيدين يستقبل القوم اذا ماخطبوا او سيفه كان عليه استندا والعبد لا يخطب لو كان صلح اما بغير الاذن قالوا عاصى والخلف فى الصلاة بعضهم نقض والحق لانقض ولاوجه له ان قيل فرض فهو مستقل وخطبة النحر تكون أطولا ذلك اذ كان الخروج يقع يشغلهم اخراج ما قد وجبا وبعده الأكل لتحقيق رسم والنحر فيه يخرجون قبل أن كذا لا زكاة فى ذا العيد لذلك التطويل فى النحر يقع بين معنى الحج والحكمة فى وافضل الخطبة ما يشتمل والشكر والتوحيد والتعظيم

تأكيدا لها الشرعي لم ينهها لازمها الهادى النبوي المصطفى حقق ذلك الهداة العلماء مصالح الدين ويهدى السبلا فى العيد حين بذكر الشؤون ويعربن عن صادق الاشاره إمامنا فى نفس ذاك الحين مستندا على عصا كالخطبا أو رمحه مؤذيا ذاك الهدى إلا بإذن سيد له منح والدين لا يفعل بالمعاصى صلاتهم بذاك ان كان اعترض لو أنها فرض فلا نبطله عن الصلاة قد دراه السكل من خطبة الفطر لمعنى عقلا مؤخراً فى الفطر قول يرفع من فطرة الا بدان عند النجبا فى نقض صوم لهم كان حتم يشغلهم أكل هناك يافطن خلاف عيد فطرنا المجيد يشرع معنى الحج حسبا شرع مشروعه على سبيله الوفى على الثنا لله فهو أفضل لله وهو الملك العظيم

من قبلنا وما بها كان ألم
وانها من أعظم الانعام
لمن أطاعه ومن والاه
والمؤمنات رحمة تنزل
على النبي معدن الآيات
ممن أطاع وله تولى
أو كان بالتكبير بدء المستدى
يبدأ جاء ذاك فى الافتاء
يبدأ بالتكبير نهجه ألزم
فى العيد هكذا بلا انكار
وذاك واضح لذى العرفان
وفى الصلاة قبلها كما وصف
فى خطبة وهو اختيار قد علم
وعند ذاك كله حسن أدب

يُذكر الناس بأحوال الأمم
ويذكر النعمة بالاسلام
ويسئل الغفران من مولاه
وهكذا للمؤمنين يسئل
ويختم الخطبة بالصلاة
وبالسلام ويعم الكلا
والخلف هل بالحمد فيها يبتدى
عند أبي المؤثر بالثناء
أما أبو اسحاق وهو الحضرمي
ان شهير خطب المختار
وعله من باب الاستحسان
وسن فى الخطبة تكبير عُرف
يجعل كله ثلاثين تيم
ما كان لازماً ولكن يستحب

التشريق

بما أتى عن سيد الأنعام
تعرف بالتشريق معهم فادر
كما نغير هكذا قد رُدا
تشرق شمس اليوم هكذا زكن
فى الشمس ذاك اليوم وهو الأمثل
خوف ضياعه بلا نكران
فى هذه الأيام طراً فافعل
من ظهريوم النحر معهم يفعل
من هذه الأيام فى رواية
وفيه تعظيم الولي السلام
نهج رسول الله صفوة الملا

والقول فى التشريق فى الاسلام
ثلاثة الأيام بعد النحر
من قولهم اشرق ثبير ورّدا
وقيل كان النحر فيها بعد أن
وقيل تشريق اللحوم تجعل
يستقبلون الشمس باللحمان
وسن فى الاسلام تكبير العلى
ذلك أدبار الصلاة يجعل
حتى انتهاء العصر فى الثلاثة
وهو من السنة فى الاسلام
يعلن ذاك فى الجماعات على

يجهر بالتكبير جهراً علناً
وقيل بل بعد صلاة الفجر
وقيل بل من فجر يوم عَرَفه
وسن تكثير التكبير اعلموا
وعندما كان الخروج وقعا
يكبرون الله جهراً فاعلموا
وهكذا حال الرجوع يشرع
فيخرجون وهم ضجيج
ان الذي بعد الصلاة يقع
ذلك في الأضحى لما فيه ورد
قد وصف الايام في القرآن
قال ابن عباس بهذا وابن عمر
أيام أكل وشراب وردا
يكبر الفاروق فيها قد أتى
ذلك في منى ومنه يسمع
ثم يكبرون لما سمعوا
ثم الذين شغلوا الاسواقا
ومنه ترتج منى تكبيرا
وهكذا كان صنيع ابن عمر
خلف الصلاة وعلى الفراش
كان على فسطاطه يكبر
لقصد اظهار الشعار فاعلموا
والحال هذا وتري الناس هنا
وان احنياء سبيل الحق
والخلف في ذلك هل امر وجب
فالاکثرون نظروا استحبابه
والحنفيون وبعض الصحب

في هذه الايام عند الفطنا
من عاشر الحج لهذا فادر
وكلهم في الدين حقا عرفه
في هذه الايام قال العلما
الى الصلاة سن ايضا فاسمعا
في حال ماراموا إذا مالزما
والحال في التشريق هذا يُسمع
اذ ذاك من تكبيرهم عجيج
في هذه الايام مما يشرع
عن صاحب الشرع بتقييد العدد
معدودة بمظهر الحسبان
وجملة من تابعى ذاك الأثر
وذكر ذى الجلال وهاب الهدى
في قبسة له كما قد ثبتا
من كان في المسجد قول يرفع
تكبيره كل لذاك يُسرع
يكبرون ها هنا اطلاقا
اذ كبروا المهيمن الكبير
رواه عنه العلماء في الأثر
وكان ذاك الحال عنه فاشى
كما على مجلسه ويجهر
وهكذا كان هداة العلما
تهانوا بذلك فينا علنا
أولى بنا لوصد كل الخلق
اي ذلك التكبير جاء في الكتب
وبعضهم قد قرروا إيجابه
قد أوجبوه هكذا في الكتب

وكان ذاك عنه مع بعض النجب
وكان شيخاً علماً مفضلاً
عنهم وللسجوب ليس ما يدل
اعنى المصلين فراع مذهبه
فى النفل والفرض كذا أفادا
حتى النساء قد كان ذاك شاهرا
كتابه الأعلى المنير الأشرف
فى هذه الايام يحلو الذكر
فاستغرق الانثى هنا والذكرة
ينقله عنه الامام أثرا
من بعد ظهر النحر لما سلما
اذ كان للحجّاج امرأ ينقل
أو أنه أشدّ ذكراً أباً
معدودة صح عن الاعلام
ذلك فى يومين معهم نقلا
بذلك الحجّاج نصا زكنا
وفاز من للحق يوما اتبع
بعد صلاتهم بيوم النحر
أخرى صلاتهم بهذا المقام
بهذه الايام فى الشهر
باسم منى على الشهر فاعرفوا
والحصر فى الميثام لا يختار
وهو الذى يراه منا العلماء
قد وردت فى ثابت الأخبار
والحق فالأكثر أوفى إسماء
فى أي حال دون ما تحدد
فهو أحق برضى الإله

أما أبو الشعثا يراه لم يجب
كذلك موسى بن علي قال
فى جملة من أهل إزكى قد نقل
وبعضهم على العموم أوجب
كانوا مع الامام او فرادى
من موطن ومن يكن مسافرا
دليلهم عموم قول الله فى
قال اذكروا الله فعم الأمر
قال ولم يستثن لما أمراً
وهو الذى ابوسعيدنا يرى
أوليه كما لنا تقدّمنا
وهو الذى أهل عثمان تفعل
قال اذكروا الله كذكر الآبا
وبعده قد قال فى أيام
ومنه من كان هنا تعجلاً
يقول لا إثم عليه وعنا
والناس فيه لهم قطعاً تبع
يكبر الحجّاج بعد الظهر
وبعد عصر ثالث الأيام
لذلك قيّدوا لذا التكبير
لأن هذه الثلاث تعرف
وسن فى تكبيرنا الاكثر
قال اذكروا الله كثيراً فاعلموا
وصفة التكبير فى الآثار
ونقلها هنا يطيل النظما
فاكثروا ذكر الإله الأحد
وكل من أكثر ذكر الله

فالحمد منه دون مانكير
كثيره يحمد والقليل
ذكرهم جاء هنا مقيدا
وذا كبر بذاك يؤمرنا
كما أتى فى سنة الأمين
بذاك والاتباع كان احلولى
خافيه فى الدين وكل قبلا
كبر هكذا بنقله ورد
سلم من أولاهما به أتى
كبر جاز كن هناك آتیه
مع كونه ذكرنا صحيحا شرعا
ترخيص أخيار هداة العلماء
فلا نرى فى ذكره من مانع
يأتى به بعد الفراغ منها
كبر حتى فى الطريق فافهم
حتى ولسو راح ولم يكبر
او كان فى المسجد ليس من خرج
واكثروا من ذكر سلطان العلوى

والذكر لا يختص بالتكبير
وهكذا التسبيح والتهليل
لكن بحسب الاعتبار وردا
والجهر بالتكبير مما سُنا
اذ فيه اظهار شعار الدين
وهكذا الامام قالوا أولى
وان يكن أخفاه لا شيء على
ومن عليه السهو بعدما سجد
وجامع بين الصلاتين متى
ان شاء أو بعد تمام الثانية
فلا يعد فاصلا ان وقعنا
اذ جاء فى الكلام ما بينها
فكيف بالذكر الصحيح النافع
واختار صبحي الهدى بعدهما
ومن نسي التكبير بعد ما علم
اذلا وجوب فيه عند الأكثر
وقيل لا تكبير بعد ما خرج
والله يرضى الحق ممن فعلا

السنن المؤكدة

فرضا وسنة عليها أجمعوا
منها بتوكيد هبناك يقرن
بلا وجوب واليه يرغب
سنة فجزنا متى ينفجر
الا مع العجز أو اضطرار
تاكيدها صح لنا فى المذهب
فى حالة الجمع بلا انكار

وحيث ان الصلوات تقع
والفرض قد مضى واما لسنن
وبعضها نفل وهذا يطلب
وأكد المؤكدات يذكر
تثبت لا تسقط فى الاسفار
وبعدها السنة بعد المغرب
لكنها تسقط فى الاسفار

بعض يقول بالسقوط فافهما
فى قول اقطاب هداة نجبا
ايرادها يكثر معه القيل
صلاة ميت كان فى الأنام
واجبة كذا يرى الهداة
وهي تعم ساير الانام
له الصلاة هكذا يرى النجب
يجوز تركها بحال فى الملا
فأوجبت على الجميع حالا
فتركها مع ذلك لا يحل
وفعل خر الخلق ذاك أوضحا
يوما على الباغى فلا تضيع
عليه ممن جاء بالاسلام
واجبها وللجميع تا
وذلك بالاجماع فيها علما
وقيل فرق فيها قد وردا
حيث الوجوب كلهم يقول حق
نفردا لِمَا لها من السنن

والخلف فى الافراد عند العلما
والوتر من ذا النوع أوقد وجبا
لكل قول فى الهدى دليل
من المؤكدات فى الاسلام
يموت مسلما له الصلاة
وذلك بالاجماع فى الاسلام
من كل موف او مقصر تجب
من أمة التوحيد مطلقا فلا
صل عليهم ذو الجلال قالا
والمصطفى يقول ايضا صلوا
فالذكر والسنة فيها صرحا
وان تكن من الشريف تمنع
بصليين ساير الأنام
لان هذا من حقوق عما
وقيل فرض عند بعض العلما
والفرض والواجب قيل اتحدا
لكن معنى الكل غير مفترق
وها هنا مسائل يلزم أن

صفة صلاة الميت

بلا ركوع ها هنا فلتفهما
عليه عند الفقهاء متضح
والاجتماع منهج الرشاد
والحمد بعد ذلك يقرأونا
والحمد بعده كذا منسنون
واحدة على الصحيح عندى
تكبيرة تم معهم أربعا

ان الصلاة ركعتان فاعلما
يقال ركعتان حسب المصطلح
تكون بالامام والافراد
يوجهون ثم يحرمونا
وبعدها تكبيرة تكون
وهكذا التكبير بعد الحمد
وبعدها الدعاء ومن بعد الدعاء

وبعدها التسليم بها سلماً
او كنت مفرداً فهذا العمل
والخلف في التكبير قيل أربع
وابن أبي ليلى بخمس قالوا
نعم النجاشي المصطفى فكبرا
وهو حديث ثابت شهر
كذا على مسكينة قد قيل
كذلك زيد نجل أرقم فعل
وجاء خمسا كان ايضاً كبرا
يقول ان المصطفى قد فعلاً
كذا أبو خيثمة قد نقلوا
يقول ان المصطفى قد كبرا
حتى انتهى الى الثمان فاعلموا
وأخر الامر النبي قد ثبت
والأخذ عنه فهو هادي الأمة
حتى توفاه الاله الأحد
والرفع للبيدين لسننا نفعل
وقد حكه عن امام الامة
والكفت ايضاً ومضى بحثنا لنا
نتبع أفعال الرسول المجتبي
فلا نراعى غير فعل المصطفى
وما حكاه القوم ما صح لنا
فكثرة الاقوال لا تفر
اذ بعض ما عندهم قد وردا
فالناس نتبع ما قد نسخا

إمامنا نتبعه لتعلم
عند اهل العلم فيها يعمل
كما ذكرت وله نتبع
وعن أبي الشعثا حكى المقالا
عليه اربعاً كما قد شهرا
عندهم قال به الكثير
كبر أربعاً فع الدليلا
باربع كبر في قول نقل
سليلاً أرقم رواه خبرا
ذلك اي وجهان فيه نقل
إلى الثمان ذاك معه وصلاً
بأربع وهكذا كان جرى
كذلك في الآثار عنه رقاً
فيها على الاربع عنه نقلت
لرشدنا على سبيل السنة
إذاً على هذا هسنا نعتمد
وان عليه قومنا قد عولوا
سيدنا مرشدنا للسنّة
فيه اقننا الحق فيه علنا
ونلزمنا في الفعل منا الأدبا
لعلنا به ننال الشرفا
عمن هم قدوتنا في ديننا
لنا ولا نقول ذاك كفر
في الأصل لكن نسخه قد أكدا
لوقاله من في هداة رسخا

القرأة فى صلاة الجنائزة

وما بها من لازم القرأة
إلا الدعا عن مالك قد وردا
فهى الدعا وعندنا عليل
تقرأ عندهم هنا فاحتفلا
إلهه حين يصلينا
وبعد ما كبر أخرى أكد
وكبر الاخرى لهذا المراد
بالعفو للميت والتوبىات
أولا فمفوف الله للمسكين
وهى التى للخير أضحت جامعها
صلائة بذلك فلتنتبه
على خلاف مأتى عن صحبنا
ولا ترى لقومنا فى الكتب
فالدين عند المسلمين مستم
تختص اشخاصا هم هناك
اول مرة تكون فاتحه
هنا أتى عنهم به الكل عمل
داؤد ذاك الفعل إذ قال يسع
على صلاة ميّت إذا تشرع
وهو الذى قد صححو فى الكتب
قال هو السنة خذه أثرا
فقد أتكم بينات واضحه
يعرب عنها فى صحيح النظر
عدة احوال تراها فاعرف
ولا سجود والتحيات تدع
بهذه الصفات وضعها عهد

والخلف فى الصلاة للجنائزة
فقل لا يقرأ فيها أبدا
كذا أبوحنيفة يقول
يقول مالك بان الحمد لا
وانما يثنى ويحمدنا
من بعد ما كبر قام يحمد
يصلين على النبي الهادى
وها هنا يشفع فى الصلاة
ان كان ذو ولاية فى الدين
وبعد ذا كبر تلك الرابعة
وبعدها سلم ثم تنهى
هذى هى الصلاة عند قومنا
ولا ولاية لغير الصاحب
قد سقطت عندهم ولا جرم
وبراءة لهم كذا كما
والشافعى يقرأ فيها الفاتحه
وبعدها يفعل مثل ما فعل
وأحمد عليه معهم وتسبع
والخلف هل إسم الصلاة يقع
والحق ما قدمته عن صحبى
روى البخارى ذاك عن خير الورى
ولا صلاة قال دون الفاتحه
واسم الصلاة لم يزل فى الأثر
لكنها تخالف الصلاة فى
فلا ركوع ها هنا ولا سمع
وليس فوق الحمد قرآن ورد

هَدي النبي تشفعن للملا
تأثيرها والخير منه يستمد
ذلك من نيل الرضى غير خفى
تملاً ظلمة بها فلتكشفها
فى أفق الرحمة حين تصدر
من مخلص المتاب حسباً شرع
لذلك الميت جاء فى الأثر
أثماً عظيماً عند من قد يعلم
قبر الذى بدونها بن الملا (١)
بنية لمن هنا قد حُرِمَا
ذلك وهو الأصل فى هذا العمل
عليه ما ازيل الاشتباه
ذلك عنهم صح مع اهل الوفا
يكفى أم اثنتان حين تمت
وبعضهم لها أضاف زائده
منا ومن خالفنا فى الأثر
والمزنى من علماء الأمة
وللقياس كان حسب الواقع
فى وسط منها على رواية
ذلك فى رأى رجال الأثر
أو ذكر مع رأسه قيل فقط
وهل لهم من حجة فى ذين
هناك موضع ولن يعيننا
فى وسطها قام نبى العرب
وجاء غيره بحال فُها
من رجل مات من الأجداد
وهو يسين واضح المسالك
بالراس أو بالصدر من كل الجسد

فهي شفاعة لمن مات على
من منهم مات على الحق يجد
والله قال سَكَنَ لهم وفى
وهذه القبور قال المصطفى
يجعلها الله ضياء يزهر
والله يعفو عن جميع ما يقع
وتلزم الصلاة من كان حضر
ان دفنوه دونها قد أتموا
وصح ان يصلى الناس على
فى مسجد الناس تصلى فاعلماً
وقد كفت والمصطفى كان فعل
والدين عنه جاء صلى الله
وهكذا أصحابه ولاخفا
والخلف فى التسليم هل برة
ان الشهر عندنا بواحدة
واشتهر الأول عند الأكثر
ومرتان مع أبي حنيفة
واحد القولين عند الشافعى
ويقف المصلى للجنائز
وعم للأُنثى هنا والذكر
وقيل للأُنثى يقوم فى الوسط
وقيل عند الصدر فى الحالين
ومالك والشافعى ما عينا
وفى البخاري لأم كعب
كذلك مسلم رواه فاعلماً
قام مع الرأس النبى الهادى
رواه معهم أنس بن مالك
دل على ان الوقوف لم يجد

(١) قوله بدونها : اي دفن بدون صلاة

ففي بعضها للخبر الشهير
صلى رسول الله بالحق خذا
ان كثرت من واجب وجائز
جنايز الرجال فهي الأفضل
وبعضهم يعكس للقضية
ويجعل النساء على حيال
لا واجب ايضا بفصل حكم
برتبة لم يأت في ذلك نص
موضعه وذاك لما يختلف
في مثل هذا الحال فيما أسسا
من عنده الامر هناك منعكس
كل بما بان له ايضا عمل
وقيل عكسه حكاه السلف
اول ما يدخل قال الخبرا
يحكيه بعض العلماء في الواسع
حتى يكبر الامام في أثر
كذا أبو حنيفة كان يرى
يعلن بالتكبير قول أصلا
من الصلاة ان يشا الاثباتا
قضاة حسب الوارد الشهير
فات تنزل عند الله مغنا
أم فصله صح بغير مانع
خلف عن الاعلام ايضا أثرا
يقضيه اذ يفعل كل مالحق
ان فات بالتكبير لا الدعاء
منه على القبر وما القول الأصح
اما أبو حنيفة لم يطلقا

فام حيال وسط السرير
قال العللاء بن زياد هكذا
والخلف في الترتيب للجنايز
ما يلي الامام قالوا تجعل
وتجعل النساء نحو القبلة
وبعضهم يفرد للرجال
وذلك استحسان أهل العلم
واصله استشراف أجناس تُخص
لكن على الجملة وضع الاشراف
فن رأى الرجال تفضل النساء
قدّمهن في المقام وعكس
والخلف في الاشراف أيضا في المحل
ف قيل ما يلي الامام أشرف
و داخل على الامام كبرا
وذاك جاء في مقال الشافعي
وقيل بل يدخل ثم ينتظر
ان كبر الامام معه كبرا
أما القياس حال ما قد دخلا
واتفقوا على قضى ما فاتا
ان فاته شيء من التكبير
فصل ما أدركت واقض كل ما
وهل إذا قضى على تتابع
كما اذا دعا وبعد كبرا
ان قيل بالقضا فكل ما سبق
وبعضهم يخص في القضاء
ومن تفوته الصلاة هل تصح
فالسك يمنع ذاك مطلقا

ان فاتته الفرض بحكم الأصل
لم يك يوماً بالولاء اشتتملاً
وهو الذى يثبت فحوى القيل
قيده ولا شرط يراها الفضل
كذلك داود له يؤكده
وعليه على قياس يشترط
ولا دليل فى البيان الشاهر
وليس تقييد بها معهم ثبت
انكاره والنص فيه ينقل
قيل نعم والبعض قال ذاك دع
بعض يحجز وترى للبعض رد
على اناس يطبها السفه
حداً يصلى بعضها يقول لا
فيه كما يمنعها بعض السلف
عن الهداة الاولياء البصرا
على العموم لاتخص البدع
فيمن غدا فى الدين ذا تعدى
ومن غدا كذلك فالبطل يرد
حيث المعاصى الامر فيها شدد
منهم وذا نص تراه قد ورد
أمثال هؤلاء قولاً أصلاً
وهو على أهل النفاق مؤم
على الذى قضى عليه قتلاً
فانه المرشد للأئمان
جنونه حكماً ولا منع يرى
للنفس ان صح به الجنان
له الصلاة عند أحرار النجب

بل قال للمولى ان يصلى
ان كان من صلى عليها أولاً
وهل لذا التفصيل من دليل
وقيل بل جازت على القبر بلا
وذا عليه الشافعى وأحمد
وقيده واذك الى شهر فقط
والوجه للتقييد غير ظاهر
وطرق الجواز قد تعددت
ومنكر ذلك ليس يقبل
وهل يصلون على اهل البدع
والخلف فى اهل كباير ورد
وقيل اهل الفضل منهم تكره
وهل امامنا على من قتلاً
وقاتل لنفسه قد اختلف
والحق قد قدمت فيه الاثرا
من ان هذه الصلاة تشريع
والقايلون منهم بالرد
رأوا مقامهم عن الحق بعد
للنهي فى القرآن فيهم وردا
ولا تصل هكذا على أحد
فقيس اهل البطل فى الحق على
والزجر والاعراض فيه يُعلم
وماروى ان النبى صلى
وفعله الحجة فى الاسلام
وقاتل النفس يرى بعض الورى
لانه لا يقتل الانسان
فان يكن فى الحكم مجنوناً تجب

له فللبطل حليفاً أضحى
 أعظم ذنب ساء ذاك مركبا
 فيه الوعيد من امام الاهتدا
 بعقله العصيان فهو مذنب
 عليه من شيخ ومن إمام
 عن النبي فيه سيق فى الأثر
 والغيب لله تراه الفطنا
 عليه حيث قدره تعالى
 وهكذا الصلاة لا يريد
 والشهدا أعلى الورى فى القدر
 بفضالهم لهم عظيم الأجر
 ان الصلاة لهم لم تلتزم
 عليهم الهادى وفاقوا فضلا
 لمثله الصلاة ايضا شرعت
 فحكمه مضى صحيح السنة
 على الذى يعيش وقتا فانظروا
 له والا عنه شرعا تمنع
 والشافعى هكذا له انتمى
 فى البطن حياء فافهم البيان
 أيامها فى البطن صحت مثلا
 مقيّد إذا استهل تفعل
 صل بهذا النص صبح فى سند
 يحمل حيث يستهل فاقتد
 على العموم لومع استهلال
 والديس لايزال رهن الحق
 مات وما صلى عليه فاعرفا
 قلت وهذا لا يصح فاعلمن

اولم نقل حكم الجنون صحا
 جاهر بالعصيان حيث ارتكبا
 وذا هو الواضح إذ قد وردا
 وذلك يقضى انه مرتكب
 فلا يصلى دو المقام السامى
 اما المجوّزون عندهم خبر
 واحتملوا له الذى قد أمكنا
 والخلف فى الشهيد هل يُصلى
 فقل لا يُغسّل الشهيد
 حيث الصلاة لضياء القبر
 دماؤهم تشهد يوم الحشر
 أعلى المقامات لهم ولا جرم
 وشهداء أحد ما يصلى
 لكن من يحمل حيا ان يموت
 اما الذى يموت فى المعركة
 فتحمل الصلاة حيث تذكر
 والطفل ان كان استهل تشرع
 وهو الذى به نقول فاعلمنا
 اما أبو حنيفة ان كانا
 اربعة الشهور أو زيد على
 هنا دليلان فاما الأول
 والثانى مطلق على الطفل ورد
 فطلق الطفل على المقيّد
 وبعضهم بالمنع فى الاطفال
 وذلك لا وجه له فى الحق
 وان إبراهيم نجل المصطفى
 روى أبو داود ذاك فى السنن

وإبنه بمنح بالاهمال
عليه والحق بايضاح خرج
على ابنه من مثبتات الكتب
له لأنه الذى الدين شرع
هل حكمهم كحكم المسلمين
تتبع للأبناء بغير نكر
واتبعوه مُنِحُوا الاحكاما
اولم يكونوا فافهم التبیینا
فى الحرب والسلام وأحوالهم
فالابن تابع لهم لتعلموا
لا الأم فى مقال بعض العلام
وجاء فى هذا هنا بواسع
له ابنه لافرق هكذا سُمِع
قاله والسابى هو الأصل اعلم
سباه هكذا يقول فافهم
كالمسلمين معه لئلا تتبع
انهم كالمسلمين فاحتفل
تخصه بدون ما امتراء
والكل فى الظاهر أمر صدقا
ذلك فى الأخرى فع التبیینا
بحكمه وضعنا نراه أخرى
من غيره فى حرنا والمولى
كل ولي كائن لهذا الملا
فهو الولي أي لكل ذا الوري
اولى بها بدون ما امتراء
منزلة الامام فى هذا العمل
على أخيه أحد الولاية

يأمر بالصلاة للأطفال
حشاه صلى الله ما الحق انبلج
من لأبى داود ماصلى النبى
يأمر بالصلاة والناس تبع
والخلف فى الاطفال المسيئينا
فقل اطفال رجال الكفر
حتى اذا ما عقلوا الاسلاما
كانوا مع الأبناء مسبيينا
حكمهم كحكم آبائهم
الا إذا الأبناء يوماً أسلموا
ويتبع الابن أباه فاعلموا
عليه مالك كذاك الشافعى
يقول من أسلم منها تبع
ومع ابى حنيفة خلاف ما
معناه حكمه يكون حكم من
وبعد ما بيعوا يرى الأوزاعى
وكل مولود على الفطرة دل
وحجة الاحقاق بالابناء
وجهان فى المقام قد تحققا
ثم سئلت الله فى اللاهينا
والحكم فى الدنيا خلاف الأخرى
وبالصلاة فالولي أولى
وبعضهم يقدم القاضى على
وقدّم الامام مهها حضرا
مثل صلاة الجمعة الزهراء
وبعده الولى لكونه نزل
وقدم الحسين فى الصلاة

رآه أولى هكذا عنه أتى
 معنى الصلاة اي عليه فاعرف
 صلى عليه المصطفى بدر الهدى
 عند الاله يرفع الرجالا
 حين نعي اليه بالاسلام
 له الصلاة قيل لا ولا عجب
 والاكثر الالزم فيما نعلم
 لانه الكل تقول النجب
 فيه وذا عليه قيل أجمعوا
 والراس فى التحقيق كل الأصل
 فيه ففى الممنوع قالوا كلا
 وقيل لا وقيل كل يسع
 ما جازها هنا هناك زكنا
 وما عداه حل عند الفضلا
 وهكذا أيضا عقيب الفجر
 هي مع الهداة أيضا نقلا
 وجازت الصلاة حيث توجد
 فى مسجد وكان بعض وسعا
 ومالك أو صحبه فاعتبر
 قد نسي الناس وتعننى العلم
 فى المسجد الشريف هكذا نقل
 وان تظافرت عليه النقلة
 أو ميتا ننقله برهانا
 ما قيل عند قومنا فى الأثر
 لم يعقل المقول فى القضية
 خوف الذى يحذر فى ذا المقصد
 أحداث ميت هناك تحدثن

وهو سعيد اي فتى العاصى متى
 وغائب فى الحكم كالحاضر فى
 الأصل فيه بالنجاشى وردا
 لما أكمل ذاك الحالا
 صلى عليه سيد الأنام
 والخلف فى بعض من الجسم تجب
 وقيل بل له الصلاة تلزم
 والراس مهما كان فهو أوجب
 لانه الميت والمجتمع
 وحرمة البعض كمثل الكل
 والخلف فى الوقت الذى صلى
 ثلاثة الاوقات فيها تمنع
 والخلف فى الدفن بعينه هنا
 وقيل فى الطلوع والغروب لا
 وجازت الصلاة بعد العصر
 مع بعضهم والخلف وارد على
 ثم المكان للصلاة المسجد
 ثم صلاة الميت بعض منعها
 منهم ابو حنيفة فى الأثر
 عائشة تقول ما أسرع ما
 صلى على سهل نبينا الأجل
 اما الذى حكوه لاصحة له
 لابن جسر المسلم حيا كانا
 كيف يقال ميتة فليتنظر
 ما لابن آدم وحكم الميتة
 وعمل من كرهها فى المسجد
 وهو الذى عساه ان يكون من

كذلك عند بعضهم يقال
فى الدين قد رواه ايضا من روى
يوجد ايضا مع هداة الأمة
والمنع يبدون له اعتلالا
كالجاهليين فبان المقصد
يغلب فالمنع لذلك افهم وقس
حيث الصلاة حكمها صح افها
ما صح والفساد منهما فى النظر
كما بهذا صرح فينا السلف
ذلك فى نص أتى للمصطفى
بها إلى القبلة هكذا افعل
عند شروطه مقال متضح
فبتيمم نراه أخرى
ومالك لليمنع فيها أوردا
ومن لهم جاء بحكم التابع
لميت رام اداء الفعل
وقال هذه غدت أساسها
وانسى أرى القياس كان حق
بذاك حيث الماء ليس يحصل
بلا طهارة وذا لم يتضح
طهارة نعرفها فى ذا الملا
فى لازم الصلاة بالطهر حرى
ولم يكن فى الحق بالمرضى
باقى الصلاة ضد أهل العلم
لم يجب الطهر لها فاستمعنا
وهي الدعا صحت بغير نكر
نقول لم يسجد ولما يركع

يُحذر فى المسجد ذاك الحال
والحي والميت فى الحكم سَوَى
والخلف فى الصلاة فى المقبرة
أجاز من أجاز ذاك الجبالا
كي لا يقال للقبور نعبد
او كان نهي الشرع من حيث النجس
ومطلق القول تصح فاعلمنا
ان الصلاة كالصلاة فاعتبر
وهكذا باقى الشروط تعرف
فالارض مسجد لنا ولاخفا
وشروطها طهارة واستقبل
وهكذا تيمم لها يصح
ان لم يجد ماءً وخاف أمرا
وذا عليه الجل من اهل الهدى
وهكذا أحمد ثم الشافعى
قد منعوا تيمم المصلى
بعض على باقى الصلاة قاسها
والبعض لا يرى القياس منطبق
هذى صلاة والصلاة تفعل
واغرب البعض الذى قال تصح
فهل صلاة فى الهدى صحت بلا
والله سماها صلاة فانظر
ونسبوا ذاك إلى الشعبي
وعليه لم يرها فى حكم
نعم يراها بعضهم من الدعا
ان الدعا يصح دون طهر
قد خالفت للصلوات أجمع

ولا قراءة سوى المثانى كما مضى بواضح البيان

دفن الأموات

اهل العقول وبه تندحر
يسوقها رغماً الى دار البقا
انوفها ودق منها الأعظم
داعيمهم لمقتضى الأعمال
قام بحقه بلا اشتباه
لكي يقية موجبات النار
وسائق الأنوف منا صاغره
منزله القاضى عليه بالبلا
مبتذل لا ينبذ بالعراء
فالله للانسان حقاً شرفاً
وعنده يكشف كل ستر
فى هذه الحياة يوم المحشر
يستر عبداً مثل ستر المنزل
وليس يرضى ذاك فينا المسلم
فيها نعيدكم فع المقالا
أحياءنا تكفت والأموات
بذاك ربنا لها قد وصفنا
حتى يرى فيه عظاماً نخره
حكمة قبره وذاك أصلح
اذ ليس من داع لى الأمور
وشرها ما كان يبدو كالقبس
هاذاك قبر السيد المجيد
وكل من رآه بالطبع نفر
عليه وهو مخزن الديدان

من معجزات الحق ماقد يهر
موت على الارواح يقضى مطلقاً
أعجز أرباب القوى وأرغما
وهو الى لقاء ذى الجلال
ومن أحب للقاء الله
واخلص الاعمال للجبار
والموت داعى الكل نحو الآخرة
بعد الصلاة يحمل الميت الى
يدفن لا يترك فى الصحراء
فالدفن ستر للورى ولاخفا
يبقى رهين قبره للحشر
فتظهر العورات للمقصر
والدفن من سنة مولانا العلى
وتركه بغير دفن يحرم
والاصل فيه قوله تعالى
وقوله قد جعلت كفاتا
يعنى تضمهم معا ولاخفا
وقوله عز وجل أقبره
آية الغراب فهي توضح
وبكره التجصيص للقبور
خير القبور فى الحديث ما اندرس
نلوح للرأى من البعيد
لو كشفوا عنه لكان معتبر
ما غرض التجصيص والبنيان

مخزونة له بلا اشتباه
وما الذى يُجدى هنا التخصيص
فانه خال من المصلحة
عليه والحال بذاك شاهد
يعبد من دون الإله فافطنا
وماله يُفعل كان غيا
بل كل شيء من إلهنا أتى
وانه من أفحش الأمور
والميت كالحى هنا نقول
بما نقول قد رواه المسند
قضاء حاجات تكون للملا
وطء عليها أو عليها يكتب
ومن اشارة أتت إليها
بالنهي عن وطء عليها يحجر
لمن رآه فوقه قد وقف
لاتؤذنه يقول هكذا ورد
أورده نصا هداة الأمة
يسول أولغايط هنا احتبس
تجلس فوق الجمر كل العقلا
من سيد الرسل مع التهدد
بذلك الحال عليه الغيرقس
إذا أفحشوا بالسوء فى العباد
للحي والميت كان أبعدا
فى كسره نجبره بالدية
والاحترام سننة الأمن
واجبة لأهله مؤديه
وذاك عن خير الانام المتبع

وانما الاعمال عند الله
ماذا يفيد ذلك التخصيص
وان اجاز ذا أبو حنيفة
وربما ترتبت مفساد
لاتجعلوا قبرى يقول وتنا
والميت ليس ينفعن حيا
لايملك الحى انتفاعا لفتى
ويحرم الوطء على القبور
اذ حرمة المسلم لا تزول
والنص عن خير الانام يشهد
ومن أجازوا حملوا النهي على
والنهي عن تخصيصها صح وعن
وعن بناء من بنى عليها
وجاء عن عمرو بن حزم خبر
أنزل عن القبريقول المصطفى
وهكذا الجالس أو هذا أشد
وفى حديث لأبى هريرة
يقول من كان على القبر جلس
كجالس قال على جمر ولا
وفيه تنفير شديد المورد
هتد خير الخلق من كان جلس
ولا اعتبار بأولى الفساد
لايعرفون للحقوق أبدا
وصح فى الآثار عظم الميت
ذلك لاحترامه فى الدين
وقطع راس ميّت فيه الديه
وكل ذاك لاحترامه وقع

لِحَرَمَةِ الْمَيِّتِ عِنْدَ الْعِلْمِ
حَتَّى النُّشُورِ وَهِيَ كَانَتْ قَدْ
مَلَكَ لِقَوْمٍ إِذْهُمْ لَمْ يُعْرِفْ
لِدَفْنِهِ إِلَّا بِبَذْلِ السَّبَدِ
فِي حَرَمَةِ الْمَيِّتِ هَكَذَا شَرَحَ
فَاللَّحْدِ عِنْدَهُمْ بِحَالِ أَكْمَلِ
قَدْ سَاقَهُ إِلَيْهِ وَحْيَ الْحَقِّ
صَحَّ عَنْ الْهَادِي بِغَيْرِ نَكْرِ
أَوْ حَفْرَةٍ مَمْلُوءَةٍ بِالنَّقْمَةِ
مِنْهَا وَمِنْ فُوقِ الدَّوَاهِي
أَثَارَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْحَقِّ اعْرِفْ
وَالْبَابَ لِلْبَيْتِ يَكُونُ الْمُعْتَمِدُ
فَاعْمَلْ بِمَا تَرَاهُ مِنْ صَوَابِهَا
وَصَفْقَةِ الْمَعْرُضِ عَنْهُ خَاسِرُهُ
فَإِنَّهُ الْهَادِي لِكُلِّ مَرْعَى
قَدْرَ ذِرَاعٍ وَهُوَ أَقْصَى الْغَايَةِ
بِأَنَّهُ قَبْرُ كَعُودٍ أَوْ حَجَرٍ
مُعْتَبَرِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْفَقْهِمِ

فَالْقَبْرِ لَا يَحِلُّ نَبَشُهُ لِمَا
وَيَمْلِكُ الْأَرْضَ الَّتِي فِيهَا دُفِنَ
وَيُضْمَنُ الدَّافِنُ لِلْمَيِّتِ فِي
وَتَشْتَرِي الْأَرْضَ إِذَا لَمْ تُجَدِ
فَانْظُرْ هُنَا تَجِدُ دَلِيلًا مُتَضَحِّ
وَالشَّقِّ وَاللَّحْدِ مَعًا وَالْأَفْضَلُ
وَهُوَ الَّذِي كَانَ خَيْرَ الْخَلْقِ
وَالْكُلِّ جَائِزٍ وَضَمَّ الْقَبْرِ
وَهُوَ يَكُونُ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ
مِنْ حَفْرِ النَّارِ مَعَاذَ اللَّهِ
وَصَحَّ بَابُ الْقَبْرِ مِنْ رَجُلِيهِ فِي
يَدْخُلُ مِنْهُ هَكَذَا الشَّرْعُ وَرَدَ
وَأَتَوْا الْبُيُوتَ قَالَ مِنْ أَبْوَابِهَا
مِنْ تَبَعِ الشَّرْعِ نَجَا فِي الْآخِرَةِ
فَنَسْئَلُ اللَّهَ اتِّبَاعَ الشَّرْعِ
وَالْقَبْرِ لَا يَرْفَعُ فُوقَ الْعَادَةِ
وَاجْعَلْ عَلَيْهِ مَا يَدُلُّ مَنْ نَظَرَ
وَأَنَّهُ لِعِبْرَةٍ مِنْ أَعْظَمِ

العقد الثالث في الزكاة وأحكامها

بِالنَّصِّ فِي الْكِتَابِ الْمُسْتَبِينِ
كَذَلِكَ أَجْمَعَ أَهْلُ الْمِلَّةِ
وَأَمَّا الْحَقُّ عَلَيْهِ أَجْمَعَتْ
رَابِطَةٌ تَرْبِطُ لِلْإِنَامِ
لِلْفُقَرَاءِ عَجْمًا أَوْ عَرَبًا
مَعَ شُرُوطِ خُصَصَتْ بِحَالِ

إِنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ فِي الدِّينِ
وَسُنَّةَ الرَّسُولِ هَادِيَ الْأُمَّةِ
وَأَنَّهَا رَكْنٌ مِنَ الدِّينِ ثَبَتَ
وَحِكْمَةُ الزَّكَاةِ فِي الْإِسْلَامِ
قَدْ شَرَعَتْ فِي الْمَالِ حَقًّا وَجِبًا
عَلَى ذَوِي الْغِنَى أَهْيَلُ الْمَالِ

حض على اخراجها خير الورى
ومنعها بصفة الانكار
اما الذى يمنعها شحاً بها
يمنع واجبا على الانسان
ان كان منعه لها عمن تجب
يقتل فى الآثار حيث راما
والقتل حد هاهنا قد وجبا
يحمى بذلك حُرْمَ الاسلام
وتلزم الزكاة كل مسلم
والعاقل البالغ هل يشترط
لأنها فى المال حق وجبا
والمال ان كان فلا يعتبر
والحول فيما الحول شرط فيه صح
ان الزكاة فهي حق المال
قام أبوبكر على من فرقا
قال هما فى قرن فى الدين
فنكر الصلاة بالشرك أتى
ومتهان بشيء منها
ومانع الزكاة مثل تارك
يقتل فى حال كَمَا يعزر
وانما العقاب حسب العمل
من أول المشروع عن خير الورى
والحق لا يزال طبعها حقا
والبعض فى مال اليتيم لا يرى
قيل عليه النخعي والحسن
وهو من الحق بعيد فانظر
قالوا عبادة وشرطها لزم

ومنعها يكون قطعاً منكراً
لها فشكل دون ما انكار
عقابه يُحل كل الفقها
يقتل فى الدين بلا نكران
له بحال كالامام المنتخب
يهدم ركننا قوّم الاسلاما
ينفذه فيه الامام المجتبى
ويحفظ الحقوق بالحسام
حر له مال ولو من مغن
اتنا لذاك الحال لا نشترط
لا فى النفوس عند كل النجبا
فيه سوى النصاب حين يذكر
وذا هو الحق الذى قد اتضح
لا أنها حق على الرجال
بين الصلاة والزكاة مطلقا
لا فرق عند قادة التبيين
ومنكر الزكاة أيضا ثبتا
يؤدبن فى رأى كل العلما
صلاته فى أوضح المسالك
اذ ذاك فى حال ولا يستنكر
قرره الشرع ولم يبدل
عليه كل العلما منا جرى
وضده كفرا غدا أو فسقا
أمر الزكاة واجبا مقرر
وابن جبير هكذا عنه زكن
فى أصله يوماً بصفى النظر
وهو البلوغ وبذاك يسنجزم

أولا فلا وذاك أصلها استتب
 فيما من الأرض يكون فاعلموا
 والناض ايضا كان منه منعا
 عليهم الزكاة فيما يشرع
 لاكل ما يملكه الأنام
 غنيمة تكون عند النصر
 والكفر مرفوض تراه العلما
 خامسة الاركان للأعلام
 يثبت إيمان لمطلق الملا
 مثل الزكاة هكذا فى الكتب
 أبوحنيفة بذلك يقتدى
 وهل لهم فى قولهم مستند
 فاروقنا المؤيد المقدم
 ما خالف الأصول عند الخبرا
 فى أي حكم عند اعلام الهدى
 أو غم أموال لهم عند الظفر
 لا الوثنيين على مانسمع
 ما كان هذا الحكم عن ثقة
 فيهم إذا ما ملكوا يوماً سبد
 إذ يملكون المال وهو مؤم
 للمال ملك انه ضلال
 وعندنا ذلك ليس يسلك
 تمليكك إياه فى القول الأصح
 ما عنده يملكه مولا
 والحق مفروض على الأنام
 لسنا إلى البطل نميل فاعلموا
 على قرار عند أخبار النظر

ان البلوغ فى العبادات يجب
 وبعضهم يرى الزكاة تلزم
 ولا زكاة فى المواشي اجمعا
 وليس فى المقام ما يدل
 فالشرط فى زكاتنا الاسلام
 فانما أموال أهل الكفر
 ثم من الدين الزكاة فاعلموا
 ومن مبانى الدين فى الاسلام
 فلا يتم الدين دونها ولا
 ووجبوا على نصارى تغلب
 ذلك عند الشافعى وأحمد
 وهكذا الثوري عنه يوجد
 قد نسبوا ذاك إلى الامام
 ولا يصح فى الهدى عن عمرا
 والكفر والاسلام لم يتحدا
 فالكفر اما جزية على صغر
 ذلك فى أهل الكتاب يشرع
 فى النصارى وأذا الزكاة
 وهكذا العبيد والخلف ورد
 فالبعض قالوا بالزكاة فيهم
 فالعبد مال نفسه والمال
 وبعضهم ان ملكوهم ملكوا
 من ملك المال لم يصح
 كَلَّ عَلَى مَوْلَاهُ قَالَ اللَّهُ
 والدين لا يعبت فى الاسلام
 وان يكونوا نسبوا للعلما
 وهاهنا أصولهم لم تستقر

نعرض عن إيراد ما يقال
لأنهم يروون أشياء لم تزل
في عصر التصحيح عند العلماء
يروون عن شيخ من أصحابه
بعض حكي الحل وبعض نقلا
أما مكاتب فحرفي الهدى
خلاف غيرنا ونص الذكردل
بقول آتوهم من المال ولا
لكنه للحرفي الاسلام
وصاحب المال عليه الدين صح
إذا أحاط الدين بالمال فلا
والخلف ان أحاط يوما بالغلل
وقبل لا اسقاط اذ ما تلزم
والحق فالاسقاط اذ تحققا
فان مافيه الزكاة تلزم
وبعد إخراج الديون مابقي
وان يكن حد النصاب ظهرا
يزكى ما يبقى على الأصول
قال به الثوري في الآثار
وابن مبارك من الأعلام
والدين لا يمنع من زكاة
لكنه يمنع ما سواها
وهل له أدلة تؤيد
ومقتضى الأصول لاوجه له
ما جاء تخصيص عن المختار
فاين تخصيص الحبوب يقع
ففي الثمار عم حكم الهادي

كي لا يطول هاهنا المقال
على تباین لابطال العمل
لما هناك من تباین سما
عدة أقوال لها غرابه
تحريمه والأمر أضحي معضلا
عند الإباضيين أهل الاقتدا
عليه عند من له كان عقل
يؤتى العبيد المال عند النبلا
والعبيد رهن الملك بالالزام
هل تسقط الزكاة عنه في الأصح
زكاة فيه اذ رأوه عسلا
فقليل بالاسقاط مع أهل العمل
فيه وجوده هناك يعلم
بالدين ابطال لها قد أطلقا
أعل بالدين على ما يعلم
دون نصاب للسقوط صدق
فيه الزكاة هكذا قد قررا
وليس في ذلك من تعليل
مثل أبي ثور الفتى المغوار
وغيرهم من علماء الاسلام
حبوبنا قول بهذا آتى
ابو حنيفة بهذا فاهها
مقاله وحكمه تسدد
بل انما أصولنا تبطله
بل حكمه عم بلا إنكار
ولا دليل في المقام يرفع
وغيرها كذاك للاعجاد

نعرفه فى معرض التأصيل
على المساكين لأصل يعلم
لصاحب الدين بلا تفريق
أصول الحق أحبار الملا
عبادة كلفها رب البشر
لذلك فرعه تراه انهدما
والعبد حقه ضعيف فافهموا
لحاجة الخلق لذلك الحق
وهو الذى قد خلق الأموال
فى أفق الحق لأرباب التقى
وللفقير صح تدفعنا
لا فى عداد الأغنياء فانظروا
لايكفى للاسقاط فى القضية
مصدق فيما ادّعاه فافهموا
بل ألزم النفس حقوقا قد تجب
وقيل لا للشح بالأموال
لا يكفى دعوى الدين عند الخبرا
وذلك معروف من الرجال
وغالب الخلق على هذا أتى
هل تلزم الزكاة فيه إذ غلیم
لوانتهت شرايط الأجل
او لم يؤجلن بل فيه الأد
فى ذلك الحول هناك مس
وقبله لا أوردته الكت
نقل أتى من قول أهل السلا
عما مضى كذلك ايضا بحك
وما عداه ليس فيه يشته

فليس للتفصيل من دليل
فحق ذى الدين هنا مقدم
ومال ذى الدين على التحقيق
لا مال من فى يده المال على
ومن يقل إن الزكاة تعتبر
فهو ضعيف عند كل العلماء
فان حق الله قد يُقدم
وبعضهم قدّم حق الخلق
والله أغنى الأغنياء تعالى
وهو جلي لا يزال مشرقا
من الغنى قال تؤخذنا
وصاحب الدين غدا فى الفقرا
أما ادّعا الدين بغير حجة
وقيل يكفى حيث ان المسلما
لم يدّع حقا على الغير وجب
يدين فى مثل هذا الحال
والمال محبوب لغالب السورى
والنفس قد تشح بالأموال
وفى طباع الناس هذا ثبتا
والخلف فى الدين يكون فى الذمم
أم ليس تلزم فى مقال
ان كان بالتأجيل قد تقيّدا
بعض يقول بعد قبضه لزم
وبعده فيه الزكاة تجب
قال بذلك الشافعى والليث فى
وقيل عند قبضه يزكى
وقيل بل زكاه عن حول فقط

لو عاش عهدا فى يد المديان
او كان غير عوض كالارث هل
وفى ثمار المال وهو قد حبس
ان كان حبسه على معين
حيث سبيله سبيل الملك
لان حبسه على ذا الحال
كأنه خصصه به متى
وما كهذا فالزكاة تلزم
والارض اذ تستأجرن للزرع
زارعها يزكيتن مازرع
ولا يقال أجرها دين هنا
وقيل بل صاحب هذى الأرض قد
ووجهه غير جلي فى النظر
والخلف فى ارض الخراج ثبتا
كذلك ارض العشر حين تنتقل
أرض الخراج ملك اهل الذمة
وأرض المسلمين أرض عشر
ان تنتقل عنهم هل الحكم انتقل
ذلك ان المنع فى الاسلام
فحكمها باق بحسب الأصل
ومخرج الزكاة لما تصل
حتى يصح انها قد وصلت
لاتبرأ الذمة منه أبدا
وقيل بل اخراجها عنه كفى
اخراجها من ماله تنحط
وبعضهم فصل فيها واذا
قال اذا أخرجها فى أول

ان عوضا كان فع المعانى
يستقبل الحول به وهو الأدل
لله أصله الخلاف فى الأسس
فيه الزكاة فى المقال البين
فى رأي بعض صح دون شك
يفيد ملكا دون ما جدال
حبسه له لأصل ثبتا
فيه ولو فيه تكون الأسهم
فيها الزكاة ثبت فى الشرع
حيث الزكاة ثبتت فيما انزرع
يمنع للزكاة عند الفطنا
يقصد بالزكاة فى قول ورد
والأول الشهير مع اهل الأثر
إن ملكها لمسلم يوما أتى
ارض خراج خلفهم فيها عقل
وذاك واضح بحكم المسلة
فيها الزكاة دون أرض الكفر
فقليل لا وهو الذى لنا عقل
من نقلها قد صح فى الأحكام
وهو الذى يبين لي فى العدل
لأهلها يضمها فاحتفل
لأهلها كالحق حينما ثبت
دون وصولها بذاك قيّدا
لوم تصل فالشرع عنه قد عفا
به عن المخرج اذ يشتط
دعوى وعندى انها لن تسمعا
وجوبها لم تضمن ان تسلم

أما اذا أخرجها من بعد ما هذا وإن فرط فيها يضمن وليس للتفصيل وجه يعقل وأول الوقت لها لم يُسقط والقول في التفريط بالضمان أو لم يفرطن زكى ما بقى قد قام بالواجب للأداء والمال ان يذهب بعضه متى قبل تمكن الأداء فاعلها وقيل ان الاشتراك وقعا بضيع بعض المال منها فما قد شبهوا الزكاة بالديون ينتقل الحق هنا فى الذمة ان المساكين ورب المال بضيع بعض المال بين الشركا ذلك حيث شبهوا الزكاة فى والدين بالذمة قد تعلقا وبعضهم قد شبه الزكاة فى حق بعين المال قد تعلقا اذ قد يكون المال فى أيادى مثل الوكيل وخليفة عرف من قال هذا فليس يضمن أخرج ما أخرج بالأمانه ومن يقل كالغرماء أوجب ومن يراعى منهج التفريط ألحقهم بالأمناء فاعلها أو وقع التفريط فالضمان

قد وجبت ضمانها قد رسا مع مالك والحق فيه بين اذ ذمة المرء بذلك تشغل على الصحيح فهي كالمشروط صح لدى أئمة العرفان والعفو عما ضاع للعبد التقى فلا يلام دون ما امتراء صح الوجوب فيه حكما تبنا زكى الذى يبقى يقول العلما مثل الشريكين بحكم شرعا يبقى فيه الاشتراك انخفا وذاك وجه جاء بالمضمون من ذلك المال على ذى الجهة كالشركا فى مثل هذا الحال والحق فى الباقي غداة اشتركا حال بحال الدين يوما فاعرف ليس بعين المال فيما حققا تأصيليه بالحق غير مختفى ليس بذمة متى تحققا أمينة عليه للعباد ذمته ليس اليها ينصرف كذاك قالوا وهو وجه بين كيف نلزمه ضمانه ضمان ما ضاع فراع الأوجبا وضده فى قصده البسيط إن لم يك التفريط طبعاً سلباً معتبر هنا يرى الأعياد

منه لذا يضمن ما قد ضيعا
فيضمن ما ضاع عن عنايته
يذهب بعض ماله له افهم
زكى الذى يكون فى يديه
اذ ذاك بالغريم اى هنالك
أورده كذلك فى آثاره
والقياسات محل معتبر
الا المواشى ويك يستثنوننا
أن يخرج الساعى مع الحول اسمعوا
قد اقتضاه حاله فلتفهمها
وعله بذلك معهم منفرد
من جملة المال وهذا المنهج
بالقسم تركا للزكاة فاستمع
والشافعي فى المقال الأصوب
له على ذاك وطاب المتبع
من ثلث الكل لها فانتبه
وبعض قيل هذا قد عمل
فيه الزكاة الخلف صح للنجب
شاريه للبائع قطعاً تقطع
بذلك للجهل الذى يلم
صح من الزكاة طبعاً لزما
فى الفسخ والاثبات وهو الأشهر
اصح ما قد قال كل الفضلا
صح من الزكاة شرعاً لزما
يلزمه السوفيا به لأمته
فى ماله وعمل هذا المعتمد
أُتلف مال الغير قال يضمن

لان ذاك سبب قد وقع
فهو كمن قَصُر فى أمانته
أما إذا لم يك تفريط كمن
من قبل اجاب الزكاة فيه
فبعضهم شبه ذاك المالك
والبعض بالأمن فى اعتباره
والبعض بالشريك والكل نظر
اما المقصرون بضمنونا
حين راوا ان الوجوب يسقط
فن رأى هذا بنى عليه ما
وقيل مالك على هذا اعتمد
وان يمت بعد الوجوب تخرج
فلا يفرقون ذاك المجتمع
وأحمد عليه وفق المذهب
كذلك إسحق أبو ثور تبع
وبعضهم قال اذا أوصى بها
أولا فلا شيء هنا كذا نقل
والمال اذ يباع بعد ما تجب
تؤخذ منه وبها قد يرجع
وقيل ان البيع لا يتم
اما اذا ما علم الشارى بما
وقيل لا يلزم بسل يخبر
والعشر مأخوذ من الأصل على
ومالك قال على البائع ما
فهى كحق واجب فى ذمته
ليس له يبيع حقاً لأحد
فن رأى البيع هنا كمثل من

إن الضمان واقع فى ذمة
ومن رأى ذلك مثل بيع من
يقول ها هنا الزكاة لم تنزل
وهكذا المال إذا ما وهبنا
متكلفه شرعا بغير مزية
بباع لمال الغير لم يضممن
باقية فى المال دون ما جدل
من بعد ما الحق به قد وجبا

بيان الأموال التى تجب فيها الزكاة

ان الزكاة شرعت فى المال
لكنها خصت بأصناف تقع
تكون فى الفضة طبعاً والذهب
أهمها عندهم فهي الابل
والشاء بعدها بلا خلاف
كذلك فى الحنطة والشعير
والتمر والزبيب أيضاً تجب
فى هذه الاشياء بلا خلاف
والخلف فى الحلبي بعض قالا
لأن ذاك زينة ولم يقع
والحق فيه تلزم الزكاة
فالمال كله بزينة وصف
يلزم ان تسقط من جميع ما
وقول من شبهه فى النظر
يقول كالعروض حيث تطلب
وان من شبهه بالتبر
لمقصود التعامل الاسلامي
وليس فى الحلبي من زكاة
لوصح هذا كان نصاً يقطع
لكن ضده عن الهادى ورد
جاءت الى الهادى بابنة لها

واجبة بأمر ذى الجلال
فيها على قيد شروط تتبع
والحيوان وهي اموال العرب
مع بقى سائمة بلا جدل
وذلك بالاجماع للأسلاف
صحت هنا فى المنهج الشهير
فيها الزكاة وعليه المذهب
والخلف فى الباقي عن الأسلاف
يعفى من الزكاة فادراكاً
حكم الزكاة فيه من قد شرع
وهو الذى حققه الفقهاء
والمال والبنون فى النص عرف
يكون زينة من المال اعلموا
اذ ذاك بالعروض لم يستصر
منافع منها فليست تجب
وفضة كانت زمام اليسر
أوجب للزكاة فى الأحكام
رووه نصاً قاطع الاثبات
حكم النزاع وعليه المرجع
وفيه تهديد شديد وأشد
فيها الحلبي قد رواه الفقهاء

قال تؤذين زكاة هذا
 قال سوارين تسورينا
 فكان في هذا من التهديد
 فخلعتها السى المختار
 قالت هما لله هكذا وقع
 بمثل هذا عمل الأصحاب
 ففي الحلي تلزم الزكاة مع
 من ذلك الخنجر للرجال
 ثم حلي السيف والبنادق
 تلزم في الكل الزكاة فاعلموا
 وخاتم الاصبع شرعا يحمل
 والخلف في الخيل اذا لم تكن
 أما التي سيمت لأجل التجرة
 وقوله صلى عليه الأحد
 في عبده يوما ولا في فرسه
 والخلف ايضا وارد في الفرس
 هل قصد العبد الذي يستخدم
 وهكذا في الفرس المشار
 لا مطلق الا فراس فافهم ما حكى
 لم ينس حق الله في رقابها
 فقليل حق الله في الزكاة لا
 والقول في اغنامنا والبقر
 سائمة كانت وغير سائمة
 وقيل بل فيما تكون سائمة
 والاكثر اوجبوا في السائمة
 في الأربعين الشاة شاة مُطْلَقُ
 يقول في سائمة من الغنم

قالت له لا تطلب الا نقادا
 غداً من النارفع التبسينا
 ما ليس يخفى في الهدى السديد
 اذ سمعت منه وعيد النار
 عند أهيل العلم فيما قد سمع
 منا كما صبح بلا ارتياب
 أهل الهدى ومن لحق قد خضع
 وللنسا كالقرط والحجال
 ونحوها من كل حلي صادق
 فزك للحلي حتى تغنا
 بمثله فيه الزكاة تجعل
 سائمة للنسل كانت فافطن
 والنسل زكها ولا تؤخر
 ليس على العبد زكاة تعهد
 فالعقوماأخوذ هنا من أسسه
 والعبد هل خص بحكم الأئس
 لا مطلق العبيد قول يعلم
 إليه عند القادة الأخيار
 أهل الهدى هل في المعاني سلكا
 وهو الذي يفهم من خطاها
 غير مع الاحناف قول أصلا
 والابل الزكاة نص الخبر
 فيها الزكاة بالعموم قائمه
 لاغيرها الزكاة اضحت لازمه
 حكم الزكاة لمعان حاكمه
 قيده السوم كما قد حققوا
 فالسوم وصف يقطعن ما كان عم

واكثر الهداة بالمقيد
وليس فيما دون خمس ذود
عمومه صح ولكن قيده
ولم يرد نص هنا في البقر
فكان في السائمة المعروفة
تكون للربح الزكاة تلزم
ان الزكاة فضلة الأموال
والحول شرطها المقصد التما
نماؤها بالحول قد تحققا
ولا زكاة في الذي قد يخرج
كاللبن المعروف أو كالسمن من
واختلفوا في العسل المعروف هل
في العشرة الأزاق من ذا العسل
لترمذي هكذا ولم يصح
والقول في المدخر المقتات
للشافعي ومالك من قومنا
وزاد في هذا أبو حنيفة
الا الحشيش هكذا والخطبا
دليله العموم فيما سقت
والاقتيات علة لم تطرد
بل العموم عندنا مخصص
فالمقصد من هذى الزكاة سد ما
وذاك في المقتات لا في الخطب
فثبت التخصيص للعموم
على نزاع بين أهل العلم هل
على العموم ام يقدّمونا
راوجب الزكاة في الزيتون

يقضون في المطلق وفي المقصد
صدقة قد صح في المورد
ما مرفى احكامه انقيده
بل ثبت الاجماع فيها فانظر
تسام في الفلاة للسميه
في مثلها والحق فيه يعلم
ينالها المرء من الخلال
فقبله لم يتعين فافهم
نسلا ورعا وبه قد صدقا
من حيوان حيث طاب المنهج
انواعه بالعفو فيه قد زكن
فيه الزكاة خلفهم منذ الأول
زق زكاة هكذا نص جلى
في المذهب الراجع والقول الوضع
جميعه يحكم بالزكاة
ولم يكن عمومه لصحبا
عموم نبت الأرض دون مربة
وهكذا يستثنى القصب
هذى السما الزكاة أصل الحجة
هنا لما عن قادة العلم ورد
بحكمة القياس إذ يلخص
يكون من حاجة فقر علما
ولا الحشيش وجميع القصب
أي بالمقياس الوارد المفهوم
يقدم القياس في هذا المحل
عمومهم أي حين يحكمونا
ما لكهم في رأيه المفتون

اذ ألزم الزكاة الاقتنياتا
عن صاحب مالك الزكاة يحكى
وما أعدوه لكل متجر
فيما أتى لتجر إذ يأتى
يوجب للزكاة فى كل التجرة
ما كان من فواكه إذ تأتى
لنا زكاة ابدا نلّفها
فالعفو من رب السما لنيلها صدر
هنا وبالنص الصحيح نعمل
على صنوف المال كالأوايل
فيها من الدليل ثابت السند
لكي نفيذ الطالبين الغرضا
فى البسط والاجمال يسأمنونا
إلا بقوة إذا تكرر
ليعظم الأجر بتلك التوفيه

أراد أن يجعله مقتاتا
واختلفوا فى التين هل يزكى
واختلفوا أى فى زكاة التجرة
والمصطفى يأمر بالزكاة
سليلا جندب روى لنا خبر
وقد عفا البارى عن الزكاة
كذلك الخضره ليس فيها
وهكذا ما لا يكون للتجر
وليس للقياس حقا مدخل
ولنجعل الكلام فى مراحل
ونذكر الاصناف حسب ورد
ونذكر الخلاف مهمل عرضا
فان بعض الناس يرغبونا
وبعضهم لا يفهمون الأثر
والغرض الافادة المستوفيه

الذهب والفضة وما صح فيها

هما هياولى المال دون مريّة
محكمات دون ما امّتراء
وفى الجميع تجب الزكاة
وهو الذى يعرف بالابريز
فيها الزكاة ياأخي أوجب
وهكذا دراهم الأثمان
يكون للتبر هناك المصدرا
من علماء ديننا الثقة
وغيرهم ممن هم المعتمد
له عليه والصحيح يتبع

والذهب المعروف مثل الفضة
حيث هما الأثمان للأشياء
وساير الأشياء مثمانات
ان نصاب الذهب العزيز
عشرون دينارا نصاب الذهب
وبالمثاقيل فائتان
ذاك نصاب فضة تقررا
وذا عليه أكثر الهداة
ومالك والشافعى وأحمد
كذا أبو حنيفة ومن تبع

كذلك داود ومن به استثنى
من الدنانير بها يفتونا
برربع العشر وهذا المخرج
والفرض فيه للنبي المنتخب
خمس نصابها بالاتفاق
وهي المثاقيل لدى التفاهم
نصا عن الهادي الأمين الطيب
أفاد ما تلزمه الزكاة
فنصف دينار هناك قد وجب
أهل الهدى العباهل الاخير
فى ذهب فراع للاثبات
فاعمل به فى الحق جهراً تصب (١)
مقامها فى فضة كما اشتهر
هل فيه شئ صح بالايجاب
فيه فا زاد هناك سلموا
كذلك قالوا ها هنا اجتهادا
كالشافعى ومالك إذ حكما
من قادة العلم ومن قد تبعه
أويبلغ الزايد حداً يعلم
زاد ففيه يوجبون درهما
من صحبنا كالغبر باتفاق
وجملة قد أيدوا المقسالا
عن سيد الكل النبى المرسل
لخدمة المسلم بالتحقيق
عن كل مائتين فصل الأمة
أي ربع العشر بحكم لاز

وخالف الجمهور قد قيل الحسن
قالوا النصاب فيه أربعونا
واتفقوا معاً على ما يخرج
وهل أتى نص على أصل الذهب
فالنص فى الفضة بالأواقى
وذلك ما يتان بالدراهم
وقد روى بعضهم فى الذهب
وان يكن ضعفه الرواة
يقول فى عشرين دينارا ذهب
وذلك ربع العشر فى اعتبار
واثبت الاجماع للزكاة
عشرون دينارا نصاب الذهب
حيث الأواقى الخمس قامت فى النظر
والخلف فى الزايد عن نصاب
قيل نعم وبالحساب يحكم
بؤخذ ربع العشر مما زادا
عليه اكثر الهداة العلما
وأحمد بن حنبل ومن معه
وقيل لاشئ هناك يلزم
باربعين درهما يبلغ ما
وذا عليه علما العراق
كذا أبو حنيفة قد قالوا
دليلهم ما صح نقلا عن علي
عفا عن الخيل مع الرقيق
هاتوا من الرقة ربع العشر
تكون فيها خمسة الدراهم

(١) قوله : عشرون دينارا : أى اعتبار الدينار بمثقال . فالنصاب عشرون مثقالا .

بنصف دينار لنص ظاهر
حتى يحول الحول أي لذين
فى كل اربعين قدر يجرى
فى فضة بذاك كل يحكم
من الدينار تراها عيننا
أى ربع العشر ولا يستغرب
اكثر على عدها يوما علا
هناك دينار بحق قد وجب
فنصف دينار لنص ظاهر
تلك الدينار فدرهم وفى
فرك ديناراً هنا ودرهما
عن مرشد الأمة ختم الرسل
من قول هاديننا النبى الأواب
يلزم شيء هكذا قد نقلا
كان قليلا أو كثيراً يعلم
لا فى الحبوب فى الثرى الناشئة
جميعها أخذنا من النص الوفى
فى الكل منها لا يرى خلاصا
لحكمه هنا تراه التزما
شيئاً وللدليل كل يفهم
مجتهداً بنحسب أصله الأدل
وهو الذى منه اختلاف العلماء
للناس عند العلماء فتتبع
يلا ممتبوع بما قد عملا
طبعاً على راجحه التعويل
هناك تأييد لذلك الخبر
يوماً على الفضة فى ذا المطلب

وكمل عشرين من الدنانير
وليس فى الكل من الأمرين
قال فما زاد على ذا القدر
فى الأربعين يلزم درهم
وان يزد يوماً على العشرين
أربعة زادت ففيها يجب
يكون فيها درهم فقط لا
فتبلغن للاربعين فيجب
وكل عشرين من الدنانير
وهكذا أربعة تزيد فى
تجرى على هذا القياد فاعلموا
هذا تمام ذلك النص الجلى
اما الذى يفهم فى الخطاب
يقول ما دون الأوقى الخمس لا
مفهومه ما زاد فيه تلزم
وصححو الأوقاص فى الماشية
فالبعض لا يعتبر الأوقاص فى
وبعضهم يعتبر الأوقاصا
وبعضهم حيث الحديث حكما
وحيث لا حكم فلا يلتزم
وكل عالم بما صبح عمل
وذاك كشأن الاجتهاد فافهما
وهو الذى يقال رحمة تقع
فلا يلام تابع ولا ولا
إلا اذا ترجح الدليل
أوصح نسخ أو يكون قد ظهر
والخلف هل يحمل جنس الذهب

وهو الذى له الهداة صححوا
حنيفة كما انتحاه المذهب
مثل أبى ثور لأمر مانع
وهو خلاف لم يزل مرتسما
أم حسبا جنسين عند العلما
ذلك هى للنقدين فى القول الأتم
حكم الزكاة عندهم فيه وجب
هذان عند قلادة الأعمال
ذلك بالاجماع أمر يعلم
بمعينه فى نوعه والنقد
هذا على هذا وليس يقبل
كما عرفت فى مقالة السلف
مع إيل فى رأى اهل النظر
فضتنا جنس مع الجنس جمع
جميعها بدون ما امتراء
عليها حمل الامور حقا
مقام ذين فبائمان حرى
عندهم بغير ما نكران
عشرة دراهم التعامل
فى حملها حين تراد تحمل
فى الاعتبار دون ما جدال
عندهم حيث استبان المنهج
منها المالك ذو الجلال
تكون دينارا بوضع لازم
مع مائة دراهم المتاجر^(١)
فخمس زكاة ذا النصاب

فيل نعم وذا المقال أوضح
ومالك عليه أيضا وأبو
وقيل لا يحمل عند الشافعى
كذلك داود عليه فاعلما
ومنشأ الخلاف هل جنس هما
فتقع الزكاة فى الجنس فعم
ام حسبا جنسين كل لسبب
فالفقها قالوا رعوس المال
كما هنا للمتلفات قِيمُ
فن رأى اعتبار كل فرد
قال هما نوعان ليس يحمل
لذلك النصاب فيها اختلف
هما شيهان بجنس البقر
والحق ان الذهب الابريز مع
حيث هما الاثمان للأشياء
وفى الديات والحقوق مطلقا
وان يقيم غيرهما فى النظر
والضم بالتقويم والاثمان
فيجعل الدينار فى مقابل
بحسب ما كانت قديما تجعل
فدرهم قام عن المثقال
وحسابه الزكاة تخرج
والكل من فضائل الأعمال
حينئذ عشرة الدراهم
من عنده عشرة الدراهم
تكون مائتين فى الحساب

(١) قوله : دراهم المتاجر : أى الدراهم المسككة التى يتعامل بها التجار. أهـ.

وهكذا سبيلها فى الشرع
وجائز يخرج من جنس هنا
والضم للاكثر فى الأقل
وقيل لا يضم فيها الأكثر
حيث الزكاة وجبت فى الكل
وبعضهم ضم الدراهم امتنع
وعنده الأصل هي الدراهم
اذ لم يصح النص فى الدنانير
كذلك الاجماع فيها لم يرد
ودونه لا نص فيها قبيلا
وقيل ان صح نصاب واحد
ولا يضم ذا وذاك فاعلمنا
ان لم يكن نصاب نوع تما
حيث الزكاة فى النصاب تشريع
وهل يخص ذاك بالنقدين
ذلك حيث الامر معهم أشكلا
فالأصل فى الفضة غير الذهب
وعملوا المقام معهم بعلم
وان من جاء بذاك قد شرع
وان شارع الهدى لو شاء
وما سكوته على الجواز قد
ما سكت الشارع عنه نسكت
لأن أمر النفي والاثبات
لا سيما فى مثل هذا الأمر
والشح بالأموال ليس ينكر

الاشتراك المالى

حال الشريكين كفرد يعقل

وحيث ان الاشتراك يجعل

وقد جرت عادة هذا البشر
والمال عند الاشتراك يقع
والاختلاف من أهيل العلم في
يقول مالك اذا لم يكن
ليس عليها زكاة فاعلما
والمذهب الصحيح ان الشُّركا
بالاشتراك تجعل الأموال
بذلك سيد الانعام أمرا
ما كان من أمر الشريكين فلن
كذلك لا يجتمع المفترق
هذا هو المذهب عندنا كما
ومنشأ الخلاف مما فهمنا
يقول في الاواقى لا ما دونها
فاحتمل الحال بأن تكونا
أو أنها تكون للجماعة
قلت فان النص شرعا بيننا
وانما الشراكة خلطة بلا
من انها توجب للزكاة
فالنص نقله صحيح يُعتبر
فيحمل المال على المال هنا
فإن أرادوا قسمه من بعد
فيتحاصصون فيما خرجا
والبسط فيه لا يزال يدرس
وذكره هنا يطول فاعلما
وقولهم شرط النصاب يلزم
قلنا فان الاشتراك المسالى
من حيث ان الاشتراك يوجب

بالاشتراك في الأمور الآخر
حكم الزكاة فيه اذ يجتمع
حكم زكاته على أصل وفي
لكل واحد نصاب فافطن
كذا أبو حنيفة له انتمى
كالفرد في الزكاة حين اشتركا
كالمال في الحكم كذاك قالوا
وهو الذى للدين كان المصدرا
يفترقا خوف زكاة لا تلزم
لأجلها له الهداة حققوا
للشافعى من فحول العلماء
من قول هادينا مكشف العمى
صدقة فى خمسة يرونها
لمالك فرد له يدرونا
بالاشتراك من رجال الأمة
حال اشتراك حُكمه قد عينا
شك وأحكام الخليط تجتلي
على الخليطين بنص أتى
أثبت من رضوى لدى أهل النظر
وتخرج الزكاة منه علينا
صح على الأصل لذلك الحد
كل بقسطه هناك انتهجا
فى كتب الفقه على ما أسسوا
فنصرفن فى الحال عنه القلما
للمالك الواحد فيما نعلم
يجعله كمفرد الرجال
تفاوضا فى المال حين يحسب

ليبطل الزكاة مع اهل الأدا
 مثل يد مفردة عند النظر
 ثم العطا بالاتحاد زكنا
 فى الكل حيث الاشتراك ارتسا
 نصا عن الهادى امام السنن
 قيل نعم والشافعى له اشترط
 بل الحصول عندهم ان حصلا
 فى حينه الزكاة فيه فانظر
 حنيفة ونحن منه نعيم
 فى معدن يجىء بالخيرات
 مثل الزكاة جاريا على الأسس
 معه مخالف لأهل الفطن
 معدننا فى قول كل السلف
 والخمس فيه واقع القضية
 يحتاج عند القصد للاخراج
 حيث العلاج فيه كان السبا
 فيها مجال فى اعتبار الفطنا
 ذلك للسعنا عليه يدرج
 حيث العنا ملتزم فى المتجر
 حيث العنا هنا بغير من
 اولم يكن يسقى دوام العمر
 عشر الزكاة اذ نركى الغللا

فلا يكون الافتراق أبدا
 حيث تعدد الأيادى تعتبر
 فالفعل والنفوذ والأخذ هنا
 لذلك اوجبوا الزكاة فاعلما
 وربيع العشر زكاة المعدن
 وهل هنا الحول لديهم مشترط
 ومالك لم يشترط حولا ولا
 فهو كأمثال حصاد الثمر
 ولم ير النصاب ها هنا أبو
 اذ ورد النص على الزكاة
 قال أبو حنيفة فيه الخمس
 ان الركاز شامل للمعدن
 ان النبى اوجب الزكاة فى
 ان الركاز كنز الجاهليه
 والمعدن الذى إلى العلاج
 لذلك الزكاة فيه أوجبا
 لذلك الاموال حيث للعنا
 أوجب فيها نصف عشر يخرج
 وربيع العشر زكاة المتجر
 وهكذا يكون فى النقدين
 خلاف ما يسقى بماء الأنهر
 فلا عنا هنا لذلك أكمل

زكاة الإبل

فصلها الشارع عن أصل جلي
 فهي لديهم من الجلايل
 وانشدوا فى وصفها الأشعارا

وهذه أيضا زكاة الابل
 اذ هي مال العرب الأوائل
 اذ يتباهون بها افتخارا

وضرب الشرع بها الامثالا
 قرر في زكاتها الأصل كما
 في الخمس شاة صبح بالاجماع
 ذلك حتى تبلغ العشرينا
 فان تزد واحدة ففيها
 اولم تكن بنت مخاض توجد
 وذلك حتى تصلن ستا تلت
 بنت لبون هكذا في الخبر
 فان تكن ستا وأربعيننا
 وهي إلى ستين معهم ومتى
 فيها هنا الزكاة فيها جذعه
 وهي إلى خمس وسبعين عدد
 هنا ابنتا اللبون تلزمنا
 وهي إلى تسعين عندهم فان
 فحقتان ها هنا الزكاة
 فهي إلى عشرين ايضا ومائة
 ذلك صبح عن إمام الرسل
 مشى به من بعده الصديق
 وهكذا ايضا مشى به عمر
 وان تزد واحدة من بعد
 قبل الخيار لمصدق هنا
 له ثلاث ان يشا بنات
 او شاء حقتين صبح الأخذ له
 فالحقتان عن لبونات كفت
 ان ترقى السن كاف فاعلما
 او تبلغن ايضا ثلاثين تلت
 فحقة فوق ابنتي لبون

والشارع الحكيم فيها قالا
 حرر فيها كل ما قد لزما
 للعلم طرا بلا نزاع
 وأربعا نعرفها يقينا
 بنت مخاض ها هنا تلفيها
 فاين لبون وهو منها أبعد
 هنا ثلاثين ففيها أوجبت
 عن سيد الرسل إمام البشر
 فحقة قد وجبت يقينا
 زادت بفذة وعدها أتى
 على نظام وجبت موزعه
 أو فذة زادت على هذا العدد
 حيث ترقى عدها اعلمنا
 واحدة زادت وأمرها زكن
 كما عليها اجمع الهداة
 على قياد أصلها مجزاه
 باني الهدى خير نبي مرسل
 وباتباع المصطفى حقيق
 من بعده جريا على ذلك الأثر
 عشرين فوق مائة في العد
 في أخذه الزكاة منها علنا
 لبون اخذها متى ما تأتى
 فهو مخير بهذا المسئلة
 عندهم حكما هناك قد ثبت
 اذ اثر السن هنا قد علما
 لمائة كانت هنا تبقررت
 زكاتها في المنهج المسنون

وقيل بل هنا لبونات تجب
ولا خيار هكذا بعض يرى
أو تبلغن عد الثمانين على
وها هنا بنتا لبون تتبع
عليه قيل الشافعي العلم
وقيل حقتان لا أكثر في
ذلك حتى للثلاثين تلت
قال العراقيون ان زادت على
عادت على اولها في كل
في مائة والخمس والعشرين
والشاة معهن على هذا السنن
كذلك شاتان وحقتان
وهكذا عندهم صح العمل
وبعد خمس تم أربعيننا
فحقتان وابنة اللبون صح
فالحقتان ها هنا قررتنا
حكما لهم في ذا المقام ينقل
خمس وعشرون زكاتها اعلمنا
كمثل ما في اصلها الأول صح
ومائة ايضا وخمسين تجب
فان تزد هنا بها فاستقبل
او تبلغن للمائتين تلزم
ثم تعود هكذا على الأثر
وغير هؤلاء أيضا قالوا
ان بلغت عد الثلاثين تلت
في كل أربعين معهم تلزم
وكل خمسين تزيد تخرج

وهي ثلاث فرضت ولا عجب
والحق لا يزال نورا أزهر
هذا النظام عند أحرار العلى
لحقة حق الزكاة يشرع
كذلك في الآثار عنه يرسم
رأى فريق من رجال السلف
فائة زكاتها تقرررت
عشرين بعد مائة قدر علا
خمس تكون الشاة حسب الأصل
فحقتان أوجبت يقينا
فالشاة في الخمس تكون فاعلمن
مها تزد خمس بلا تواني
هنا وقد قال به بعض الأول
ومائة تختلفن يقينا
زكاتها هنا مقال متضح
لمائة من بعد عشرين أنى
بنت مخاض للتمام تحصل
بنت المخاض حكمها قد علما
ذلك هكذا يقال في الأصح
فيها ثلاث من حقا تتركب
لأصلها الأول في ذا العمل
حقاقها الاربع معهم فاعلموا
تتبع أصلها الذى كان استقر
فيها بما زال بها الاشكال
لمائة زكاتها تعيينت
بنت لبون للزكاة تعلم
حققتها جاء بذلك المنهج

عن سيد الرسل ومعناه وضع
جاء لذا اختلاف أهل العلم
واستظهر الأول حيث اتضح
بعض بزكها كما تقدم
فيها زكاة في اعتبار البصرا
تكن لديه جبرها معهم علم
من حالها في رأى أهل النظر
للنقص عند العلماء اعلمنا
لزياد حيث يكون الرد
زاد وليس عنده ذلك اعلمنا
عشرين درهما كذاك يسمع
مما عليه والمزكى اشتطا
أهل الهدى من قادة الرجال
ياخذ شاتين وبالفضل أئس
في الصورة الأولى تقول العلماء
عند الهداة القادة الأخيار
ما قال قادة العلوم النبلا
أولم يكن صح لديه في سند
والحق طبعاً بغية الاسلام
ان يدفع القيمة رغماً لوأبى
في الحكم فيما قالت الأخبار
كما على ذلك أهل العلم
بمرتضى هنا لدى من قد فهم
وعمل عنده بهذا أثرا
اشارة جاءت بتلك الحجة
بل الصغار بذلها مقبول
أو بقر أو غم فاحتفل

نص على هذا الدليل المتضح
وما مضى في خبر ابن حزم
رجح كل ما رآه أرجحاً
والخلف في الاوقاص بين العلماء
وبعضهم يهدرها ولا يرى
ومن عليه وجبت سن ولم
يجبرها بائثن المقدر
يدفع ما دون ويجبرنا
أو يدفع الأعلى ويسترد
وقيل بل يكلف الشرى لما
وقيل يعطى السن ثم يدفع
ان كان ما يدفعه احطاً
أو يدفع شاتين في مقال
والعكس هكذا إذا الأمر انعكس
أو ياخذ العشرين درهما كما
وذا هو الشهير في الآثار
وما يقول الغير مرجوح على
وعمل مالكا لهذا لم يجد
والشافعي كالصاحب في المقام
أما أبو حنيفة قد أوجبا
وتدخل الصغار والكبار
فالاسم شامل لها في الحكم
وما أبو حنيفة فيما زعم
يقول لا زكاة فيها نظرا
ففي حديث لسلي غفلة
والحق هذا عندنا معلول
وذاك في صغار هذى الابل

والحق هذا وعليه العمل
فكيف فى صفاره الاهمال
واخذها الممنوع فى ذا الحال
وتحسن فى الأصل عند الأكثر
عندهم يحسب فى الزكاة
دل عليه واضح الأحكام
معتبر فى حق ذى الجلال

فالكل فى الحكم نراه يدخل
فالكل مال ويزكى المال
يحسبها مصدق الاموال
يحملها الراعى كذا فى الخبر
وخاتم فى أصبع الفتاة
هذا الذى نراه فى المقام
وان مثقالا من الأعمال

زكاة البقر

ففى الزكاة وردت فى الخبر
على قياد صح فى رأى الجلى
صح لنا عنهم بلا ارتياب
فى بقر جاءت بها الأنباء
جذعة ثنية كما اشتهر
كما جرى بذلك عرف الناس
عرف لهم صح بمعنى البدل
بنت مخاض اسمها يقال
وحقة باسمها تشتهر
كمثل ما فى إبل فى الأثر
كمثل ما فى ابل قول شهر
هنا زكاة حين صح المخرج
مسنة بها يطيب الأرب
فى بقر فرضا هناك قدرا
الى ثلاثين بهذا يحكم
وهو مقال ذكرته الكتب
من بعد خمس ثبتت يقينا
كذلك بعض العلماء ذكره

وحيث ان سائمات البقر
فحكمها عندهم كالابل
هذا هو المذهب للاصحاب
لكنها تختلف الأسماء
تقول فى اسنان هذه البقر
وهكذا الرباعى والسداسى
ذلك فى محل ذكر الابل
فهى مكان ما هناك قالوا
وهكذا بنت لبون تذكر
وهكذا جذعة فى البقر
هذى هي الاسنان فى تلك البقر
وفى الثلاثين تباع يخرج
كمثل ما فى الأربعين أوجبوا
وبعضهم يرى خلاف ما نرى
يقول فى عشر فشة تلزم
وعندها فيها تباع يجب
وقيل لها بلغت عشرين
تلزم فيها فى المقام بقره

بذلك قال هؤلاء العلماء
مالكها له بذلك ألزموا
فى الأربعين فذة يرونا
نجل مسيب الفتى المجيد
أيضا إلى تبلغ الستين
عندهم فما أتى فى الأثر
قالوا تبسيعان بهذا حكموا
مسنة مع التببيع ديننا
تخرج فى الزكاة عن بيان
أربعة ثلاثة يرونا
هنا تبسيعان بحسب التجزئة
عن قومنا أي فى الزكاة للبقر
فيها تببيع ذكره فى الكتب
هذا القياد هكذا قد نقلا
ما جاء فيه عند أقطاب الأمم
أيضا بشيء صح باختصاص
ولم يجده بعد ذاك حيا
والغنم المعروف مع أهل العمل
إلا إذا شاء المليك المسلم
وان يكن خالف بعض مقصدا
أمر الزكاة صح باختصاص
فلا زكاة فيه هذا جزمنا
وان يكن عن أهل علم يروى
معتبر فى واجب الأحكام
ولم يروا فى أمرها اختصاصا
والله ذو عفو وذو فضل
فما عرفنا عنهم من حكم

فهى إلى خمس وسبعين اعلمنا
وها هنا بقرتان تلزم
ومائة وبعدها عشرون
قد نسبوا هذا إلى سعيد
واختلفوا ما بين الأربعين
لا شيء فيها فى مقال الأكثر
أو بلغت ستين فيها يلزم
وهى إلى ان تبلغ السبعين
إلى ثمانين مسنتين
وهكذا أو تبلغ التسعين
وهكذا أو تبلغن عقد المائة
مع المسن هكذا يحكى الأثر
وان تزد ففى الثلاثين وجب
والأربعين فمسنة على
وفى حديث لمعاذ قد علم
وانه لم يقض فى الأوقاص
بل قال حتى أسئل النبيا
فقال بعض على حكم الأبل
فقال ما فى الوقص شيء يلزم
وهو الذى عليه أقطاب الهدى
فقال ان الأصل فى الأوقاص
الا الذى استثنى الدليل فاعلمنا
وليس فى هذا النزاع جدوى
ما كل ما يقال فى الاسلام
والمسلمون اسقطوا الأوقاصا
ذلك مما قد عفا عنه الولي
هذا الذى عليه أهل العلم

زكاة الغنم

شاة زكاتها بحكم ملتزم فيها فقد تسرع فيه الغنم بسرعة غموها مستثبت نصاها والحال فيه قد عقل لمائة كاملة قد عُيِنَت شاتان فيها فى مقال الفطنا فان ترد زد فذة مع تن من المائين هكذا قد أَصْلُوا تزيد فذة بحكم التجزئة وهو الصحيح فى أهدى قد شهرا سليل صالح بقول قد زكن واحدة تزيد فوق ما حسب من الشياه هكذا قد وقعا شاة فخمس للزكاة تنتقد عنه وهل صح به يوما خبر لكنه لا تؤخذ السخا ليراه أو فى أخذه له اعلم او يتبعن حيث يكون الأكثر تخيير له ليأخذ الأصحا وهو بعيد من معاناة الخطا

فى الاربعين الشاة من هذى الغنم ذلك من حيث التويمعلم تنمو كمثل الزرع حين ينبت لذاك عد الاربعين قد جعل وليس فيها دون عشرين تلت فان تزد واحدة فقل هنا وليس فيها دون مائتين وليس فيها أو ثلاثا تصل فان تزد فكل مازادت مائة وذاك ما يقول جهور الورى وان يكن خالف فى ذاك الحسن يقول فى ثلاث مائة تجب زكاتها هنا تكون اربعا واربع المئين ايضا ان تزد هذا مقالاه روه فى الأثر والأخذ من انواعها يقال وقيل بالخيار للساعى فما وقيل عند الاستوا يخير وقيل عند الاختلاف صحا وقيل يأخذن منها الوسطا

بيان ما لا يؤخذ فى زكاة الغنم

بيّن ما يؤخذ مما حجرا فى الأخذ والرد على العباد يكون غير صالح مسلما وأخذها فى قولهم مبطل

وحيث للشارع رفق بالورى لعله هناك راعى الهادى يأخذ ما يصلح أخذه وما من ذلك السخا ليس تقبل

بجاهلها وأخذها ليس يحل
وقد نهى عنها الدليل الأكمل
فاخذها لذاك معهم فسادا
فى الحكم حسبها يقول الأول
فى الكل عند العلماء قد اتضح
رفقا بأهل الحق فيما قد شرع
كذلك لا يأخذ منها الهرما
لا تؤخذن فى الزكاة من غنى
وهو العوار وارد القضية
خلف أتى يعلل الدليلا
بنسلسلها أم لا فراع الأسما
ليكمل النصاب فى ذا السبد
ومن له تابع فادر الأصلا
وهو مقال عندنا معلول
عن النبي المصطفى بدر مضر
من أخذها ممن له كان دفع
اهل الهدى من سلف إلى الخلف
لمستحقين نراها عابده
يذكره أهل العلوم والبصر

لأنها ضعيفة لم تستقل
ولا أكولة فليست تقبل
كذلك الربى تربى الولدا
كذلك ما خض فليست تدخل
كذلك الفحل ووجه النهي صح
وذاك من لطايف الشرع يقع
والنيس وهو الفحل قد تقدما
وهكذا ذات العوار البين
والخلف فى العميا وذات العلة
تعد أولا هكذا قد قيلا
وهل يكمل النصاب حكما
فالمذهب اعتبارها فى العدد
والشافعى ليس يراه أصلا
كذا أبو حنيفة يقول
عليه ما صح من نص الخبر
هذا أهم ماله الشرع منع
وبقيت دقايق فيها اختلف
والحق ليس فى الخلاف فائده
إلا شقاق قلبي فى الأثر

زكاة الحبوب

يمنح الفقير مما يزرع
حين ينالون من الغروس
يجنى ثمار أصله والفرع
ذلك فى الاسلام مالا يشكر
ويجمع النُّقُورَ والغُضُوبا
مجتمعين أي على الاسلام

ان الزكاة فى الثمار تشرع
لكي يزول شرُّ النفوس
بأخذ ذو الغنى ثمار الزرع
وصاحب الفقير إليها ينظر
حيث أتى يؤلف القلوبا
فيصبح الكل على وئام

بما حوى من ماله مليا
فتسكن النفس هنا على الأثر
من بفضلله على الانسان
فى البر والشعير حكم يرفع
نصاها عندهم قد علما
تحقيقها على البيان المتضح
والمدرطل ثم ثلثه معه
على الصحيح عندهم مقرر
قيل وكان واقى المراد
عشر فراسل أتت محرره
مائة من تأتى فى الأوزان
وزن عمانى به العرف سما
وبعدها ايضا نزيد أربعا
كذلك مثقالان يذكرونا
اهل عمان القادة الأبرار
يجرى على قواعد الاسلام
فى المدرطلان ولا نقول
عند أبى حنيفة علانيه
أيضا نصاب فى المقام يعتبر
من العموم والخصوص مسندا
عشر ونصف العشر الأوفياء
لذا أبو حنيفة كان اعتبر
اذ عمها ذلك مفهوم الخير
صدقة خصص ما عم اعلمن
على العموم دون ما اعتراض
للنص وهو عمدة الأعلام
تعارضوا ولم ير التخصيصا

يرى الفقير ذلك الغنيا
آثره منه بقسط معتبر
والكل متبعة من المنان
ان الزكاة فى الحبوب تشريع
فى الخمسة الأوسق قال العلما
والوسق ستون من الأصح صح
والصاع بالأمداد فهو أربعه
وهو بمد المصطفى مقدر
وانه يزيد بالبغدادي
وعرفنا فى الأوسق المقرر
وبعدها ست وبالأمنان
وبعدها ستون من فاعلما
والمن عشرون كياسا وقعا
وبالمشاقيل فأربعونا
ذلك للقياس فى اعتبار
هذا هو النصاب فى المقام
أما أبو حنيفة يقول
والصاع بالارطال أي ثمانيه
وقال ليس فى الحبوب والتمر
وموجب الخلاف ما قد وردا
يقول فيما سقت السماء
فعم هذا والنصاب ما ذكر
ومنه قال بالعموم فى التمر
وليس دون خمسة الأوسق من
فن رأى ان الخصوص قاضى
أوجب للنصاب فى المقام
ومن رأى العموم والخصوصا

ان لم يصح العلم بالمقدم
لأنه جَوَّزَ ذلك الأمرا
اذ كل ما جازت به الأعمال
والنسخ قد يكون للبعض كَمَا
من رَجَّحَ العموم قال لم يجب
وعمل الجمهور حمل ما يخص
قد رجحوا الخصوص فى المقام
ان العموم ظاهر هنا ولا
فحكوا بمقتضى الخصوص
ويجمع الجنس رديته وما
ذلك للأخراج منه والعمل
وهكذا الأثمار فالأعمال
أو كانت الأثمار أصنافاً فقل
وهكذا المقال فى القطانى
إلا الذى عنه عُفِىَ فى الحكم
إذ الخلاف هل إلى المنافع
ام تقع الأنظار للأسماء
بعض يرى هذا وبعض ذاكا
ان تتفق منافع الأنواع
وقيل ما صحت له الأسماء
واشهر الاقوال للأسماء
والخلف فى التقدير للنصاب
أم باعتبار الكيل فى الأحكام
والخرص فى النخل وفى الاعناب
نخرص أولا لياأكلوها
يزكى باقيا على ما صحا
وقيل بالنخيل خص الخرص لا

حيث يصح النسخ فيه فاعلم
والعكس ايضا عنده استقرا
جاز عليه النسخ فيما قالوا
للكل صح عندهم مرتسا
هنا نصاب هكذا ولا عجب
على العموم والنصاب فيه نص
وبيئنا قواعد الأحكام
يخفى وقد صح الخصوص المجتلى
وبيئنا لوازم النصوص
يكون من جيده متما
أخذ من الجميع أي ما قد حصل
على قيادها كذا يقال
من وسط الكل لنا الأخذ جعل
عند رجال العلم والايان
فلا يزكى اذ بعفوسمى
ينظر فى الصنف بقول جامع
ما صح منها اي على السواء
خلف لهم صح على كذاكا
فالحكم شامل على نزاع
فذاك جنس كله سواء
اشارة الشرع لمعنى جائى
بالخرص فى رأى أولى الصواب
كل له رأى من الأعمال
معتبر بغير ما ايجاب
وبعد ذاك الاكل قوموها
من أصلها بالخرص إذ أضحى
بغيره والخرص قيل بطلا

وأصحابه من رجال الأمة
يحرصون نخلهم أتى في الخبر
وكل قول فله أصل سما
عنهم وبعض العلماء لذاك رد
أو غرر يحتل منه باطنه
رءوسه بالكيل فيما نقل
بالتحرر والمنع له في الكتب
غرضه البطل لذا قالوا فسد
والبطل يغشاها على ما ظهرا
والوجه ظاهر بهذا النظر
صحتها العقل المعنى يعقل
تصحح الخرص لها الجمل نقل
والحفظ للزكاة عند الفطنة
رفقا بنا وحفظ حق ثبنا
مما لنا من ساير البيوع
أصوله وما عليها فرعوا
في الخرص للأعقاب والحكم حوى
على جواز الخرص أيضا فانظر
أقر كل العلماء فيه السند
ولم يك السماع منه ثبنا
كما حكوا ذاك لنا في الكتب
بأنه فاه به المختار
حجة رده بظن فاعلم
ان يحكى ما ليس بحق فافتهم
يعضده عند الهداة النبلا
مثل أبى حنيفة فيما رفع

أبطله معهم أبو حنيفة
كان فتى راحة في خبير
وهو دليل الخرص عند العلماء
أجازه جملة أعلام ورد
اذ جعلوا ذاك من المزابنة
من باب بيع ثمر النخل على
أو أنه من باب بيع الرطب
لأنه حوى نسيئة وقد
تلك أمور ربوية ترى
وعملوا أيضا لحرص خبير
واحتملوا له أمورا يقبل
والأولون ذكروا أيضا علل
وحكمة الخرص هي الرفق بنا
مصلحتان ها هنا أقرنا
والحرص مستثنى من الممنوع
وسوف يأتي البحث فيه يجمع
من قول عتاب وماله روى
فهو دليل بين في الأثر
وطعنهم فيه براويه وقد
قالوا رواه ابن المسيب الفتى
ولم يجز داود خرص العنبر
قلنا الذى جاءت به الآثار
لسنا نرده إذا لم تقم
انا نحاشى ابن المسيب العلم
مع أن ناصرا له قد نُقِلَا (١)
وقول مالك ومن له تبع

(١) قوله : مع أن ناصرا له قد نقلنا : أى نقل عند العلماء ما يؤيده .

بُحَسِّبُ مَا يُؤْكَلُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ
وَذَلِكَ قَاضٍ هَاهُنَا عَلَيْهِمْ
مَنْ أَيْنَ يَدْرِي قَدْرَ مَا قَدْ أَكَلَا
أَمْرَهُنَا آخِرُهُ قَدْ نَقَضَا
وَالشَّافِعِيُّ عَكْسَ أَبِي حَنِيفَةَ
بِقَوْلِهِ لَا يُحَسِّبُ مَا كَانَ أَكَلَ
أَنْ أَبَا حَثْمَةَ كَانَ قَدْ خَرَجَ
بِتَرْكِ لِلنَّاسِ بِقَدْرِ الْأَكْلِ
وَلِلْمَسَاكِينِ إِذَا تَصَدَّقُوا
تَنَزَّاهُ مِنْهُ لَضِعَافِ الْفُقَرَا
وَيَتَحَرَّى مَا بَقِيَ هُنَاكَ
ثُمَّ شَكَاهُ لِلنَّبِيِّ الْهَادِي
قَالَ لَهُ النَّبِيُّ قَدْ أَنْصَفَكَ
بَلْ زَادَ فِي رِعَايَةِ الْمَعْرُوفِ
وَجَاءَ عَنْ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ فِي خَبَرٍ
وَأَخْرَجَ الْأَمْرَ دَعَا مِنْهُ الرَّبْعَ
وَهُوَ دَلِيلُ التَّرَكِّ عِنْدَ الْخَرْصِ
وَحَفَفُوا فِي الْخَرْصِ جَاءَ فِي خَبَرٍ
فَأَنَّ فِي الْأَثْمَارِ قَالَ الْمُصْطَفَى
كَذَا وَصِيَّةُ كَذَاكَ الْأَكْلُ
كِعَامِلٍ فِيهِ وَكَالِنَوَائِبِ
وَمَا مِنْ الْحَقِّ يَقُولُ فِي الثَّمَرِ
وَهُوَ مِنَ السِّيَاسَةِ الْمَوْفُوتَةِ
لِلَّهِ فِي ذَلِكَ السَّيِّدِ فِي
رَاعَى حَقُّوقَ اللَّهِ فِي حَقِّهِ
وَالْكُلِّ حَقُّ اللَّهِ لِاحِقٍ لَنَا
وَالْكَرَمِ الْعَظِيمِ عِنْدَ الْمُصْطَفَى

أَمْرَ الْخَرْصِ هَكَذَا عَنْهُمْ سَمِعَ
بِالْخَرْصِ مَعْنَى وَبِهِ قَدْ يُلْزَمُ
أَنْ لَمْ يَصِحَّ الْخَرْصُ فِيهِ أَوَّلًا
أَوَّلُهُ وَذَلِكَ لَيْسَ بِرِتْضَى
عِنْدَهُمْ فِي فَصْلِ ذِي الْقَضِيَّةِ
مَنْ ذَاكَ رَبُّ الْمَالِ بَلْ ذَاكَ هَمَلٌ
يَخْرُصُ لِلنَّاسِ الثَّمَارَ فَابْتَهَجَ
لَهُمْ وَمَنْ عِنْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ
وَالرَّيْحِ أَيْضًا مِنْهُ جَهْرًا تَنْفَقُ
وَالطَّيْرُ إِنْ يَوْمًا لَهُ قَدْ نَقَرَا
فِي أَخْذِ زَكَاتِهِ كَذَاكَ
شَاكَ مِنَ الْأَخْيَارِ فِي الْبِلَادِ
بِفَعْلِهِ هَذَا فَإِذَا الْمَشْتَكَا
بِذَلِكَ حَسَبَ الْمَنْهَجِ الْمَأْلُوفِ
إِذَا خَرَصْتُمْ فَدَعَوْا ثَلَاثَ الثَّمَرِ
وَهُوَ دَلِيلُ الْخَرْصِ فِيمَا قَدْ رَفَعَ
لِصَاحِبِ الْمَالِ حَلِيفُ الْخَرْصِ
لِلرَّفَقِ بِالنَّاسِ لَدَى خَرْصِ الثَّمَرِ
عَرِيَّةٌ حَقًّا هُنَا قَدْ عَرَفَا
تَأْكُلُ مِنْهُ فِي أُمُورِ فَاضِلِهِ
تَنْوِيهِمْ عِنْدَ انْفِائِ الْمَصَائِبِ
مَنْ وَاجِبٌ كَذَاكَ قَدْ صَحَّ الْخَبَرُ
عَلَى الْوَرَى حَقُّوقُ تِلْكَ الثَّمَرِ
أَنْظُمَةُ الدِّينِ الْكَرِيمِ الْأَشْرَفِ
عِبَادِهِ بِرَأْيِهِ الْوُثْقِيِّ
وَالْفَضْلِ فَضْلُهُ بِهِ فَضْلُنَا
يَعْرِفُهُ كُلُّ عِبَاهِلِ الصَّفَا

وساير الاعمال بالاطلاق
والجود عنه لا يزال يوصف
من وابل الغيث متى ينسجم
لذلك لوجاءوا بمعنى عارض
لذلك قد هووا ببحر الوهم
اذ أينعت أثماره فى شجره
نصا تراه واضحا ولا عجب
وسنة الهادى نبينا الوفى
عن واجب من الزكاة يعلمن
ذلك والتبديل ليس يسع
للمنع وجهها ينبغى ان يذكر
تعبداً لذلك معهم منعت
إبدالها بما هنا عنها صلح
والأصل الاشتراك اذ يؤصل
فى المال والتبديل لن نرتضيا
فيها وهذا الوجه عين الفصل
إخراجها من ذلك الأصل جرى
أرفق مما الأصل فيه قد ألف
والحق لا يرفضه كل وفى
جاء على المقدر المفروض
وهو الذى صح لنا فى النظر
وذلك بالاجماع أمر يعلمن
تلك عليها عمدة الأنام
مع علماء الدين أعلام الأمم
فى نظر الأئمة الأجداد
وقت لخراج الزكاة يافتي
فى البيع والشرى بحال مستمر

لذلك فاق الكل فى الأخلاق
والخلق العظيم فيه يُعرف
أجود من غادية وأكرم
وليس فى القرآن من معارض
لم يفهموا ذاك تمام الفهم
فالله قد قال كلوا من ثمره
وحقه يوم حصاده وجب
أين تعارض الكتاب الأشرف
والخلف هل يجوز إخراج الثمن
فالبعض من اهل العلوم يمنع
وبعضهم أجازه ولا يرى
ومنشأ الخلاف هل قد شرعت
وقيل حق للمساكين فصح
والواضح الجلي لا تبدل
فالفقراء شركاء الأغنيا
والاسلم الأولى اتباع الأصل
والوجه للاحناف رفق بالورى
كذلك أيضا عوض عنا عرف
والدين يسر وهو غير مختلفى
والخلف فى النصاب فى العروض
فهو نصاب العين عند الأكثر
اذ هي قيمة صحت لكل ذى ثمن
ان رعوس المال فى الاسلام
والحول فى العروض شرط ملتزم
فهو وحكم الدين فى اتحاد
هذا إذا كان هناك وقتا
أما الذين لم يزالوا فى تجر

فياخذون ويبيعون على
فالحول فى الحكم هنا لهم ثبت
نقوم الأجناس فى التجاره
ما كان باقيا قديما يشمل
فتخرجن من الجميع فاعلما
من اين يستطيع أرباب التجر
ثم يكون دائما فى شاغل
والدين لايزال سمحا يدفع
لاسيما فيما تعم البلى
فتخرج الزكاة فى وقت جعل
ان حال حولهم من ابتداء
وان يكن دين هناك يُجمع
من الجميع اذ هما فى قرن
وربع العشر من الجميع
والناس لايشترطن للاكث
وهو متاع يُجعلن نقودا
يقول ان لم يك قد نض هنا
فلا زكاة تلزم من اتجر
أونض فى ذا العام ناض تجب
فالله فى الاموال قد كان شرع
الا الذى عنه نهى شرع الهدى
والناس ما كان أحق فاعلما
والمال فى الغالب انواع عدد
وبعضهم يشترط الزكاة فى
أعنى العروض فى مقال المُنزى
ومن شئى العروض للتجاره
قيل يزكيه من الجنس اعلم

مر اللبالي هكذا فاحتفلا
أموالهم بالحول شرعا زكيت
بالثمن الحالى فع الاشاره
ما جاء حاليا هناك يدخل
من حيث تسهيل على الكل انتمى
افراز جنس من سواه فى النظر
على المعنا بخارج وداخل
كل المشقات يسير يصعد
به على هذا السبيل يروى
لها وحكمها ترى الكل شمل
تجارة بها هناك جائى
مع العروض والزكاة تدفع
فى الحول والنصاب معهم فافطن
يدفع عند قادة التشريع
هنا وبعض باشرطه حرى
نضت له فى يده عديدا
شيء لتاجر مقيم زمنا
ان كان بالعروض ذلك التجر
فيه الزكاة وله نستغرب
حكم الزكاة والدليل يتبع
فلا زكاة فيه معهم أبدا
بواجب الزكاة عند العلما
وتلزم الزكاة فى كل السبد
أعيان اموال لهم لم تختلف
ليست تصح عنده فى الثمن
ثم بقى خاف به الخسارة
بعده تمام الحول رأى رسا

واعنى به الشرى الذى قد عُيِّنَا
فى واجب الزكاة مع اهل الأثر
وفضة والحىوان الأعجب
وهكذا للخلفا الأربعة
أهل الرضى فى الدين والاصابه
ذلك إذا لا نص للرسول
كالشمس اذ تبدو على أفق السما
يرويه اهل العلم ايضا فى الأثر
قبل تمام الحول أيضا ثبتا
صحت زكاته كذاك قد ورد
والمقصد المخصوص عند العلماء
ذلك فى موارد الاحكام
فى صدرنا الأول من كل الأمم
عن ابن عباس حكى لنا السير
داهية العرب وأي داهيه
قبوله فى العجم منا والعرب
إلى ابن رشد وهوبدر النجبا
فيه وهذا النص عندى يشهد
فى ذاك نص لهداة الأمة
صحة ذاك الأمر عند النجبا
انكاره إلا ببرهان وفى
عن اجتهاد لوأتى عن علما
لاسيا قامت به الامصار
مع النصاب هكذا فيه زكن
وهو النصاب لاسواه لا ولا
أشبه لالشجار فى حال يعد
سواه فالزرك عليه اشتملا

وبعضهم قال يزكى الثمنا
وحيث ان الوقت شرطا يعتبر
فالحول شرط ثابت للذهب
ذلك من فعل هداة الأمة
ولشيوعه مع الصحابه
وَلَتَلْقَى النَّاسَ بِالْقَبُولِ
قلت فان النص عند العلماء
قد جاء نصا من حديث ابن عمر
يقول لا زكاة فى مال أتى
مفهومه بعد تمام الحول قد
وعم ذاك كل مال فاعلما
وشاع عند فرق الاسلام
ولم يكن له مخالف عليم
إلا خلافا ذكره فى الأثر
وعنده قيل الفتى معاويه
لولاها لكان اجماعا وجب
وقد عجت من كلام نسبا
ينكر اثبات حديث يوجد
كيف يقول أنه لم يثبت
والانتشار والشيوع أوجبا
ومثل ذاك عندهم لم يعرف
اذلا يقال مثل ذاك فاعلما
والحق لا ينكره الأخيار
والمعدن المعروف بالحول اقترن
الا الذى عن مالك قد نقلنا
ذلك ان المعدن المذكور قد
يقول هذا من نبات الأرض لا

فاعتبروا الحول هنا ولا عجب
فقليل بعد الحول فيه يحكى
عن بعض أهل العلم ممن يجتهد
أولم يكن فالحول فيه يعتبر
بدر اميه الامير الاظهر
فتخرج الزكاة دون فصل
كاثم الدارك فى رأى الأصح
وجاء فيه بمقال سامى
حد النصاب وبه الحول فرغ
مع أصله كذاك فيه أطلقا
كان له من أول الأتباع
وقال بالزكاة فى ذاك السبد
كالربح اذ كان هنا من الغل
فيه وهذا فيه وجه يعتمد
فى حكم ما الزكاة ايضا تشمل
فيها الزكاة هكذا فلتفهم
غلة مال أصله قد علما
والاصل ظاهر متين الوصل
مازال موصول النقاش فافهم
ثم استفيد مابه قد يكبر
فالحول قيل ظاهر الايجاب
لاقبله على الصحيح فى الأثر
فيه النصاب قرفيه واتفق
وقيل مشمول هنا فى الأظهر
عند رجال العلم زك للسيد
حتى يحول الحول لفظ النص عم
فأوجب النزاع فى فحواها

والبعض كالفضة قال والذهب
والخلف فى الربح متى يزكى
منذ حصوله كذاك قد ورد
ان كان أصله نصابا مستقر
وهو الذى يروونه عن عمر
وقيل حول الربح حول الأصل
وهو وجيه حيث ان الربح صح
وبعضهم فرق فى المقام
يقول ان كان هنا المال بلغ
فالربح ها هنا يزكى مطلقا
قال أبو ثور به الأوزاعى
كذا أبو حنيفة له اعتمد
والمال المستفاد حيث يستقل
أما إذا استقل فالحول ورد
والأشهر الواضح معهم يدخل
وشبهوا الربح بنسل الغنم
فالكل فى راي الهداة العلما
ويتبع الفرع لحكم الأصل
والقول فى الأرباح بين العلما
ان كان مال عن نصاب يقصر
يبلغ كل ذاك للنصاب
من يوم اكمال النصاب يعتبر
والمال المستفاد مع مال سبق
زكاته مع أصله فى الأشهر
وقد مضى هذا لنا والمعتمد
ولا زكاة قال فى مال علم
ما خصص الأصول من سواها

والمال يبلغ النصاب ويرد
حكم الزكاة حيث كان قد شمل
والمال يبلغ النصاب فاعلم
وعند ميقات الزكاة هل
وجاء مال آخر به كُمِّل
بعض يقول تلزم الزكاة
وقيل لازكاة إذ كان عرض
والمستفاد جاء من جديد
وبعضهم يقول مال وجبت
يبقى كذلك وعليه دارا
أما الذي استكمل للنصاب
فيل الزكاة فيه بعد ذاك
ذلك للنص الذي تقدم
ومن يرى التمام في الحول إلي
يلزم أن يزكيته متى
والأول القوي في الانتظار
هنا إلى الأصل تضم الفايده
ومن له ماشية فباعا
وأخر الحول اشترى اغناما
فالخلف في الزكاة إن لم تجب
والدين بعد الحول وهو في الذمم
بعض يقول إن يكن هنا نشب
تلزم في الكل الزكاة فاعلم
والدين أن حالت له أحوال
لو أنه مازال في أيادي
وبعضهم قال قبيل القبض
وبعد قبضه انتظار الحول

عليه مال آخر فيه استفد
له بأصل هكذا معهم عقل
في أول الحول تراه قد غا
بحيث للنصاب لما يُدركا
هنا نصاب فالخلاف قد نقل
هنا وهل لقولهم اثبات
لها لَمَّا كان وجوبها دحض
والحول شرط دون ما تفنيد
فيه الزكاة كامل الوصف ثبت
حول فزكه هنا جهارا
في آخر الأيام باكتساب
في حوله الثاني نرى كذا
عن سيد الرسل إمام العلماء
أن تم والنصاب فيه كملا
تم له حول التمام يافتى
والثاني في معاني الاعتبار
وساير الأرباح فيه عايده
منها متى ما حاول انتفاعا
عاد نصابها بها تماما
فيها سوى الشرى لهذا السبب
زكاته فيها الخلاف قد رسم
قد بلغ النصاب قد أضحى سبب
والأصل قاعد لها قديما
بحسبها زكاته يقال
مدينه عند أولى الرشاد
فالقول بالزكاة غير مرضي
فيه يزكى عند صدق الأول

قيس على الحاضر من أموال
حنولته أتى الأداء بالالزام
كان الأداء بذلك قد تحصلا
زكاته واجبة فلتعرفنا
فانه مال وان قد قسطا
بشرطها وهو الصحيح فاعلموا
فالمال مع مال هنا قد اتسق
شروطه تلزم فيما قد لزم

وواجب المال هنا قد لزمنا
وقاعد المال لغيره جمع
وواجب الحق هنا قد حددا
هذا الوري يوجب للنزاع
ما كان معروفا باهدى سبب
قبل تمام الحول فى الميقات
وبعضهم أجازاه متما
أم هي حق فافهم الافادة

فى وقتها مثل الصلاة قد منع
يكون قبل وقته محلا
أجاز للتقديم دون نكر
أجاز فى ذلك ان يعجلا
قبل حلول وقتها الموسع
تقديمها يذكر فى الأثر
قبل محلها عن ابن عمه
أو كان للتقريب للبعيد
كما أتى عن قادة العرفان
عن الهداة قيل بالتحليل

والقول بالزكاة للأحوال
حضور عين المال مع تمام
شرطان فيه ومتى ما حصلا
والمال مهما كان مالا لا خفا
اكان من فوايد أو من عطا
زكاته ان جاء بدءا تلزم
أو جاء وارداً على مال سبق
زكاة ذاك المال بعد ما تم

والحكم يشمل الجميع فاعلموا
والله فى المال الزكاة قد شرع
والخير للشيخ يجر أبدا
والشيخ بالأموال من طباع
والعبد مسئول عن المكتسب
والخلف فى الاخراج للزكاة
فبعضهم يمنع ذاك فاعلموا
ذلك هل زكاتنا عباده

من قال انها عبادة تقع
لان ما جاء موقتا فلا
ومن يقل حق لأهل الفقر
يراه حقا واجبا مؤجلا
يخرجها بجهة التطوع
وصح عن خير الوري المختار
واستسلف الهادى زكاة عمه
وهل يكون الوقت للتحديد
والواضح المعقول فهو الثانى
والخلف فى الاسقاط والتعجيل

أصناف أهل الزكاة المستحقين

بعد وجوبها على ما يعرف
والمستحقون بحكم السنة
وهكذا الهادى الامام المرسل
فى آية ساقتهم علانيه
عدة أقوال على الاصل انبنت
حتى يرى الحق الفطاحل النجب
والعاملين اي عليها فافهما
قلوبهم عن الهدى منحرفه
لينقذهم بها من الردى
فى فكها معهم بلا خلاف
خامسهم صح بغير مريه
فيه على نهج اولى الرشاد
يحتاج للاعطا بلا انكار
فلا تخص قيل بالمسكين
منهجها فى النص عند البصرا
بعد تمام عدهم فى الذكر
أوهي فى التخصيص فى المعانى
طال به الخطب فشق الأنجا
لا حق للغير بهذا الأمر
لا غيرهم من نوع أهل الضرر
أصلح وجه ها هنا فيشكر
من حقهم حسب أدلة أتت
وهو الذى نعرفه فى السير
يحتاج للنقاش فى الأنظار
منا فراغا لبيان الشرع
ونلغى ماسواه مما قد رسم

ومن اليهم الزكاة تصرف
ومن هم الأهل لها فى الامة
نص عليهم الكتاب المنزل
اصنافها قيل هم ثمانيه
وها هنا لقادة العلم أتت
وها انا أذكرها كما يجب
للفقراء والمساكين اعلموا
وثالث الاصناف فالمؤلفه
ألفهم إمامنا على الهدى
وفى الرقاب رابع الأصناف
والغارمين فى صلاح الأمة
وفى سبيل الله فى الجهاد
وابن السبيل صاحب الأسفار
فهؤلاء أهلها فى الدين
ولا بذى الفقر وقد تقررا
قال فريضة عليك الأمر
واللام للتمليك فى البيان
وها هنا النزاع بين العلماء
بعض يقول لأهيل الفقر
وللمساكين أتى فى أثر
ولامام عند بعض ينظر
وهو الولي للورى وما ثبت
ذاك إليه هكذا فى الأثر
حينئذ ما جاء فى الاخبار
وبسط ذاك الحال قد يستدعى
لكننا نذكر من ذاك الأهم

لأن زبدة المقال تنفع وإن يك البسط أخي أنفع (١)
الفقراء والزكاة

والفقراء هم على الاجمال تنفق فيهم لسداد الفقر وهم مصدرون في الذكر كما تقديهم في النص قد دل على وهو الذي الحكمة كانت تحتوى أخذها من الغني قالا في مجمل الأخبار هكذا أمر وهل إذا احتاج الامام العلم نعم لكونه هنا أميناً يقسم للزكاة والغنائم يعطيهم بحسب الاستحقاق ويُحرم الذي لها لا يستحق وهكذا مصير بيت المال حيث هم القوام في الاعمال والله أغنى الأغنيا منه الغنى من على عباده بالفضل والناس في استحقاقهم لذا كما بعضهم القليل من ذا المال وليس للضيف لديه منزل وبعضهم له كثير المال أنفع للناس وإن الأنفعا أنفعهم من لعيال الله ومن تعدى نفعه للناس فالمال مال الله والعيال

اهل الزكاة دون ما جدال ودفع ما كان بهم من ضر عرفته في قول رافع السبا تقديهم في نيلها بين الملا عليه في النظام كي لا يلتوى للفقراء فافهم المقالا نبينا وفعله كذا استمر لها إليه تصرفن فافهموا للمسلمين ويك أجمعينا فيهم بحسب مقتضى اللوازم لأنه الأمين باتفاق يُدفع بالحرمان اذ يعطى الأحق ينفق في مصالح الرجال إليهم مصارف الاموال للناس مبعوث به تمننا ببسطه لهم بوجه العدل على مراتب اتت هناك يكفيه اذ يعدم للعيال فيه أخو الحاجة يوما ينزل يعد في القلة حسب الحال يلزم في اعتبارهم أن يُرفعا ينفع هكذا بلا اشتباه أولى به بدون ما التباس عياله النساء والرجال

(١) قوله : وإن يك البسط أخي أنفع برفع أنفع على أن يكن زائدة .

للمال يرعى المستحق فافهموا
صنف كما عليه جل السلف
تخرج فى صنف إذا كان صلح
كما اقتضى رأى الامام الأكبر
إلا بأن يعمهم على الأصح
والأوجه الأول مع أهل النظر
فراع للأصح فيه فعلا
وكلهم به هنا يصرح
فى الذكر فالسنة غيره تدل
وللفقير ردها فى السنن
بحجج لقوله تصدق
بأنه الأولى بها إذ يُرْفَد
قد شرعت كالجبر للكسير
فاتفق الحال بذى القضية
بينها والقول فيهم أطلقا
اذ بُنِي الحال وفيه حددا
قيل ولا كسب لعصر حصله
سُمي فقيراً فيه باعتباره
عن سيد الرسل ويفشى الضرا
بئس الضجيع الفقرفى نقل السلف

لذلك الامام حين يقسم
لذلك قد أُجِز أن تخرج فى
بعض رجال العلم قد قالوا يصح
كذلك فى صنفين أوفى أكثر
ورده بعض فقال لا يصح
والشافعى عليه أيضا فى الأثر
لِمَا من النص عليه دلا
والاختلاف وجهه متضح
وان يك اللفظ على العموم دل
يقول أَخَذْتُهَا من الغنى
فكل جانب له تعلق
وحاجة الفقير قد تَوَكَّد
فهى لسد حاجة الفقير
والفقر ذو مسكنة فى الأمة
لذلك بعض العلماء مافرقا
وبعضهم راعى لما قد وردا
ذو الفقر قد حُدِّد من لآمال له
كأنه المكسور من فقاره
والفقر كاد أن يكون كفرا
وحاله شين مع الناس عرف

المسكين والزكاة

عن ساحة الفقربلا امتراء
وذا أخص فاعرف التعليلا
يعمل فيه قال ذاك العلماء
أبوابهم للأكل منهم سئلا
لأن ضيق اليد أمر متعب

والقول فى المسكين غير نائى
لكما الفقر أعْم قِيلا
وانما المسكين من يملك ما
ترده اللقمة طوافا على
أسكنه الفقر ولو يكتسب

يكسفيهم هم المساكين اجعلنا
اذ يعملون قال رب الأمة
فلا حراك لهم فلتفطنا
والبعث معهم هكذا منقول
والفقر لا يزال بالطبع أذى
راعى هنا طبعاً بهذا الأمر
عطفا على ضعف بهم تعينا
قالوا به للعطف فيما يعلم
له وما يقويه للسؤال
أحق بالمعطاء من دون امترا
اليهم كل به ينتفع

ومن لهم مال وكسب قليل لا
دلت عليه آية السفينة
كأنما العجز لهم قد أسكننا
ويسئل المسكنة الرسول
أما من الفقير فقد تعودا
والشارع الحكيم دفع الفقير
اذ قليل سماهم مساكين هنا
خَلَقَهُم الْجَبَّارُ وَالْعَرَبُ هُم
فيمنح المسكين سد الحال
فهؤلاء هم بُعَيْدَةُ الْفُقَرَا
لهم من الزكاة حق يُدفع

الزكاة والعاملين عليها

من الجبابة ومن السعاة
فى وقتها المحدود من ذا الزمن
عليهم السعي لها ولا عجب
دون عناء هكذا يؤصل
كأجرة حين يؤجروننا
نعرفه حقاً بلا منازع
اليه فى الغنى له قنطار
كما ترى ذلك فى النص نزل
وهو الصحيح عندنا قد اشتهر
منه له على الصحيح الاكمل
وعن مجاهد حكاه الحاكسي
يذكره القطب الامام المعبر
لا يعملان فى الزكاة فاعجه
يعطون منها عند كل الفض

والعاملين أي على الزكاة
يسعون فى اخراجها من الغني
يعطون منها كالعنا إذا لم يجب
حق لغيرهم وليس يحصل
قدر عنائهم هنا يعطونا
ذلك عندنا وعند الشافعي
لو كان ذاك العامل المشار
أجرته له على ذاك العمل
وذاك فى الآثار قول ابن عمر
والاكل والركوب حال العمل
والثمن يعطون عن الضحاك
ومالك عليه قيل فى الأثر
والهاشمي وكذا المظلي
لانهم عنها بعيدون فلا

أجرتهم كغيرهم يرونا
حكم الزكاة وهو رأي قد زكن
لكن من الخمس لهم قد وردا
فى ضمن بيت المال ذاك فاجعل
عاملنا كذاك عنهم وردا
كما أتى عن النبي المرسل

وقيل مها عملوا يعطونا
وعلمهم قد خرّجوا الأجرة عن
وقيل لا يعطون منه أبدا
وعامل يهدى له فى العمل
ان كان قد أهدي له حين غدا
وقيل بالعموم حال العمل

المؤلفة قلوبهم والزكاة

إمامنا لو أنهم قد أسلموا
وقد تعودوا اقتراف الظلم
جبابرة عاشوا على الحرام
كفر لدى الركوب للضلال
ردهم إمامنا عن الهوى
ويصرفوا عن الانام الضرا
إليهم الامام ذاك يصرف
أولا فيصرفون بالحسام
إمرته لهم لذاك فاعرف
إسلامنا عن ضعفه تحولا
والسخط ماله هنا محال
سم السعدى الهادى إلى الطريق
أوظالمنا فى غيّه ختارا
بل ذاك للامام حقا فاعرفه
فى الدين لا فى الأخذ للزخارف
عوالم الكون وداس قيصر
ولم يشد للكفور أورا

هم الذين كان يخشى منهم
لم يفهموا الاسلام حق الفهم
قوم من العتاة فى الاسلام
ان أسلموا حالهم كحال
أو لم يكونوا أسلموا على سوى
اعطاهم لكي يكفوا الشرا
لهم من الزكاة قسم يعرف
ذلك حال ضَعَف الاسلام
هذا مقال عمر الفاروق فى
يقول لاحق لهم إذ بزلا
من يرضى فالرضى له جمال
لله در عمر الفاروق
لم يخش فى أيامه جبّارا
حينئذ لا حق للمؤلفه
يصرفه فى أكمل المصارف
بذلك الاسلام جهراً بَهْراً
وكسر الاسلام جهراً كسرى

الرقاب والزكاة

وفى الرقاب قال ذو الجلال
يعنى الزكاة جعلت فى حال

لهذه الزكاة فيها تصرف
لتخرجن من قهر ذاك الرق
فانه الحر مع الأصحاب
منها كذا بعضهم قد جزموا
ما كان باق من ديون تترجى
قيل وهذا واضح المقام
يدعوا بطبعه لكل الأمة
لمطلق السلام فى ذا الحال
ليعتق العبد بهذا القصد
وكان ذاك فى المقام أنفعاً
كذلك فى مذهبنا المملوك
وذلك قوة لدى التشريع
ومن هم الحجة فى الأنعام
اذ صار للكل ولم بينهم
وابسن السبيل دون ما اشتباه
أرسخ فيها وهو ما قد نعلم
فى ظرفها وهو المقال الأنفع
بانه فى الدين طبعاً أشرف
فينفع الاسلام طراً فأدره
دين الهدى على العموم الناهج
حضر على الاسراع فى المراد
عز الأنعام ولاذلال العبدى

قد صارت الرقاب ظرفاً يعرف
ذلك فى شرائها والعتق
وقيل فى إعانة المكاتب
فيستحق ما يردُّ الغُرماً
وقيل بل عن رقه لم يخرجوا
والعتق والولاء للاسلام
اذ كان هذا الدين للحرية
فيرجع الولا لبست المال
يعطى من الزكاة ربُّ العبد
وعتقه للمسلمين أجمعاً
فيحصل التحرير للمملوك
ولاؤه يكون للجميع
يعرف ذاك قادة الاسلام
كذلك ذاك العبد يقوى فاعلم
وفى الرقاب وسبيل الله
محل انفاق الزكاة فهم
كأنهم ظرف لها فتوضع
لأن انقاذ الرقاب يعرف
بصير حراً مالكاً لأمره
يخرج للحرب وفى منهاج
وفى شريعة النبي الهادى
لان هذا الدين قد دعا إلى

سبيل الله والزكاة

هو الجهاد وعليه يعتمد
فى الخيل والسلاح مع مالزما
قاموا لحربنا بغير من

ان سبيل الله فى هذا الصدد
فيه الزكاة تنفق فاعلموا
لا سيما ان كان أعداء الدين

فأنفق على الغازى من الزكاة
وقيل ان كان ضعيفا يمنح
وجاز فى البناء للقناطر
وهكذا البناء للمصانع
تنفق فى التشييد للقلاع
وقوة للمسلمين تعرف
ان البروج والحصون تجعل
أشار ذو الجلال فى القرآن
ونحو هذا مال جملة على
والحق ان كل هذا يعتبر
فينفق الغازى من الزكاة
وكل ما على الجهاد يبذل
وليس للحجاج فيها حق
وقيل بل يعطى من الزكاة
ونقلوا ذلك عن ابن عمر
أما بناء مسجد فلا ولا
وقيل فى كل وجوه البر
ذلك ان اللفظ عم فانظر
وفى شراء كتب الآثار
وفى شراء مصحف لا تمنع
وتنفق على أهيل العلم
من القضاة والولاة فاعلموا
وهكذا تبذل فى أكفان

فأنفق على الغازى من الزكاة
وقيل ان كان ضعيفا يمنح
وجاز فى البناء للقناطر
وهكذا البناء للمصانع
تنفق فى التشييد للقلاع
وقوة للمسلمين تعرف
ان البروج والحصون تجعل
أشار ذو الجلال فى القرآن
ونحو هذا مال جملة على
والحق ان كل هذا يعتبر
فينفق الغازى من الزكاة
وكل ما على الجهاد يبذل
وليس للحجاج فيها حق
وقيل بل يعطى من الزكاة
ونقلوا ذلك عن ابن عمر
أما بناء مسجد فلا ولا
وقيل فى كل وجوه البر
ذلك ان اللفظ عم فانظر
وفى شراء كتب الآثار
وفى شراء مصحف لا تمنع
وتنفق على أهيل العلم
من القضاة والولاة فاعلموا
وهكذا تبذل فى أكفان

ابن السبيل والزكاة

ابن السبيل فهو ذو الأسفار
أوفى مباح كان ذلك السفر
فى طاعة المهيمن الجبار
او مطلق الطاعة مع أهل النظر

كما هو المعروف عن ثقة
لكن هنا لم يصبح مليا
هو الضعيف عند أرباب النظر
حيث بهم قد ضاقت الفجاء
يعطون منها دون ما جدال
فيما أحق الناس من هذا الوري
وبعده سواه من هذا الملا
فرد من الأفراد فيما نعلم
في النص بين مطلق الرجال

يعطى اذا احتاج من الزكاة
لو كان فى أوطانه غنيا
وقيل بل ابن السبيل فى الأثر
وللعراقين فالججاج
عند انقطاعهم عن الأموال
وهل إلى الامام ان يعتبر
قيل نعم يعطى الأحق أولا
أو وسعتهم كلهم لا يحرم
إذ وزع الحقوق ذو الجلال

الغارمون والزكاة

من حملوا الدين الذى كان لزم
يُعطون منها للمرام الصالح
لكنهم فى الصالحات أتلفوا
بما تحملوا عن العباد
فمثل هذا غارم قد غرما
لما عليهم من ديون فاعرفا
لهم وان للغير يوما صرفا
يعطون منها دون ماملام
هذا السورى والخير فى الصلاح
تلك الديون غير ذاك المحمل
وانه الغارم فى عرف العرب
ليصلحن الشأن الذى تبعثر
لذات بيننا له يُعطى السلف
وانه الظاهر فى المرا
الا لذك الحال من دون امت
اذ فعلوا الخير كذا قد حكي

والغارمون جمع غارم وهم
تحملوا الديون فى المصالح
لم يُسرفوا فى ما هناك اقترفوا
وما سمعوا إذ ذاك فى الفساد
ولا دعوا إلى المعاصى فاعلموا
وما لهم مال يقوم بالوفاء
ان كان ذاك الدين حين اقترفوا
فى الكل غارمون فى الاسلام
لا سيما ان كان فى إصلاح
لذات بين المسلمين احتملوا
ذلك فى الاسلام من أعلا القرب
والغرم بذل المال عن هذا الوري
حتى الذى دان باصلاح عرف
يرون ذاك أفضل الجهاد
وما قيام المسلمين فى الوري
يعطون لو كانوا بحال أغنيا

وخمسة لهم تحمل الصدقه
للغازى فى سبيل ذى الجلال
وعامل كان عليها وسبق
وللغنى حين يهديها فتى
يشكر للغنى معروفا سبق
وقيل من دان لاصلاح فقط
بيان ذاك هل يقال غارم
فقل لا يقال هذا غارم
بل الزكاة للذى قد احتمل
ما كان لازما عليه ذاك
ومذ إلى الصلاح قام يُحمد
يعان فاعل الجميل فى الورى
لله در الشرح راعى فى الملا
وبعضهم شدد فى المقام
قال إذا ادان ما قد اثقل
يباع ماله وما قد ملكا
صار فقيراً والفقير تجب
يعطى باسم الفقر إذ قد استحق
ومن عليه قيل دين البارى
وهكذا الحج ودين وجبا
ليس له من الزكاة فاعلما
قلت ودين الله فى النص أحق
أحق دين الله نصا فى الخبر
خلاف دين للعباد يقع
والله أغنى الأغنيا والمغنى

فى خبر كل هنا قد حققه
وغارم فينا بلا جدال
ذلك فى مقالنا والكل حق
قد استحقها لذاك قد أتى
أعطاه من هذى الزكاة ما استحق
يعطى كذا بعض له قد اشترط
لنفسه استدان ذاك الغارم
لنفسه الدين عليه لازم
جمالة الغرم فأدى ما حمل
بل الصلاح قصده هنا كما
فيمنح الزكاة بل ويسعد
وانه بالعون طبعاً شكراً
مصالحاً عمت هناك السبلا
وقام بالتمحيص للمرام
كاهله وعجزه قد عقلا
وها هنا بالفقر ذاك أدركا
له الزكاة وهو قول معجب
هنا به الزكاة أيضاً وهو حق
مثل الكفافير فع يا قارى
من قبل الزكاة لما إن أبى
وفاء هذا الدين عند العلما
كيف يقال للوفا لا يستحق
وعلى عفو الله عنه ينتظر
فالسعيد بالحق أتى ينتفع
عز وجل للعباد يُغنى

حكم الزكاة

والحكم فى الزكاة فرض وجبا على أخى الغنى تراه كتباً

وقوله الثابت لا يبدل
عما به الاسلام جهرا ظهرا
خمس دراهما كل حبر عالم
فى حال كسبها من الحلال
فى اكثر الآيات وضعها زكن
بين الصلاة والزكاة مطلقا
ركن فغيره الى الهدم انتمى
فلا يجوز نقضه حين استقر
ولم يزل بسينها متما
فى الدين اذ طبعها بذلك تأتى
فهو لحكمة ولن يستنكرا
بديعة الصنع ولا امتراء
به سواه بل به حقيق
وتدفعن إلى جميع الفقرا
اعطاؤه من الزكاة قد سُمِعَ
كما حكى النص الجلي الأصوب
وهكذا الفقير أيضا فى النظر
بل باجتهاد العلماء الفطنا
أم لغوى عندهم مرعي
معه النصاب فهو شرعي غدا
ما يقع الاسم عليه فانظروا
دل على التحديد عند الفطنا
مالية توجب للافاده
ليصلح الحال به من غير شك
او حاجة تدعوا لأى أمر
شخص كريم عامل مفضل
كلا اعتبار بقضايا الامكنه

نص على ذاك الكتاب المنزل
والمصطفى قال جهاراً للورى
فإنه قام على دعائم
ثالثها الزكاة فى الأموال
وبالصلاة فى الكتاب تقترن
وقاتل الصديق من قد فرقا
قال هما ركنان مهما انهدما
وأجمع الصحب على هذا النظر
مضى على ذلك حكم العلماء
وقد ذكرنا حكمة الزكاة
وكل شيء جاء من رب الورى
ان الحكيم يضع الأشياء
حيث هو الحكيم لا يلىق
تؤخذ من كل غني فى الورى
والخلف فى حد الغني الممتنع
وهو الذى منه الزكاة تطلب
وهل يحدد الغنى فى الأثر
فالك يقول لا حد هنا
ذلك هل معنى الغنى شرعي
يكون مانعا إذا ما وجدنا
أو لغوى وهما يعتبر
ذلك حده هنا والحق ما
ان الزكاة عندهم عباده
يفيد زيد خالدا مما ملك
لا أثر هنا لحال فقر
ولا اعتبارها هنا بحال
ولا اعتبار أبداً بالازمنه

فليس للزمان من تأثير
إن العبادات على أساس
حيث أمور الدين تكليفه
وقيل في الغني من كان ملك
وقيل من يملك للأوقية
من عنده ذلك لا يعطى اعلم
وهي اعتبارات تفيد الخرجا
وقدر ما يعطى الذي كان استحق
قيل أخوال الدين وفاء دينه
يصون وجهه عن السؤال
والغارم المعروف ما يدفع به
وابن السبيل يعطى ما يبلغ به
يكون منه زاده والركب
والخلف في المسكين معهم وردا
كما عليه مالك والشافعي
وهل إلى حد النصاب صحا
وقيل لا أكثر من خمسينا
وقيل ما يبتاع منه خادما
ويشتري مركوبة ليركبا
ذلك ان كانت هنا الزكاة
يوسع الامام حيث تنسع
وخيرها قد قيل ما أبقت غنى
وها هنا توالى الأنظار
بن موسع لأهل الفقر
لأن ما يثرى حرام قبيلا
بالأمس ذا فقر وأضحى الأنا
قلت اذا كان الامام في غنى

في حالة الغني والفقر
جاءت فلا مجال للقياس
فلا اجتهاد ينقض القضية
خمسین درهما غني دون شك
فهو غني فافهم العليّه
من الزكاة عند بعض العلماء
من ضيق حال اذ تبين المنهج
من الزكاة والذي هو الأحق
فانه يكون صون دينه
حتى ولو يسئل للعيال
غرما غدا مقتهراً من سببه
أوطانه ويسلمن من عطبه
ان كان في العادة ممن يركب
فقيل ما الامام فيه اجتهاد
يعطيه ما يراه ضمن الواسع
فقيل ان ذاك لم يصح
دراهما من صرف المسلمين
يخدمه له يراه لازما
ان كان من عادته ان يركبا
كثيرة جاءت بها الغلات
زكاتنا وهو السبيل المتبع
وذاك واضح تراه الفطينا
كما لنا قد حكمت الآثار
ومتحرج بهذا الأمر
كذلك بعض محص التعليلا
أخا غنى راح به جذلانا
عنها فذلك حقهم تعينا

لأهلها أولا فقل يلام
من الامام ومن الشراة
إليه ماذا بالزكاة يصنع
لافوقه شرعا ولاعنه أقل

لابد أن يدفعها الامام
ان حصل الغنى عن الزكاة
ولم يجد لها فقيرا تدفع
وعامل يعطى على قدر العمل

العقد الرابع فى الصيام

هي الصيام جاء فى القرآن
والثانى نفل واليه ندبنا
وكم لذى الألا علينا من من
حب الذى يمثلن ما يجب
ببسط فضله عليه فاقبل
أجزى عليه كل فضل غالى
فى رمضان فى اعتبار النجا
وسنة الهادى النبى المرسل
وجوبه عن الهداة قد أتى
عليكم معناه معهم وجبا
وتلك خمسة بغير من
وانه ركن من الدين غدا
تعلن بالوجوب مع اهل الأثر
لمن إليه وجه السؤلولا
عن أحد من الورى مما يخل
خلاف ماقلنا بيانا مسندا
لدى الإله واجبا أو قد ندب
واعربوا المقال عنها عند
من كل مايشين للإيم
يدركه كل همام ماه

عبادة تنسب للأبدان
وهو هنا نوعان نوع وجبا
والكل بالفضل العظيم مقترن
ذلك أن الامتثال يوجب
والعبد مهما يمثل أمر الولى
فالصوم لى يقول ذو الجلال
وأفضل الصيام ماقد كتبنا
وجوبه من الكتاب المنزل
كذلك بالاجماع أيضا ثبتنا
يقول ذو الجلال فيه كتبنا
وهو بحال من مبانى الدين
والصوم خامس المبانى فى الهدى
وجاء فى عدة أخبار غرر
وصوم شهر رمضان قالا
وصحة الاجماع حيث ما نقل
ولا عرفنا عن امام فى الهدى
وكان من أفضل أنواع القرب
وحكمة الصوم دراها الفطنا
وانه طهارة الأبدان
وسره المنيع فى الضماير

من يلزمه الصوم

والصوم يلزم الجميع من بلغ
وكان عاقلاً مقبلاً في الحضر
فيخرج الصبي والذي فقد
كذلك المريض والمسافر
ومن عداهم فالجواب يعلم
وذلك الشهود للشهر عرف
أو بتمام أول كان تلى
ان تم اول نرى الثانى دخل
صوموا لرؤية الهلال وافطروا
أو غم فاقدروا له تماماً
واكملوا العدة فى نص ورد
ذلك فى الدخول والخروج صح
وصوم يوم الشك لا يحل
لادين بالشك تقول العلما
وان يطل اغما الهلال يرجع
ومن تحقق الهلال عندما
واقدروا له يقول أكملوا
وقيل عد بالحساب عند من
ومجمل الأول قد فسر
يقول ذاك أقدروا له ولم
أما ابن عباس بتحقيق العدد
ومجمل المجمل عند العلما
وهذه قاعدة لم يختلف
فلا تعارض هنا ان وردا
ورؤية الهلال فى وقت العشى
أما اذا ما شيم فى النهار

مبالغ التكليف عنها لم يزغ
بغير علة لها المنع اشتهر
للعقل لو كان باغواء فسد
قد فقدوا اللزوم وهو ظاهر
من شهد الشهر يصمه فافهموا
برؤية الهلال ان لم تختلف
له هنا شهر الصيام مثلاً
بذلك التمام شهر الصوم حل
لرؤية بذلك صح الخبر
لأول وانشئوا الصياما
وهو ثلاثون باتمام العدد
قاعدة ترى هداها متضح
والدين بالشكوك يضمحل
والحق فى أفق اليقين ابتسما
إلى الحساب وهدهد يسمع
صح حسابه عليه لزما
عد الثلاثين به يؤصل
يجيده به الصيام يلزم
نقل ابن عباس كما يذكره
يبين المراد والأمر انهم
قد جاعنا في نقله ولا فند
على مفسر متى ما انبها
فيها الأصوليون بل كل السلف
مجملهم ثم مفسر الهدى
فهو من الثانى الصيام ان خفى
فى أول الوقت لدى النظر

فإنه لأول يستبر
فالك يقول للمستقبل
كذا أبوحنيفة أيضا يرى
ان كان من قبل الزوال شيئا
او كان من بعد الزوال ظهرا
وذا عليه اكثر الهداة
وقد روي عن عمر الفاروق ما
ونصه يذكر لأهله
فبعضها اكبر من بعض يرى
لا يفطرن كذا جاء في خبر
وان قوما شاهدوا الهلالا
فأفطروا فلامهم أعنى عمر
وجاء أيضا عكس هذا عن عمر
يقول ان رأيتموه قبل ان
وان يكن بعد الزوال لا يصح
لانه خالف للجمهور في
ومن رأى الهلال فالصوم لازم
إلا عطيا ابن أبي رباح
يقول لا يصوم إلا ان يكن
وعليه للاحتياط قد نحا
يقول ان الفرد قد لا يطمئن
فيدخل الأمر بلا مبرر
اذا رآه وحده فهل له
ذلك ان رؤية الهلال
ولا يحل الصوم بعد الرؤية
وصوم ذاك اليوم لم يحل
وقبل لا يفطر حتى يفطروا

ليس من الثاني كذا قررروا
والشافعي أيضا أتى لأول
وغيره لغيرهم قد ذكرنا
فهو لماضى ليلة معلوما
فهو لمقبل يكون فانظروا
من الرجال الفقهاء الثقات
دعا إلى البحث فحول العلماء
بانها تختلف في الهيئة
فن رآه بالنهار مسفرا
أو يشهد اثنان به فيما غير
ولم يكونوا بلغوا الزوالا
كذا جاء للهداة في الأثر
فاختلف الحكماء مع أهل النظر
نزول فالفطر هنا قد يلزم
فطر وهذا النقل عندي لا يصح
هذا وذاك الحال لما يختلف
في حقه كل بهذا قد جزم
لم يكفه هناك للنجاح
رآه معه غيره كذا زكن
فعله لذاك لم يصححا
بما رآه عليه قد يخطأ
والدين محتاج هنا للنظر
يفطر بعض العلماء حله
توجب للفطر بلا جدال
اذ ذاك من شوال دون مبرية
وذا هو الحجة في ذا المقول
ففطره بفطرهم مقرر

يوم يصومون يقول الهادى
والحق ان الفطر كالصوم علم
فمن رآه وجب الحكم على
لاوجه للترك لأمر قد وجب
والناس فى الرؤية لم يتحدوا
بإراه فرداً فى الورى ولا يرى
لكنه يخفيه عن اساءة
اذ ربما يظن هذا لم يصم
وليس للمرء بان يعرضاً
والدين عند العلم بصان
ويكفى عدل فى الصيام قىلا
ذلك ان الصوم شغل الذمة
واشترط العدلين كل العلم
سدوا ذرايعاً هناك ينجح
لا يدعى الفساق انهم رأوا
فيهمون الدين هدماً بينا
ظنوا هنا صدقهم فأوجبوا
وذمة الانسان إذ تشتغل
يلزم ان يثبت نقل معتمد
والشافعى بالاحتراز يأمر
ان حصلت هناك تهمة منع
لكنه ينوى هناك فطرا
يمسك عن أكل وشرب ونوى
أو أنها تبطل للإمسك
لسنا نرى هذا ولكن ان نشك
أو ثبت الموجب للافطار
فالشك واليقين لم يجتمعا

ويوم يفطرون عن أجماد
برؤية الهلال أمره انجزم
رائيه عند العلماء الفضلا
يقول بالرؤية سيد العرب
وذا به العادة فينا تشهد
بأقبحهم فقل لذلك أفطرا
ظن به من فضلاء الأمة
وذاك اثم فى المقام قد علم
للناس تهمة بحكم الاقتضا
وصونه ياذا النهى ايمان
والفطر عدلان فع التأصيلا
به خلاف الفطر عند الأمة
فى الفطر فالزم كل ما قد لزما
لها الغواة فتحتها لا يصلح
هلال شوال وللصوم قضوا
ويخضعون للهداة الفطنا
على الورى الفطر وهب لا يجب
خروجها بدون حق يبطل
يقضى على الخروج مما قد عقد
من هؤلاء الناس عنه يذكر
للفطر للحوطة من بطل يقع
وهو تناقض ببطل أخرى
للفطر هذا مبطل تلك النوى
وهذه خدائع الناسك
نترك للفطر ونلزم الناسك
نترك للإمسك باستبصار
وذا هو الحق الذى قد شرعا

وهذه عن مالك ايضا تعد
يقول ان رأى الهلال وجنح
هذا من الحق بعيد فى النظر
رأى الهلال وله الفطر وجب
كيف يقال فيه بالقضاء
أذى الذى يلزمه ولم يكن
وأوجب القضاء أبو حنيفة
وهذه من الخطا الصريح
واشترط المعدلين فى الحالين
وهو الذى عليه جمهور الورى
والشافعى أجاز فى الدخول
والتزم المعدلين فى الخروج
أما أبو حنيفة فيقبل
أما إذا ما كان صحويلتزم
ان كان فى مصر كذا قال
ويقبل المعدلين فى مقال
وأجمعوا فى الفطر بالمعدلين
وشذ من قال هما سواء
ذلك ان الالتزام غصدا
أما الخروج بعد ما قد ثبتا
براءة الذمة تحتاج إلى
إن اليقين لا يزيله ورد
والناظرون ها هنا قد أحسنوا
وهل هنا الأمر من الأخبار
أوهو من نوع الشهادات بعد
قيل هنا شهادة دل على
صوموا لرؤية كذا أفطروا
ان غم اقدروا ثلاثين عدد

عليه اذ كان الامام المجتهد
لفطر فالقضاء وتكفير وضح
ووجهه أبعد فى حكم الأثر
بالنص فى القرآن مع كل النجب
وزاد بالتكفير فيه جائى
أخا تعد فى المرام يافطن
وأسقط التكفير فى القضية
من هؤلاء فى النهى الصحيح
مالكهم فصيح دون من
وقد عرفت ذاك حيث اشتهر
عدلا وهذا وارد فى قول
وهو جلي زاهر المروج
فى الغيم واحداً به قد يعمل
جما غفيرا وبه هنا حكم
وذاك قد لا يعدم الاشكالا
عنه رواه قادة الرجال
وهو جلي صح دون من
وهو أبو ثور ولا استواء
ثباته بذاك قد تأكدا
فهو أشد فى المقام قد أتى
تأكد الأمر لدى كل الملا
إلا يقين هكذا ولا فنند
صنعا متى الأمر لنا تبينوا
نعرفه فى وارد الآثار
والأصل كل العلماء له اعتمد
بيانها النص الذى قد نقلنا
لرؤية وهو شهر يذكر
وان أتاكم شاهد هنا شهد

اثنان يشهدان بالهلال
 فقلوه ان شهد اثنان يدل
 صوموا وافطروا بحسب ما ثبت
 وجاء للبحر ابن عباس العلم
 وذاك فيما صح للأعرابي
 فجاء للهادى الأمين مخبرا
 تشهد بالله العلي الأحمد
 وبالرسول الهاشمي أحمد
 قال الرسول لبلال أذن
 فدل هذا خبر الواحد قد
 والعدل لا يشترطن أو يوصف
 وكل مسلم يكون عدلا
 وانه يقبل اذ لامصلحه
 خلاف مادل على البراءة
 لعله تحمله الاهواء
 وعهدة الأمر على الاوغاد
 واثنان عند المصطفى قد شهدا
 فأمر النبي بالافطار
 فكان حجة تبين المقصدا
 والاحتياط فى العبادات لزم
 فن على الاشهاد قاس الأمرا
 ومن على رواية الأخبار
 لأن ما يروى الرواة لم تحب
 والاشتراط فى الشهادات العدد
 لا يعرف التعليل فيها أبدا
 فان ما ليس معللا فلا
 وقيل إنما اشتراط العدد

بمقتضى الإشهاد فى الأعمال
 بأنه شهادة وقد قبل
 من الشهادات وغير ذا يبت
 صوم بشاهد هناك قد علم
 رأى الهلال دون ما حجاب
 بذلك فاستشهده خير الورى
 الواحد الفرد المليك الصمد
 قال نعم كما أتى فى سند
 فى الناس بالصوم ولم يستهجن
 يقبل فى الهلال دون ما فند
 بأن ذا عدل بهذا يعرف
 حتى نرى ما ينقضن الأصل
 له هنا لذك بعض رجه
 من الصيام مع أولى الافادة
 لهدم ما صح به البناء
 هيئة ضد أولى الرشاد
 عن الهلال أمس قد كان بدا
 فى خبر يذكر فى الاخبار
 واثنان فى الخروج مع أهل الأدا
 والدين لا يقبل من كل الأمم
 يشترط الاثنان فيه جهرا
 قاس فلا يراه فى اعتبار
 فيه الشهادات معاً ولا عجب
 عبادة فى رأى أرباب الرشد
 ولا يقاس أي عليها فى الهدى
 يقاس اي عليه عند العقلا
 فيها لقصد قوة التأكد

لشدة الخصام فى الحقوق
 لشبهة الخصوم فى الدعاوى
 يبرّر الخصم به ما يدعى
 يختار فى ذلك أهل الحكم
 كل يقول انه مظلوم
 فاشتراط الشارع فى الأشهاد
 ليغلب الظن بأن الحقا
 والميل نحو من أتى الاشهادا
 وما تعدى هاهنا الاثنين
 لو أنه يشترط الأكثر قد
 ألا ترى ذلك لما يقع
 قد اكتفى باثنين فى أجل ما
 واشترط الشارع فى حد الزنى
 فيستحيل غالباً ذلك فى
 حتى يرى النزاع هاهنا غدا
 حتى يكون الستر للناس حصل
 الا الذى يبرز للعيان
 فيه إهانة مع العقاب
 يطوف فى مزابل الرذائل
 لذا أهين فى عقاب الشارع
 شدد فيه شارع الحق كما
 نفى هنا الرأفة ذو الجلال
 ان كنتم من اهل إيمان فلا
 فى ملا من الورى ليفتضح
 يُبقى له فى الناس ذكراً يكسر
 والرد منه للشهادات ورد

فاحتاج هذا موجب التصديق
 وما أتى من المقال الحاوى
 ليدرك الحق بلا تورع
 وليس يخلوذا الورى من ظلم
 وهكذا تأتى لنا الخصوم
 عندهم شرطة التعداد
 هنا وأنه له استحقاقا
 فى ظاهراً الحال لما ارادا
 لحكمة تبدو لذى العيين (١)
 يعسر إدراك الحقوق ان ترد
 فى الشرع مع كل غريم مدعى
 يعرف فى الحق ولوسفك دما
 اربعة من الثقات الفطنا
 هذا السبيل ذى المرام المؤسف
 منعدهما لأنه داعى الردى
 وذكر سواهم قد اضمحل
 عقابه يلزم فى الايمان
 حيث غدا أشبه بالكلاب
 خلف السفاهات كيقر جاهل
 بغلظة تعلن للفظايح
 كل رجال الحق عنه فهما
 وهو الرعوف دون ما جدال
 رأفة عندكم لمن تسفلا
 مرتكب السوء بفعله الوقح
 ثغرتة اذ ذاك وهو منكسر
 زيادة على العقاب المعتمد

(١) قوله : وما تعدى هاهنا الاثنين أى الإشهاد المطلوب لم يجاوز الاثنين ، فلا يشترط ثلاثة أو أربعة الخ
 أهـ.

ما عن هدى الحق هنا قد ثبتنا
إليهم القصد هم فينا الحكم
فى الصوم لا توجد فى اعتبار
شهادة الفرد بها قد عملا
لذلك للثنين فى الفطر التزم
لكنه الأبعد عند العلماء
يلزم كل طابع مدين
هل عم كل بلد ذاك الخبر
فى بلد آخر مسلمينا
بعض يقول فى سؤالنا نعم
والكل عن أهل العلوم يرسم
من وصل العلم إليهم فافهما
وأحمد أيضا لأصل جامع
للכל والتقيد للافاده
حكم الهلال ان يكونوا أسلموا
ثباته على الجميع قد أتى
من صومه اذ كان معهم لزما
لا تلزم من غير اهل البلد
فهاهنا عنهم الالزام
لذا اللزوم هاهنا محتم
إذ لا اختلاف هاهنا علانيه
كبلدة اذ قُرُبَت ديارا
واحده فى مثل ذا لا أكثر
يسرى عليها عند كل العقلا
هالهم مقدما كذا نقل
فوجد الهلال قد تخلفا
وطيبة بالسبت فيها قد حصل

هذى هي الحكمة فافهم يا فتى
والعلماء تثبتوا ولا جرم
وتهمة الناقل للافطار
لذلك بعض العلماء قد قبلا
والفطر فيه ساغ موهوم التهم
وان يكن ايضا يسوغ فيها
والاحتراز فى أمور الدين
وعندما الصوم أتنا فى خبر
هل يلزمنا ابلاغ آخرينا
وهل اذا جاءهم الصوم لزم
وبعضهم يقول ليس يلزم
ان صح صوم فى بلاد لزمنا
ومالك عليه ثم الشافعى
معتمدين انها عباده
إذا رآه بعضهم عنهم
فالشهر واحد اذا ما ثبتنا
فيبدلون كل ما تقدا
وقيل إن رؤية فى بلد
إلا اذا نادى بسبه الامام
إذ طاعة الامام أيضا تلزم
وليس ذاك فى البلاد النائية
لأن قُرْبها لها أصارا
مثل عُمان كلها يعتبر
اما اذا نأت فهذا الحكم لا
فعن كريب كان بالشام استهل
ثم أتى طيبة دار المصطفى
فى الشام بالجمعة قد كان استهل

فلنم يمل إليه رأي البحر
فقال لا بل بالأمر الساميه
هذا دليل ما أتى هناكا
جاء به البحر بهذا المظهر
يكلفون بالذى بدا لهم
يكلفون غير ما قد حصل
من المطالع التى منها أتى
والتزموا طبعاً لكل واسع
والله للتكليف كان يسراً
يسرى إلينا حكمه فيلزم
تواتر بالصدق عنه لم نزع
وفى شيوخه بحكم العادة
حيث تواتر الدليل قد سما
عندهم عليه قد صح العمل
فى نظر الائمة الأعلام

فأخبر البحر بذلك الأمر
قال ألا يكفيك عن معاويه
يأمرنا الهادى بغير ذا كا
وذاك معنى قول خير البشر
لكل قوم فى الورى هلاهم
لم يلزموا بحكم ما غاب ولا
ذلك لاختلاف ما قد ثبتا
فاعتبروا مختلف المطالع
والدين سر لم يكن معسراً
وما نأى من الديار لم يكن
أما إذا ما العلم كان قد بلغ
فليس يحتاج إلى شهادة
أكبر حجة يراها العلماء
وشاع فى المصر فلا يرد بل
هذا هو التأصيل للأحكام

صفة الصيام

حكم الهلال انه قد صدقاً
ممن عليه الصوم قد تحققاً
شرب وعن كل الجماع فاعلمين
من أجنبى وهو عبد مسلم
من المفطرات للصوم اعلم
بأنها مفطرات فافهموا
فالقصد للسوء بحال لم يصح
لصوم من صام لأصل يعقل
لحم أخيه بالحديث الباطل (١)

ان الصيام بعد ماتحققاً
يمسك كل المسلمين مطلقاً
عن المفطرات من أكل ومن
ونظر العورات حيث يحرم
ونية السوء يراها العلماء
حيث كباير الذنوب تُعلم
دل على ذاك البيان المتضح
والذنوب ان كان كبيراً ميطل
لا حاجة فى ترك أكل الأكل

(١) أى لا حاجة فى ترك أكل الأكل للحم أخيه ، أى المغتاب لأخيه الخ أهـ .

والله ان نهى عن الشيء فلا
لو كان يرضاه لما كان نهى
بنية من ليله تقدم
قال إلى الليل المليك الصمد
والفجر في الصحيح فهو الأبيض
وبعضهم قد قال فهو الأحمر
ولا نخطي من يراه الأحمر
إلا إذا اراد أن يخالفنا
بذلك يرفضن في الاسلام
وذلك للنص الذي قد نقلنا
حديث زرّ قد يدلنا على
والأشهر الصحيح عند العلماء
كما هناك فيل فجر آخر
يكفى لرده اسمه عند العرب
يبدو على أفق السما ولا خفا
لا حكم للكذاب عند العلماء
لو أوردوا فيه دليلا لم نقل
وقولهم يأكل حتى يبصر
ليس على اطلاقه ولا يصح
ذلك للمبصر لا للأعمش
وليس غيم في السما ولا يرى
اما الذي يظنه بعيدا
أوقام للجسماع أو للشرب
لكنه عنه سها لم يُبطل
فن رأى العلم به تعلقا
لم ير شيئا هاهنا يلتزم
يلزمه القضاء إذ قد ظُلِعَا

يرضى به من أحد أن يفعل
عنه وقد أفتى بذلك الفقهاء
حتى غروب الشمس ذاك يلزم
وذلك غاية الصيام تعهد
متى على الأفق تراه يعرض
والاسم للجميع قيل يذكر
تأولا ولا نقول منكرا
للمسلمين قد غدا مخالفا
وغير مرضي مع الأعلام
مع علماء الحق في هذا الملا
أحرف جرينا كذا قد نقلنا
شرعا هو الأبيض حين ابتسما
يُعرف بالكذاب حين يظهر
لم يك مانعا بنا عن الأرب
كذب السرحان وصفه اعرفا
ولا لأحمر إذا ما ابتسما
به على الأصل الذي بنا اتصل
للفجر انه هناك انفجرا
ذلك هكذا إذا لم يتضح
ولا ضعيف والذي كان عشي
فيه غبار فجره قد ستر
وقام للاكمل ابتغى المزيدي
والفجر ظاهر بحكم الغيب
صياقه كل هداة الأول
صوم وفطر عندما تحققا
او كنان بالطلوع ذاك يُعلم
فجرهم في أفقه قد سطعا

والشرب وهو واضح بالأصل
فيحرم الجميع معها يعرض
أو نفس ذاك الفجر عند الفطن
ولا حق الشيء عن الشيء يتم
ذلك مشهور لهم قد رسا
فى نفسه كان لنا تعيينا
من التبيين المنيع السامى
فى نفسه ظهوره تعيينا
لنا فلا يلزمنا اعلمنا
إمساكنا فى الصوم فى نص وقع
أعنى على الغروب قيس فافهموا
أعنى حدود الوقت حيث حددا
اذ ذاك لا بالعلم إذ يتسق
قبل الطلوع وهو عندنا وجب
وجوبه وانه معهم رجح
ينزله وهو الذى لهم زكن
حل لنا الاكل أو الشمس طلع (١)
وانه الفاسد فى ذا المقصد
وهو النهار هاهنا قد سطعا
هذا أراه واهي الدعاء
فجرهم وكان بالأفق سطع
ضاهما على الصحيح فافهما

اذ جاء فى الآية حل الأكل
حتى تَبَيَّنَ لِخَاطِطٍ أبيض
هل غلق الحكم على التَّبَيَّنِ
اذ صح للمعرب تجوز غلیم
فى الاستعارات يقول العلما
لأنه قيل اذا تَبَيَّنَ لنا
فيفهم الخلاف فى المقام
إذ ربما كان هنا تَبَيَّنَ لنا
لكنه لم يتبيننا
وظاهر اللفظ على العلم يقع
اما القياس بالطلوع يلزم
كذلك ساير الحدود فى الهدى
بالأمر قد كان هنا التعلق
والحق فالامساك عندنا يجب
والاحتياط فى أمور الدين صح
ومن يحم حول الحمى لابد أن
مشهور مالك ومن له تبع
يرويه فى بداية المجتهد
كيف يحل الاكل حتى تطلعا
فكان صائما وغير صائم
ان نهار الشرع بعد ما طلع
يحرم معه الأكل والشرب وما

نواقض الصوم

له نواقض بناءً تَنْقُضُ
ان وقعت عمداً عن الأسلاف

والصوم بعد ما يصح تعرض
تهدمه هدماً بلا خلاف

(١) قوله : أو الشمس طلع أى قرن الشمس أو كوكب الشمس أو نور الشمس فهو مجاز بالخذف .

بالفطر فالأفطار صبح بالنوى
صوم له حسب الدليل المتضح
بدوها من المبطلات
فى أشهر الأقوال هذا يعلم
يلزم تكرارها فاحتفلا
فرايضا تعددت لدى النظر
فرايضا كل لأصل عملا
فقال لا تلزم مع أهل النظر
تلزمنا النية فى مبناها
معنى لها المقصد منها يجهل
ويظمن أن والشرب لا يحلل
والكل من هذا المرام يمنع
قد حصل المعنى متى ما يفعل
هذا مقالمهم هنا وقد فهم
يدلنا على المرام المعتمد
وقد عرفته حديثا شهرا
لم يكف عند القادة الاعلام
بنية معروفة فى الاهتدا
أو غيره ينويه عند العلم
بنية مطلقة فلتعرفا
لرمضان اذ هو الذى وجب
هذا الذى عنه هنا قد نقلا
على مسافر فإن صام وجب
أم شخصه فى عمل يلتزم
وها أنا أريك فيها المعتمد
أى فى العبادات لكل محدث
فى صحة المقصد عند العلم

من ذلك النية ان كان نوى
او لم يكن نوى الصيام لم يصح
فانما الأعمال بالنيات
تجديدها فى كل يوم يلزم
وقيل فى أوله تكفى ولا
ذلك هل هذا الصيام يعتبر
أم أنه فريضة فقط لا
وشذ من أهل خلافنا زفر
عبادة لم نعقلن معناها
إن الذى يقول ليس يعقل
يجوع فى أوطانه لا يأكل
وهكذا باقى الامور يقع
أما الذى يقول معنى يعقل
وليس للنية من داع لزم
وليس عند هؤلاء مستند
مع عموم النص عن خير الورى
اما اعتقاد مطلق الصيام
لكن عليه ان يخص المقصدا
ينوى صيام رمضان فاعلم
اما أبو حنيفة قد اكتفى
وان نوى الصيام قال ينقلب
إلا اذا كان مسافرا فلا
لأن صوم رمضان لم يجب
ذلك هل تعيين جنس يعلم
إن كلا الأمرين فى الشرع وجد
فنية الموضوع لرفع الحدث
حيث الموضوع شرط يكون فافهما

وهكذا لا يتبعن أفرادها
بل رفع أحداث هناك تعرض
شتى العبادات بلا تعدى
وعملوا به المرام فى التقى
لشخصها وقصدها مبن
وهكذا الباقي فخذها سرا
بين المرامين لهذا المقصد
حسب الدليل الوارد المفهوم
لامطلق الصوم على ما نفهم
فطلق الصوم كفى ان حققه
او كان بالشخص لأحوال أتت
وذا هو الأولى تراه العلما
صوما فهل ينقلبن أو يهدما
فيثبت الصوم كما كان وجب
صوم سواه عند أقطاب الهدى
صوم له فى الحالتين أبطلا
فى رمضان كل ذاك قد بطل
للوقت لوخالف قصده الأصح
تطوعا والفرض ما كان استوى
فرضا كذا قالوا وذا مستغرب
هنا انقلابه. كذا قد ذكرنا
يكون باللازم فيه يأتى
فرضا له فى رمضان يجب
هنا نزاع عرفته البرره
عند أولى الحق هداتنا النجب
وكلنا بذلك ايضا نعمل
بعد طلوع الفجر فى رأى شرح

فلا يخص مطلق العباده
كل عبادة تخص بوضو
وبوضوء واحد يؤدى
هذا الذى لهم تحققا
اما الصلاة يلزم التعيين
يقول ظهراً أو تكون عصرا
والصوم لايزال فى تردد
ما بين شخصه وجنس الصوم
يقول صوم رمضان يلزم
من كان بالجنس هناك الحقه
الحقه به اعتقاداً فثبت
ألزم تعيين الصيام فاعلمنا
وان نوى فى رمضان فافهما
فيل لصوم رمضان ينقلب
فى رمضان لا يصح أبدا
نقول نحن إن نوى ذلك لا
فانه عن رمضان قد عدل
وعند غيرنا صيام الشهر صح
قالوا كمثّل الحج ان كان نوى
ان تطوعاً هنا ينقلب
من شبه الصيام بالحج يرى
أعنى اذا النفل نوى فى وقت
هل ذلك النفل هنا ينقلب
ولا تضر النية المقرره
ونية الصوم من الليل تجب
فى كل صوم وعليه العمل
والشافعى يقول فى النفل تصح

وقوعها من بعد ما الفجر انبسط
موقتاً في وقته كان شرع
معيّن الأيام دون نكر
فلا يرى فيما يكون مطلقاً
من ليله فصومه لا يعتبر
مع علماء الدين موفور السند
في الحق فهو مقصد المستبصر
معين في نظر الأطايب
خلاف ما يعلقن في الذمة
فهي التي بحكمها تُبيّنه
واني من أمرهم في عجب
حكم الجماع وهي أدهى مشكله
من كونه يغدو بحال جنب
في ذلك القول وهب لم يفطر
والحق فيه واضح لم ينكر
في الاحتلام بالنهار انثجا
بان عفو الله فيه قد حصل
من فعله عند أهيل الفطن
عنها عفا بفضله الإله
خلاف ما قالوا بتلك الحالة
أصبح مفطراً تقول النجبا
محققاً إلى النبي مسنداً
وعروة المعروف مع أهل النظر
والحق فيه بهداه ابتسماً
فانه لصومه قد أفسدا
عند الربيع بأسانيد أتت
أخا جنابة بيانا صححا

أما أبو حنيفة قد اشترط
ذلك في صوم معيّن وقع
كرمضان وصيام نذر
وليس في الواجب حيث أطلقا
من لم يبيّت الصيام في خبر
نص حديث عن نبينا ورد
وهو الدليل في المقام فانظر
قال أبو حنيفة في واجب
تعيينه قام مقام النية
تلزم فيه نية تعيينه
ولا يرون بطل صوم الجنب
ان صح صوم جنب يصح له
حجتهم ما ذكروا عن النبي
ثم يصوم رمضان فانظر
وفي الربيع ضد هذا الخبر
كذلك بالاجماع كان احتجا
يقول لا نقض به وقد غفل
ذلك حيث انه لم يكن
فالنوم والنسيان والإكراه
حيث تكون لا عن الارادة
ومن يكن أصبح يوماً جنباً
ذلك للنص الذي قد وردا
والنخعي كذلك قال في الأثر
كذلك طاوس يقول فاعلموا
إذا الفتى كان لذا تعمدا
فا روى ابو هريرة ثبت
أفطر من كان أخى أصبحا

لا انه يأكل معهم فافهما
أخا تعمد لهذا المستحقين
اذ هدم الصوم وقد ساء أدب
قلت ولكن قاله بدر الدنا
به وذلك فى هداه وضحا
أكده لسرفع الامتراء
موكداً للهدم للصيام
أحفظهم كان أخا سماع
إن أخرت باءت بحكم الفطر
اذ كان بالتأخير صومها بطل
تستغفر الله أصابت مأثماً
يشرع بل جاء بحق واجب
واتبعوا فيهم لكل ناعق
فاحذر بأن تقترب الأثام

معناه صومه بذلك انهدما
يلزمه الابدال ان لم يكن
أو كان عامدا فتكفير وجب
قال أبو هريرة لست أنا
سيدنا المختار كان صرحا
قال ورب الكعبة الزهراء
معتذر بذلك فى المقام
وهو الصحابي الفقيه الواعى
وحايض تطهر قبل الفجر
فيومها يلزمها عنه بدل
ثم تكفرن عن اليوم كما
ما كان هذا الدين بالتلاعب
وقومنا نأوا عن الحقايق
ان المعاصى تنقض الصياما

أهل الأعذار فى الصيام

لم يقترب فى الدين للملام
لم يقترب ياذا النهى لمأثم
نصا لمن كان أخا أسفار
إفطاره صبح باجماع سما
يُضنى وللامراض حكم قد عقل
اذا أهاج موجب الوبال
بالنص اذ فيه بذنا لنا حكم
اطاق للصيام عما لزما
كذلك عند العلماء الأخيار
أهل الضرورات الإلهة سهلا
ان ثبت العذر وجوبه انهدم

من صبح عذره عن الصيام
مثل مسافر إذا لم يصم
حيث أباح الله للافطار
وان من كان مريضا فاعلم
إن كان ذاك المرض الذى لزل
لا يلزم الصيام فى ذا الحال
أعنى به الامراض والقضا لزم
وان يصم هذا المريض عندما
أجزاه صومه وذو الأسفار
وانما الافطار تسهيل على
والدين يسرفى جميع ما لزم

فَيَقْضَى بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّيَامِ
يَقْصُرُ لِلصَّلَاةِ فِي الْأَسْفَارِ
إِذَا كَانَ فِي الْأَسْفَارِ ذَلِكَ سَقَطَ
حَيْثُ الصَّلَاةُ تَلْزِمُ التَّكْرُرَ
كَالْحَجِّ فِي الْعَامِ بِشَهْرٍ خُصَّ
وَقَدْ أَتَى خِلَافَ أَهْلِ الظَّاهِرِ
لَمْ يَجْزِهِ عِنْدَهُمْ أَنْ صَامَا
كَذَاكَ ذُو الْأَسْفَارِ عِنْدَهُمْ عَلَى
دَلِيلِهِمْ فِي لَفْظِ (أَيَّامٍ أُخَرَ)
فَهُوَ حَقِيقَةٌ هُنَا بِلَامٍ
فَهُوَ مُجَازٌ كَانَ بِالْخُذْفِ عِلْمٌ
مَنْ حَمَلَ اللَّفْظَ عَلَى الْحَقِيقَةِ
وَمَنْ إِلَى الْمُجَازِ كَانَ قَدْ رَحَلَ
مَعْنَاهُ إِذَا قَدَّرَ إِيْضًا أَفْطَرَا
أَنْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ أَيَّامَ أُخَرَ
لِقَوْلِهِ عِدَّةُ أَيَّامٍ أُخَرَ
وَمَنْ عَلَى الْمُجَازِ كَانَ قَدْ جَنَحَ
مَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ وَكَانَ قَدْ أَفْطَرَا
لَكِنَّهُ إِنْ صَامَ صَوْمَهُ قَبْلَ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَفْطُرْ فَلَا حَرَجَ
وَالنَّقْلُ عَنْ خَيْرِ الْوَرَى قَدْ شَهِدَا
مَا عَابَ صَائِمًا وَلَا مَنْ أَفْطَرَا
بَعْضُهُمْ صَامًا وَبَعْضُهُمْ مَفْطَرًا
وَلَمْ يَعْصِبْ فِي الْجَانِبَيْنِ فَتُبِتَ
وَالظَّاهِرِيُّونَ بِنَصِّ الْآيَةِ
صَامَ إِلَى أَنْ بَلَغَ الْكَدِيدَا
أَفْطَرَ وَالنَّاسُ كَذَلِكَ أَفْطَرُوا

دُونَ الصَّلَاةِ فِي هُدَى الْإِسْلَامِ
وَلَا يَمْعِدُهَا بِإِنْكَارِ
وَالصَّوْمِ لِلْقَضَاءِ فِيهِ اشْتُرِطَا
خِلَافَ صَوْمٍ حَيْثُ لَمْ يَكُرَّرَا
فَأَفْهَمَ لِمَا عَنِ الْهَدَاةِ نُصَا
فِيهِ بِنَقْلِ مُسْتَفِيزٍ شَاهِرٍ
فِي مَرَضٍ بَلْ يَبْدُلُ الْأَيَّامَا
حَدَّ سِوَاهُ عَنْهُمْ قَدْ نَقَلَا
وَلَيْسَ مُحْذُوفٌ هُنَا فَيَنْتَظَرُ
وَبَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ مُحْذُوفًا يَرَى
فِي ذَوْقِ أَهْلِ الذَّوْقِ غَيْرِ مِنْهُمْ
رَدَّ الصَّيَامَ لِاقْتِضَا الطَّرِيقَةِ
قَدَّرَ مُحْذُوفًا بِهِ هُنَا اسْتَدَلَّ
لَحْنُ الْخُطَابِ كَانَ فِيهِ ظَهَرَا
تَلْزِمُهُ وَلَيْسَ عَنْ ذَلِكَ مَفْرُ
لَاهُذِهِ الْأَيَّامِ أَيْ صَوْمِ السَّفَرِ
وَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ الْمَتَّضِحِ
أَيَّ لَمْ يَصُمْ كَذَلِكَ هَذَا قَدَرَا
وَذَلِكَ مِنْ لَحْنِ الْخُطَابِ قَدْ عَقَلَ
كَذَاكَ فِي التَّأْوِيلِ عِنْدَهُمْ خَرَجَ
وَكَلَّهُمْ لِلْحَقِّ فِيهِ ذِكْرَا
فِي سَفَرٍ أَعْنَى بِذَا خَيْرِ الْوَرَى
وَكَلَّهُمْ لَهُ النَّبِيُّ يَبْصُرُ
فِي ذَلِكَ الْحَقِّ رَوَايَاتٌ أَتَتْ
تَعَلَّقُوا وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ
وَلَمْ يَسِرْ بِصَوْمِهِ بِعِيدَا
وَالْكُلُّ لِلأَحْدَثِ مِنْهُ يَنْظُرُ

ليس من البر الصيام فى السفر
قالوا فان النسخ للصوم اتضح
وساير الأمة لم يرضوا به
ان صام عنه قد كفى وان ترك
واجمعوا ان المريض ان يصم
وهو ذو الاسفار طبعاً فى قرن
تعلن بالعدول لذين فانظر
ومن يكن لسفر قد خرجا
عليه ان يبيت الافطارا
يخرج قبل الفجر من عُمران
فان يشاء أفطر حيث شاء
وقيل بل يفطر يومه الذى
بذاك قال أحمد والشعبى
وهكذا قد ذكروا عن الحسن
وبعضهم بضد ذاك قالوا
ويدخل البلاد بالصيام
وداخل البلاد فى النهار
يبقى على أفطاره ويستتر
يأكل ان شاء ويشربنا
إذ شَرَّه النفوس قد يؤثر
كذلك حايض متى ما تطهر
هذى هي الأقوال فى الآثار
وكل قول فله اصل يبدل
ففى الكديد أفطر المختار
ولم يكن بيت ذاك الفطرا
وبخ من لم يفطرن فى الخبر
وقيل قد بيت للافطار

دل لهم ايضاً منطوق الخبر
وعولوا عليه بل قالوا أصح
بل قبلوا الصوم له فانتبه
للصوم فالقضا عليه دون شك
فصومه صح وذا عنهم علم
فى آية جاءت به على سنن
فى الأمر واختر منهج المستبصر
ورام للافطار فيه منهجا
من ليله لا يفطرن نهرا
بلاده قد صح فى البيان
كذلك فى الآثار هذا جاء
فيه خروجه لأجل المنفذ
ولم يكونا من رجال الصحب
وهل لهم أدلة من السنن
يصوم يومه فع المقالا
لايدخلن بالفطر عن أعلام
وكان راجعا على افطار
عن أعين الناس كذا عنهم شهر
ان شاء فى سر له اعلمنا
وان سوء الظن فيه يصدر
فى ذلك النهار وهو الأظهر
عن الهداة السادة الاخيار
عليه عندهم يرى ولا جدل
وقد علا هنالك النهار
فاعتمدوا فى ذاك منه أمرا
فانظر هنا أيضاً بأهدى نظر
فأمره للصحب فى النهار

ان يفطروا حين توقع الضرر
كمريض عليهم هنا طرا
رواه جابر لنا محررا
بانه بينهم قد أفطرا
فلامهم بأعظم الملام
فانظر تجد ما يكشف العضلا
مذ جاوز البيوت بالاكل ابتدا
وهالك ان شئت أخي النظرا
يبيت الصوم بليل غلما
فيبطلن لصومه هناكا
فالنهي وارد بمعنى الأمر
بأنها صادفت اضطرابا
وذا هو الصحيح في الآثار
كان لها خير الوري توجها
في بعضها ولا نرى إلزاما
ان يفطروا حين تراءى الباسا
يبيت الفطر من الليالى
في الامن وهو واضح في النظر
افطاره وهو جلي متضح
وبيّن التوسيع والالزاما
من رمضان لروايات اتت
وبعد ذاك الثبوت قد حصل
فالأكل قد أحله دون اعتدا
اذ كان في الأصل هنا شككا
كان على الشك غدا فيمسكن
وها هنا انبنى على ذاك العمل
وانه للفطر كان قررا

ما بيّنوا الفطر وكان قد أمر
فعلة للمعذر كان أفطرا
وفى حديث بالغميم أفطرا
وذاك عام الفتح حيث اشتهرا
وبعضهم أصر للصيام
أولئك العصاة فيهم قالا
وعن أبي نضرة أيضا وردا
هذى هي الأخبار عن خير الوري
لما قد علمت انه قد لزما
ليس له يفطر دون ذاك
لاتبطلوا أعمالكم في الذكر
فهؤلاء حملوا الأخبارا
والاضطرار ضد الاختيار
ألا ترى الآثار تحوى أوجهها
ما عاب مفطرا ولا من صاما
وبعضهم ألزم فيها الناسا
حينئذ في واسع الأحوال
اذا نوى الأسفار خير البشر
وان تعارضه الضرورات يصح
أنظره تحقيقا جلي المقاما
وان يوما شك فيه هل ثبت
وبعضهم في حال شكه أكل
بعض يرى الأصل هنا قد فسد
وبعضهم الزمه الامساكا
ولم يقم هنا بناء صوم من
لموضع الجهل هناك قد أكل
وصايي الشهر يروم السفرا

وهو الذى يعرف اهل الاقتدا
حيث يرى فى ذلك معه حجرا
من شهد الشهر يصمه فاقبل
أما أخو الاسفار لا فاستبن
بل عدة أخرى بها يفعل
فالفطر واجب عليه يعتبر
لا يفطرن إذا غدا ذا سفر
عن علماء الدين أهل العمل
ما قاله جاءت به الأخبار
دل على ذلك مع أهل النظر
أن شاء صام أو يشاء أفطرا
الى مسافر بلا نكران
ولا يعاب أحد أو ينكر
يصومه حتما عليه ان قدر
عن صومه الفطر له مجوز
يزيد بالصوم متى كان عرض
والنص بالفطر هنا ينصح
قد جاء فى القرآن نصا محكما
وصاحب الامراض فى نص الأثر
هل يفسدان الصوم فى الأنباء
وبعده على نزاع يجرى
وبعضهم من ذلك كان قد عفا
حال جنونه بحال مؤسف
أثبتته الأشياخ فى نقل ورد
والحق يقضيان دون من
فوجب القنضا له ولا عجب
لمعارض جاء من الساء

ذاك له قد صح عن أهل الهدى
وبعضهم يمنع ذلك الامرا
دل له لفظ الكتاب المنزل
ويشهد الشهر الذى فى الوطن
كان على الاسفار لا صوم له
واقاه صومه على حال سفر
فشاهد الشهر بحال الحضر
ذلك مفهوم من النص الجلى
لذلك قال المصطفى المختار
ليس من البر الصيام فى السفر
والحق ما عليه جمهور الورى
فالصوم والفطر مختاران
يقول منا صائم ومفطر
من شهد الشهر ويعنى فى الحضر
وان يكن يوما مريضا يعجز
لا سيما ان كان ذلك المرض
يفطر ولا يصوم وهو الأوضح
وآية الصيام من أبدع ما
ويقضى ما أفطره أخو السفر
والخلف فى الجنون والإغماء
والخلف فى الإغماء قبل الفجر
بعض يقول مفسد ولا خفا
يقول فى المجنون لم يكلف
كذلك المغمى والنزاع فيه قد
فقليل لا قضاء فى الحالين
ذلك ان الصوم فى الأصل وجب
ويسقطن فى حالة الإغماء

كالصوم اذ يتركه المريض فى
يقول فيه عدة ولاجرم
أما بحال الاختيار ألزما
ان يرتفع تكليفنا لعارض
ويقضى ذو الجنون ما جن به
كذلك الصلاة وقتها دخل
والله ذو الجلال طبعها يسرا
لاحرج فى الدين قال الله
فيقضى ما يفطره مجتمعا
وقيل يقضيه كما قد أفطره
ذلك انه لجبر الخلل
وهل له يُنشى هنا يوما سفر
فقل لا وهو الصحيح المعتبر
والجبر لا يُعمل بالافطار
وقيل بالجواز والله لنا
وليس إبدال الصيام اكبرا
ما جاز فى الأصل فلا يمتنع
إن القضا معهم على نهج الأدا
ذلك واجب يقال فاعليا
وعدة فى ذاك أيام آخر
ليس على التتابع المطلوب
قيد التتابع الذى قد وردا
ترويه أم المؤمنين عائشه
وان يؤخره إلى ان دخلا
يصوم شهره الذى كان دخل
ويقضى شهره الذى قد أخره
ومالك عليه ثم الشافعى

أمراضه وأمره غير خفى
أباح عند الاضطرار للحرم
قضاءه من كان عبدا مسلما
يلزمنا القضا بلا تعارض
من صومه كغيره فانتبه
اذ وجبت عليه فى ذاك المحل
وأمر الدين ولم يعسرا
واليسر فيه ظاهر معناه
غير مفرق ولم يوسعنا
والأول الراجح عند البرره
وقيل لا ضير وبالحق اعمل
فيفطرن فيه اذا داع ظهر
لأنه جبر لافطار صدر
فيلزم الجبر على استمرار
يسر أمر الدين منه علنا
من أصله عند الهداة الخبرا
فى بدل عنه على ما نسمع
على تتابع يرى أهل الهدى
وقيل باستحبابه لم يلزما
قيل على الاعداد نصها ظهر
وبعضهم عبّر بالوجوب
فى خبر يذكره أهل الهدى
بنسخ لفظه الرواة جایشه
عليه شهر الصوم لم يحللا
وبعده كفر عما قد فعل
كذلك بعض العلماء حرره
ان لم يكن تأخير له مانع

يرويه أهل العلم عنه والنظر
قد اوجبوا التكفير فيما وردا
والنخعي وله يستحسن
يسوغ عند العلماء العقلا
بعض وبالقياص بعض عملا
عذر فتكفير عليه نزلا
لواجب الصوم غدا مهينا
ذلك وجه ظاهر قد عقلا
فيه القضا قد استهان علنا
قال أراه لا يتم فاعلما
أزمنة القضا بنص مسند
فلم يتم ها هنا مستندا
به وشهر الصوم للحال اعترض
له دليل عند أرباب العمل
بالنص في القرآن قد كان أتى
به بل البطل له قدنا لا
يقضيه عنه من هناك احتسا
وليئه يصوم عنه فانظرا
بمن عليه الحق حيث كان حل
قالوا نعم فكان ذاك حقا
اوضح ذلك النبي المصطفى
بنوره الى سبيل الجنة
عمن يموت بهذا عذرا
لذلك الصوم فع التقرير
نقل أنانا عن رجال السلف
بدون ابصاء ولا الزاما
اذ ذاك في القرآن قد كان كتب

وأحمد كذلك قال في الأثر
وهكذا الجمهور من أهل الهدى
وابطل التكفير عنه الحسن
قالوا نرى القياص في التكفير لا
فلا يقاس بعضها يوما على
قاس على من أفطر الصوم بلا
كلاهما يراه مستهينا
بلزمه التكفير عما فعلا
أو ترك القضا بوقت أمكنا
واعترض القياص بعض العلماء
يقول إن الشرع لم يحدد
كمثل ما حدد أوقات الأدا
وقيل في المريض ان طال المرض
فلا قضاء هاهنا وهل يدل
ظاهره مخالف ما ثبتا
ما وجه هذا القول مع من قالوا
وان يمت عليه صوم وجبا
ذلك في الأخبار عن خير الورى
قد قاسه خير الورى لمن سئل
اذا وفي الولي ذاك الحقا
قال فهذا مثله ولا خفا
وهو إمام الشرع هادى الأمة
وقيل يطعم الولي الفقرا
يجعل اطعام الولي تكفيرا
ومالك والشافعي عليه في
وقيل لا صوم ولا إطعاما
لكن إذا أوصى بتنفيذ وجب

وقيل ان لم يقدر الولي أن
بعدد الأيام عنه أطعم
وقيل في النذر يصوم الأوليا
اما الحديث ينصر المقدم
ان المعارضين بالقياس
قالوا نرى القياس لا يبيح ما
فلا يصلى أحد عن أحد
كذلك الموضوع لا يكون
والنص فهو الشرع مها وردا
من عاش في الدين على القياس
نقيس ان لم نجد الدليلا
ومن يقل بالنص كان أوجب
وبعضهم كان على النذر قصر
وبعضهم قد اوجب الاطعاما
لقوله في النص فدية على
هذي هي الآثار في المقام
قد حققوها أثراً بعد أثر

يصوم اطعم الذي هنا زكن
وذاك رأي وجهه ما انهما
لا في الفروض هكذا قد حكيا
يصوم عنه الاولياء فافهما
تعلقوا في ذلك الاساس
قلتم وللقياس أصل علما
لو كان عن نبينا محمد
فالصوم هكذا به مقرون
لا رأي للعقل يرى اهل الهدى
ما زال في ذاك اخا التباس
وعنده بطل القياس قيلا
ذاك الصيام حسبا قد كتبا
حكم الوجوب هكذا جاء الأثر
بذاك معه جبر الصياما
من قد أطاق وبها قد أصلا
بذكرها جهابذ الأعلام
ودققوا في مقتضى الكل النظر

بيان أحوال الضعفا في الصيام

من هؤلاء الضعفا في الأمة
وحامل خافت على الحمل الخطر
فهؤلاء في الوري أبيحا
فحامل ومرضع ان خافتنا
فقليل يطعمان مسكينا علم
يكون تكفيراً لذلك الفطر
وهو مقال البحر وابن عمر
وقيل يقضيان ذاك الصوم

مرضعة الاطفال دون صحة
والشيخ بالضعف تراه قد جأر
فطرهم كما روي صحيحا
ضراً هما لأجله افطرتا
عن كل يوم هكذا هنا رسم
ويسلمن ياذا النهى من وزر
وحسبنا السبحر زعيم الدرر
ومما عليها نقول لوما

فبالقضا حكمها قد انقضا
وجملة من فقهاء الأمة
وبعد ذلك عنه يطعمان
وذاك حوطة فلا تمار
فى الحق والنفس إليه تنظر
يوما بيوم حسبا قد كتبنا
كذا أتى فى المصدر الشهر
ينفى عن الحامل للاطعام
وجاء للمرضع قول العلما
اوجب للقضا فقط فاستفد
صوماً واطعاماً لما قد أفسده
فى لفظها واضحة البرهان
اذ ذاك بالاطعام فى ذا المقصد
هذا المقام من مقال السلف
وفدية من شبه الجهد تقع
وجاء فى التكليف بالنوعين
جميع ذاك وعليه المذهب
قارفه فى حق رافع السما
للعذر فافهم منهج التبين
به متى ما استخطروا المسالك
دين الهدى بغير عذر فاعرف
رأى هناك خطر الجريض
من مرض وجهد صوم يحصل
على الصيام جائز أن يفطرا
هنا ولكن كان ضعف عرضا
كما عرفت ذاك فى القرآن
ويسّر الله هدى المعاذر

لا يطعمان أبدا بعد القضا
وهو مقال لأبي حنيفة
وقيل فى التحقيق يقضيان
والشافعى عليه فى الآثار
يحتاط للدين وهذا أوفر
ان القضاء كان عما وجبا
وَيَجْبُرُ الاطعام للتأخير
وبعضهم فصل فى المقام
ويوجب القضا عليها فاعلم
فن يشبهه دين المريض قد
ومن يقل هما كمن قد أجهد
أخذاً من الآية فى القرآن
على المطيق اي يجهد يفتدى
وحجة الجامع للامرين فى
من شبه المريض فيها وقع
فاحتاط فى المقام بالحالين
والمفطر الصحيح ايضا يجب
لكن عليه التوب فى العمد لما
وهؤلاء ترخصوا فى الدين
وعلمهم قد شبهوا أولئك
ولا يباح المفطر للصحيح فى
وملحق الحامل بالمريض
ومرضع فى الحالتين تجعل
والشيخ والعجوز لما يقدر
هما بحال صحتة لا مرضا
فيفطران ثم يطعمان
والله ما كلف غير القادر

من ربه خالقه عز وجل
عساه ان يكون فيه أثم
وهو الذى قال به فينا السلف
عن كل يوم فى اعتبار الفطنا
وهو (يطيقون) له تأمل
ذلك والطوق على العنق اجعل
يضمنهم الصوم بعجز باهر

من كان ذا عذر له العفو حصل
وانما الاطعام تكفير لما
وهو من الحوطة فى الدين عرف
مُدُّ من الطعام قد صح هنا
قد لاحظوا ذلك فى النص العلى
وهكذا يطوقونه ثلثي
ويقدرون مع ضعف ظاهر

بيان حكم الافطار عمدا فى رمضان

عمداً بلا عذر فبالإثم اقترن
لأنه الأثم فيما قد صنع
فى رمضان عمداً لا ساهى
فيما عالى كان نص الخبر
فقال لا أسطيع فهي متعبه
أقدر هكذا لنا قد نقلا
فقال لا اسطيع لاشيء أجد
مصححا عندهم عالى السند
حيث أتى فى فعله الكبير
لذلك كان للصيام مفسدا
للنص اذ صرح فى العبارة
كلهم بذلك فيه حكما
ويسقط التكفير فى الإفتاء
ومن بقولهم هنا يُعتمد
ووقفوا فى موقف النزاع
مع من درى الأصل وغير مستوى
من الجميع مقصد الحرام
اذ كان ذاك ارتكب الكبير

ومفطر فى رمضان بالوطن
يقضى وبالتكفير توبه يقع
قال هلكت يا رسول الله
كنت على أهلى وقعت فانظر
تعتق قال المصطفى للرقبه
تصوم شهرين فقال فيه لا
تطعم ستين مساكين عدد
هذا الحديث فى المقام قد ورد
وهو دليل أوجب التكفيرا
والاكل والشرب اذا تعمدا
يلزمه القضاء والكفاره
وذا جمهور هداة العلماء
وبعضهم يقول بالقضاء
وذا عليه الشافعى وأحمد
وخصصوا التكفير فى الجماع
وليس للتخصيص من معنى قوى
ان انتهاك حرمة الصيام
والانتهاك أوجب التكفيرا

فيلزم من مقصد الشخص
فلم يكن بذلك قد تقيدا
للصوم وهو فى المقام يعقل
من غيره فى نظر المسنبر
يهدم للصيام عند العقلا
بالمعفوع عنه فى حديث وضحا
معناه لا يلزمه قضاء
بعض يقول مثله للأصل
يكن نسيان به فاحتفلا
لان نقصا كان عم استبرا
وبعضهم عن القضاء لم يزل
صلاته حق القضاء لم يبغس
كان القضاء عليه قد تقررا
عليه والقياس نبراس الجدل
معناه لا يصاب بالفساد
جاء لنا متضح البيان
وكان ذلك النهار لم يزل
سد ذريعة هداها عرفا
لدينه فى هذه القضية
مع القضاء لم يلحقن بلوم
والاثم مرفوع هنا ولا جدل
اذا نسى يوما لأي فرض
حيث له فى الفهم ما يعمل
كان على الزوج بحال لزما
والحال واحد ولم يستنكر
اذ لم يشر شارعنا إليها
ولم يكن لزوجيه قد أمرا

وليس للجماع من مخصص
وان بك الحديث فيه وردا
والأكل والشرب انتهاك يبطل
وما الجماع هاهنا باكر
والأكل ناسيا مع الشرب فلا
اذ جاء عن خير الورى ما صرحا
أطعمه الله كذا سقاه
وهل هنا الجماع مثل الأكل
والبعض لا يقبله يقول لا
والحق فالامكان قد تقررا
هذا الذى جاء به النص الجلى
قاس الصيام بالصلاة ان نسي
والصوم مثله اذا ما ذكرنا
قلت اذا صح الحديث فالعمل
يتم صومه يقول الهادى
والرفع للخطا والنسيان
ومفطر ظن الغروب قد حصل
نقول بالقضا هنا ولاخفا
قصر هذا فى اتخاذ الحوطة
وحيث لم يعمد لهدم الصوم
ان القضاء يجبر ذلك الخلل
الا ترى ناسى الصلاة يقضى
كذلك هذا والقياس مشكل
ثم على المرأة فى الجماع ما
ان طاوعته هكذا فى الأثر
وقيل لا كفارة عليها
قالوا إلى الزوج النبي نظرا

هذا دليل القوم فى المقام
ذلك انه دعا الزوج وما
جاء يقول اننى هلك
ولم يكلف بسؤال المرأة
عل لها عذرا وعله جعل
وعلها مجبورة فان ثبت
اذ كان للزوج على زوجته
تحشاه فى الحس وفى المعنى معا
والخلف فى التكفير هل مرتب
رتبه المختار فى ذاك الخبر
وقال مثلنا فريق معتبر
فالشافعي وأبو حنيفة
وقيل بالتخير وهو أيسر
يفعل ما شاء اذا ما كُفِّرَ
ومالك عليه والنص ورد
وأيد الترتيب ما قد وردا
وكلها عقوبة على جرم
فهى بتكفير الظهار أنسب
وما اختيار مالك بمعتبر
لاحظ للأئطار عند الأثر
يقول بالاطعام فى محل
والشرع قد دعا لفك الرقبه
فمالك خالف للأئار
نحا إلى القياس غير ناظر
لعله ما صح عنده الخبر
ظننا بأن ذاك مما يسع
او ان تقديم القياس أقعد

وفيه عندى واضح الخصام
دعاه إلا والعموم احتكما
فى رمضان زوجته واقعت
ان لم تصرح هى بالقضية
ذلك للزوجة حكما قد شمل
جبرها من زوجها قد عفيت
عظيم سلطان لدى صولته
فحالها فى ذاك كان أوسع
أم لا وبالترتيب صح المذهب
فكان حجة لترتيب شهر
من قادة العلم فطاحل الاثر
والثورى عند فقهاء الكوفة
فانه فى فعله مخير
حيث غدا فى فعله مخيرا
على الشهر فيه ترتيب عهد
اذ ذاك فى الظهار تكفيرا غدا
فناسب التشديد صونا للحرم
منها بتكفير اليمين فاعجبوا
من بعد ما صح هنا لنا الأثر
ولو على فى الفقه قدر النظر
عشق وذا التبديل غير حل
من أسرها لذاك كان رتبه
فى قوله هذا بلا اعتبار
لوارد الآثار عمن نحارر
أو أنه رأى الصلاح فى الاثر
فاخطأ القصد لما قد منعوا
مما إلى الأحاد يوما يُسند

وهو اجتهاد منه والخطا يقع
 رأى الصيام لايزال يقع
 فالصوم مازال أشق فى الورى
 لاسيا للأغنياء أيسر
 بطوقونه ففدية شرع
 بقول من مات وكان قد وقع
 قد استحب ذاك فى الآثار
 وعلمه قد رجح القياسا
 يرى الأصول تشهدن له ولا
 والخلف فى الاطعام والواضح فى
 فهو غداء وعشاء ينقل
 من اوسط الاطعام فى البلاد
 وان يشا التفريق مد يجعل
 ومالك والشافعى عليه فى
 وقيل مدين لكل واحد
 وكان ذاك نصف صاع يعتبر
 فقد اشار فى حديث الفرق
 بمثلها معها يتم الواجب
 فكان ذا إطعام ستين اعلم
 وهل اذا ماكرر الافطارا
 قيل نعم لكل ذنب تجب
 وقيل بل بتوبة يُغتفر
 وواطئ فى رمضان ثا
 فى ثانى يوم منه تكفير لزم
 وواطئ فى يومه مرارا
 وواطئ يوما ولم يكفر

(١) قوله : بخمس الحق أى مع خمس فيكون خمسة عشر صاعاً .

وهكذا كان بحال أثما
كما اقتضت لذلك العبارة
لذلك التكفير للكل استقر
كفارة للكل فيه يُرضى
وجهاً عليه أصله كان استند
لا يجب التكرير فيه فافهما
يكرر الحد عليه في الملا
والشرب هكذا ولن يستنكرا
مالا حظوا فيه ولن ينهيا
واعتمده في هداها العلماء
فقليل لأشياء عليه يلتزم
يعود عند العلماء العقلا
فلا يعودنّ لعود اليسر
كالدين يلزم ولن يستنكرا
يؤدينه بحال يسرته
وفاءه على الأنام كان حق
كساير الحقوق في الافتاء

ولم يكن كفّر ذاك فاعلما
في كل يوم تلزم من كفاره
فكل يوم كان فرضا يعتبر
ومن يرى الشهر جميعا فرضا
تري أهيل العلم كلا يعتمد
قاسوا هنا التكفير بالحد كما
إذا زنى هناك مرات فلا
بل كان حداً واحداً لا أكثر
كذلك القذف يرون فاعلما
والحق فيما قلته مقدّما
وهل إذا أسر اطعمام لزم
ان سقط الوجوب بالعسر فلا
سقوطه كان بحكم العسر
وقيل بل يعود مهما أسرا
دين عليه لم يزل في ذمته
وان دين الله أولى واحق
وليس ينحط بلا وفاء

الفطور والسحور

للصائين وله الشرع دعا
محدد توقيته من النبي
لحكمة من بها من عنده
حض لأمر لم يزل منظورا
ذاك السحور هكذا يؤخر
وقوة النفوس الصائمات
إلا لحكمة ههناك تجرى
فكن لها يا صاح خير راعى

والفطر والسحور أمر شرعا
ذلك ان الفطر وقت المغرب
دعا إلى تعجيله في حده
كما إلى تأخير السحور
ما عجلوا الفطر وكانوا أخروا
يحفظ ذاك رمق الحياة
ما حضّ شارع الهدى لأمر
يدركها العقل السليم الواعى

فانه يعيق من قد ينسك
وعيرنا ممن مضوا فاعتبر
وهكذا تأخيرنا السحورا
وأخر المسحور تحمده الأثر
للشرع فيه تخلص الأعمال
فى الليل لا يزال شرعا مأثما
أفطر من صام ولم يأكلا
ولسوء بء هكذا تسحروا
فرضا ونفلا دون فرق يوجد
فى رمضان واجب الصيام
فقم إليه صابرا مجتهدا
عن أحمد الهادى ولا يستنكر
ترغيب صفوة الانام أحدا
خفت بخير وافر الانعام
شهر فصومها عظيم الفضل
لمن يرى صيامه لن يضعفه
معادل قيل صيام الدهر
صيامه يوليه عالى مننه
صيام أيام علاها ذكرا
قد جاء فى معارف الأسلاف
اذ يتجلى فيه سر البارى
حين تزكى دون ما جدال
والله للطايع فينا حامد
من فضله زكى لنا الاعمال

لو كان كف حشف لا يترك
وكان فرقا بيننا فى الخبر
تعجيلنا فى صومنا الفطورا
فعجل الفطر إذا الوقت حضر
أقل ما فى ذاك الامتثال
وان إدخال الصيام فاعلما
والليل معروف اذا ما أقبلا
وهو الذى له اشار الخبر
والصوم حكمه هنا متحد
وأفضل الصيام فى الاسلام
فسيّد الشهور هذا وردا
وبعده فى الفضل صوم يذكر
من ذاك عاشورا وفيها وردا
والست من شوال فى الاسلام
ثم الثلاث ذكرت من كل
والخلف فى صيام يوم عرفه
صيامه فى الشرع عالى القدر
لا سيما لمن غدا فى وطنه
وجاء فى الحديث عن خير الورى
والفضل فى الصيام غير خافى
بذكره الاقطاب فى الآثار
فهو زكاة النفس كالأموال
والكل فضله علينا عايد
فالله أغنى الأغنيا تعالى

الاعتكاف

والاعتكاف جائز وربما يلزم بالنذر إذا له انتمى

نعرفها من أفضل الأعمال
منصرفا بكل قصده لها
ملازمون فعل كل عابد
ولا يزال العبد رهن الأسر
كلفه بواجب التعبد
بنية تثبت ذاك العمل
والصوم أيضا هاهنا مسنون
يصح في ذاك لهم خلاف
تلاوة الذكر بها الثبات
لكل من أخلص للأعمال
مجانبا الاحوال الدنيوية
عيادة المرضى من الجوايز
ملازما فيه هدى اسلافه
أرغمها لهذه الخصال
أذهبها بحبسها المختار
يلزمه الاتمام دون ما جدل
ايامها على مرامها الرضي
ما كل فعل هاهنا مقبول
لاغيرها حكمها آراءه
من صالحاته بلا جدال
مؤدي اللسوازم المرضيه
بالاتفاق فافهم القضية
ورفت منعا من الايجاب
وانها في الدين أعلا طاعه
راتبة لفعلها قد لزم
ها على تحقيق أرباب الحجا
جنازة أو كان منه فسدا

وهو عبادة بلا جدال
ينقطع العبد لمولاه بها
وعاكفون قال في المساجد
والعبد مخلوق لذلك الأمر
في يد مولاه العظيم الأحد
ويلزم الوفا إذا ما دخلا
في رمضان غالبا يكون
وهل بدون الصوم الاعتكاف
يلزم ذكر الله والصلاة
يالك من فضل بهذا الحال
ويلزم الأعمال الاخرويه
وهل له يشهد للجنائز
ويقرأ الآثار في اعتكافه
وفيه حبس النفس للأعمال
روضها لطاعة الجبار
ما كان لازما ولكن ان دخل
لأنه عبادة او تنقضى
شدد فيه بعضهم يقول
ان الصلاة فيه والقراءة
وقيل حبس النفس للأعمال
يلزم فيه القرب الروحيه
لكنها الاعمال الأخرويه
ويمنع اللفظ مع السباب
ويشهد الجمعة في الجماعه
في مسجد فيه الجماعات غدت
فليس يحتاج الى ان يخرجوا
وبعضهم يمنع ان يشهدا

ولا لحادث هناك قد عرض
من حفظت عن النبي الدينا
بالمسجد الحرام هكذا رسم
لاحظ للغير من التجويز
عمومه في الذكر مع أهل الهدى
فليس تخصيص يرى في المقصد
عليه والثوري بنقل مثبت
ثم حذيفة روى في الكتب
والراجح العموم وهو المتبع
فيه يخصه الا فاستمعه
لها علي رأي هنا قد خرجا
في اي موضع هنا قد عرفا
هنا اعتكافه له أصبحا
وهل له فيه دليل أو نظر
فيه النساء للجواز ناظرا
وهو ضعيف في المرام الأسعد
تعتكفن عند الهداة الفقها
مواضع السجود عن أماجد
فيه الصلاة فهو معه أوضح
والعرف في هذا نراه أمكنا
صح اعتكاف كل فرد عابد
له تخصص بهذا المقصد
إذن النبي دون ما تفند
يمنع وبالأذن لمن قد جزم
توضح فصل هذه القضية
قدمته فيما مضى متما
هن من بروزهن فاعلموا

كذلك لا يعود اصحاب المرض
يروونه عن أم المؤمنيننا
وبعضهم خصصه ويلتزم
والمسجد المقدس العزيز
وبعضهم تحتمه إذ وردا
ولم يخص مسجداً من مسجد
والشافعي وأبو حنيفة
والمالكون هم فتى المسيب
وجملة ممن لهم كان تبع
وبعضهم بما تقام الجمعة
فليس يحتاج الى ان يخرجوا
وبعضهم أجازوه ولا خفا
حيث الصلاة قد تصح صحا
وابن لبانة عليه في الأثر
ولا يرى التحريم ان يباشرا
يقول لا منع سوى في المسجد
والخود في مسجد بيتها لها
فبعضهم يحمل للمساجد
وبعضهم كل مكان تصلح
والأرض مسجد أتى النص لنا
في كل مسجد من المساجد
إن العموم ها هنا لم يرد
ومن أجاز للنساء في المسجد
نساؤه استأذنه فيه فلم
فكان حجة هنا جلية
أما القياس لا يرى هذا كما
قعر بيوتهن طبعاً ألزم

يدخل فى اعتكافه من قبل أن
ويخرجنّ بعد صلاة الفجر
وبعضهم يقول يخرجنا
ان كان فى شهر الصيام اعتكفا
والزوج مع زوجته يعتكف
كمثل ما قيل تسافرنا
وحده فى الشرع لا يحدد
لو أمكن الدهر لصح فاعلما
ومن يرى الصوم له شرطا لزم
وفى اقله من الأيام
وقيل عشر صح فى الاخبار
وقيل يوم ثم ليلة فقط
فان الاعتكاف للأيام
فى رأى بعض لا بإجماع ورد
يحبس نفسه على صيام
إلا الذى لابد منه فى الهدى
ذاك مقام فضله لا ينكر
من عنده الصيام شرط متّعا
لأنه لا يتأتى الصوم فى
اما الذى لم يلتزمه جوّزا
فالاعتكاف فى الليالى اكمل
ذلك أن الليل لا شاغل فى
ان الذين اوجبوا الصياما
لاسا من نذر اعتكافا
قال له النبي أوف يافتى
لو كان لازما به كان أمر
وان صوم الليل لا ينعقد

تغرب شمس اليوم هكذا يسن
من اعتكافه بغير نكر
الى صلاة العيد فافهمنا
وهو الصحيح عند أعلام الوفا
ف قيل فى ذلك لا يُخْتَلَف
معه وفى الخير تشاركنا
لو طال عهده كذاك يوجد
مع من يرى الصوم به لم يلزما
يترك اياما بها الصوم حُرْم
قيل ثلاث جاء عن أعلام
وقيل سبع جاء عن أخيار
ولم يكن حد لذاك يشترط
عبادة تختص بالصيام
لكنه الأفضل فى القصد الأسد
مع الصلاة تارك الكلام
ملازم الذكر له تجردا
وهو بكل الخير طبعنا يذكر
من اعتكاف الليل قول رفعا
ليل وذاك ظاهر لم يخْتَف
ذلك بل رآه معه اجوزا
من النهار أو يقال أفضل
أحواله فالليل فعلة وفى
دليلهم لم يعلن الإلزاما
فى ليله لم يرتكب خلافا
ولم يكن بالصوم فى ذلك أتى
خير الورى لمن هناك قد نذر
فى الدين لورمنا لذاك نقصد

وأئنه لو كان أمراً وجباً
حيث البيان عند وقت الحاجة
وناذر أن يعتكف يوماً فقط
ويخرجن بعد الغروب فاعلماً
لكي يكون استغرق اليوم معاً
واليوم والشهر سواء فاعلماً
وناذر يعتكفن أياماً
أما إذا ما النذر للليالي
ويخرجن بعد طلوع الفجر
وفى المقام خالف الاوزاعى
بعد صلاة الصبح قال يدخل
يرى النهار أول الشهر ولا
لذلك قال بعد فجر يدخل
يقول ان المصطفى يدخل فى
كان اذا صلى الغداة يدخل
وفى الخروج لصلاة العيد
وان يكن بعد غروب الشمس
وبعضهم قال اذا ما رجعا
أعنى صلاة العيد هكذا نقل
ولا أراه ثابتاً فى الحق
وتلزم النية فيه فاعلماً
والاشتغال بأمور الدنيا
يلزم للتسبيح والتلليل
يخرج للجمعة لا سواها
والصوم شرط قيل فيه ومضى
ومنع الاكثر ان يعوداً
ولتركوا النساء فى القرآن

أخبره به النبى المجتبى
اليه واجب لكشف الغاية
من قبل فجره الدخول يشترط
بذلك قد أعلن كل العلما
بذلك فافهم ويك ذلك المدعى
تحديد ذلك القصد لم يسبها
يدخل قبل فجرها إلزاماً
كان فن بعد الغروب الحالى
والأصل واضح بغير شجر
وجاء فى الدخول بالنزاع
معتبراً فيه النهار أول
يرى الليالى أولاً فاحتفلاً
على الذى رأى هنا يعول
معتكف كذلك صح فاعرف
فهو على هذا هنا يعول
يخرج فى مقالته المفيد
أجزاه والبننا مسكن الأس
لبيته قبل الصلاة انقشعا
عن صحب مالك به بعض عمل
وهل له وجه بحكم حق
والترك للنساء كذا قد لزما
وزينة تدعو الورى للمحيا
والذكر والصلاة رفض القليل
وهل يعود فى الورى مرضاها
فى نظمنا محققاً للمقتضى
أي مريض لو غدا مشهوداً
يمنع للمفهوم فى البيان

ان المقدمات أيضا تُمنع
ومن يجامع حال الاعتكاف
ان فعل الممنوع منه أثمًا
وقيل لا تكفير لكن أبطالا
والقائلون أيضا انها كفارة
كفارة الافطار في الصيام
وقيل ديناران يكفيان
وعند بعض يعتقن للرقبه
ان لم يجدها قال يهدى بدنه
وبعدها عشرين صاعاً تمرًا
ومطلق النذر بأن يعتكفا
قيل نعم وقيل لا إذ قيسًا
فناذر بصوم أيام ورد
منهم يراها تتبع التتابع
وبعضهم اطلاقها يراه
ولا مرجح هنا فينقل
والكل واسع إذا لم يقم
وذاك من سر الهدى في الدين
عز وجل الله راحم الورى
وينقض اعتكاف من يعتكف
من مسجد اعتكافه لا يخرج
بل يخرج لحاجة الانسان
كان النبي يدلى رأسه إلى
والخلف في خروجه ان خرجا
متى اعتكافه هنا ينهدم
وقيل بعد ساعة منها خرج
يقول عاكفون في المساجد

عندهم والصهم فيها يسرع
تكفيره قد صح للأسلاف
وذا الذى عليه جل العلم
للاعتكاف عند كل الفضلا
تغليظها تفيده العبارة
هنا أتت بثابت الالزام
هنا لما قارف يحوان
كفارة الوقاع عما ركبه
تدفع عنه فى المقام إحتنه
ينفقها تدفع عنه الإصر
هل يلزم من تتابع فلتعرفا
على الصيام قرروا التأسيسا
فيه الخلاف عند أعلام الرشد
والفصل لا يراه فيها واسعا
لا يمنع انفصالها فحواه
حينئذ ما قيل فيها يقبل
دليل وجه بالمرام مُلزم
ورحمة المهيمن المعين
من هم المعسир طرًا يسرا
أشيا إليها قد أشار السلف
لحاجة وماله التفرج
فقط لا غير هنا من شان
زوجته ان شاء أن تُرجّلا
لغير ذاك فى هواه درجا
بأول الخروج قيل يعلم
وبعد يوم كان فيه قد عرج
ما بين راكم وبين ساجد

ولا يسون حلال الزهاده
وانقطعوا لله وهو الأكرم
واستقبلوا لخالق البريه
فانه الباقي وهب لن ينفدا
عند الإله للذنوب واقية
يسئله من فضله رضاه
ذلك فى الشرع ضياه لمعا
كل فعال الخير حين تُفعل
تسابقوا وقد تراخى الخلف
حين الإله عنهم قد رضيا
واجتهدوا فى كسب الصالحات

يعنى ملازمون للعباده
قد تركوا الامور طراً عنهم
قد رفضوا دنياهم الدنيه
العله يثيهم خيرا غدا
وافضل الاعمال فهي الياقية
وساعة للعبد مع مولاه
أفضل مما حوت الدنيا معا
فان طاعة الإله تعدل
والجد فى الأخرى إليه السلف
فاز أولئك الرجال الأتقيا
قد بذلوا النفيس فى الطاعات

العقد الخامس

فى الحج

فالحج واجب على الأنام
من استطاع فهو شرط متضح
بدونه فهو هوئى ونوع غيى
هل هو كاف ضح عما يلزم
كان صبيا فهو نفل قد زكن
أجازه لنا النبي المصطفى
تعنى الصبى ان به قد عجا
أصلا لذى الصبا كهذا يعتبر
كما اقتضته سنة الآواب
نقل أئانا عن رجال السلف
ذلك للأصل الذى به ربع
تصح فالحج هنا قد بطلا
ان الصبى فى الهدى يستفل

وخامس الاركان فى الاسلام
لله فى القرآن حج البيت صح
وشروطه الاسلام فى كل شى
والخلف فى الصبى وهو مسلم
فقل لا يكفى لأن فرض من
اما الجواز ثابت ولاخفا
تقول هل ترى لهذا حجا
قال نعم فصح ذاك فى الخبر
وذا عليه مذهب الأصحاب
ومالك والشافعى عليه فى
اما أبو حنيفة فقد منع
عبادة من غير عاقل فلا
وذاك مذهب له لانقبل

وان فعل الخير منه حظا
ذلك في عجم يكون أو عرب
فالزاد والمركوب والجماعه
ذا وحشة وليحذرن وقع الردى
فالاجتماع فيه من أقوى العِدَد
فى أزمة بلُجْها كان سكَع
فى الاجتماع غالباً محصوره
والعون يسر المالك المقتدر
مثل الصلاة ها هنا ليس يرد
كما مضى أيضاً مع الجماعه
لابد منه عند أرباب النظر
فى حقه شرط هنا قد لزما
مشياً متى يملك أيضاً زادا
يذهب كلاً عاطلاً بين الورى
كَلَفْنَا بذاك وهاب المن
وهكذا يظل عهدا يفعل
بسنة قبوله تقررا
للفرد ان كان وللجماعه
اذ تعرض الحاجة او قد يمتنع
بذاك فى الدين الجميع يعذره
تعرض الاعداء لذاك تقهر
فالعذر مقبول لِمَعْنَى يشرع

ولا يقال نفله قد بطلا (١)
من استطاع فعليه قد وجب
وان تسئل عن شرط الاستطاعه
ان كان يجهل الطريق او غدا
أو كان خوف ان يكن قد انفرد
لاسيا ان صح موت أو وقع
فالزاد والراحلة المذكوره
فالضعف من صفات هذا البشر
فهو من السبع إلى العشر ورد
ببطن والمال الاستطاعه
والأمن أيضاً فهو شرط معتبر
والمشي عند المستطيع فاعلما
يلزمه الحنج إذا ما اعتادا
أما السؤال فى الطريق لا نرى
يطلب زادا فى الطريق لم يكن
يكسب فى طريقه ويسئل
ومجمل القرآن مهما فُتِّرا
والمصطفى أبان الاستطاعه
لا عذر فى التأخير مهما يستطع
لكن اذا خاف عدواً يقهره
ممثل الامام والأمير يحذر
وساير الأعذار حين تقع

النيابة فى الحج

إن حصل العذر بأي مانع
أجازها الأصحاب فى الآثار
ناب عن المعذور حسب الواسع
لما أتى من صادق الأخبار

(١) ألا تراه يؤمر بالصلاة لسبع ويضرب عليها لعشر وهو بعيد عن البلوغ . أهـ .

من خبر على جوازها احتوى
به لأصل فى المقام واقع
عنه ويقضى واجبا له خرج
نيابة الحج كما فى المذهب
يقول لا وجوب فى القضية
والمصطفى بذاك فىنا يجهر
فانه صرح فى القضية
من قبل حج إذ أتى على عجل
للحج عنه فى مقال رسا
به الذى للحج عنه قد خرج
فانظر هنا بعين الاعتبار
فى أصله السامى بأوفى نظر
بين رجال العلم فيما سمعا
من كل فرد ومن الغير تسع
سعى لها فى رأي بعض العلماء
عبادة عن أحد من الورى
ولا يزكى هكذا فاستفد
عن أحد من ساير الأنام
لأوجه عند الهداة البصرا
فالمذهب الوقوع والحال يسع
وليس مانع له فى الاهتدا
نكون حجينا لفرض يُعلم
فى ذلك الحال أختي اختلفا
من قبل ان تُنشئ لهذا حجا
وفرضنا حتم علينا قد أتى
وجملة من قادة الأعيان

روى الربيع ذاك فيما روى
والخلف فى الوجوب قال الشافعى
ان كان ذا مال به الغير يحج
أما أبو حنيفة لم يوجب
ومالك مثل أبى حنيفة
أما الجواز فنعم لا ينكر
يكفى له حديث الخثعميه
ومن به الموت على حال نزل
هل يلزم الوارث بعض ألزما
من ماله يُخرج عنه ما يحج
والشافعى عليه فى الآثار
حتى ولو لم يك أوصى فانظر
على خلاف ها هنا قد وقعا
بعض يرى ان العبادات تقع
لهذه الأمة ما سمعت وما
وبعضهم ليس يراه ولا يرى
اذ لا يصلى أحد عن أحد
كذلك لا يحج فى الاسلام
وجملوا ما جاء عن خير الورى
وهل عن الغير تطوعا يقع
قد صح فى الآثار عن أهل الهدى
وحجنا عن غيرنا هل يلزم (١)
أم ذاك غير لازم ولا خففا
فيل نعم نلزم ان نحجا
كيف عن الغير نحج يا فتى
والشافعى قال بهذا الثانى

(١) معناه إذا أردنا أن نحج عن الغير بالأجرة أو تبرعا هل يلزم أن نكون قد حججنا عن أنفسنا . أهـ.

عن حج نفسه قد حكوه فى الكتب
يقال دين والوفاء قد لزما
نادى بها الهادى لكيا تعلمه
ابطله بعض وفيه قال رد
ما كان طاعة يراها العقلا
ومالك أيضا روى فى خبر
بل الجواز قيل مما شرعا
وليس فى ذلك من مخالف
مثل الرقى بالحمد والمثانى
والكل طاعة فى الأماجد
تجوز لا غير وهل له سند
بسنة الإيجار كان أعلننا
عليه لايزاد ما كان انتقص
ما كان عبداً أوله العتق أتى
وعندنا ذلك ليس يجب
أهل الهدى الأخيار أبرار السلف
من ذاك مانع لدى التشريع
ذلك عن خير الانام مسندا
وصحبه مع بعض المالكية
وهو التراخى رحمة بالأمة
من قبل حج المصطفى مفترضا
آخره الهادى اتفاق العلماء
تبيننه وعنه جهراً أعلما
تاركه لوقته مفوت
حيث أتى فى ديننا موقتا
تفويته أولا فإثم متضح
له المقام فى نزاع قد وضع

ان كان لم يحج عنده انقلب
يبقى عليه حج غيره كما
حج عن النفس وبعد شبرمه
والحج بالأجرة هل صح فقد
يقول طاعة ولا أجر على
فالشافعى كرهه فى الأثر
وجوزوه ان يكن قد وقعا
جازت على كتابة المصاحف
كذا على التعليم للقرآن
كذا على البناء للمساجد
وعند مالك على البلاغ قد
وجاء وجه آخر عنه هنا
له الذى يفضل او كان نقص
والعبد لايلزمه الحج متى
والظاهريون عليه أوجبوا
والفقور والتراخى فيها اختلف
قيل على الفور متى لم يقع
وقيل بل على التراخى وردا
والفقور مختار أبى حنيفة
والشافعى يقول بالتوسعة
دليل هذا انه قد فُرِضا
لو كان مفروضا على الفور كما
أوقيل تأخير لعذر لزما
والخصم قال انه موقت
ولا يصح ذاك ان يُفوتنا
مثاله وقت الصلاة لا يصح
ورده بعض بما لا يتسع

يُحج معها محرم كما زكن
على اللزوم أي رآوه. وَجِبَا
فى المذهب الحق على ما بَيَّنوا
مع غير ذى المحرم فى المشتهر
لامبالك اي عالم المدينة
كما نراه مقصداً مطلوباً
تدرك رفقة كذا عنه أتى
بالمنع والعموم فيه عُهدا
حيث هناك الكل راعى حُرماً
والحال قد يوقع فى الحرام
مع المعاصى والهوى لا يثبت
ثلاثة الأيام قصد السفر
من غيره اذ جل هذا فعلاً
نراعى فيها كل امريلزمن
فى خبر صح بلا امتراء
على الوجوب عند كل العلم
وانه الحج فى الدين عُلِمَ
وجملة قد ذكروهم فى الأثر
ثم أبو ثور له يعتمد
ابو عبيد فاستفد يا واعى
بل ذاك للحج لدى بعض رجح
تطوع لم يوجبوها حالا
تعلقوا بحكمها فى الملة
معتمدين فيه فحوى النظر
يقل سواء وبه بعض جزم
فى الحج مع صحيح الاعتماد
بأمر فيها هدى الاسلام

والخلف فى المرأة هل يلزم أن
أو كان زوجها لها قد صحبا
ودون ذاك حجها لا يمكن
ليس لها تسافرن فى الخبر
كما على هذا أبو حنيفة
والشافعى ليس يرى الوجوب
بل تخرج المرأة للحج متى
والنص عن خير الورى قد وردا
ومقتضى المعقول هذا فاعلم
وتعرض الامراض فى الأنعام
وطاعة الجبار ليست تثبت
ان كان لا تسافرن فى الخبر
فالحج بالمنع نراه أولى
فانه عبادة يلزم أن
وقد أجازها أبو الشعثاء
والحج والعمرة شيئان هما
قال به البحر ابن عباس العلم
وهكذا ايضا يقول ابن عمر
والشافعى ايضا كذلك أحمد
كذلك الثوري والأوزاعى
وقيل لا وجوب للعمرة صح
وقيل سنة وبعض قال
دليلهم ظواهر الأدلة
إليه جملة نحوافى الأثر
يقول ما الاسلام قال الحج لم
قلت وفى الذكر يقول البارى
فالحج والعمرة بالإتمام

وهو دليل صبح مع من فيها
وهكذا تعتمرون نصا أتى
والنص ظاهر ضياه يسطع
اثنان صحا عند أهل الأثر
فكان نصا للوجوب افها
عديدة تذكر في الآثار
ليس يضير وهو نص أسندا
نصا لنا في عمرة المعتمر
وتلك اخبار هداها أسفرا
لم يذكرن وجوب الاعتمار
شرعا على المذكور منها في الأثر
فما علمنا عنهم مؤثرا
وجوب عمرة لكل مسلم
من نقدوا الاخبار في علم الأثر
بل الذي صبح عليه العمل
إلا لموجب يراه البصرا
وانتقدوا هنالك الأخبارا
وحققوا التحليل والتحريما
لم تتعارض أبدا ولا خفا
عللها وجاء بالمشاكل

والامر للوجوب عند العلماء
وفي الحديث ان تحج يافثنى
كيف يقال انها تطوع
بحجة وعمرة في خبر
فن قضاها قضى ما لزما
الحج والعمرة في أخبار
يقول هاديننا بأنها ابتدا
وبالوجوب قد أتى في خبر
واجبه يقول سيد الورى
فما أتى من صادق الأخبار
يحمله أهل العلوم والنظر
هذا الذى عليه جمهور الورى
وان أتى مصرحا بعدم
يرده أهل العلوم والبصر
ما كل منقول لديهم يقبل
ولا يردون بحال خبرا
حاشاهم قد حرروا الآثارا
وبيّنوا الصحيح والسقيما
وان اخبار الرسول المصطفى
بل سوء فهم سامع وناقض

أحكام العمرة والحج

شرعا على معتنق الإيمان
تثبت في مقامها الأعمال
ترتبت في وضعها اعماله
والثانى فالقران مها وصفا
حيث بذاك فى الهدى موصوف

والحج والعمرة واجبان
وكيل واحد له أحوال
فالْحج انواع أتت أحواله
فمنه افراد له ولا خفا
والثالث التمتع المعروف

تكون فى امكنة مقيدة
فى غيرها ممنوعة لا توجد
فى الفرض والنفل وبعض الأمور
برأينا وليس ان نجتهدا
فانه المرشد للمفسر
يلتزم مرشد الاحكام

والكل اعمال هنا محدد
خصت باوقات بها تقيد
ثم لها فى الحق احكام تعد
ليس لنا نحكم فيها أبدا
نتبع حكم المصطفى المختار
والمسلم المخلص فى الاسلام

الاحرام

شروطه مثبتة الأحكام
مشروطة فى فصلها بأزمته
حدودها وما لها قد لزما
لمن بحجه له اهتمام
ميقاتهم صح بغير مرية
من شامه احرامه قد ثبتا
ولليمانين نرى يلما
منها أتوا بالحج محرمين
منهن فى نص حديث ثبتا
من جاءه منها تراه محرما
صين بها مقامه فيحترم
إلا بإحرام على الكل انتم
كأنه فى يدنا أمانه
ديننا ودنيا إذ له نراعى
مقدسا بين الورى معظما
ولا يخاف فيه لو قد أجرما
وقتها الهادى بأمر البارى
بل كلها منه تعالى وعلا
ان عليه عندهم شرعا دما
قد ألزموه هاهنا حكم الدم

وان للاحرام فى الاسلام
مقرونة من اصلها بامكنه
أما المكان فالمواقيت اعلم
منها يكون فى الهدى الاحرام
فاهل يشرب بذى الحليفة
وجحفة لكل شامي أتى
وقرن لأهل نجد فاعلم
وذات عرق للعراقيين
هن هن ولمن يوما أتى
بها احاط ذو الحلال الحرما
فهى كسور إذ يحيط بالحرم
لا يدخلن أحد هذا الحرم
فهو من المنعة والصيانة
نحفظه بكل المستطاع
لذلك كان أمنا محترما
فلا يراغ احد فيه اعلم
ان المواقيت عن المختار
لم يفعلن من عنده شيئا ولا
ومن يكن اخطا ولما يحرم
ان جاوز الميقات غير محرم

وقيل ان تذكر الميقاتا
أحرم منه هاهنا فلا دم
وذا عليه الشافعي فانظر
وقيل لا يسقط لو كان رجوع
وقيل لا شيء عليه ان يكن
وبعضهم أقسد حجه متى
اما الذى منزله تكوينا
والخلف فى الأفضل أن يُهلا
ام كان من ميقاته افضل له
ان كان منزل المهل وقعا
قيل هنا الافضل من منزله
لانه يخرج وهو محرم
فانه أقام للعبادة
قال به الكثير فى الاسلام
والشافعي وابو حنيفة
وقيل بل من الواقيت يرى
واعتمدته جملة ممن هم
وفيه قد قيل امتثال السنة
والكل قد نحا إليه فى الهدى
فى الجانبين وردت أخبار
والحق ان كل هذا يسع
آراء حق لم تبجح الهدى
وتشارك ميقاته وأحرما
قيل عليه هاهنا دم لما
وقيل لا شيء عليه حيث قد
إلا إذا أراد أن يخالف
فبالخلاف صح أن يقالا

وعاد منه استرجع الفواتا
والله يعفو عنه حين يُحرم
فى الحق والمولى العظيم فاشكر
ومالك كان له قد اتبع
عن غير عمد وهو أمر قد زكن
لم يرجع للحد من حيث أتى
دون الحدود منه ذاك أعلننا
من بيته بالحج اذ أهلا
خلف لنا بعض الهداة نقله
فى خارج الحدود لو قد شسعا
إهلاله وتدرى وجه أصله
من بيته وذاك معهم أعظم
ولم يغادر بعد ذا بلاده
من قادة العباهل الأعلام
عليه فى بعض هداة الأمة
بعضهم الأفضل فيما ذكرا
فى الدين حجة هناك تعلم
وانه أولى لكسل الأمة
عباهل ممن بهم زال الردى
وبعضها قامت به الأنظار
فى الدين والنيات فيه تشرع
تدعو إلى الحق فتى مسترشدا
من آخر فيه اختلاف العلماء
كان من الخلاف حيث أحرما
كان من الميقات احرام وُجد
لسنة كان هداها صارفا
دم عليه اذ أتى ضلالا

من ذلك الميقات مع أهل النظر
فى تركه دم هنا ولا عجب
فى ذاك شيئاً فى اعتبار البصرا
إحرامه منه على ما نعلمه
بل ذاك بالاجماع فى الدين استقر
أو عمرة أراد معهم لزما
ذلك فاعرف أصل هذا المقصد
يكون فى معناها خلف زكن
فشق هذا الحال مع أهل الهدى
فكان فى حقهم يسيرا
إلا لمن للحج يوماً دنى
هذا الذى عليه اعلام الهدى
من أهل مكة لهذا فافطن
بالحج منها يحرمون فافهموا
لها إلى الحل ومنه عرجوا
إذا رأوا هلالهم قد اتضح
فيهم ولا يلزم تقديم علم
والدين واحد إذا صح الوفا
وعنه لما يجد الملاذا
أو قارنا أو متمتعاً غدا
أو تسع ذى الحجة فى الاسلام
ذلك فى النص هداة ابتسما
معناه فى شهره ياقارى
أشهره تلك ومعناه اتضح
ولست أدري وجهه لم أفهما
عند أبى حنيفة قد اتضح
كرهه بعضهم فى نظره

والحق منشأ الخلاف يعتبر
من قال انه من النسك وجب
ومن يراه غير نسك لا يرى
من بالمبيقات شرعا يلزمه
ولا خلاف فيه مع أهل النظر
وذاك فى المريد للحج اعلم
بل الخلاف ان يكن لم يُرد
إلا لحطاب وحشاش وقن
اذ يُكثرون هاهنا التردد
وتجلب المشقة التيسيرا
وقيل لا يلزم احرام هنا
أو كان للعمرة ايضاً قصدا
وذاك كله لمن لم يكن
أما أهيل مكة ان أحرموا
أو قصدوا العمرة يوماً خرجوا
وقيل فى احرامهم بالحج صح
وقيل بل إن خرج الناس فهم
اذ هم كغيرهم هنا ولا خفا
لا يلزم المكى إلا هذا
والكل فى شوال كان أفردا
أو كان فى ذى القعدة الحرام
فى غيرها ليس يصح فاعلم
الحج أشهر يقول البارى
وقيل بل جميعها للحج صح
فهى محل قال للحج اعلم
وقيل بل فى عشر ذى الحجة صح
ومحرم بالحج قبل أشهره

لا نكف بل تم له إهرامه
اذ خالف المشروع عند العلم
أهرامه هذا كذا قد ذكر
يمنعه وهم أجل الفقها
مثل الصلاة قبل وقتها فضع
والأمر بالآتمام فيه شرعا
نص الكتاب المستنير الأشرف
أمر بآتمام هنا تأكدا
وساغ ذاك عند بعض الفقها
قد كان للعمرة وقتا علما
عبادة فى وقت غيرها عزم
إلى النظر وهو معه المذهب
لرمضان صومه استقرا
مع علماء ديننا مستحسنه
فقط قاله لنا من عرفه
اي فيها والباقي فيه جؤوت
حنيفة جاءت بذاك الكتب
فقليل لا تفعل غير مرة
لأنها تفعل للعبادة
فى أول الأمر عليه أجمعوا
يلزم والدليل بالكل اأجل
فكان للغسل دليل المستدل
يشغلها إلا دليل نقلا
يندفعن بحجة لم يبطلا
وهم هنا الحجة فيما زكنا
وأثبت الغسل فقم واغتسلا
غسل كغيرها يراه الفقها

لكنه صح له إهرامه
وقيل لا يصح ذاك فاعلما
والشافعى أهرام عمرة يرى
من قال ذا وقت الصلاة أشها
فقليل وقته نراه لا يقع
وقيل بل تم اذا ما وقع
قال أتموا الحج والعمرة فى
من غير تفصيل نراه وردا
والحج بالعمرة بعض شها
وشها زمانه هنا بما
والشافعى يقول من كان التزم
وهي نظيرة لها تنقلب
كصايم فى رمضان نذرا
وجازت العمرة فى كل السنه
وقيل بل تمتنعن فى عرفه
والنحر والتشريق أيضا منعت
وهو الذى قال به معهم أبو
والخلف فى تكرارها فى السنه
وقيل جازت دون ما كراهة
من سنن الأهرام غسل يقع
وقيل بل يجزى الموضوع عنه فلا
قال الرسول تغتسل ثم تهل
وقيل بل براءة الذمة لا
ان ثبت الدليل فيه حيث لا
والصحب كانوا يفعلونه هنا
ومالك أئد ذاك العملا
وانه عبادة أولى بها

وقدّم النية فى هذا العمل
والخلف هل تجزى بغير التلبيه
فقل لا تجزى فان التلبيه
لا يتأدى دونها ولا خفا
تصح بالاحرام دونه هبا
تلبية الرسول يلزم العمل
لبيك هذا لفظها اللهم
تنفى الشريك قائلا لبيكا
والملك لبيك جميعه لك
ويرفع الصوت بتلك التلبيه
فى ذاك اذ عان لذى الجلال
يهتف ذاك الجمع جهرًا معلنا
يا لك من مهيمن قدير
وتسمع المرأة نفسها فقط
اذ خفض صوتها عليها وجبا
ليس لها تعلن ذاك فى الملا
والله ادرى بعباده متى
وهو بما جاز وما قد حرّم
وكل شيء جاء من رب السما
وهو بما يحويه حقا أعلم
يعلم من هذى النسا ما يصلح
ما بالها الآن نرى الحال اختلف
نعم لقد أصيب فى أطرافه
وذاك داعى غربة الدين فلا
نعوذ بالله المليك الصمد
وفى مساجد الجماعات فلا
إلا بقدر من يلميه يسمع

لأنه عبادة بلا جدل
فقل تجزى دون أن نلبيه
إحرامنا بها عميد التأديه
مثل الصلاة أمرها قد عُرفا
تلبية الاحرام مما وجبا
بها لمن لبي له حيث أهل
لبيك لبيك تزريح الغما
فالحمد والنعمة فى يديكا
تهدى الورى حتى يصيبوا المسلكا
يسئل مولاه لكما يهديه
ثم الخضوع مع ذى الأعمال
خضوعه بدينه مستيقنا
تفعل ما تشا بلا وزير
وذاك فى الشرع عليها يشترط
فى الدين وهو فى الهدى قد حسبا
لأنها الفتنة عند الفضلا
يوجب شيئا فعلينا ثبتا
يُحتم أمره علينا فاعلم
فانه لا شك يحوى حكما
وواجب الهداة ان يسلموا
وما هو الأولى بها والأصلح
لعل هذا الدين ناله ضعف
وفى رجاله وفى أعرافه
يبعد أن يكون هذا حصلا
من سخط الله الولي الأحد
تُرفع اصوات المسلمين ولا
كذلك فى الآثار عنهم يرفع

فإنه جامعة الاسلام
كالمسجد الحرام معهم علما
اصواتهم وفقا لما قد يشرع
على بقاع الأرض أيضا فاسمع
أصواتهم بها على النقل الأصح
أصواتهم تملأ ذاك الافقا
قد اعلنوا خضوعهم لذى العظم
مؤكداً لذلك القصد الأسد
فى الحج ركنا للزوم التأديبه
وانها لم تك مما يُشترط
وفعل خير الخلق فيها شهرا
دلت على الواجب فى المذاهب
لم تأت للوجوب فاعلمنها
يصح تركها لما قد نقل
مما يليق بجلال الرب
نبينا الهادى لكل الأمة
ينكر ما قالوا وذا أصل زكن
عليهم للأصل فيه فاعرفا
لكل من به هناك استرشدا
وثم لبى خالق الأنام
أعلن إذ أكمل للتحية
لبى بحجه جهارا فاعلما
أولا يصلى ركعتين فاعرفا
فى ذى حليفة على ما عرفا
راحله به وطاب مُنْبَعَث
وقيل بالبيداء بعض جَزَما
على الصحيح عند أهل المذهب

إلا اذا بالمسجد الحرام
كذلك فى منى يقال فاعلما
وعند ملتقى الرفاق تُرفع
وعند اشراف من المرتفع
كانوا اذا ما بلغوا الرُّوحا تبج
ذلك حيث يرفعون مطلقا
بها يعجبون لبارىء النسم
والعج والشج هما الحج ورد
ومالك ليس يرى للتلبية
يرى على تاركها دما فقط
خالف فى ذلك جمهور الورى
أفعاله أتت بيان الواجب
او يرد الدليل فيها انها
قال خذوا مناسكا عنى فلا
وجاز أن يزيد من يلبي
كانوا يزيدون على تلبية
وهو لهم يسمع ثم لم يكن
لوم يجز أنكر ذاك المصطفى
كان معلما لهم ومرشدا
يصلى ركعتين للاحرام
فى ذلك المقام بالتلبية
بعد الفراغ بعد ما قد سلما
ان حضرت فريضة بها اكتفى
كان يصلى ركعتين المصطفى
وبعدها لبى اذا ما تنبعت
قيل من المسجد كان أحرم
إثر الصلاة كان احرام النبى

خير السورى حين أتى للتأديه
 اذا رأوا هلالهم فلتفطنوا
 أهلالهم صح بغير مريه
 أهلُّ أهلُّ مكة بالحج
 قول حكاه عنه بعض السلف
 ميقاته لها يقال الجِلُّ
 وهو الذى قد صححوا فى الاثر
 بعمرة وذاك أمر يلزم
 وحجه والأعتماد منه تم
 وقيل لا يجزيه دون مريه
 من قومنا يذكر فى المعالم
 رواج تاسع فلا يلبي
 وغيره من كل فيصل على
 كذاك عثمان عليه فى الأثر
 يقطعها وهي أتم مرتبه
 وانه الشايخ فى الآثار
 تلبية فيها كذاك بشرع
 كذاك بعض العلماء له رفع
 وغيرهم من قادة الاجابيه
 أهل الهدى متى لها كان قطع
 ما صح معهم حرما محلا
 ذاك الطواف قطعها هنا يصح
 بالببيت عند علماء الاسلاف
 فى عمل كان له قد أزمعا
 أقوال جل علماء السلف
 حج فقيل ها هنا الادخال لا
 فى الحج عند العلماء الفقهاء

كان يُهل قيل يوم الترويه
 والناس قد كانوا يهلون هنا
 وأهل مكة ببطن مكة
 قيل اذا رأوا هلال الحج
 بامرهم بذلك الفاروق فى
 أما اذا بعمرة أهلبوا
 فان تلك سنة المعتبر
 يخرج للحل ومنه يحرم
 وقيل ان لم يفعلن عليه دم
 وذاك قول لأبى حنيفة
 قال به الثورى وابن القاسم
 ويقطع التلبية الملبى
 ان زاغت الشمس كذاك عن على
 بذا أبو بكر يقال وعمر
 وقيل عند رمي جمر العقبة
 وذا عليه فقها الأمصار
 فى آخر الحصة منها يقطع
 وقيل بل أول ما يرمي قطع
 يحكيه عن افاضل الصحابه
 والخلف فى تلبية العمرة مع
 بقطعها قيل اذا انتهى إلي
 وقيل بل يقطعها اذا افتتح
 وهي اجابة الى الطواف
 لا تقطعن إلا اذا ما شرعا
 ويدخل الحج على العمرة فى
 والخلف فى ادخال عمرة على
 وجاء فى الأخبار ادخالها

يوماً على العمرة كالعكس غداً
على صلاة هكذا قد أصَلُّوا
لا يدخل الصوم على الصوم اعلموا
والحج والعمرة هكذا يرى

وقيل لا يدخل حج أبداً
مثل الصلاة لا يصح تدخل
وهكذا الصوم يراه العلماء
لأن أصل الصوم قد تقررا

التمتع

نص الكتاب المستنير الأشرف
يهل بالعمرة حسب علم
أحرامه للبيت قصداً يأتي
من بعد ذلك وعليه يصدق
حج فذا المعروف بالمعتمر
ويُنشئ من بعد ذا للحجة
صحيح أقوال الهداة الفضلاء
بلاده في رأى أرباب العلى
الى بلاده متى يريد
كان أخا تمتع هنا عهد
بالنص عند العلماء الفطناء
فهي تمتع يراها فاستمع
فى غير أشهر بها الحج استقر
للحج فهو ذو تمتع غداً
كما أتى محرراً فى السير
كان أخا تمتع كما عهد
هل ذو تمتع يكون فافهما
كل على أصل هنا قد وقفا
عليه فى مقالهم قد علما
لم يك حاضرا هنا الأهل أفهمنا
وذى ظوئاً ايضاً بغير مربة

تمتع بعمرة للحج فى
من كان خارجاً نأى عن الحرم
فى أشهر الحج من الميقات
يطوف بالبيت ويسعى بحلق
بأنه معتمر فى أشهر
يحل من أحرامه بمكة
فى ذلك العام بعينه على
من غير أن ينصرف هنا إلى
وقيل بل جاز له يعود
لأن حج ذلك العام فقد
عليه هدى ذى تمتع هنا
وعمرة فى أشهر الحج تقع
وقال طاوس كذا من اعتمر
ثم أقام هكذا وعقداً
والعلماء اتفقوا فى الأثر
من لم يكن من حاضري المسجد قد
والخلف فى المكي عند العلماء
قيل نعم وقيل لا ولا خفا
والقول بالوقوع منه لادما
دل عليه قوله ذاك لمن
وحاضر المسجد أهل مكة

وقيل بل هم المحاطون هنا
وقيل بل من بينه ومكة
وقيل بل من كان ساكن الحرم
وقيل اهل مكة لا يقع
وذاك قول لأبي حنيفة
ذلك في مدلول لفظ حاضري
وليس من شك بان حاضري
وان من كان عن الميقات
هذا هو التمتع المشهور
وان ترد معرفة التمتع
لنفسك الشانى هو الحج ثبت
ومع حضوره به قد أحرمها
وها هسنا تمتعان اختلفا
تحويل نية من الاحرام
ف قيل مكروه لأنه نقض
ذلك من أعلى لأدنى وقعا
وفسخ حج كان للعمرة هل
ونسبوا الجواز للبحر فتى
وأحمد بن حنبل عليه فى
ان النبى أمر الصحب به
لواننى استقبلت من أمرى ما
ما كنت سقت الهدى حتى قالوا
من لم يسق هديا إلى الاهلال
وقيل خص ذاك بالصحب فلا
يقول متعتان كانتا على
يقول متعة النساء ولا خفا
وعن ابى ذر الفقيه الزاهد

اذ ذاك بالميقات قول زكنا
فى البعد ليلتان رب حضرة
وقيل اهل مكة كذا رسم
منهم بحال أبداً تمتع
ينعرفه عند هداة الملة
للمسجد الحرام حسب الظاهر
ذلك اهل مكة فى الشاهر
نأى فلا فى النفسى لا الإثبات
عليه قول العلما يدور
تحلل من نسك موقع
له الامور كلها قد حلت
وكان للأمر به قد تما
فى مقتضاها معا من سلفا
بالحج للعمرة فى ذا العام
أصلا من النسك الذى له نهض
فذاك فى الاسلام لما يُشرعا
كان تمتعا على رأى الأول
عباسنا ذلك عنه قد أتى
آثار قومنا كبعض السلف
فى خبر يروى لنا مع صحبه
كنت قد استدبرت عند العلما
جعلت تلك عمرة اهلالا
بالحج للعمرة للاحلال
يعم فى مقال بعض الفضلا
عهده رسول الله مما حظلا
ومتعة الحج لدى من عرفا
ذاك لهم كذا أتى فى الوارد

ليس لغيرنا يقول يُحرم
يفسخه لعمرة ولا خفا
وهو لظاهر الكتاب معترض
وقيل بل ذلك للمحضر لا
بمرض أو بعندو فاعلما
تعذر الحج عليه بالمرض
حتى يرى أيام ذاك الحج
يأتى الى البيت يطوف يسعى
ثم يحل متمتعا إلى
يهدى كذا قيل واهل العلم هم
وقال طاووس اذا المكي قد
غير بلاده عليه الهدى صح
ومُنشئ العمرة فى أشهره
وكان فى أشهر حجه عميل
عمرته فى شهره ذاك الذى
ان حل فى أشهر حجه فقل
أو حل فى أشهر غير الحج لا
وهكذا قال أبو حنيفة
كذلك ايضا قال ذاك الثورى
واشترط الثورى الطواف يقع
فى ذا ذاك هكذا كان اشترط
قال أبو حنيفة ان طافا
ثلاثة الاشواط فيه أوقعا
أو عكس الأمر فامتعنا
قال ابو ثور اذا ما دخلا
طاف لها فى أشهر الحج اعلمنا
ليس له تمتع بذلكا

بالحج والفسخ له لا يحرم
خُصوا به دون سواهم فاعرفنا
فالامر بالا تمام للكل افترض
لغيره من الثورى بل حظلا
ان وقع الاحصار ذاك التزما
او كان ذلك العدو إذ عَرَضَ
قد ذهببت بشجها والعج
بين الصفا ومروة فى المسعى
قابله يأتى لحج مقبلا
عمدة من رام لنيل ما لزم
كان أخا تمتع اى من بلد
منفرداً بذلك والحق اتضح
من عامه قصداً لنيل أجره
لها وحج عامه هذا فقل
قد حل فيه وبه ايضا خذ
تمتع هذا كذا بعض نقل
تمتع له يراه النبلا
والشافعى من علماء الأمة
كما حكوا ذلك فى المأثور
فى شهر شوال ولا يوزع
وبعضهم لذلك لما يشترط
فى رمضان بعض ذاك وافى
والباقى فى شوال قد تمتعا
كذلك عنه بعضهم قد رفعنا
عمرته فى أشهر الحل فلا
اولم يطف فيها وللحل انتمى
بل اشهر الحج انتح هناكا

قد وردت فى واضح النقول
أشهر حجه التمتع اعرف
ذلك خلف العلماء يرفع
فى ذاك كله يكون الزما
لا كله خلف لهم مرتسم
فى نظر الجهابذ الاعلام
عندهم قد صح فى الايمان
ان اوقع البعض هنا قد تما
فى اشهر الحج أتى هناك
وذاك من مولى الهدى تفضل
وكم له كامل الانعام
شروطه فى المنهج الموصوف
جمع به تتحد الاعمال
مع بعضهم للسادة الأماجد
فالافتراق ناقض كذا ورد
فى اشهر الحج بغير مريسة
فعل كما عليه جل السلف
أعمال حجه إلى ان كُمل
فهو من الأفاق عند الأمة

مع بعضهم والحق غير منهم
ما حل بالميقات من بعد أتى
قدمته وطاف حتى تما
فى مكة معتمر قد علما
يزال باعتماره مشتملا
كان عليه قبل ذا محرما
يكون كالتكفير مع من عرفا
فهو له ايضا إلى إتمامه

والخلف مبني على أصول
ان اوقع الاحرام بالعمرة فى
لوم يطف أو بالطواف يقع
او كان ايقاع الطواف فاعلما
أو اكثر الطواف فيه يلزم
تنعقد العمرة بالاحرام
ثم الطواف اعظم الأركان
وقال جمهور الهداة العلما
كمثل من اوقع كل ذاك
فالبعض للكل تراه يشمل
مَنْ بذاك الفضل فى الاسلام
وان للتمتع المعروف
وهل شروطه كما يقال
هما يكونان بشهر واحد
وهكذا هما بعام متحد
وهكذا يفعل بعض العمرة
وهكذا يقدم العمرة فى
وبعد ما يفرغ منها فعلا
وكونه استوطن غير مكة

تلك شروط ذى تمتع علم
فن أهل اى بعمرة متى
وكان ذا فى أشهر الحج كما
سعيًا وحلقًا ثم حل فاعلما
لوأنه لم يكمل الحلق فلا
فعند ذا حل له جميع ما
فيلزم الهدى هنا ولا خفا
وان يشا يبقى على احرامه

ثم له يفعل بعضا فاعلما
حتى اذا الحج دنا أحرم من
أو حيث شاء من نواحي المسجد
أو مطلق الامكنة المقدسه
لكنه لم ينصرف يوما إلى
فان يرح وعاد للحج اختلف
قيل اذا ما راح للأوطان
لم يك ذا تمتع معهم هنا
بل يبقى في احلاله وعندما
كان اخا تمتع هنا على
أما إذا لم ينشأ الحج هنا
أو أى منزل نأى عن الحرم
وقيل بل كان اخا تمتع
او لم يكن أنشأ حجا فاعلما
ووجهه معه افتراق العمرة
لا سيما ان كان حج يلزم
وذاك فى الأقل شاة قليلا
لا يأكلن منها وقيل ان أكل
وقيل بل من فسخ الحج هنا
وهو الذى يذكر فى القرآن
وابن الزبير قال فهو المحصر
وعاد للأوطان فى استمتاع
إذا قضى من قابل حجا فقل
ما بين احراميه قد تمتعا
وهكذا منصرف يوما إلى
وان من يعتمدون فى غير
أقام حتى حج قيل لادم

ويترك البعض ولم يلوما
ميزاب بيت الله صح فى السنن
او مسجد الجن بلا تردد
من حرم الله فراع أنسسه
بلاده او راح فى ذاك الفلا
فيه رجال العلم خلفا قد عرف
وقد نأت كساير البلدان
لنقضه فى الاعتبار للبنا
أنشأ للحج اصاب مغنا
تأصيل اهل العلم عنهم نقلنا
فى عامه أو كان أم الوطننا
لم يك ذا تمتع فيما علم
ولونأى فى سيره فاستمع
فى عامه هذا كذا قد رسا
عن حجة تمتع فى السنة
هدى تمتع هناك يعلم
او نعمة يذبحها تحليلا
لا حرج عليه هكذا نقل
لعمرة تمتع قد زكنا
تمتتع صح بلا نكران
فى الحج ان احل منه يذكر
قال وليس فيه من نزاع
كان اخا تمتع بلا جدل
اذ ذاك بالاحلال فيما سمعا
نأى الديار فى اعتبار الفضلا
أشهر حججه بلا نكير
عليه والخلاف فيه يعلم

وانه فى الحق بدر العلم
قالوا ولو لعمرة قد سما
وبعضهم زاد عليه فافطنا
لم يفعلن شيئا هنا فاستمعا
فقط لم يروا على هذا دما
فى وقته يقال لا الا تمام
منها به قرر الا لزاما
إحرامه فالهدى معه ثبتا
وراح لالأهل وللحج انبرى
اولم يحج بل أتى مسلما
حيث به قد وقع الاحلال
وهو مقال عندهم أيضا زكن
فتلك متعة يقول فانظرا
لو لم يحج عنده سواء
فى اشهر الحج وعن حج خزر
فالدم مهدور هنا فاستمعا
فى الحرم الشريف ليس يلزم
وبعضهم أوجب ان وقعا
فى غير اشهر الحج فافهما
وهو لطاوس مقال يعلم
عندهم اى فى شهور العام
تجوز الا للدخول فاقبلا
رام تمتعا تكون للفتى
والحج فى عام بلا ملام
عمرته عند الرجال النبلا
كذلك هذا القول عندهم خرج
للحج أو عكسا أتى ولا مرا

ان ابا الشعثاء أوجب الدما
أما الذين قد نفوا عنه الدما
فى اشهر الحج فلا دم هنا
لو أنه فى أشهر الحج معا
إلا مقدماته أى أحرم
فإنما معتبر الاحرام
وجابر يعتبر الإتماما
لو كان قبل اشهر الحج أتى
وهكذا ان كان فيها اعتمرا
فى عامه ذلك حج فاعلما
لا دم ها هنا عليه قالوا
الا الذى يحكونه عن الحسن
فى اشهر الحج اذا ما اعتمرا
يعنى بذلك تلزم الدماء
كذلك قيل لا دم اذا اعتمر
حتى ولو لم يرجعن أو رجعا
وهكذا ان كان أهله هم
لو أنه اليهم قد رجعا
وحج فى ذا العام لو قد أحرم
فهو أخوت تمتع فيه الدم
وجازت العمرة فى الاسلام
وعمرة فى اشهر الحج فلا
يدخل بالعمرة للحج متى
وجاز ان يفعلها فى عام
وجاز ان يقدم الحج على
ولا دم ان لم تكن عمرة حج
او يفعل العمرة ثم استأجرا

ومن يكن من بعد حجه اعتمر
لأنه لم يتمتع فاعلما
ومحرم بالحج ثم حولا
ان لم يكن قلدا هديا لا حرج
لأن من قلدا هديا لا يحل
وقد مضى دليله فيما مضى
يقول لو كنت قد استقبلت
ما سقت هديا وأخو الهدي يحل
وكان للأفضل طبعاً يجنح
من حول الحج لعمرة لزم
لان ذا تمتع إن طافا
ثم يهل خارجا إلى منى
وفضلوا التمتع المعروفا
وبعدده الافراد حين أفردا
والهدى من لوازم الأفاقي
كذلك المقيم في مكة لا
ذاك لمن لم يك اهله ورد
وحاضر المسجد من في الحرم
كما على هذا كثير فاعلم
كالشافعيين لهم قد نسبوا
والمالكيون عليه في الأثر
اما ابن عباس فاهل مكة
كذلك طاوس يقول فاعلما
من كان بسينه وبين الحرم
وقيل بل من كان بين الحرم
وقيل بل ما بينه ومكة
وقيل من اقام فيها عاما

وقيل أن يزور لا دم شهر
فلا دم إلا به قد علما
ذاك لعمرة لقصد حصلا
أو قلدا الهدى فللذى خرج
أو ينحر الهدى كذا عنهم نقل
من سنة الهادي النبي المرتضى
من أمرى الكاين ما استدبرت
وانه أفضل في نص نقل
وانه في الدين شرعاً أصلح
هدى عليه هكذا الكل حكم
ثم سعى الاحلال شرعاً وافى
حين يهل الناس ايضاً فافطنا
على سواه اذ أتى معروفاً
وبعدده القران مع أهل الهدى
وليس للمكي باتفاق
هدى عليه قال ذاك الفضلا
من حاضر المسجد نصاً يعتمد
في أوضح الأقوال عندي فافهم
من قادة العلم هداة الأمم
مثل الأباضيين فارض المذهباً
وهكذا المنقول عنهم في السير
كذلك للزهري دون مريّة
ما قاله فيه الهداة العلما
دون مسافة لقصر تنتمي
وبين ميقات لكل محرم
اقل من يوم قرب الحضرة
لا دونه كان بها أقاماً

لو كان ذا تمتع كذا فهم
 بها لحج الفرض فيما يسمع
 من نسك نعرفه من خيره
 بغير هدي ها هنا يراد
 لغير مكّي هنا تمتعا
 لغيره لحكمة لن تجهلا
 له الهدايا وهي الارزاق
 ونحوه من سائر الأصبحاب
 يطوف يسعى ثم بعده أحل
 وذاك رخصة له ولا فند
 للحج في عبادة لها قصد
 حتى حضور حجه ملتزما
 عند حضوره مع الأنعام
 عليه ان يحدد ما لزم
 احرامه بعمرة دون خفا
 ليس له ذاك بلا جدال
 يكون قارنا هنا ملتزما
 جاز لأصل واضح هنا كما
 بعمرة تلزم في المقام
 فالفرض عند سنة يُثبّت
 اذ لم يكن من سنة الأمين
 فارجع إلى الحق الصحيح الأنور
 وما هناك في المقام يضبط
 وكن فتى في دينه تثبّتا
 له النبي وارع فيه الأدبا
 اهل الهدى والفضل والإنابة

ولا دم يلزم مكّيّا عليم
 وعمرة النفل فلا تمتع
 وجاز للمكّي مثل غيره
 تمتع والجمع والافراد
 والهدي عند العلم قد شرعا
 ذلك ان الهدي للمكّي لا
 هم حاضروا المسجد إذ تساق
 والخلف في الحشاش والحطاب
 يُحرّم من ميقاته إذا دخل
 ليس عليه أبداً هدي ورد
 ومحرم في غير أشهر تعد
 وظل محرما كذاك فاعلما
 ولم يحدد نية الاحرام
 لم يحزه ذلك قيل فاعلما
 ومحرم بالحج ثم أردفا
 يكون قارنا بذاك الحال
 أو عكس الامر يجوز فاعلما
 تمتعاً أهمله بذاكا
 ذلك ان واجب الاحرام
 وبعدها الحج فهذا يثبت
 والعكس لا يرضونه في الدين
 وقد نهى عنه كما في الأثر
 وقد علمت ما الهداة اشترطوا
 فالتزم الشرط الذي قد ثبتا
 ورتب الامر على ما رتبنا
 ولا نحد عن منهج الصحابه

القران

ان القران فهو أن يُهَيَّلا
أو أنه بعمرة أهلا
فى أشهر الحج بعمرة أهل
وكان ذاك قبل ان يشرع فى
وقيل بل ذلك ما لم يَظْف
وان يكن بعد الطواف قبل أن
ويلزم ان كان ذاك قد فعل
ما كان من اعمال تلك العمرة
أما اذا أكمل كل العمل
والقارن الذى هنا يلزمه
من غير اهل المسجد الحرام
إلا سليل الماجشون قالا
يقول مها كان قارنا وجب
يراه مثل غيره فى ذاكا
ومحرم بالحج والعمرة فى
يُحل منها معا حيث قَرَن
اذا أتى والحال هذا فَعَلَا
ويشربن من زمزم ثم ركع
يبقى بمكة كذاك محرما
بالمسجد الحرام وليلبي
وهل على القارن عند العلم
بعض يقول ذاك دون ماخفا
وهل يؤخرن ليوم النحر
عند دخول مكة يطوف
وهل كفى سعي فقط قِلا
سعيان كالطواف وهو الأوضح

بالنسكين يجمعن الكلا
وأردف الحج عليها فعلا
وأردف الحج قبيل أن يحل
طوافه ولو بشرط فاعرف
ويركعن على المرام الأشرف
يركع فالبعض له يُكرَّهن
وبعضهم جوَّزه قال يحل
شيء هنا باق لأصل مثبت
لم يبق إلا حلقه لم يقبل
هدئ تمتع كما نفهمه
كما مضى فى سالف النظام
من اهل مكة فع المقالا
عليه هذى هكذا ولا عجب
وهو مخالف لهم هناكا
أشهره فهو قران فاعرف
بسينها والنحر حله زكن
عمرته طاف سعى ممتثلا
ويبقى هكذا وبالنحر انقطع
ولا يطوف وليصل حيث ما
إلهه كذاك عند الصحب
صبح طوافان كما قد علما
وبعضهم بواحد قد اكتفى
أو بعده قولان معهم فادر
يسعى هنا كما هو المعروف
يكفى وبعضهم نحا الدليلا
وهو الذى بعضهم يصحح

حجوا مع المختار فسى قران
وهو دليل القايلين فاعلما
قال لها طوافك الفذ كفى
فى غير حجة الوداع هذا
هذا خلاصة المقام فانظر

طافوا طوافاً واحداً لا اثنان
وفى حديث عائش قد رسا
للحج والعمرة نصا عرفا
معهم وقد ألفت به ملاذا
فيه بتحقيق المرام الأظهر

الإفراد

ومحرم بالحج أو بالعمرة
أفرد ذاك العمل المقررا
عليه ان يلتزم الإحراما
لجمرة العقبة يوم النحر
ولفضلة الافراد طبعاً تعرب
والأفضل التمتع الذى علم
لأنه دعا إلى التمتع
لأنه لكامل الأحوال
قال لو استقبلت من أمري ما
وهو تأسف على ما وقعا
وهو بنوعيه يكون أرفقا
يقضى لعمرة لها قد أحرمها
وبعدها استراح حتى أحرمها
ماخالف المتعة والقِرانا

فذا هو المفرد دون مريّة
اذ رام فيه مقصدا مبررا
حتى رمى الجمرة واستقاما
رمى وفاز بعظيم الأجر
عن لازم المقام مع ما يجب
من فعل خير الخلق إذ يرضى الأتم
وذاك فاضل له فلتتبع
يدعو ويرضى وافر الخصال
كنت قد استدبرت منه فافهما
منه متى لم يفعلن الأرفعا
بالناس عند من له تحقفا
على نشاط منه فيما لزما
بالحج وهو ناشط لم يسأما
فذلك إفراد فع البيان

بيان موانع الاحرام

اذا عرفت صفة التمتع
علمت منه صفة الإفراد
يلزم ان تعلم ما يمتنع
لبس القميص والسراويل امتنع
كذا برانس خفاف تمتنع

وصفة القران فى التشريع
وفزت فى الجميع بالمراد
فى حالة الاحرام ذاك فاسمعوا
مثل عمايم كذاك تمتنع
مثل مزعفر الشياب فاسمعوا

ويلبس الخفاف من لم يجد
ويقطعان أسفل الكعبين
والورس والطيب كذاك يمنع
ومطلق الخيط ليس يلبس
من لم يجد غير السروايل فهل
يمنعه بعضهم مثل أبى
كذاك مالك لذاك يمنع
وبعضهم اجازة مضطرا
قال به من الرجال الكمل
ولم ير شيئا عليه أحمد
كذا أبو ثور كذاك الثورى
للأولين خبر لابن عمر
ولم يك استثنى لشيء أبدا
وللآخرين حديث البحر
قال السراويل لمن لم يجد
كذاك الخف اذا لم تجدا
ويقطع الخفين فى الأخبار
وبعضهم انكر ذاك القطعا
ولابس الخفين مقطوعين
قيل عليه فدية ولا يرى
من قال بالفدية قال منعنا
ان لم يجد نعلين فالخفين
ومن يرى لافدية هنا يرى
والخلف فى معصفر هل كانا
من قال طيبا منعه تحقفا
وان احرام النساء فى الأوجه
حينئذ لها تغطى الراسا

اذ ذاك نعلين كما فى المسند
كما أتى فى سنة الأمين
أو كان فيه الغسل منه يشرع
أما النساء فذاك معهم تلبس
له لباسها على ذاك محل
حنيفة كما حكوا فى الكتب
للنهي فيه فى المقام يرفع
فكان الاضطرار فيه عذرا
جهابذ تقدموا فى الأول
والشافعي العالم المجد
كذاك داود على ذا الأمر
وذاك ظاهر نراه كالقمر
فكان عمدة لدى أهل الهدى
مع بعضهم صح بغير نكر
له الإزار هكذا فاستفد
نعلين عندهم لدى أهل الهدى
أسفل كعبيه بلا إنكار
ولا يرى فى لبس ذاك منعنا
وكان أيضا وجد النعلين
بعضهم الفدية فيما ذكرنا
إلا مع العذر الذى قد رفا
يلبس حسب النص مقطوعين
نصا أتى لم يك ذاك ذكرنا
طيبا يرى عصفره عيانا
من حيث عم الطيب منع مطلقا
على الصحيح المستنير الأوجه
وتستر الشعر رفع الأساسا

ذلك فى اعتبار رجل الفقهها
من الرجال وجهها متى ظهر
ذلك فانظر فى الهدى تحقيقه
أوجهنا كي لا يطيش النظم
فكان أصلاً أي لذى المراد
كذلك جاء فأعـره فـكـرا
فى أوْجِهٍ منها بلا امتراء
ما للسفور الآن هل هذا يصح
وُبدلت قواعد الاسلام
للدين وهو للفقهاء مؤلم
وجوهن وأتى فى السنة
ونحن المحرمات هكذا ذكر
وهو الذى عليه أعلام الهدى
وذاك بالإجماع معهم يعلم
من محرم هل الجواز ثبتا
تـلـزمـه الفدية من ذاك العمل
للحاجبين هكذا قد ذكرنا
صلى عليه الله ما الفلك جرى
وتلك رخصة مع الاعلام
هل جازع عند أولى الأنباء
أزراره على الـيـدين ثنى
لها على الشهير فى البيان
عن الهداة وهو قول الأكثر
عن النقباب ثم قفاز ذكر
ممن غدا فى الناس يوما محرما
فهو حرام عند كل الكـله
بغير علمه هل الحل أتى
هل الرضى أشبهه للأفعال

وتسدل الثوب على الوجه لها
سدلاً خفيفاً تسترن عن النظر
روت لنا عائشة الصديقه
عند لقا الرجال كنا نستـر
وهن المحررات عهد الهادى
إن جاوز الركب رفعن السترا
واعلم بأن فتنة النساء
ان الجمال كله فى الوجه صح
تغير الحال من الأنام
وانتشرت فى الناس فوضى تـهـدم
وبعضهم رخص فى تغطية
كنا نخمّر الوجوه فى الخبر
ذلك فى حديث أسما وردا
والراس لا يخمّر المحرم
والخلف فى تغطية الوجه أتى
والمنع مشهور وهل إذا فعل
وبعضهم أباح أن يخمرا
عن جملة من صحب سيد الورى
تعدادهم يطول فى النظام
والخلف فى القفاز للنساء
يعمل للـيـدين يحشى قطننا
تلبسه النساء قفازان
ان لبستها افتدت فى الأثر
وعند المانعين وارد الخبر
والاصطـيـاد هكذا قد حرّمـا
كذلك لا يأمر أن يصطاد له
والخلف مها اصطيد من أجل فتى
أم انه الحرام فى ذا الحال

لحرة او كان من هذى الإما
 كذاك لا يُنكح المحرم فى الآثار
 بغيرها مما يحل بل حظل
 ولا جدال كل ذاك فسادا
 طبعا على المحرم عنه فامتنع
 إزالة الشعر فكله حدث
 لو كان مؤذيا على ما نعلم
 ويغسل فانه يحل
 مع علماء الدين والحل عهد
 وبالمقام فى الدليل فانظر
 لذا أجز فى اعتبار العلماء
 عند أبى ايوب يبدى مُبَهَمَه
 فانتصر البحر لما كان رفع
 احرامه مقدما قيل يسع
 وعند احرام لذك يغسل
 وذاك فى منقولهم صحيح
 ان كان من ألوانه المرء نقى
 للمحرم استعماله ليس يحل
 فى ذاك فدية تراها النجبا
 كذلك الحمام ان تحما
 يذكروه اهل الهدى والبصر
 فى ذاك والمنع هنا ليس عبث
 وانسه اذ ذاك عين الحل
 ففى الضرورات يصح الأمر
 يصيد والخنزير بعض حللا
 من ميتة ولحم خنزير نما
 فليفتد من كان يوما صاددا

والوطء بالاجماع معهم حرما
 لا يُنكح المحرم فى الأخبار
 اذ كان فى عبادة لا يشتغل
 لارفث ولا فسوق وردا
 والرفث الجماع والكل امتنع
 كذاك قد يحرم إلقاء التفث
 كذاك قتل القمل معهم يجرم
 وان يكن أجنب صح يغتسل
 والخلف من غير جنابة ورد
 والمنع منسوب إلى ابن عمر
 فالغسل لا يعد طيبا فاعلما
 وما أتى للبحر وابن محرمه
 وذاك بالأبواء كان قد وقع
 ورخصوا فى الطيب قبل أن يقع
 كان النبي قيل ذاك يفعل
 يخرج لونه ويبقى الريح
 ولا يضر بعد غسل مابقى
 وكلما كان على الطيب اشتمل
 والخلف فى الخطمي بعض أوجبا
 وبعضهم ليس يراها فاعلما
 فيه الخلاف عندهم فى الأثر
 من منعوا يرون القاء التفث
 ومن أباحوا نظروا للغسل
 والخلف فى الصيد لمن يضطر
 ففيل بل ان وجد الميتة لا
 وقيل ان الصيد أولى فاعلما
 وتلزم الفدية حين اصطادا

وقيل منع الاصطياد يمنع
والعلماء الى الأخف تنظر
وهل مُحَرَّمٌ لعينه أخف
وهكذا مطوق قد منع
كان من الثياب او كان حلي
تغطية الرأس من الرجال
كالوجه للمرأة والقول سبق
وهل إذا استظل بالظلال
مثل عريش وخيام تضرب
وما كشوب يرفعن على عصا
قيل يجوز إن تكن لم تلحق
والدم في المس إذا عمداً وقع
ومحرم يُلقى عليه ما يشاء
لأن ذاك غير لبس يعرف
لكن بشرط لا يُغطي الراس
والارتداء بالقميص فاعلم
قيل يصح حيث لا لبس هنا
وجازت الوسائد المعروفة
لأنها غير لباس تعلم
وجاز ظل الحيوان مطلقاً
وهل على الراس يديه يجعل
أما بظل البيت والفسطاط
مثل الخباء والخيام تضرب
وهل له يحمل للطعام
قيل له ذلك ان لم يستظل
وبعضهم أجاز حمل كل شيء
أما لغيره فليس يحمل

ذرايعاً تحشى بذلك تقطع
للناس ان يوماً له ضرروا
مما لمعارض هناك قد عرف
بالعنق يستدير طوقاً وقعا
لذلك منها تحرم من لا تفعل
فانها ليست من الحلال
في ذين فالزم في الدواعي كل حق
من عمليات لدى الرجال
وهكذا ايضاً يقال القُبْبُ
مثل المظلات كذلك لخصاً
لرأسه في الأثر المحقق
وقيل ان بعضهم لها منع
من الثياب وهو ما قد فشا
والمنع للباس أمر يؤلف
اذ كان راسه هكذا أساساً
مثل الأزار حين يغدو محرماً
وقيل بالمنع يراه ا لفظنا
عنسدهم في نومهم مألوفه
لذلك جازت للذين أحرموا
كسائر الظلال فيما حققا
يقى بها الحرف لبعض حللوا
ونحوه جاز بلا اشتراط
لاتلحق الراس تقول النجب
يوماً على الراس بلا ملام
بذلك والظل به معهم حظل
يوماً على الراس وذلك ليس في
بالأجر أو تبرعاً بل يحظل

يلزمه الفدا إذا ما قَعَلَا
وبعضهم رخص فى تغطية
وعليه لنلاضطرار إذ ورد
والخلف فى الوجه فبعض يمنع
عليه ان غطاه يلزم الدم
ولحية والأنف من تنن ألم
كذلك عن تطاير الغبار صح
وهكذا الرخصة فى تغطية
والوجه ان غطاه غير آثم
ما جَاوَزَ الحاجب لا يغطى
وهل يشد مُحَرِّمٌ حزاما
رخص بعضهم وبعضهم منع
ان خاف الانحلال للإزار
اذ بانحلاله انكشاف عورته
والخيط والحبل اذا ما احتزما
وعقد ثوبه عليه فاعلما
أما على الغير فلا منع ورد
وكل ممنوع إذا ما قَعَلَا
وما على المكروه فدية تجب
كذا السلاح مُنِيع المحرم من
لكن اذا خاف أبيح فاعلما
والحمل للطعام ليس يمنع
لكن سلاح غيره منه منع
اذ كل نفس ما عناها تفعل
أو خُليط الطعام جاز قبيلا
وان يخف جَرِي مذي أو يخف
وشد خرقة على ذاك الذكر

لذلك حيث لم يكن محلا
راس بعمد جاء دون مرية
إحرامه فى رأسه ولا فندا
إذ وجهه فى رأسه موقع
بذلك فيه يا أخى نجكم
جاز يغطى الأنف من خبث يشم
تغطية الأنف لقصد متضح
عنق أتت عند هداة الأمة
وقيل للحاجب فى اللوازم
لوأنه كان هناك اشتطا
خلف عن القادة فيه قاما
الالداع وهنا قالوا يسع
يشده بدون ما إنكار
وذلك قد يعد من ضرورته
جاز مع الداعى لنا أي بها
بعض أحله وبعض حرّما
كعقد حبل شعير أو من مسد
فيه دم يلزم عند النبلا
لكنها على حرام يُرتكب
تقلد السلاح منعا قد زكن
فالخوف عذر عند كل العلما
إذ الحياة بالطعام تقع
مثل طعام الغرمنه فامتنع
والغير فى ذا الحال أمر مشكل
له وللغير فع التأصيلا
ان يقطر البول لداع كالضعف
تلزمه الفدية مع اهل النظر

كما روه أثراً ملخصاً
 فى حال نوم خوف أمر ينتظر
 وقيل بالمنع لأصل فاسمع
 والعقد والشد كذا قد حررا
 فى حرج والافتدا هنا شرع
 من هتك ذاك المنع عند البصرا
 وأمر الشرع وإن شط البلى
 ليس لهم تعمّد الحرام
 فعند ذكره لأصل أقدس
 يُبدى الخضوع لولى البريه
 بالليل فالفدية ماعنها حول
 على الشهر الوارد الأصح
 اخراجه بغير شق فافطنا
 اخراجه والراس منه قد سلم
 لا يسلمن عندهم من باسه
 وذاك طبعاً ينقض الأساسا
 بلا خلاف لا ولا جدال
 لو أنه بفدية قد جُبرا
 اقدامه عليه حال مشكل
 لم يرض أفعالا هنا أتاها
 فى فعل شىء قام غير هايب
 يهدمه من أصله عندى فسد
 تباح عند فقهاء الأمة
 من الدما إذا بها قد كقرا
 ذلك ناسيا إلى وقت السمر
 الا بليلة ويوم يلزم
 أوليلة على الطريق الأقوم

اذ أصله المنع وبعض رخصا
 وإن لوى الخرقه منه بالذكر
 كالاحتلام مثلاً لم يمنع
 حيث الخيط مَنَعُهُ تقرر
 وعامدٌ لِمَا تُهي عنه وقع
 عقوبة على الذى قد صَدرا
 يلزم هذا العبد أن يمتثلا
 ان المكلفين فى الاسلام
 ينزع ذاك مسرعا وإن نسي
 ويعلم التلبية الجهرية
 وإن به استمر وقت يتصل
 وهكذا من ليله للصبح
 فإن يكن ذاك قيصا أمكنا
 اخرجه أولا فبالشق لزم
 وإن يكن اخرجه من رأسه
 لأنه طبعاً يغطى الراسا
 يلزمه دم بذاك الحال
 ولا يجوز فعل ما قد حجرا
 لأنه نفس الفعل أمر معضل
 يرتكب المحجور على الله
 لو صح هذا كان كل راغب
 يفعل ما يشا وبالتكفير قد
 وانما الرخصة للضرورة
 والشق للثوب تراه أيسرا
 ومن يغطي رأسه ثم استمر
 يلزمه دم وقيل لا دم
 وقيل باستكمال يوم فاعلم

ولابس أشياء مما مُنعاً
كالخف دون قطعه ولبس
وألحق الرأس الغِطاً واحتزما
قد جعلوا الكل كشيء واحد
وانها كممثل جنس مُتحد
وان يك اللبس هنا تعددا
اذا تعددت هنا الأوقات
كاثنتين فى وقتين مرتين
ذلك بالاقوات قد تقيدا
ومن أصيب بجراح فلولى
لاشيء فى هذا وبعض أوجبا
وحالق الرأس ومس طيبا
فى حاله ذلك تكفير لزم
أما إذا تعدد الفعل هنا
وثوب محرم على الرأس يقع
ينزعه عنه ولا نقض هنا
كذا إذا اضطر إلى الرداء
أو أنه لمرض قد عرضا
فالحلق اذ أبيع لاضطرار
قيس عليه غيره اذا وقع
وكل ما يفعله مضطرا
ويقطع الظفر إذا ما انكسرا
فلا دم عليه فيما فعلا
من أصله انكساره قد حصلا
وقد ابيع للنساء كل ما
إلا جميع الطيب فهو ممتنع
واللبس للحريز أيضا والذهب

عمداً بترتيب لها قد صَنَعَا
سرؤاله ثم قيص الأنس
كفارة للكل معهم ألزما
اذا كان فى حال بلا تباعد
اذا المحيط فى الجميع قد عهد
تعدد التكفير مع اهل الأدا
تعددت بذلك كفارات
تكفيره يكون اي عن ذين
اذا تعددت بها تعددا
عليه خرقه لتحفظ الدوا
عليه فدية تراها النجبا
وقام بعد يلبسن الثوبا
على الصحيح عند كل من فهم
بعدد الاوقات تكفير لنا
حال السجود أو بعيد ماركع
أولا دم عليه عند الفطنا
أو لعمامة لبرد جائى
ففدية بها الإله قد قضى
وأوجب التكفير فيه البارى
والأصل فهو الحلق للضررع
يكون بالفدية فيه سرا
من ذلك المحل معهم فانظرا
اذا كان ذاك القطع لمّا يحظلا
فالقطع لم يزده شيئا عقلا
كان على رجالنا محرما
تغطية الرأس كذاك تمتنع
ومطلق الحلي تركه وجب

فتسدل الثوب على الوجه فلا
او مس وجهها بلا عمد علم
وحيث ان الطيب أقوى باعث
شدّد فيه الشرع فى آثاره
لا يحمل العطر وليس يغسل
فى شم ريح الورد والريحان
كذلك ما يصيب من قد قربا
كذلك ان قبّل يوما للحجر
والطيب مها الريح منه بطلا
او عبق الريح لنا من غير أن
فلا دم الا لمن يستنشقن
وحامل الطيب عليه خافا
بعض يقول لادم هنا لزم
وقيل بل عليه يلزم الدم
والدهن بالطيب إذا ما اختلطا
والطيب إن طار لجسم المحرم
بأي حال قد أصابه ورد
وشرب طيب فى طعام غلطا
أما مع العمد فيلزم الدم
أما اذا ما كان فى الطعام
لم يجعل المحرم ذاك لانرى
لأن ذاك لم يكن عن قصد
ويمنع المحرم من إلقاء
لأنه فى حالة التعبد
فالقصد للاظفار والشوارب
ونشف شعر الإبط حلق العانة
كذلك حلقه بنورة مُنِع

فدية فى مقال كل النبلا
لافدية والعمد قيل فيه دم
للشهوات عند كل باحث
للابتعاد عن شذى أعطاره
له إلى هذا تراه يحظر
ونحوه خلف عن الأعيان
من جسد الكعبة عند النجبا
وشم ريحا فالخلاف قد شهر
لم يك بعده لنا محلا
نكون فيه سببا لم نأثمن
ذلك ملتذا به هنا اعلمن
ان يسرقن فيه حكوا خلافا
اذ حفظ ماله عليه قد حتم
يحمّله للمنع فيه يعلم
فالمنع منه عندهم قد ضبطا
بغسله حالا لينجو من دم
بغسله يسلم ان لم يعتمد
لادم فيه عندهم قد شرطا
حين غدا مستلزماً ما يحرم
او الشراب الطيب باستحكام
عليه شيئا فى اعتبار ظهرا
والقصد ممنوع بحكم الفرد
تفثه بدون ما امتراء
ليس له إزالة من جسد
ووسخ نقض لأمر واجب
جميعه يمنع فى الديانة
ونحو ذاك كله ليس يسع

حكم هنا يجبره بالفدية
يحلقة ويفتدى فى الأثر
بل فيه فدية بها قد صرحوا
دخول مكة كذا أفادا
بغير فدية لدى من عرفه
فى ذاك رأى المسلمين اختلفا
عمداً لشعره هنا ينتفن
لذلك النتف فجبره وجب
من كل ما يوجب فى الحال دما
خوف انقلاعه فيدعو للدم
إذ ربما أوجب حكم الفدية
اطعام مسكين على رأي النجب
على قياد ما لهم قد حددا
ثم عشاء هكذا قد وردا
بُراً حكاة من له قد حققا
زاد رأوا فى ذاك إيجاب الدما
وقيل لادم بهذا الواقع
دم كذا حكوه عن بعض النجب
ثلاث شعرات تلت ما قد سلف
كفارة فقط للكل تجب
اعاد تكفيرا وليس يخفى
وهكذا هنا ولا انكار
كما أتى ذاك عن الاسلاف
ليس به فى قولهم من باس
فسقطت اشعاره بمسحه
بذاك شيء حيث ليس من سبب
ليس به شيء نرى فى النظر

إلا اذا اضطر فللضرورة
وشجة توجب حلق الشعر
والغسل للتطيف ليس يصلح
وجوزوا الغسل لمن أرادا
وهكذا قد جوزوا لعرفه
فان يك الشعر بذاك انتفا
فقليل لا فدية الا إن يكن
وقيل بالفدية اذ كان سبب
والمنع للحوطة كيما يسلم
والمنع من ترجيل شعر المحرم
وهكذا تسريحه للحية
فى قلع شعرة وقطعها وجب
وهكذا إن زاد زاد الافتدا
وصفة الاطعام عندهم غدا
أولا فدان له إن أنفقا
وفى ثلاث شعرات أي وما
وهو مقال الصحب مثل الشافعي
لكنه برربع الرأس يجب
وهكذا إن لم يكفر ونتف
لو كان نتفها مفرقا تجب
وان يكفر وأعاد نتفا
لكل ذنب يجب استغفار
والظفر كالشعر بلا خلاف
وقيل نتف شعر غير الراس
وماسح يوما على لحيته
كأنها ميتة ليس يجب
وقيل فص شارب أو ظفر

وذاك بالاجماع امر غلما
من قال بالتعميم قال فيه دم
يقول فى سواه ما من باس
وَقَمَلُ الضيعة مهيا وجبا
منع على أصل صحيح أصلا
شيء أثار أثراً من دمه
ان قَمَلُ الشيء هناك المحرم
يخلق رأسه لينفى الترحا
سليل عجرة فتى فى الصحب
ثلاثة الأيام أي أو أطمع
مدين مدين فقط ألبته
جرمة الخلق بذاك تظفر
بالخلق اذ فعلت ما قد منعا
وعفوه قد صح للمسكين
والمرشد الهادى إمام الفطنا
أرشده إلى الهدى السبيلا
لنا على ضلالنا رشد الرسل
ارشدهم ذاك النبي الأكرم
وبلغوا به رضى مولاهم
بالعذق فى رواية البدر التقي
أو أطمعن ثلاثة ولا فند
تُطعم لستة مساكين اعلمن
فكان سر الدين ها هنا خرج
والصوم مثله به القصد اندفع
شروطها البارى علينا كتبا
ما شرع الله ليُعلمى المسلما
وعن تكاليفهم ولا مرا

والخلق فيه الدم عند العلما
وذاك فى الرأس أتى وهل يعم
ومن يكن قد خصه بالراس
وجاز للمحرم ان يحتطببا
والاختباز ثم طبخ الاكل لا
ان لم يكن اصابه فى جسمه
وعند الاضطرار يلزم الدم
كالقمل فى الراس اذا اوضحا
ويفتدى كما أتى فى كعب
قال له المختار يا كعب صم
من المساكين يقال سته
أو انسكن شاة بها تكفّر
يعفى لك الذنب الذى قد وقعا
والله قد يسّر أمر السدين
يا فوز من يعفى له ما قد جنا
محمد كان له دليلا
أيّا فعلت قال أجزاك فهل
كانوا بعهد المصطفى ان أجرموا
يا فوزهم قد أدركوا منهاهم
وقيل قد قال له تصدق
او صم ثلاثا تجزيين كذا ورد
وقيل بل ثلاثة الأصبع ان
أخلق يقول وافتد ولا حرج
وانما الاطعام تكفيرا وقع
عبادة من ذى الجلال أوجبا
يفعل ما يشا ولأجر اعلم
فهو الغنى عن عبادة الورى

لكنه بالامتنثال أتدا
ومحدث فى جسمه يوما حدث
أما إذا لم يك عمدا فالدم
وبعضهم قال الخطا قد عفيا
ولانرى هذا ولكن الدم
ألا ترى قتل الخطا فيه الديه
ومثلها هذا ولو صح الخطا
فنازل عن البعير فانخرج
لو كان ذاك عن خطأ حيث الخطا
او كان عمداً لزم التوب ولا
بالامتنثال نال ذاك الأمرا
وجارح بظفره منه الجسد
والازدحام ان يكن منه انجرح
إلا إذا ماكان عمداً فالدم
وبانسلاخ جلده أو انقلع
ومبتلى بالحَب فى الجسم متى
وان أتى الزكأ فى مخاطه
لأنه لم يك قد تسببا
كذلك جرح الفم واللسان
لاشيء فيه عند اهل العلم
أوشج يوما أحداً فالبدنه
وجاز أن يقاتل اللصوص فى
وجاز أن ينصر يوما مُسلما
والعفو عما لم يكن يوما فعل
كما إذا رماه ذو الجهل إلى
أو أنه إلى جدار دَفَرَه
وهكذا ليس عليه قيل شيء

مُطيعه كما لعاصيه الردى
عمدا فتكفير وتوب للحدث
بعض يقول ان ذاك يلزم
لادم فيه هكذا قد رويَا
عند رجال العلم هنا يلزم
لأهله عندهم مؤذيه
لابد من تكفيره لو غلطا
بذلك الجرح دم عليه صح
يجبر بالتكفير حكم شرطاً
توب مع الخطا وأجراً حصلاً
والامتنثال بالعبيد أخرى
فالدم ان أدماه عندهم ورد
بغير عمد عفوه هنا اتضح
بالعمد عند الكل منا يلزم
شعر له بذلك عفوه وقع
ماشقه فالعفو فيه ثبتا
دم فلا شيء مع اعتباطه
لذلك فالعفو له قد وجبا
فى الاكل أو تسقلع الأسنان
لأنه فى الحكم غير جرم
تلزم مع قصاصه معينه
طريقه وجايز ان يختفى
قاتله اللص ولو قد أحرما
فى نفسه من الإله قد حصل
قعر عيون الماء لاشيء على
أو فى غياض الارض أو ما حفره
لأنه لم يك منه أي شيء

منع المحرم من النساء

لقد أشرنا سابقا في النظم وهامنا نريد أن نُفيدا نفيده ما يحسن السكوت لارفت ولا فسوق لا ولا والرفث الجماع عند العلماء وهكذا التعريض بالجماع وذكره بن النساء تلويحا وقيل بل تفسد بالتصريح لا ان الكنى ليست تثير الاشتها يبطل للاحرام فى الآثار ان كان عمداً أو يكن نسيانا اذ كان من جنس الجماع يعتبر ألا ترى القرآن ذاك أبطلا وان يكن كناية كما ترى لقد نفى ذاك ويعنى لا يصح ذلك ممسنوع ومهما وقعا وعند ما يبطل احرام الفتى يخرج للاحرام مرة إلى يحرم منه ثم يرجعنا قبل غروب الشمس مها أمكنا هذا والا فليعد من قابل والهذى يلزم من فى الآثار أبـدله أو أنه لم يبدل وقيل ان أتمه أعادا يهدي بعيراً عند بعض وكفى

لذا المقام عند أهل العلم قارئنا المهذب الرشيداً عليه مما فى الهدى مثبت جدل فى الحج كذا قد نزلا يبطل للحج اذا ما أحرم يفسده قد قيل بالاجماع مثل الكنى لو لم يكن تصرحا بغيره عند الهداة النبلا لكنه التصريح عند النبها عن الهداة القادة الأبرار للحج والعمرة أيا كانا وذلك مفسد على صدق النظر لارفت قال لمنع نزلا فالمنع ثابت بدون ماامترا حج به على السبيل المتضح ينقض للحج وعمرة معا أبـدله من عامه كذا أتى اقرب ذاك الحرم اللذ حصلا لعرفات الحج بقضينا وتم حجه بذلك فساـطنا أو يوصين به لخوف النازل عليه عند العلماء الأخيار لعلـة التكفير عند إكمال من قابل والهذى فيه قـادا مع بعضهم هنا أتى ولاخفا

وقيل ان لم يهد للبعير
 قبل وقوفه أتى فى عرفه
 ويفسد العمرة قبل أن يقع
 والخلف فى النسيان بعضهم عفا
 ان الخطا يقال والنسيانا
 أو كان من بعد الوقوف وقعا
 كذلك ايضا بعد رمي جرة
 ويلزم الهدي بذاك والقضا
 كذلك مالك يرى والشافعي
 اما أبوحنيفة قال يتم
 وعمله يراه مما عفيا
 والخلف فى فساد من قبل ان
 للحج تحليان عند العلما
 به يحل الكل من دون النسا
 ان النسا والطيب والصيد معا
 وبعمده يحل كل ذاك
 وبعضهم أباح بعد الأول
 ومفسد حج تطوع وجب
 لأنه ليس له أن يفسدا
 لا تبطلوا أعمالكم يقول
 وقيل لاهدي ولاقضا ولا
 وقيل بل تحرم بالعمد فقط
 وجاء عن فاروقنا لا تحرم
 والعبث بالمشير الاشتاء
 كنظر والضم والعنناق
 كذلك لايلمس منها الجسدا
 وذبح شاة قد كفى فى مكة

بقرة أهدي بلا نكير
 يفسد للحج لدى من عرفه
 طوافه كذا له الكل رفع
 عنه المعنى ظاهر دون خفا
 يعفى لنا من ربنا مولانا
 كذلك للحج تراه مزعا
 عقبة قبل طواف الحجة
 لأن هذا فى الهدي قد فرضا
 كمثلنا عندهم فى الواقع
 حج له والهدي فيه قد لزم
 اذ لم يقع فعل به بل حكيما
 يطوف زائراً لديهم قد زكن
 من بعد رمي جرة قد علما
 والثانى للكل علينا نفسا
 قبل زيارة جميعا مُنعا
 فافهم تجانب ياأخي اهلاكا
 وطء النسا قال من المحلل
 هدي عليه ثم إبدك كُتب
 ما كان للمولى به تعبدا
 فالنهي قد جاء به التنزيل
 تحرم زوجه كذا قد نقلا
 اذ كان للعمد تراه يشترط
 والهدي والقضا عليه يلزم
 لمحرم تحريمه قد جاء
 كذلك التقبيل باتفاق
 او كان فالتكفير فيه وردا
 وتم حجه بغير مريسة

إلا إذا أنزل قالوا يفسد
 أما ابن عباس بما تقدما
 لو لم يكن أنزل عنه نقلا
 لأرفث يقول ذو الجلال
 ذكر الجماع لا يليق في الهدى
 يكره في الآثار اذ سدوا به
 والنوم عند زوجة يمتنع
 لأنه يدعو إلى الجماع
 وكل ما يثير منه الذكرا
 وفسد الاحرام بالانزال
 وبعضهم رخص في ذا الحال
 ووجهه ان الجماع لم يقع
 وان يك الجماع عن مطاوعه
 وكل واحد عليه بدنته
 وان يكن اكرهها قد فسد
 عليه ان يُحجها ويُهدي
 ومن رأى بأنه قد أكمل
 وكان لم يَرم ولم يزر
 قيل يَتِمُّ حجه ويلزم
 والخلف في انكاحه قد وردا
 لا ينكح المحرم في الأخبار
 وقيل بالجواز صح في الأثر
 فلا نطيل في المقام النظما
 وراجع الأقوال دون الأرجح
 وهذِي مَنْ جامع مها وَجدا
 أولا فتلزم قيل البقره
 كأنّ ذاك نوع ترتيب عرف

مثل مجامع متى يعتمد
 يفسده وهو إمام العلماء
 هذا وكان بالهدى تأصلا
 فانه ليس من الحلال
 محرم يدعوه كما يفسدا
 ذريعة تدعو الفتى لقربه
 مثل السراري هكذا قد منعوا
 وذاك مفسد بلانزع
 يفسده عمداً متى ما قد طرا
 عمداً بلا خلف ولا جدال
 بلا جماع جاء في مقال
 والقصد ، ذاك هكذا لنا رفع
 يفسد للكل بلا منازعه
 تكفرن فَعَلَّةً مستهجنه
 وحجمها بذاك أيضا أفسدا
 عنها مكفراً لذاك القصد
 لحجه وبالجماع فعلا
 وظن للجواز أولم يُنكَر
 بذلك الفعل على هذا دم
 والنهي قد روه فيه مسندا
 كذاك لا يُنكح في الآثار
 عن قادة العلم وأرباب النظر
 لكننا قد نذكر الأهما
 والكل حجة لفعل الأصلح
 فناقة يلزم مع أهل الهدى
 والشاة بعدها أتت مقررة
 يذكره بعض جهابذ السلف

لو ملك الأثمان قال العلماء
إطعام مسكين له فاستبين
عندهم فى الأثر المنسوب
أعم من ذلك فى رأى الحسن
منه وإن لغيره قد أغضبا
فانه يجلب للمستهجن
ما أوجبته فى المقام العلماء
ان أغضب المسلم فى الخصام
أوفدم فى جانب قد كتب
أوقع فى حق ولا يستنكر
وهو الذى يوجد للأسلاف
وكل واحد عليه قد تجب
يفرقنها على القول الاصح
رأى لبعض العلماء الفضلا
لكل فرد نصف صاع غلما
للصاع عند العلماء الفضلا
فديته وهو جلي اعجبا
وجه لتخصيص لما قد نرلا
فى الحج أوفى غيره قد حققا
حق ورد البطل بالانكار
فدعه عنك وله فباين

ان لم يجد للعين صار معدما
وفى فسوق وسباب المؤمن
وهكذا كباير الذنوب
ولابن عباس الهمام والحسن
كذلك فى الجدال مهما غضبا
إذ الجدال من دواعى الفتن
إطعام مسكين يقال فاعلما
وقيل بل دمان فى المقام
وكان منه هو أيضا غضبا
لو كان ذاك الغضب المقرر
فاللهي عمه بلا خلاف
وقيل بل تلزم شاة فى الغضب
للفقرا فى مكة لها ذبح
وان يشا أطعم ستة على
فى عشره تلك وان شا أطعما
ان كان من بر وإلا أكمل
وقيل بل نفس الجدال أوجبا
يقول لاجدال مطلقا فلا
إن الجدال لا يلىق مطلقا
وجوزوا ما كان فى اظهار
لأنه يشتر للضعفاين

ما يباح للمحرم فعله

يفعلها ليست عليه تحجر
من السباع بل وكل جارح
يقتل مطلقا متى يؤذى
فى النص قتلها بنقل يعتمد

يباح للمحرم أشياء تذكر
من ذاك قتل مطلق الجوارح
لأنها مؤذية والمؤذى
من ذلك الفواسق الخمس ورد

والكلب والعقرب عند العلم
والسبع العادى بها جاء الأثر
بقتله بطبعها تهوى الضرر
لوأنه فى حرم قد حلا
لأنها تحب فينا الضررا
وذاك من مكارم الاسلام
وأمره بالصرف للمضر
وزان ديننا مع الايمان
لقتلها خيز الورى قد شرعا
من الزناير وماشايعها
من عاد حله مؤصل
لاغير فافهم ليس غير هذا
يقتل أوآذى فكل قتل
ايذاءها طبعها لها ولا مرا
بقتلها حيث غذا حلالا
اذ مثلنا تلك جنود تعقل
الا الذى لم يؤذ فالفدا عهد
فلا جزا فى أخذه على سوا
والخطب اليابس قطعه يحل
يحل قطعه لادراك الثمر
والشجر المظل كل يُمنع
والخلف فى الفدية صح فافهم
وبعضهم يقول لا فلتعلموا
قيل افتدى وقيل لا فلتنظرا
يقطع منه شعراً كما زكن
فى الأثر الصحيح دون ما فند
والله يهدينا إلى الصواب

وهي الغراب والحداة فاعلما
والفار والحية والذئب الثمر
فتلك تسع كلها جاء الأثر
وقتل كل المؤذيات حلا
ذاك عموم جاء عن خير الورى
والضرر مصروف عن الانام
لم يرض شرعنا لكل ضرر
صان به محارم الانسان
فالتمل والبعض والبقي معا
كذا البراغيث وما ضارعها
وما أخاف المسلمين يقتل
والمؤذى قتله لأجل الإيذا
فالتمل والبقي اذا لم يؤذ لا
وعمل من أطلق كان قد يرى
من طبعها الأذى لذلك قال
لو أنها لم تؤذ ليست تقتل
ولاجزا فى قتلها كذا ورد
والشجر المأخوذ يوما للدوا
وينزع السنا بلا قطع نقل
والثمر المباح من كل الشجر
أما الغصون الخضر ليست تقطع
والاحتجام جايى للمحرم
بعض يرى الفدية فيه تلزم
وأصله احتجام سيد الورى
والأوضح الفدية إذ لا بد أن
وقطعه يوجب فدية ورد
والاصل معروف لهذا الباب

دخول مكة المكرمة

من جاء مكة لحج محرماً
وذى تمتع لدى أهل الهدى
مؤدياً لكل ماقد لزمه
من ذى الجلال بالهدى مؤسسه
وكان بالباب من المسجد حل
إذ بانها مقامها منتهيه
للحجر المعروف مع كل الأمم
تلبية كان بها قد اضطلع
بالباب منه وإليه انصرفا
هنا ثلاثاً دون ماجدال
بائها لذى الجلال الأحد
عبيده بذاك ايضاً جَهراً
ماشاً وباب شيبة إذ يدخل
لاخرج وهو الصحيح فاحتفل
منه الدخول وهو معهم أول
يمناه أو يسراه إذ فيه نزل
أنت السلام هكذا قد سمعا
من شرف يعظم حقاً منه
وزده تكريماً عليه لم يزل
ومسحاً عليه يوماً إن قدر
تقبيله يشرع نصافى الأثر
مُقْبِلًا لليد منه فاعرفا
وطاف سبعةً دون ما إنكار
لايعملونه أبداً كذا شهر
لامن أعاليه قَسِرَ على ذى
عليه بل واجبه أن يتضع

من بعد ما علمت ماقد لزمنا
وما على القارن أو من أفردا
وجاء يبغى مكة المكرمة
فى هذه المربع المقدسه
اول ما يلزمه حين دخل
يقطعها هنا لتلك التلبية
وقيل لايقطع حتى يستلم
وقيل بل إذا رأى البيت قطع
يستقبل البيت إذا ما وقفوا
مكبراً مولاه ذا الجلال
ثم دعا معترفاً بالبلد
والبيت بيته تعالى والورى
يدعوهنا بما يشا ويسئل
أو أي باب كان منه قد دخل
باب بنى شيبة قيل أفضل
ومن هنا قدّم ماشاً ان دخل
عند الدخول قال ذلك الدعاء
وان دننا قال إلهي زده
وزده ياذا الجود تعظيماً يجمل
وأبدأ هنا الطواف من ذاك الحجر
أو استطاع ان يقبل الحجر
أو لم يك استطاع فاللمس كفى
ويجعل البيت على اليسار
وعند مسحه وتقبيل الحجر
يمسحه من جانب محاذى
كذا إذا قبّله لا يرتفع

متبعها لسنة الأسلاف
وفيت بالمشاق إذ البني
لكل واجب على موفيا
وللذنوب هكذا يستغفر
بجنبه البيت وها هنا رمل
وبعدها يمشى لمعنى يعقل
وبعد استراح فى اغتباط
وكل قادم به يعترف
فانه فى حقه لم يشرع
كبر للطواف أيضا فانظر
مع من هنا لا يوجب الترميلا
أنزله الباري كتابا مفحا
ثم اتبع من إلينا يرسل
لكن على الرجال أمر أسا
هل سنة أم هو للفضل العلى
والشافعي له نراه قد جنح
وأحمد الامام عنه قد رفع
ناقله عنهم لأهل الاقتدا
وفرعوا على الأصول ما يحل
لتارك السنة فى القول الأتم
فى تركه عندهم أيضا دم
عن ابن عباس إمامنا العلم
وهكذا قد (صدقوا) فلتعجبوا
وكذبوا ليس بسنة جعل
للمصطفى فرد زعا أثبتا
جاء به الهادى النبي الأكمل
وحاز كل الفضل والمغانما

ويدعون مولاه باعتراف
أما نتى أذيتها يارب
جئت إليك مدعنا مؤذيا
يدعوا بما أمكنه ويكثر
يمضي على يساره وقد جعل
ثلاثة الأشواط وهي الأول
أولها أظهر للنشاط
وذا طواف بالقدوم يعرف
إلا الذى كان أخا تمتع
وعند مفارق وجه الحجر
ثم دعوا وراح يمشي قليلا
يسئل إيماننا وتصديقا بما
ثم الوفا بالعهد أيضا يسئل
وقد أتى لرقل على النساء
واختلفوا فى حكم ذلك الرقل
قال ابن عباس من السنة صح
كذا أبو حنيفة له تبع
كذا أبو ثور واسحاق لدى
وقيل لا ومالك عنه نقل
من قال سنة فقد أوجب دم
او غير سنة فليس يلزم
والقائلون غير سنة لهم
اذ قال للسائل عنه (كذبوا)
قد صدقوا ان النبي قد رمل
ان قريشا زعمت زعا أتى
كان لعله يقال الرقل
لله دره حوى المكارما

أرشدته لأوفر الجمائل
بماله الله عليه فارضه
وأرغم الخصم بكل دعر
طبعاً عليها أمره كان استقر
من قول خصمه الضعيف الأكذب
إليهم ذلك منهم تبصروا
لذلك في المقام قد تشددا
باننا في الحال أقوياء
فابصروا ضد الذي قد فصدوا
وشدة الدين لبطل تقهر
فالغيظ من ذاك لديهم يحصل
إلى اليانبي ومشي يهروا
في حجة الوداع جاء فاحفل
فائبتوه حجة هنالك
تمتّع من جاء والحق خذا
كان أخا تمتّع كذا ورد
حين أتى من سائر الأفاقي
لذا هنا عليهم لم يلزما
عليهم كغيرهم حكم الرقل
ونفيه صح عن ابن عمر
قدمته أم لاخلاف علما
من سائر الأقطار أم لا فافتهم
عرفته لذلك كان التزما
في حقه وهو جلي فاسمعوا
وأهل مكة تراهم أبعدا
يوماً على العلة في هذا الصدد
لعلة هناك معهم تذكر

أهله الله لكل فاضل
قابل كل حالة تعارضه
أظهر للعدو كل صبر
ماقبلته حالة إلا ظهر
قد أوهنتهم صح حمى يثرب
وأورثتهم هزلاً فانظروا
قال النبي أظهروا التجلدا
فأرملوا لينظر الأعداء
على قعيقعان كانوا أقعدوا
ان شماتة العدو تحذر
أروهم القوة فيكم أرملوا
م الحجر الأسود قالوا أرملوا
والقائلون بثبوت الرقل
قال خذوا عني هنا المناسكا
وأجمعوا لا رقل يلزم ذا
من مكة احرم بالحج وقد
وهو الذي يعرف بالأفاقي
اذ رملوا عند الدخول فاعلما
واختلفوا في أهل مكة فهل
قيل عليهم هكذا في الأثر
منشؤه هل كان لعله كما
وهل يخص بمسافر قدم
قالوا اتى الهادي مسافرا كما
أما الذي في مكة لا يشرع
اذ كان للعلة هذا أرشدا
ومن يقول سنة لم يعتمد
يفعله عبادة لا ينظر

لأنه من سنن الأسلاف
ثم إيمانى هكذا فى الأثر
خصوا به فلتلزم لئلا تنسا
جميعها صح به البرهان
يعتمدون فى بيان ذا الصدد
كما رواه العلماء فى الأثر
لا غير هكذا أتى فى الخبر
فيه عن الأفاضل النحارر
جميعها وهو حديث قد علم
يستلم الركنين فى اشتراطه
حال الطواف إذ غدا مستحسنا
فأت به إن استطعت استلما
للبد يكفئك بذاك فاعمل
لست تضر أين منك الضرر
بارى الورى لامنك هذا قد زكن
لم أفعلن عندك لن أقبلك
فعل النبي المصطفى خير الرسل
من سنن الطواف فى قول الأول
تكرارها به يقال تحصل
نص على ذلك بعض العلماء
ويجمع الصلاة بعض فافهما
فيها الصلاة هكذا من غير شك
مثل طوافين أتى أي بها
حكاه بعض وبحقه خذا
فالست والثمان أي مجتمعة
سيدة النساء فى الحقيقة
لديهم وكلهم به أتى

واستلم الركنين فى الطواف
اولها يقال ركن الحجر
ذلك للرجال من دون النساء
وقيل بل تستسلم الأركان
وانما الجمهور للأول قد
عندهم صح حديث ابن عمر
يستلم الركنين خير البشر
والثانى قد صح حديث جابر
كنا إذا طفنا نرى ان نستلم
والبعض فى الأوتار من أشواطه
وقبل الأسود منها أمكنا
من سنن الطواف ذاك فاعلما
أولا أشير إليه ثم قبل
قال له الفاروق أنت حجر
ولست تنفعن إن النفع من
لوم أراختار كان قبلك
لكننى أقبلنك ممثلا
وركعتين عندما طاف فعمل
بعيد اسبوع يقال تفعل
ان كرر الطواف صلاها كما
وجوزوا جمع الطواف فاعلما
أعنى اسابيع يطوف وترك
وكرر الصلاة أيضا فاعلما
وجاء بالصلاة أربعة كذا
وهكذا ثلاثة وأربعه
وقد روى هذا عن الصديقة
والأولون اعتمدوا ما ثبتا

وكل مذهب له دلائل صحت بها عندهم المسائل

لوازم الطواف

لوازم الطواف فى الاسلام
يطوف بالبیت عبادة فقط
والحجر منه لازم أن يدخل
وذاك شرط ثابت فى صحة
عليه جمهور هداة العلماء
وذا عليه الحنفيون ورد
وحجة الجمهور ما شاع كما
يقول خير الخلق للصدقة
حدثان قومك الذين دخلوا
بالأمس كانوا أهل كفر فأرى
لولا هم هدمتها وقت فى
أجعلها وضعا على قواعد
فانهم قد تركوا ما عجزوا
سبعة أذرع أراهم تركوا
ضاقت بذاك النفقات فى الخبر
لورام أن يهدمها خير الورى
وكان لا يجب للتنفير
يقول ذو الجلال وليطوفوا
وطاف خلف الحجر سيد البشر
قال به البحر ابن عباس العلم

معروفة فى مذهب الأعلام
للامتثال لا سواء يشترط
فيه مع الطواف فيما نقلا
طوافه زائر لدى الإفاضة
وقيل سنة فقط فاعلموا
عنهم وهل كان صحيحا يعتمد
أورده فى النقل جل العلماء
إذ أخذت للبحث فى الحقيقة
فى الدين معهم ما أريد مشكل
تألفا لهم أغض النظر
بنيانها بأصلها فلتعرف
خليل ذى العرش الامام الماجد
عنه لعسرهم وليس ينجز
من موضع الحجر فضاق المسلك
والخشيب المطلب أمره عسر
كلهم من ذاك جهراً نفرا
كما أتى فى قوله الشهير
ببيتة العتيق وهو الاشرف
فكان أصلا فى المقام معتبر
وقادة العلم به الكل جزم

وقت الطواف

ان العبادات أتت مؤقته
والوقت للطواف قد تعيّننا
بوقتها المشروع أوضحت مثبته
حسب اعتبار العلماء الفطنا

بعد صلاة العصر بعضهم منع وبعضهم أجازة فى ذين وهكذا عند الطلوع يمتنع عليه فاروق الهدى أعنى عمر كالعلم الجدرى والحق الجلى ما قيل فى الصلاة قد قيل هنا من الجواز ومن المنع اعلموا ومنعه عند الطلوع نسبا كذا مجاهد يقول فاعلموا والقول بالجواز مطلقا ورد للشافعى قيل هذا فاعلموا يقول يابأبناء عبد المطلب إذا وليتم أمر هذا البيت لا فى أي ساعة اراد مطلقا عن ابن مطعم روى هذا الخبر وهو على طهارة يقام قد أجمعوا بأنها من السنن ومالك والشافعى قد أوجبا قالا ولو كان سهلا ليس يصح أما أبو حنيفة قد اجتزا ويستحب ان يُعيد قالا أما ابو ثور تراه فصلا ثم طهارة الثياب تشترط اذ حكه حكم الصلاة فاعلموا وتصنع الحايض كل شئ ذلك حيث لم تكن بطاهره وقوله صلى عليه البارى

والصبح أيضا ها هنا لها تبع والمنع لا يراه فى التبيين مثل الغروب جاء فى نقل سمع ومن له تابع فى هذا الأثر قيس على الصلاة عند الكمل على قياس واضح تبينا مثل كراهة لبعض العلماء لابن جبير كالغروب مذهبها ما حققته فقهاء العلماء فى خبر عمن لدينه اجتهد دليله للكل كان عما إذا وليتم أحسنوا ولا عجب يُمنع من طاف من الملا بالليل والنهار فيما حققا ان صح قد اباح يسراً للبشر مع بعضهم صح بها الالزام فيه لذلك الكل قالوا تلزم فيه طهارة فراع الأصوب طوافه بدونها وهو الأصح به وكان ذاك ايضا جوازاً دم عليه فافهم المقالا يُجزى مع السهو ولا قال لا عند الذى للطهر فيه يشترط والطهر شرط صحة لها افها إلا الطواف صح فى المروي وهو جلى والمعانى ظاهره نصا أتى فى واضح الآثار

قال الطواف سيد الأنعام
إلا الكلام فيه قد أحلَّ
من فضله سبحانه من ملك
فهو من النص الجلي فاعلموا
وهذه قواعد الاحكام
قد أثبتت على أصول واضحة
ما قال اهل العلم في الاسلام
ففرعوا على الأصول الأثر

فهو صلاة صح في الاحكام
بارى الورى فكان فيه حلا
أولى الورى في القصد خير مسلك
في كونه الصلاة عند العلم
للحل عندهم وللحرام
مرجوحة تكون اي أوراجحه
إلا بما قد جاء عن إمام
وقدموا عند الورد الخبر

